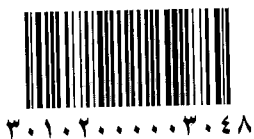


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الباحثة فاطمة بن نصر
در استفسار از
در مسأله

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه



٢٠٠٧٤٩

خروج المرأة وما يتعلق به من أحكام شرعية

[دراسة فقهية مقارنة]

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالبة

عائشة محمد خضر الزهراني

إشراف الدكتور

الشافعي عبد الرحمن السيد

الجزء الأول

عام ١٤١٦هـ

ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة على رسول الله، وبعد.

فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي من قسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وعنوانها [خروج المرأة وما يتعلق به من أحكام شرعية، دراسة فقهية مقارنة]. تشمل هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

أ/ المقدمة: في سبب اختيار الموضوع وأهميته وخطة البحث.

ب/ التمهيد: ويشمل على مكانة المرأة في الإسلام وموقف الإسلام من بعض الشبهات التي تثار حول مكانتها وتعريف الخروج وأحوال المرأة.

ج/ الباب الأول: في الضوابط العامة لخروج المرأة، وفيه أربعة فصول: الأول في قرار المرأة في بيتها، والثاني في وجوب الاستئذان، والثالث في المحرم، والرابع في حق الطريق، وفي كل فصل عدة مباحث.

د/ الباب الثاني: في أحكام خروج المرأة من بيتها، وفيه أربعة فصول: الأول: في الخروج الواجب، والثاني في الخروج المندوب، والثالث في الخروج المباح، والرابع في الخروج المنهي عنه، وفي كل فصل عدة مباحث.

هـ/ الباب الثالث: في الآثار المترتبة على الخروج، وفيه ثلاثة فصول: الأول من حيث الحضانة، والثاني من حيث العلاقات الزوجية، والثالث من حيث النفقة، وفي كل فصل عدة مباحث.

ويتناول هذا البحث كل ما يتعلق بخروج المرأة حيث إن البيت هو الأصل لقرار المرأة والخروج طارئ وقد يكون واجباً أو مندوباً أو مباحاً أو محرماً، وفي كل الأحوال هو مقيد بضوابط وشروط لكل أنواع الخروج، فيشترط إذن الولي والمحرّم عند السفر، والتزام الحجاب الشرعي، وألا يؤدي الخروج إلى الخلوة أو الاختلاط بالرجال، إضافة لشروط خاصة في بعض الأحوال، ثم إن حق المرأة في الحضانة والنفقة والقسم يتأثر بنوع الخروج وصفته.

وهذا البحث يهدف إلى جمع أحكام خروج المرأة من أبواب الفقه وكتب آيات الأحكام والتفاسير لتبصير المرأة وأوليائها بذلك، والحمد لله رب العالمين.

يعتمد

المشرف

الطالبة

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د. الشافعي عبدالرحمن السيد

عائشة بنت محمد خضر بن عبدالله الزهراني

د. عمر بن محمد السبيعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء ،

إلى كل امرأة رضيت بالله رباً ...

وبمحمد ﷺ نبياً ...

وبالإسلام ديناً ...

إلى الرجل المسلم ..

إلى الأسرة المسلمة ...

أهدي جهدي هذا المتواضع ،

شكر وتقدير

إن الحمد لله، أحمدده وأستعينه وأستغفره وأتوب إليه، الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي فضلنا على كثير ممن خلق، الحمد لله الجواد الكريم، أحمدده وأشكره على جزيل عطائه وعظيم امتنانه، الحمد لله القائل: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (١).

الحمد لله والشكر لله الذي يسر لي سبيل طلب العلم، وهياً لي ذلك، وسخر لي من يعينني برحمته تعالى، فله الحمد والشكر على توفيقه لي لإعداد هذه الرسالة، وأسأله تعالى كما سأله سليمان عليه السلام قائلاً: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (٢)، والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وهو القائل: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» (٣).

لذا أتقدم بالشكر الجزيل إلى والدي ووالدتي الحنونين الغاليين اللذين كانا لي بعد الله سنداً بالرعاية والاهتمام والتربية والتشجيع لطلب العلم والدعاء والسؤال المتواصل وتذليل الصعاب، فأسأل الله أن يمتعهما بالصحة والعافية ويبارك في عمرهما ويقر أعينهما بمشاهدة ثمرة ثمارهما ليسعدا بذلك، وإني لأعجز عن شكرهما فأسأله تعالى أن يجزيهما عني كأفضل ما جرى والد عن ولده.

كما أتقدم بالشكر العميق لزوجي العزيز الذي اجتهد في توفير كل ما باستطاعته معنوياً ومادياً للاستمرار في بحثي والانتهاء منه، وصبر معي وتجاوز عني فجزاه الله عني خير الجزاء، وأسأله تعالى أن يجعل ذلك في موازين حسناته، إنه سميع مجيب.

(١) سورة إبراهيم: ٧.

(٢) النمل: ١٩.

(٣) أخرجه أبو داود ٢٥٥/٤، رقم ٤٨١١، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، وأخرجه الترمذي ٢٩٩/٤، رقم ١٩٥٥، كتاب

البر والصلة باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، وقال أبو عيسى: هذا الحديث حسن صحيح.

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور الشافعي عبدالرحمن السيد الذي أعطاني من وقته وجهده وعلمه وتوجيهاته السديدة التي كانت نبراساً في بحثي علماً بأنه كان له الفضل - بعد الله - في إعادة صياغة الخطة وبتكليف من مجلس قسم الدراسات العليا الشرعية مما ساعد في قبول الموضوع.

كما أشكر سعادة الدكتورة الفاضلة كوثر كامل التي أشرفت علىّ حينما كنت في مرحلة اختيار الموضوع، كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى والقائمين عليها خاصة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقسم الدراسات العليا الشرعية، لرعايتهم العلمية لهذا الصرح الشامخ في بلادي الحبيبة.

وأخص بالشكر الدكتورة لطيفة قاري، وكيالة قسم الدراسات العليا الشرعية لصبرها وتفقدتها لطالبات القسم الذي أفخر أنني إحدى منسوباته ومراعاتها وتقديرها لظروف وأحوال كل واحدة منا، فأسأله تعالى أن يجعل ذلك في موازين حسناتها.

كما أشكر كل أخ وأخت من الأخوة الأشقاء أو الأخوات في الله ممن ساعدوني بالتشجيع والدعم والسؤال.

وحيث أنني لا أستطيع أن أحصي من ساعدني، فإنني أتقدم بالاعتذار عن عدم ذكر الأسماء، فإلى الجميع أتقدم بشكري وتقديري وجزاهم الله عني خير الجزاء.

الطالبة: عائشة بنت محمد خضر الزهراني.

المقدمة

في سبب اختيار الموضوع

وأهميته

وخطة البحث

□□□

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله، كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

قبل البدء في التفكير في موضوع البحث الذي سألته الله لنيل درجة الماجستير فقد كنت حريصة على أن يكون الموضوع متصلاً بالمرأة وما تحتاجه من أحكام، فاخترت موضوعي واستشرت فيه مشرفتي عند اختيار الموضوع، د. كوثر كامل، وشجعتني كما استشرت عدداً من الأساتذة الذين قاموا بتدريسي في السنة المنهجية فشجعوني لتناول الموضوع، وبعد الاستشارة قمت بالاستشارة، فشرح الله صدري لهذا الموضوع، الذي كان عنوانه [خروج المرأة وما يتعلق به من أحكام شرعية، دراسة فقهية مقارنة].

أسباب اختيار الموضوع:

وكان اختياري لهذا الموضوع للأسباب الآتية:

١- رغبتني في الكتابة في موضوع يتصل بالمرأة لأهميتها باعتبارها نصف المجتمع، إذا صلحت صلح نصف المجتمع، وأصلحت النصف الآخر، وبالتالي صلح المجتمع كله، ثم إنه من المناسب جداً أن تتناول النساء بأنفسهن أمر البحث في قضاياهن لأنهن أقرب فهماً لمجتمعهن النسائي، وهن أدري بما يدور في أوساطهن وليس الوصف كالمعاينة.

٢- إن هذا الموضوع يتصل بالحياة الاجتماعية فهو يتناول الأحكام الفقهية لموضوع اجتماعي يفيد الأسرة المسلمة بصفة عامة، والمرأة المسلمة بصفة خاصة، وكنت أريد بحثاً يطلبه جميع الفئات لا يقتصر على طلبة العلم أو المتخصصين فقط، وإني أحسب موضوعاً كهذا يجب أن يقرأ فيه الرجل والمرأة بجميع مستوياتهم التعليمية.

٣- نظراً لانتشار الأحكام والمسائل المتعلقة بخروج المرأة في أبواب الفقه وكتب التفسير وآيات الأحكام، ولم يوجد باب يجمعها.

٤- لم تجمع هذه المسائل والأحكام في رسالة علمية فقهية جامعة، وإن وجدت بعض المؤلفات حول الموضوع، لكن منها ما يتناول الموضوع من ناحية اجتماعية فقط، ولم يتعرض للأحكام الفقهية، ومنها ما يتناول الموضوع في جانب واحد فقط تابع لموضوع يتناوله، فمثلاً أحكام

خروجها للصلاة يتناولها بحث عن أحكام المرأة في الصلاة، وخروجها للاعتكاف، يتناوله بحث يتكلم عن أحكام اعتكاف المرأة وهكذا.. فالموضوع لم يجمع في رسالة واحدة، ولذلك فإن جمع شتات الموضوع في بحث واحد يساعد المرأة على الاطلاع عليه دون عناء، ليضيف إلى مكتبة الأسرة المسلمة بحثاً جامعاً لأحكام خروج المرأة وما له صلة به.

هـ- ومن أسباب اختياري للموضوع هو ما لاحظته من كثير من النساء صغاراً وكباراً من الجهل بأحكام الخروج واستهتارهن بالإذن عند الخروج أو الحجاب أو اعتبار المحرم في مواضعه، وتضجرهن من ذلك واتباعهن للهوى في هذه المسائل، دون الاعتماد على مصادر علمية شرعية، فرغبت في تبصرة بنات جنسي بأحكام دينهن في ذلك.

٧- كذلك لاحظت جهلاً كثيراً من الأولياء بمسؤولياتهم وبأحكام ولايتهم على المرأة وعدم قيامهم بالدور الذي كلفوا به وهو القوامة ورعاية مسؤولية المرأة وحمايتها وحفظها حتى من نفسها وجهلها.

خطة البحث:

ويشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب وخاتمة:

المقدمة: في سبب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث، ومنهجي في البحث.

التمهيد: ويشتمل على ما يأتي:

أولاً: مكانة المرأة في الإسلام.

ثانياً: شبهة مساواة المرأة بالرجل وموقف الشريعة الإسلامية منها.

ثالثاً: الحكمة من التفرقة بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة.

رابعاً: الخروج في اللغة والشرع.

خامساً: الأحوال التي تكون عليها المرأة من حيث الزواج والشباب والإحداد والعدة... الخ.

الباب الأول:

[الضوابط العامة لخروج المرأة]:

ويشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول: قرار المرأة في بيتها، ويشتمل المباحث التالية:

المبحث الأول: المراد بالقرار.

المبحث الثاني: التبرج وخطره على المرأة وعلى المجتمع.

المبحث الثالث: مفهوم الحرية في الشريعة الإسلامية.

المبحث الرابع: الضرورة والحاجة وأثرهما في خروج المرأة.

الفصل الثاني: وجوب الاستئذان، ويتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: قوامة الرجل على المرأة، مفهومها ونطاقها.

المبحث الثاني: في معنى الإذن وحكمه.

المبحث الثالث: فيمن يعطي الإذن، الأب، الأخ، الزوج، الولي.. الخ.

المبحث الرابع: فيما يترتب على امتناع الولي من إعطاء الإذن أو فقدته.

الفصل الثالث: في المحرم، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريفه، ودليل مشروعيته.

المبحث الثاني: في حكمه، أجرته، وعلى من تجب.

المبحث الثالث: في امتناع المحرم أو فقدته وأثر ذلك.

الفصل الرابع: في حق الطريق، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: في الحجاب، التعريف به وحكمه.

المبحث الثاني: غرض البصر، وخفض الصوت، وإخفاء الزينة، وعدم التطيب.

المبحث الثالث: الاختلاط والخلوة والمصافحة، وما يترتب عليهما من المفسد.

الباب الثاني:

[أحكام خروج المرأة من بيتها]

ويشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول: الخروج الواجب، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: الخروج لأداء حجة الإسلام.

المبحث الثاني: الخروج لأداء الزكاة، والوفاء بالنذور وإجابة الدعوة.

المبحث الثالث: الخروج لتحصيل العلم الضروري.

المبحث الرابع: الخروج لإقامة الحد عليها واللعان.

المبحث الخامس: الخروج للتحقيق معها أو أداء الشهادة وما في معنى ذلك.

المبحث السادس: الخروج للجهاد ومداواة الجرحى ورعاية شئون المجاهدين إذا تعين.

الفصل الثاني: الخروج المندوب، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: الخروج للحج والعمرة غير الواجبين.

المبحث الثاني: الخروج لحضور العيدين والكسوف والاستسقاء.

المبحث الثالث: الخروج لزيارة المرضى والتعزية.

المبحث الرابع: الخروج لزيارة الأقارب والوالدين والأخوة، والجارات، والصديقات..

المبحث الخامس: الخروج لتلبية دعوة العقيقة أو الدعوة العامة.

الفصل الثالث: في الخروج المباح، وفيه المباحث التالية:

- المبحث الأول: الخروج لحضور صلاة الجماعة وصلاة الجنائز.
- المبحث الثاني: الخروج للدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المبحث الثالث: الخروج للاعتكاف.
- المبحث الرابع: الخروج لتحصيل العلم غير الضروري.
- المبحث الخامس: الخروج للعلم الذي يناسب تكوينها.
- المبحث السادس: الخروج للجهاد إذا لم يتعين.
- المبحث السابع: الخروج لقضاء الحوائج الخاصة والأغراض المنزلية.
- المبحث الثامن: الخروج للاشتراك في الجمعيات الدينية والاجتماعية وما في مستواها.
- المبحث التاسع: الخروج للنزهة والترويح.
- المبحث العاشر: الخروج للعلاج.

الفصل الرابع: في الخروج المنهي عنه، وفيه المباحث التالية:

- المبحث الأول: الخروج لاتباع الجنائز.
- المبحث الثاني: الخروج لزيارة القبور.
- المبحث الثالث: الخروج في صحبة الخاطب قبل عقد النكاح.
- المبحث الرابع: الخروج بصحبة السائق أو الخادم.
- المبحث الخامس: الخروج لارتياح دور تصفيف الشعر والتزيين المنهي عنه.
- المبحث السادس: الخروج في عدة الوفاة.
- المبحث السابع: الخروج الذي علق الطلاق عليه.

الباب الثالث

[الآثار المترتبة على الخروج]

وفيه الفصول التالية:

الفصل الأول: الآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة، والرضاعة، وفيه المباحث التالية:

- المبحث الأول: التعريف بالحضانة، والرضاعة، والأدلة على مشروعيتها.
 - المبحث الثاني: شروط الحضانة.
 - المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الخروج من حيث الحضانة والرضاعة.
- ### الفصل الثاني: الآثار المترتبة على الخروج من حيث العلاقات الزوجية، وفيه المباحث

التالية:

المبحث الأول: القسم.

المبحث الثاني: النشوز.

المبحث الثالث: أثر خروج المرأة على العلاقات الزوجية.

الفصل الثالث: الآثار المترتبة على الخروج من حيث النفقة، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالنفقة ومشروعيتها والأدلة على ذلك.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الخروج الواجب من حيث النفقة.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الخروج المندوب والمباح من حيث النفقة.

المبحث الرابع: الآثار المترتبة على الخروج المنهي عنه من حيث النفقة.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج

صعوبات البحث:

- ١- انتشار مسائل الخروج في عدة أبواب وعدم تناول العلماء للموضوع تحت باب أو عنوان واحد، وإذا تكلموا فيه فهو إما كلام خاص ببعض مسائل الخروج، وإما كلام مختصر.
- ٢- تعرض الباحثة للانتقال من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة للاقامة الدائمة وصعوبة الحصول على المراجع التي لم يكن بعضها متوفراً في المكتبة الشخصية أو مكتبة بعض الصديقات والأقرباء، بالإضافة للظروف الصعبة التي كادت أن تكون سبباً لوقف مسيرة البحث عدة مرات، مما حال دون الوصول إلى درجات الكمال التي كنت أرجو الوصول إليها.
- ٣- من الصعوبات التي واجهتني هو التوفيق بين آراء العلماء والقواعد الكلية وبين الواقع وطبيعة العصر إذ أن المطلع على كتب الفقه والتفسير وآيات وأحاديث الأحكام يجد أن النظرة لبعض المسائل تختلف عن عصرنا فالزمن الذي نحن فيه جدت فيه مسائل ومجالات لخروج المرأة يكاد المجتمع يسلم بها ويعتبرها من المباحات بينما لو عرضت على الأولين لاعتبروها من المنكرات، وحاولت قدر الامكان التوسط بين ذلك طالما لا يتعارض هذا مع أصول الدين، مع ضبط الأمور بضوابط، فإنني في بعض المسائل لا أستطيع القول بحرمة خروج المرأة على الإطلاق، بحيث تعاقب على ذلك في الآخرة، وفي نفس الوقت لا أستطيع القول بإباحته على الإطلاق فيؤخذ الأمر ذريعة لأمر لا تحمد عقباها، وإنما لا بد من الضوابط والقيود فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يك خطأً فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، ولمن اجتهد وأصاب أجران، ولمن اجتهد وأخطأ أجر، فأسأل الله أن لا يؤاخذني بما نسيت أو أخطأت وإنما الأجر على قدر المشقة، (ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه، والله أسأل أن يوفقنا للقول والعمل، وأن يرزقنا اجتناب أسباب الزيف والزلل إنه قريب مجيب لمن سأل، لا يخيب من إياه رجا وعليه توكل)(١)، والحمد لله رب العالمين.

منهجي في البحث:

- ١- قمت بعزو الآيات إلى إسم السورة ورقم الآية.
- ٢- قمت بتخريج الأحاديث الواردة في الرسالة، فإن كان الحديث مخرجاً في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بذكرهما أو ذكر أحدهما وإن لم يكن فيهما فأقوم بتخريجه من كتب الحديث

(١) من مقدمة كتاب القواعد لابن رجب ص: ٣.

- المتوفرة لدي، مبيّنة اسم الكتاب والباب ورقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث أحياناً.
- ٣- خرجت الآثار من كتب المصنفات مبيّنة اسم الكتاب، والباب، ورقم الجزء، والصفحة، وإن لم يوجد فأنسب الأثر للمرجع الذي كتبه عنه.
- ٤- قمت ببيان معاني الكلمات التي تحتاج إلى توضيح للمعنى سواء في الأحاديث أو في النصوص والعبارات المتصلة بالموضوع.
- ٥- قمت بدراسة المسائل الفقهية دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة، وأحياناً آتي بالمذهب الظاهري، وأحياناً أذكر آراء لبعض فقهاء الصحابة والتابعين-إذا تيسر ذلك.
- ٦- لم أتبع منهجاً واحداً في عرض المسائل جميعها لاختلاف بعض المسائل عن بعض، وذلك لأن منها ما يكثر فيه الاختلاف وفي بعضها تكون عبارات الفقهاء تبدو في الظاهر أنها تشكل مذهباً واحداً إلا أنها ليست عبارات واحدة بل تختلف اختلافات دقيقة، مما يجعلني لا أجزم بأنها مذهب واحد، لذلك اكتفيت أحياناً بعرض كل مذهب على حده.
- ٧- حاولت التوسط في نقل النصوص الفقهية فلم أنقلها في كل المسائل ولم أغفلها في كل المسائل، بل أنقل النصوص الفقهية في بعض الأحيان عند الحاجة إليها.
- ٨- أعرض الأقوال الفقهية في كل مذهب وأعزوها إلى أصحابها نقلاً من كتبهم، وكذلك أدلتهم، فإن وجدت لهم دليلاً ليس في كتبهم (حسب ما اطلعت عليه) أذكره وأشير لمن ذكره وهذا نادر.
- ٩- إذا وجدت في المسألة الأساسية مناقشة واعتراضات وردود أذكر ذلك وأحياناً أشارك في المناقشة والردود.
- ١٠- غالباً ما أقوم بالترجيح بين الأقوال مع بيان سبب الترجيح وأعتمد في ذلك بعد الله على ما أيده الدليل والقواعد الكلية، وأحياناً أكتفي ببيان الراجح فقط... وفي بعض المسائل أحاول الجمع بين الأقوال خروجاً من الخلاف لتشكيل قول مستقل.
- ١١- اعتمدت في المادة العلمية - بعد الله - على أمهات الكتب ولكن قد اعتمد على بعض المراجع الحديثة في بعض المسائل التي لم يتكلم فيها العلماء الأوائل، أو المسائل التي لم تكن من صلب الرسالة أو الموضوعات العامة.
- ١٢- عند عرض أقوال الفقهاء في المسائل فإنني أقوم بعزوها إلى مصادرها فإن كانت المسألة

مما اتفق عليه أو على قول الجمهور، فأرتب المراجع حسب الترتيب الزمني للمذاهب الأربعة ثم الظاهري إن وجد، أما إن كان عرض الأقوال بالتنصيص على اسم المذهب، كقولي: ذهب الشافعية وبعض الحنفية، فأذكر مراجعهم حسب ترتيبهم في المسألة، حيث أذكر مراجع الشافعية ثم الحنفية.

١٣- عند الإشارة للمرجع أكتفي بكتابة اسم الكتاب والمؤلف ورقم الجزء والصفحة، أما الكتب المشهورة التي يكثر تكرارها فأقتصر فيها على اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة، إلا إذا وجد كتابان متشابهان في الاسم فأقيد الكتاب باسم المؤلف.

١٤- اكتفيت بمعلومات النشر الواردة في قائمة المصادر.

١٥- اجتهدت أن أعتمد على طبعة واحدة لكل مصدر ولكن نظراً لتنقلاتي أثناء كتابتي للبحث اضطررت لاستخدام طبعتين في بعض المراجع ومثال ذلك في (زاد المعاد) حيث أميز إحداها عن الأخرى بأن أكتب كلمة - محققة - وأيضاً في الروض المربع، فأحداها أميزها بذكر الجزء لوجود حاشية العنقري معها، والأخرى تكون مطلقة بلا أجزاء، وقد توجد متون بعض الكتب المشروحة في عدة شروحات وأشير إلى المتن وأنه طبع مع شرحه المسمى كذا..

١٦- اعتبرت المعاجم من المصادر التي ينبغي تدوينها في قائمة المصادر والمراجع اعترافاً بجهود أصحابها.

١٧- قمت بوضع فهرس للآيات والأحاديث والموضوعات الواردة في الرسالة.

١٨- قمت بترجمة أغلب الأعلام الواردين في صلب الرسالة في ملحق خاص باستثناء الخلفاء الراشدين والأئمة الأربعة ومشاهير الصحابة ومن لم أستطع الوقوف على ترجمته كبعض العلماء المعاصرين.

التمهيد

ويشتمل على ما يأتي:

أولاً: مكانة المرأة وتكريم الإسلام لها.

ثانياً: شبهة مساواة المرأة بالرجل وموقف الشريعة الإسلامية منها

ثالثاً: الحكمة من التفرقة بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة.

رابعاً: الخروج في اللغة والشرع.

خامساً: الأحوال التي تكون عليها المرأة من حيث الزواج والشباب

والإحدااد والعدة، ... الخ.



أولاً: مكانة المرأة وتكريم الإسلام لها

مهما كثر الحديث عن مكانة المرأة في الإسلام، فإن أحداً لا يستطيع أن يوفيه حقه كما ينبغي أن يكون، لأنه سيستغرق عدة مجلدات، ذلك أن للمرأة مكانة عظيمة في الإسلام، ذلك الدين الذي أعطاه من الحقوق الأدبية والمعنوية والمادية ما لم يعطها أي دين آخر من قبله، لا سماوي ولا وضعي، ولم ولن يعطيها إياها أي دين وضعي بعده.

والإسلام في غنى عن مقارنته بأي شريعة من الشرائع السماوية المحرفة أو الوضعية، وهو اسمى عن أي مقارنة، ولكن علينا قبل أن نخوض في ذكر مكانة المرأة المسلمة، أن نستعرض بصورة مجملة وضعها قبل الإسلام، وذلك ليس للمقارنة كما سبق أن ذكرت - ولكن ليحصل في الذهن تصور تسلسلي لوضع المرأة عبر التاريخ، وبيان الوضع الذي كانت عليه قبل الإسلام، ليظهر مدى الارتفاع الشاهق الذي علتة المرأة في الإسلام، إذ أن الحق لا يسعد الفرد بالحصول عليه إلا إذا كان محروماً منه، وبضدها تتميز الأشياء.

المرأة قبل الإسلام

١- المرأة عند اليونانيين :

لقد كانت المرأة عند اليونانيين محرومة من الثقافة لا تسهم في الحياة العامة بقليل ولا كثير، بل كانت محتقرة حتى إنهم اعتبروها رجساً من عمل الشيطان، فهي كسقط المتاع، تباع وتشتري في الأسواق، وهي مسلوبة الحرية والمكانة في كل ما يرجع إلى حقوقها المدنية، ولم يعطوها حقاً في الميراث، وأبقوها طيلة حياتها خاضعة لسلطة الرجل.. فهو يفرض عليها من يشاء زوجاً، ولا تستطيع أن تبرم تصرفاً دون موافقته في إدارة أموالها، بل كان له الحق في فصم عرى الزوجية مطلقاً، بينما لم يمنحوها حق طلب الطلاق إلا في حالات استثنائية، كما وضعوا العراقيل في سبيل الوصول إلى هذا الحق، ومن ذلك منعه إياها من الذهاب إلى المحكمة لطلب ذلك، فإن هي تجرأت على الذهاب إلى طلب ذلك تربص بها في الطريق ليأسرها ويعيدها إلى البيت(١).

٢- المرأة عند الرومانيين :

تعد المرأة في نظر الرومانيين من أنواع الزينة في المنزل لغرض المتعة والتسري، وأنها وسيلة للشيطان لتحقيق مآربه، الرجل هو الوصي المسيطر عليها كسيطرة المالك على ماله، فإن مات الرجل وأوصى بحرق جثته فإنها تقذف معه في النيران.

(١) انظر : د. مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون ، ص ١٣-١٤.

وهي في القانون الروماني معدومة الأهلية لأنوثتها، وقد قرروا أنها بلا روح إنسانية، بل تحل فيها روح شيطانية، ولهذا فإنه ليس من حقها الضحك، ولا أكل اللحم، ولا أن تتكلم، حتى أن بعضهم بالغوا فوضعوا قفلاً على فمها، ومع كل ذلك فهي تخدم زوجها، وتطيع الأصنام، وليس لها إلا الذل والهوان (١).

٣- المرأة في شريعة حمورابي:

كانت المرأة في شريعة حمورابي تحسب في عداد الماشية المملوكة، حتى إن من قتل بنتاً لرجل كان عليه أن يسلم بنته ليقتلها أو يتملكها (٢).

٤- المرأة عند الهنود:

لم يكن للمرأة حق اختيار الزوج أو رفضه، وكان على بعضهن أن يكن خادماً للمعبد، وهذا يقتضي ممارسة الفاحشة والإباحية مع رجال الدين في المعابد، كما أباح نظام الحضارة الهندية أصنافاً من الزواج لا تضمن للمرأة احتراماً كالزواج بالشراء، أو الزواج بالاغتصاب... وغير ذلك.

وكانت ذليلة للرجل دائماً، أباً، أو زوجاً، أو ابناً، عليها التفاني في خدمة الزوج وحبه كما لو كان إلهاً دون مقابل من الحقوق، حتى إن التعلم كان محرماً عليها حتى مجرد القراءة، باستثناء الطبقات الراقية، وليس

(١) انظر : أ. د. محمد الصادق العفيفي ، المرأة وحقوقها في الإسلام ٩-١٥ .

(٢) د. السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون ، ص ١٨ .

لها بأي حال طلب الطلاق، بل لم يكن لها حق الحياة بعد وفاة زوجها، فيجب أن تلقى فوق جثته وتحرق معه في موقد واحد (١).

٥ - المرأة عند قدماء الفرس:

كانوا يرون جواز الزواج من المحرمات من النساء كالأم، والابنة والأخت ويجيزون الزنا لتكثير النسل والتوالد، وكانت العزلة التامة مفروضة على المرأة في أيام حيضها، أما المتزوجة فتمنع من مقابلة أي رجل حتى ولو كان أباه، أو أخاه، أو غيرهما من المحارم، وكانوا لا يرحبون بولادة الإناث، لأنهن ينشأن لغير بيوتهن، ويستفيد منهن غير آبائهن، بل إن اختطفت البنت قهراً فإن من الحكمة عندهم إهمالها وعدم التأثير لها، ومن يفعل ذلك فهو أحمق، لأنهم يعتبرونها مع أنها مكرهة على الخطف - راغبة فيه (٢).

٦ - المرأة عند اليهود:

يعتبر اليهود المرأة لعنة، لأنها أغرت آدم، وقد جاءت التوراة المحرفة تقول: إن المرأة أشد مرارة من الموت، وكانت المرأة تعتبر خادمة، وليس لها حقوق، أو أهلية، وكانوا لا يورثون البنت إلا إذا عدم الأبناء وأبناء الأبناء، ويعتبرونها نجسة إذا حاضت تنجس كل ما تمسه، بل حتى المنزل مما جعل بعضهم يبالغ فيطردها من الدار، ومنهم من يجهز لها خيمة ويوفر

(١) انظر: د. علي عبدالحليم محمود، المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله، ص: ٢٨-٣٠، بإيجاز.

(٢) انظر: م. س، ص: ٣٦، ٣٨، بإيجاز.

لها الطعام حتى تطهر وتعود للدار (١).

٧- المرأة عند النصارى :

كانت المرأة في نظر الغربيين قاصرة ولا يحق لها التصرف في مالها بدون إذن زوجها، بل وصل أمرهم إلى أن أخذوا يبحثون حقيقة المرأة، هل هي جسم بلا روح؟ أم أن لها روح؟ فإن كان لها روحاً فهل هي روح شيطانية أم خبيثة؟ وهل تعد إنساناً من الكائنات الراقية أم هي من الحيوانات الشرسة؟ حتى وصل بهم الأمر إلى أن قرروا أنها خلقت لخدمة الرجل ليس لها حق التعليم أو الحظوة ببركات الكنيسة، كل ذلك لأنهم ينظرون إليها على أنها السبب في خروج آدم من الجنة (٢).

٨- المرأة عند العرب في الجاهلية قبل الإسلام:

لم يكن لها حق الحياة ابتداءً، إذ كانوا يتشاءمون من ولادتها ويعتبرونها عاراً، مما جعل بعض القبائل تتد البنات، إما خشية العار، أو خشية الفقر، وهنا يشترك الولد في الوأد معها.

ولم يكن لها حق الإرث، ولا حقوق زوجية، بل إن الطلاق لم يكن محدداً بعدد، ولا تحديد لعدد الزوجات، ولم يكن هناك ما يحميها من جور وتعسف الرجل، ولم تعط حق اختيار الزوج، وإنما هو حق لبنات رؤساء العرب وأشرافهم.

والأسوأ من ذلك أنها كانت هي نفسها تورث كالأموال، فإن كان

(١) انظر: أحمد الحنين، المرأة المسلمة أمام التحديات، ص ١٨-١٩.

(٢) انظر: د. محمد الصادق عفيفي، المرأة وحقوقها في الإسلام، ص ١٧ (بتصرف).

لزوجها أبناء من غيرها، ورثها الابن الأكبر عن أبيه، وكان أحق بها من غيره إن أرادها زوجة له، وإلا تركها وهذا يسمى نكاح المقت، وهو الذي ذكره الله في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (١).

ولكن الحق يقال: فإنهم رغم جاهليتهم وعدم تدينهم بدين سماوي، كانت المرأة العربية أفضل ممن سبقنها، إذ كانت تتمتع بحماية الرجل ورفاعه عن شرفها وكرامتها، بل ويثأر لها إن امتهنت (٢).

(١) النساء : ٢٢.

(٢) انظر: د. السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، ص: ٢٢.

المرأة في الإسلام :

لو أردنا أن نجمل الموضوع فسنقول: إن الإسلام أحل المرأة المكانة اللائقة بها في ثلاثة مجالات رئيسة :

١- المجال الإنساني:

لقد اعترف الإسلام بإنسانيتها كاملة كالرجل، وهذا ما كان محل شك أو إنكار عند أكثر الأمم المتمدنة سابقاً.

٢- المجال الإجتماعي:

لقد فتح الإسلام أمامها مجال التعليم، وبوأها مكاناً اجتماعياً كريماً في مختلف مراحل حياتها منذ طفولتها حتى نهاية حياتها، بل إن هذه الكرامة تنمو كلما تقدمت في العمر، من طفلة إلى زوجة، إلى أم، حيث تكون في سن الشيخوخة التي تحتاج معها إلى مزيد من الحب والحنو والاحترام.

٣- المجال الحقوقي:

لقد أعطاه الإسلام الأهلية المالية الكاملة في جميع التصرفات حين تبلغ سن الرشد، ولم يجعل لأحد عليها ولاية من أب أو زوج أو رب أسرة(١).

ومكانة المرأة في الإسلام تظهر باستقراء ما جاءت به الشريعة الإسلامية من حقوق للمرأة وتشريعات، تضمنت إبراز مظاهر تكريمها، وليبيان هذه المكانة فسأتبع الآتي :

أولاً : إبراز أهم حقوق المرأة ومظاهر تكريمها لبيان مكانتها.

(١) انظر : المرأة بين الفقه والقانون ، د. السباعي ، ص ٣٠.

ثانياً : بيان المساواة بين الرجل والمرأة.

ثالثاً : بيان المظاهر التي تفترق فيها المرأة عن الرجل.

وسوف أفصل هذا الإجمال بعض التفصيل لهذه النواحي الثلاث وذلك على النحو التالي:

أولاً: بيان حقوق المرأة ومظاهر تكريمها في الإسلام(١):

١- لقد أعطى الإسلام المرأة حق الحياة ابتداءً، حيث حرم وأد البنات، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (٢) ، والآيات الدالة على النهي عن قتل الأولاد عموماً كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ...﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ...﴾ (٤) الآية .

(١) انظر : المرأة بين الفقه والقانون ، د. السباعي ٢٥-٣٠ ؛ المرأة وحقوقها في الإسلام ، أ.

د. محمد الصادق عفيفي ٧٩-١١٩ ، ٢٠١ ؛ المرأة في التصور الإسلامي ، عبدالمعتال

محمد الجبري ، ١٣٩-١٥٠ ؛ المرأة والتربية الإسلامية ، الشيخ محمد الأباصيري خليفة

٦٨-٦١ ، ٧٨-٨١ ؛ المرأة المسلمة أمام التحديات ، أحمد الحصين ، ١٥٣-١٥٦ ؛ عمل

المرأة في الميزان ، د. محمد علي البار ٣١-٥٦ ؛ عودة الحجاب ، القسم الثاني، جمع

محمد بن أحمد بن إسماعيل ، ص ٧٣-٧٩ ، ١١٧-١٢٣ ، ١٣١ ، ١٥٣-١٦٠ ، ١٧٩-٢٢٦ .

(٢) سورة التكوين ، الآية : ٨-٩

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٥١ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية : ٣١ .

ويقول تعالى: ﴿اللَّهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ أَوْ يَزُوجُهُمْ ذَكَرًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (١).

وفي هذه الآية لطيفة من اللطائف، أشار إليها القرطبي في قوله: «وقال واثلة بن الأسقع إن من يمن المرأة تبكيرها بالأنثى قبل الذكر وذلك أن الله تعالى قال: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾ فبدأ بالإناث» (٢).

وقد روى المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال: إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ومنعاً وهات، ووأد البنات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» (٣).

ولم يكتف الإسلام بذلك فقد أنكر الله تعالى التذمر والخجل عندما يبشر أحدهم بالأنثى، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (٤).

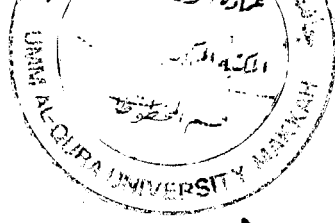
بل لقد حث الرسول ﷺ على عدم إيثار الابن على البنت، فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «من ولدت

(١) الشورى: ٤٩-٥٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٨/١٦.

(٣) متفق الله، واللفظ للبخاري، صحيح البخاري مع الفتح ٤٠٥/١٠، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، صحيح مسلم مع شرح النووي، ١٢/١٢، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة.

(٤) النحل: ٥٨، ٥٩.



٢٠٤٨

له ابنة فلم يئدها ولم يهنها ولم يؤثر ولده عليها، يعني الذكر، أدخله الله بها الجنة [١].

وقد جاءت سنة المصطفى ﷺ الفعلية تؤكد على هذا، فقد كان ﷺ يحب بناته، وخصوصاً فاطمة، التي بقيت بعد وفاته رضي الله عنها، فقد قال عنها: [... فإنما هي بضعة مني، يربيني ما أرابها (٢)، ويؤذيني ما آذاها (٣).]

٢- لقد أعطى الإسلام المرأة حق الرعاية والتربية والتعلم: فقد وردت الأحاديث التي تحث على حسن تربية البنات وتعليمهن، ووعد من فعل ذلك بالجنة ترغيباً في حسن تربيتهن وتعليمهن، ومن هذه الأحاديث عن أبي بردة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ [أيما رجل كانت عنده وليدة (٤) فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران (٥).]

وفي رواية أخرى أنه ﷺ قال: «ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٩٤/٣ برقم (١٩٥٧) وقال أحمد محمد شاكر معلقاً عليه: إسناده حسن.

(٢) أرابها: من أراب، رباعياً، وفي رواية مسلم: ما رابها، من راب، ثلاثياً.

(٣) صحيح البخاري - مع فتح الباري - ٣٢٧/٩، رقم ٥٢٣٠، كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف.

(٤) وليدة: أي أمة، وأصلها ما ولد من الإماء في ملك الرجل، ثم أطلق ذلك على كل أمة، فتح الباري ١٢٧/٩.

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢٦/٩، كتاب النكاح، باب اتخاذ السراري من أعتق جاريته ثم تزوجها، رقم الحديث ٥٠٨٣..

الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد ﷺ والعبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه، ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها فتزوجها فله أجران» (١)، وهذه الرواية الأخيرة ترجم لها البخاري بقوله: باب تعليم الرجل أمتة وأهله، وقال ابن حجر في فتح الباري (٢): «مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنص وفي الأهل بالقياس، إذ الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإماء»، وإنما قال أجران : لأنه قد أحسن لها مرتين ، مرة حينما علمها فحرر عقلها من الجهل، ومرة أخرى حينما أعتقها فحرر جسمها من العبودية (٣).

وكذلك نجد أنه لم يكتف بأن جعل الثواب للرجل في تعليم أهله سواء كن بنات أو زوجات أو أخوات أو إماء أو أمهات، وغير ذلك (٤) بل من حق الزوجة على زوجها أن يقيها من النار، فيعلمها أمور دينها من العقائد، والعبادات، والحقوق، والواجبات، ويؤدبها ويعلمها الأخلاق الحسنة لتتبعها، والذميمة لتبتعد عنها، فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (٥).

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١/١٩٠، كتاب العلم باب تعليم الرجل أمتة وأهله، رقم ٩٧.

(٢) ١/١٩٠.

(٣) انظر : المرأة وحقوقها في الإسلام ، د. محمد الصادق العفيفي ، ص ٨٢.

(٤) اختصرت القول في حق المرأة في التعليم لأنه سيأتي تفصيل ذلك في حكم خروجها لطلب العلم ، ولمزيد من التفصيل ، انظر ص ٢٤٤... من البحث.

(٥) التحريم / ٦.

٧- ومن مظاهر تكريم المرأة في الإسلام، أنه اعتبرها كالجوهرة الثمينة، فأوجب الحجاب حماية لها، وحرّم الاختلاط والخلوة بالرجال، والسفر بلا محرم، ومن آيات الحجاب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ...﴾ (١).

فلننظر إلى هذا التعليل اللطيف، حيث قال عز وجل: ﴿ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين﴾ نعم، إن في حجاب المرأة دلالة على عفتها وعلو مكانتها وأصالتها، وتبذّلها دلالة على العكس، مما يؤدي للطمع فيها وإهانتها (٢). وكل هذه الأمور إنما لأن الشارع يعلم أن اجتماع الأنثى بالرجل في خلوة قد يؤدي إلى وقوع الفاحشة، وكذا تبرجها، والفاحشة فيها مضرة للمرأة، ولحمايتها من هذه المضرة حرم ما أدى إليها، وهنا يتضح لنا أن هذه التشريعات التي يراها أعداء الله ضغطاً وتسلطاً على المرأة إنما هي مظهر من مظاهر تكريمها.

نعم، الإسلام دائماً وأبداً هو في صالح المرأة، أنصفها، أعزها، رفع من قدرها.

ولذلك حرم عليها التبرج، والسفور، وأوجب عليها الحجاب والتستر، لما في ذلك من صيانة، وحفظ، وسلامة لها.

وجعل تبرجها، وسفورها، محرماً لما فيه من الإغراء، والفتنة، والافتتان.

(١) الأحزاب / ٥٩.

(٢) سبب نزول الآية وأدلة الحجاب والاختلاط والخلوة والمحرم، سيأتي ذكره بالتفصيل إن شاء الله في الفصل الرابع من الباب الأول.

ولما يترتب على ذلك من الشرور والمحن والمصائب والفتن (١) وما يقع في البلاد التي تبيح ذلك عنا ببعيد.

❦ أعطى الإسلام المرأة حق اختيار الزوج ، وهذا الحق للبكر والثيب على حد سواء، والفرق بينهما إنما هو في طريقة أخذ الإذن من كل منهما، فالبكر - لحيائها - إزنها في صمتها، أما الثيب فإنها تصرح بالموافقة من عدمها، وقد ورد عن رسول الله ﷺ في ذلك أحاديث عدة منها:

ما رواه الشيخان - واللفظ للبخاري - ، قوله ﷺ [لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله ، وكيف إزنها؟ قال : أن تسكت] (٢).

فجعل عليه الصلاة والسلام غاية النهي الإذن، فدل على أن نكاحها دون استئذانها منهي عنه (٣).

فأما عن إجبار المرأة فنقول: اختلف الفقهاء كما يلي:

(١) انظر : يا فتاة الإسلام اقربي حتى لا تخدعي ، الشيخ البليهي ، ١٣٩ (بتصرف).

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٦٤/٩ ، كتاب النكاح ، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها .

(٣) والحقيقة أن المسألة فيها تفريع في كتب الفقه وتفصيل ، يبين لنا مدى روعة الفقه الإسلامي ومرونته وعنايته ودقته، ومن هذه الفروع ما هو محل اتفاق ومنها ما هو محل اختلاف، فالمرأة إما أن تكون بكرًا وإما أن تكون ثيبًا ، وفي كل حالة من الحالتين هي إما بالغة أو صغيرة، والولي إما أن يكون أباه، وإما أن يكون غيره، وليس هنا مجال تفصيل ذلك كله، ولكن سأجمل ما يعطينا تصوراً واضحاً لما نحن بصدده من بحث ، وسأقتصر على بيان ما لو كان الولي هو الأب.

إذا كان الولي هو الأب :

أ - إذا كانت البكر بالغة ، فهل لوالدها أن يجبرها على الزواج أم لا؟.

اختلف الفقهاء على رأيين:

الرأي الأول :

وإليه ذهب جمهور الفقهاء (مالك، والشافعي، وأحمد في رواية على الصحيح وهي المذهب) قالوا إن له أن يجبرها، غير أن بعض المالكية استثنوا العانس، وكذا اشترط الشافعية كفاءة الزوج، ومع ذلك فهم يرون أن استئذانها مستحب(١).

الرأي الثاني:

وإليه ذهب الحنفية، ورواية لأحمد، قالوا: لا يملك الأب إجبار ابنته(٢).

ولكن الرأي الثاني هو الأرجح ، لعدة اعتبارات منها: موافقته لقواعد الشريعة، ولمصالح الأمة، وللقياس على التصرف في المال، ولتحقيق المقصد من عقد النكاح، والله أعلم.

ومع ذلك فإن لأصحاب الرأي الأول وجهة نظر لا ينبغي أن تغفلها فيمكن العمل به فيما إذا كانت الفتاة تجهل مصلحة نفسها حتى وإن

(١) انظر : الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي ١٩٨/٢-١٩٩ ، المدونة الكبرى ١٤٠/٢ ؛

المنتقى للباي ٢٦٧/٣ ؛ المنهاج للنووي بشرح نهاية المحتاج ٢٢٨/٦ ؛ تكملة المجموع

الثانية للمطيعي ١٦٥/١٦ ؛ الإنصاف للمرداوي ٥٥/٨ ؛ الكافي لابن قدامة ٢٦/٣ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع للكاساني ٢٤١/٢ ؛ بداية المبتدي متن هداية المهتدي: ٢٦٠/٣ ؛

الكافي لابن قدامة ٢٦/٣ ؛ الإنصاف للمرداوي ٥٥/٨ .

كبرت، فقد تتعرض لإغراءات مادية أو عاطفية تجعلها لا ترى ما قد يراه أبوها. والله أعلم.

ب - أما إذا كانت البكر صغيرة:

فقد اتفقوا على أن للأب تزويجها بلا إذن منها ما عدا رواية عن أحمد تقول إنها إذا بلغت تسع سنين لم تزوج إلا بإذنها(١).

ج - أما إذا كانت ثيباً بالغه: فقد اتفقوا على أنها لا تجبر على النكاح.

د - أما إذا كانت المرأة ثيباً صغيرة فقد اختلفوا في إجبارها:

○ فالحنفية والمالكية ورواية لأحمد : قالوا بجواز إجبارها كالصغيرة البكر(٢).

○ أما الشافعية ورواية للحنابلة ، فقالوا: بعدم جواز إجبارها فهي كالثيب الكبيرة(٣).

وعدم الجواز أرجح - والله أعلم - لموافقته لعموم النهي عن تزويج الثيب إلا بإذنها ، كما في الحديث السابق ذكره.

وبهذا فلا تزوج حتى تبلغ لوجوب إذنها، وهو متعذر مع صغرها(٤).

وبعد ، فإن الشارع لم يكتف بذلك، بل جعل لها حق الخيار بعد إتمام العقد ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ

(١) انظر : الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة ١١٢/٢ .

(٢) انظر المبسوط للسرخسي ٢١٧/٣ ؛ بداية المجتهد لابن رشد ٥/٢ ؛ الكافي لابن قدامة ٢٦/٣ .

(٣) انظر نهاية المحتاج للرملي ٢٢٩/٦ ؛ الكافي لابن قدامة ٢٦/٣ ؛ المغني لابن قدامة ٤٤/٧ .

(٤) انظر نهاية المحتاج للرملي ٢٢٩/٩ .

فذكرت أن أبأها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ (١).
 ولم يكتف بذلك أيضاً ، بل نجد أن من عناية الإسلام بالمرأة أن
 اشترط في الزوج أن يكون كفأ (٢) على خلاف بين العلماء في ماهية
 الكفاءة (٣).

هـ لقد أعطى الإسلام المرأة حق المهر (٤):
 فهي التي تملكه بعد أن كانت ممنوعة من ذلك، قال تعالى: ﴿... وَآتُوا
 النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً (٥)﴾ (٦).

قال القرطبي : «وهذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة، وهو مجمع
 عليه ولا خلاف فيه...» (٧).

ولم يكتف بذلك ، بل نهى الولي والزوج عن أخذ شيء منه إلا برضاها.

-
- (١) سنن أبي داود ٢/٢٣٢ ، كتاب النكاح ، باب : البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها .
 (٢) الكفاءة : النظير ، ونظير الشيء مثله ، والمصدر : الكفاءة ، انظر: أنيس الفقهاء ، الشيخ
 قاسم القونوي ، تحقيق د. الكبيسي ص ١٤٩ .
 (٣) لم أتعرض لبيان الخلاف فيما تتحقق به الكفاءة، فهذا له مجال آخر، وإنما نريد أن نشير
 إلى أن الإسلام قد بلغت عنايته بالمرأة أن لا يتم زواجها إلا بمكافئ لها ، انظر المسألة
 في : المبسوط ٥/٢٢ ؛ حاشية الدسوقي ٢/٢٤٩ ؛ مغني المحتاج ٣/١٦٤ ؛ المغني ٧/٣٣ .
 (٤) المهر لغة: الصداق، مختار الصحاح، ص: ٦٣٨ ، والصداق في الاصطلاح: هو عوض يسمى
 في النكاح أو بعده، الروض المربع، ص: ٣٥٥ .
 (٥) نُحْلَةٌ : يقال نحلته وأنحله : أعطيته شيئاً من غير عوض بطيب نفس ، ونحلت المرأة مهرها
 نحلة أعطيتها . المصباح المنير للفيومي ٢/٨١٧ .. قال القرطبي : والصداق عطية من الله
 تعالى للمرأة، وقيل : أي عن طيب نفس من الأزواج من غير تنازع، وقيل : نحلة : فريضة
 واجبة، وقيل : تديناً، وقيل: الخطاب للأولياء، وقيل: للأزواج ، الجامع لأحكام القرآن
 ٥/٢٤ (بتصرف).

(٦) النساء / ٤ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٤ .

فقال تعالى في تنمة الآية ﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ (١) فالخطاب في هذه الآية للأزواج، وقيل: للأولياء، وهناك من زعم أن المراد بالآية المتشاغرون (٢) الذين كانوا يتزوجون امرأة بأخرى، والأول أظهر (٣).

وقال تعالى: ﴿فَاتَوْهِنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (٤).

والأجور: المهور، وسمى المهر أجراً لأنه أجر الاستمتاع (٥).

وهذا الحق عام للمرأة سواء الحرة والأمة لعموم قوله تعالى: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (٦) ولقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَاَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٧) الآية.. والشاهد قوله تعالى: ﴿وَاتَوْهِنَّ أَجُورَهُنَّ﴾.

فهذه الآية دليل على وجوب المهر في النكاح وأنه للأمة أيضاً (٨)

كالحرّة

(١) النساء: ٤.

(٢) من الشغار، بكسر الشين وهو نكاح كان في الجاهلية وهو أن يقول الرجل للآخر زوجني ابنتك أو أختك على أن أزوجك ابنتي أو أختي على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى، كأنهما رفعوا المهر وأخليا البضع، كذا في الصحاح، أنيس الفقهاء: ١٤٧.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٣/٥.

(٤) النساء / ٢٤.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٩/٥.

(٦) النساء / ٤
(٧) النساء / ٢٥.

(٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٢/٥.

وقد ذكر بعض العلماء خلافاً فيما إذا كان المهر من حقهن أم من حق السيد (١)، وقد جاءت السنة مؤكدة لهذا الحق بفعله ﷺ وفصله في القضايا وحكمه بها، فعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشاً قالت: أتدري ما النش؟ قال: قلت لا. قالت: نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم، فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه (٢).

والحقيقة أن للصداق أحكاماً مفصلة في الفقه الإسلامي، ليس هنا مجال ذكرها، وإنما أردت الإشارة إلى ما يدل على رعاية الشريعة الإسلامية لهذا الحق وحفظه للمرأة.

٦- كذلك أمر الإسلام بحسن معاشرة المرأة وأوصى خيراً بها.. فقال تعالى آمراً بحسن العشرة ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (٣).

والخطاب للجميع، إذ لكل أحد عشرة، زوجاً كان أو ولياً، ولكن المراد بهذا الأمر في الأغلب الأزواج وهو مثل قوله تعالى ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ (٤) وذلك توفية حقها من المهر والنفقة، وألا يعبس في وجهها بغير

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤٢/٥.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٥/٩، كتاب النكاح، باب أقل الصداق، والأوقية تساوي أربعين درهماً، انظر: الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة (الهامش، تحقيق: محمد الخارون، ص: ٥٤)، وبهذا فإن ثنتي عشرة أوقية تساوي ٤٨٠ درهماً، والنش نصف أوقية، فتساوي ٢٠ درهماً فيكون صداقه ﷺ لأزواجه ٥٠٠ درهم.

(٣) النساء / ١٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

ذنب، وأن يكون منطلقاً في القول لا فظاً ولا غليظاً، ولا مظهراً ميلاً إلى غيرها.

والعشرة: المخالطة والممازحة.

أمر الله سبحانه بحسن صحبة النساء، إذا عقدوا عليهن، لتكون أدمة (١) ما بينهم وصحبتهن على الكمال، فإنه أهدأ للنفس وأهناً للعيش. وهذا واجب على الزوج ولا يلزمه في القضاء (٢). وقال بعضهم: هو أن يتصنع لها كما تتصنع له... (٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ [لا يفرك (٤) مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر، أو قال غيره (٥)] (٦). وقد أوصى الرسول ﷺ بهن صراحة وأكد على ذلك، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: [من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد امرأة فليتكلم بخير أو ليسكت، واستوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، استوصوا بالنساء خيراً] (٧).

(١) أدمة: من آدم، والأدمة: باطن الجلد الذي يلي اللحم والبشرة ظاهرها، والآدم: الالفة والاتفاق، يقال: آدم الله بينهما، أي أصلح وألف، انظر مختار الصحاح ١٠-١١، مادة آدم.

(٢) أي: يلزمه ديانة ولا يلزمه قضاء.

(٣) الجامع الأحكام القرآن للقرطبي ٦٧/٥.

(٤) يفرك: يفرك: البغض، جامع الأصول في أحاديث الرسول للإمام ابن الأثير الجزري ٥١٨/٦.

(٥) شك من الراوي هل سمع رسول الله ﷺ قال (آخر) أم (غيره).

(٦) صحيح مسلم ومعه شرح النووي، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، ٥٨/١٠.

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح، باب الوصية بالنساء، ٥٨/١٠.

قال النووي: فيه الحث على الرفق بالنساء واحتمالهن..(١).

وقد ورد في خطبة حجة الوداع في حديث جابر رضي الله عنهما قوله عليه الصلاة والسلام [فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله(٢). (٣).. الحديث.

وفي رواية أنه ﷺ قال في حجة الوداع [استوصوا بالنساء خيراً فإنهن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة] (٤).

وقد كان رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة في ذلك، فقد جاء عن عائشة أنها قالت: قال ﷺ [خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي..] (٥). ومما يدل على شدة حرص الشريعة الإسلامية على استمرار حسن العشرة أنها لم تترك أي أمر يمكن حدوثه بين الزوجين إلا وجاءت به، ثم وضعت له الدواء الناجع له، فنجدها حينما أوجبت على الرجل أن يعف زوجته وجعلت ذلك حقاً لها عليه، لم تترك الأمر لإرادة الزوج

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الوصية بالنساء، ٥٨/١٠.

(٢) استحللتم فروجهن بكلمة الله: قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ١٨٣/٨: قيل معناه قوله تعالى ﴿فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ وقيل: المراد كلمة التوحيد هي لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، إذ لا تحل مسلمة لغير مسلم، وقيل: المراد بإباحة الله والكلمة قوله تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ وهذا الثالث هو الصحيح، وبالأول قال الخطاب والهروي وغيرهما، وقيل: المراد بالكلمة: الإيجاب والقبول، ومعناه على هذا بالكلمة التي أمر الله بها، والله أعلم اهـ.

(٣) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ ١٨٣/٨..

(٤) سنن ابن ماجه ٥٦٩/١، أبواب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، حديث رقم ١٨٧٣.

(٥) انظر: سنن الترمذي، كتاب المناقب، الباب ٦٤، في فضل أزواج النبي ﷺ، الحديث رقم ٣٨٩٥، ج ٥ ص ٦٦٦-٦٦٧.

وحرية، بل إنه إذا لم يستطع أن يعفها أو أساء عشرتها جاز لها أن تطالب بالخلع (١) وكذا إن آلى (٢) منها فلها أن تتبرص أربعة أشهر، فإن عاد، وإلا فلها الطلاق إن أرادت.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣).

وحتى إن غاب عنها غيبة تخشى معها الفتنة فلها أن تخالعه إن أرادت..

والحقيقة فإن ما خصصه الفقهاء والمحدثون من الأبواب المستقلة لعشرة النساء والوصية بهن، وما يترتب على ذلك من أحكام تفصيلية لدلالة واضحة على مدى العناية بمعاملة المرأة وحسن معاشرتها ومراعاة مشاعرها.

٧- كذلك أهدر الإسلام للمرأة بالنفقة، سواء كانت بنتاً أو زوجة أو أمّاً، فإن كانت بنتاً فنفقتها على ولي أمرها أباً كان أو غيره، بكرةً كانت أم ثيباً.

فعن سراقه بن مالك، أن النبي ﷺ قال: [ألا أدلكم على أفضل

(١) الخلع لغة: هو القطع والعزل، انظر: مختار الصحاح ص ١٨٥، وفي الشرع هو: فرقة بعوض بلفظ طلاق أو خلع، منهاج الطالبين للنووي، مطبوع مع مغني المحتاج ٢٦٢/٣.

(٢) آلى: من الإيلاء، وهو في اللغة: الحلف، انظر: مختار الصحاح ص ٢٣، وفي الشرع: هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطنها مطلقاً أو فوق أربعة أشهر، منهاج الطالبين للنووي، مطبوع مع مغني المحتاج ٣٤٣/٣.

(٣) البقرة / ٢٢٦-٢٢٧.

الصدقة؟ ابنتك مردودة إليك ليس لها كاسب غيرك [١].

فجعل أفضل الصدقة ما يكون على البنت حال كونها مردودة إلى والدها بأن طلقها زوجها مثلاً (٢).

وإن كانت المرأة زوجة فلها حق النفقة على الزوج، لقوله تعالى: ﴿لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (٣).

وجعل لها حق السكنى، قال تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وَّجَدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لَتَضْيِقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾ (٤) الآية.

إذاً فالنفقة واجبة على الزوج لها حتى وإن كانت في أثناء عدتها في الطلاق الرجعي، وإن كان بينهما رضيع فلها أيضاً أجر الرضاعة حتى وإن كانت مطلقة.

وجعل لها حق الكسوة، والطعام، والشراب، والخدمة، والدواء، حتى وإن كانت غنية، فقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا...﴾ (٥) .. الآية.

(١) سنن ابن ماجه ومعه حاشية أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي السندي (ت ١١٣٨هـ)

٣٩/٢، أبواب الأدب ٣٣، باب ١٣٤٩، بر الوالد والإحسان إلى البنات، حديث رقم ٣٧٢٨.

(٢) انظر حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٣٩٠/٢.

(٣) الطلاق / ٧.

(٤) الطلاق / ٦.

(٥) البقرة / ٢٣٣.

وفي حديث جابر رضي الله عنهما في خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع قوله ﷺ أولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف [١].
فهذه النصوص تبين وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وذلك ثابت بالإجماع (٢).

وروي أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما حق المرأة على الزوج؟ قال: [أن يطعمها إذ طعم، وأن يكسوها إذا اكتسى، ولا يضرب الوجه، ولا يقبح، ولا يهجر إلا في البيت] (٣).

فالرجل ملزم بالنفقة على المرأة أمّا كانت أو أختاً، أو زوجة، حتى وإن كانت غنية، وليس من حق الرجل أن يلزم المرأة مهما كانت بالنفقة إلا إذا تبرعت هي بذلك.

وكتب الفقه وأحاديث الأحكام أفردت النفقة بأبواب مستقلة تتناول الأحكام الشرعية التفصيلية، وهذا مما يدل على رعاية الإسلام لهذا الحق (٤).

❖ ومن مظاهر تكريم المرأة في الإسلام أن أعطائها حق العدل في القسم بينها وبين بقية زوجاته، إن كان له عدد من الزوجات، وذلك على قدر الإمكان، قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٤/٨، كتاب الحج، باب: حجة النبي ﷺ.

(٢) وقد نقل الإجماع الإمام النووي، انظر شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٤/٨.

(٣) م. س : ٥٦٨، وانظر سنن أبي داود ٤٤/٢، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، حديث رقم ٢١٤٢.

(٤) ولمن أراد التوسع فليراجع الموضوع في مكانه من كتب الفقه.

وَرَبَاعَ فَإِنْ خَفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ
أَلَّا تَعُولُوا ﴿١﴾.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: [من كانت له
امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل] (٢).
والعدل الواجب هو العدل المادي في المبيت، والمسكن، والمأكل،
 والملبس، أما المصبة القلبية فهي أمر فطري لا يستطيع أن يتحكم فيه
الإنسان، فلا يؤخذ على ذلك، لعدم استطاعة العدل في هذا الجانب،
كما قال تعالى: ﴿لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ
حَرَصْتُمْ﴾ (٣).

ولكن لا يكون هذا على حساب هضم حقوق الأخرى، لذا قال تعالى
في تنمة الآية ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِطْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا
وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٤).

ومما يؤكد ما ذكرناه ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان
رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول: اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني
فيما تملك ولا أملك (٥). يعني القلب .

٩- حق الخلع:

والخلع هو فراق الزوجة بعوض بألفاظ مخصوصة، وسمي بذلك لأن

(١) النساء / ٣.

(٢) سنن أبي داود ٢/ ٢٤٢، كتاب النكاح، باب القسم بين النساء، حديث رقم ٢١٣٣.

(٣) النساء / ١٢٩.

(٤) النساء / ١٢٩.

(٥) سنن أبي داود ٢/ ٢٤٢، كتاب النكاح، باب القسم بين النساء، حديث رقم ٢١٣٤.

المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس(١).

فمراعاة الإسلام لمشاعر المرأة كإنسان وإعطائها حق تقرير المصير، لم يقتصر على طلب إذنها في الزواج بل اعتبر رضاها باستمرار الزواج، بل أنها إذا شعرت بأنها لا تستطيع أن تستمر في الحياة الزوجية معه فلها أن تنهي عقد النكاح وتفقد نفسها منه.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢).

ولكن هذا الحق الذي أعطي لها مقيد بأن لا تتعسف في استعماله فتهدم الحياة الزوجية لمجرد ميل أو هوى، أو بلا سبب، فقال عليه الصلاة والسلام: [أيما امرأة اختلعت من زوجها من غير ما بأس لم ترح رائحة الجنة] (٣)، وعن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: «أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة» (٤).

١٠- أعطى الإسلام المرأة حق التملك:

سواء كان ذلك قبل الزواج أو بعده، وجعلها قبل البلوغ تحت

(١) الروض المربع بشرح زاد المستنقع للبهوتي، ص ٣٦٨.

(٢) البقرة / ٢٢٩.

(٣) سنن الترمذي كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء في المختلعات، الباب ١١، ٤٩٢/٣.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء في المختلعات، الباب ١١، الحديث

١١٨٧، ٤٩٢/٣، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

وصاية أوليائها، وجعل ولايتهم عليها ولاية رعاية وتأديب وعناية بشؤونها وتنمية لأموالها، لا ولاية تملك واستبداد.

وجعلها بعد البلوغ كاملة الأهلية للالتزامات المالية، فهي كالرجل في الحالتين سواء بسواء.

ومن تتبع أحكام الفقه الإسلامي، لم يجد فرقاً بين أهلية الرجل والمرأة في شتى أنواع التصرفات المالية سواء كانت عقود معاوضات، كالبيع، والإقالة، أو ما يتعلق بها كالخيارات، أو عقود تبرعات، كالهبة، والوصية، والوقف، أو عقود توثيقات، كالرهن، والوكالة، والكفالة، وما إلى ذلك (١).

وقد جاء القرآن الكريم بكثير من الآيات التي تقرر حق الملكية للمرأة، قال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (٣).

كذلك جعل الإرث حقاً لها في جميع أحوالها، أماً كانت أو زوجة، أو بنتاً، حتى ولو كانت حملاً في بطن أمها، أو أختاً في بعض الأحوال، وهي تختلف عن الرجل في الميراث، ولذلك حكمه، سيرد بحثها في موضعه

(١) انظر: المرأة بين الفقه والقانون ، د. السباعي ٣٠.

(٢) النساء / ٧/.

(٣) النساء / ٣٢.

- إن شاء الله تعالى - (١).

١١- إكرام المرأة كأم:

سبحان الله، لو لم يكن في الإسلام دلالة على تكريم المرأة سوى التوصية بها كأم لكفى ذلك، إذ أنه لم يقتصر على التوصية بها كالأب فقط، بل خصها بالبر، والإحسان، وزادها عن الأب، فأى حق وأي تقدير للمرأة في الإسلام، وأي دين يعطيها ما أعطاه الإسلام؟!.

والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة، منها العامة في الوالدين ومنها التي نصت على ذكر الأم بعد الوالدين معاً، ومنها ما اختص بها، وسأقتصر على ذكر بعض الآيات والأحاديث التي نصت على الأم.

قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا..﴾ (٢) الآيات..

وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدِكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: [يا رسول الله: من أحق بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أبوك] (٤).

(١) انظر ص: ٤٣ من نفس البحث.

(٢) الأحقاف / ١٥.

(٣) لقمان / ١٤.

(٤) متفق عليه واللفظ للبخاري بفتح الباري ٤٠١/١٠، حديث رقم ٥٩٧١، كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة. ورواه مسلم في البر، باب بر الوالدين.

وعن معاوية بن جاهمة السلمي قال : أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله: إني كنت أردت الجهاد معك أبتغي بذلك وجه الله والدار الآخرة، قال: ويحك، أحية أمك؟ قلت: نعم، قال: ارجع فبرها، ثم أتيت من الجانب الآخر، فقلت: يا رسول الله إني كنت أردت الجهاد معك، أبتغي بذلك وجه الله والدار الآخرة، قال: ويحك، أحية أمك؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال : فارجع إليها فبرها، ثم أتيت من أمامه فقلت: يا رسول الله: إني كنت أردت الجهاد معك، أبتغي بذلك وجه الله والدار الآخرة، قال: ويحك أحية أمك؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال: ويحك، الزم رجلها فثم الجنة(١).

وذكر السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه مفسراً قوله ﷺ الزم رجلها.. قائلاً : ويحتمل أن المعنى أن الجنة أي نصيبك منها لا يصل إليك إلا برضاها بحيث كأنه لها وهي قاعدة عليه، فلا يصل إليك إلا من جهتها، فإن الشيء إذا صار تحت رجلي أحد فقد تمكن منه واستولى عليه، بحيث لا يصل إليه آخر إلا من جهته(٢).

فلننظر إلى تقديم الأم على الأب، إنه تقدير كبير للمرأة لا تحظى به عند أمة من الأمم، غير أمة الإسلام، وإن وجد التقصير فهو في أبناء الإسلام المفرطين في تطبيق تعاليمه، والإسلام براء من أفعالهم، بل

(١) سنن ابن ماجه ومعه حاشية السندي ١٨٠/٢، حديث رقم ٢٨٢٦، أبواب الجهاد، ٢٤، باب الرجل يغزو وله أبوان ٩٧٣.

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه ١٨٠/٢.

حتى الخالة أوصى بها إكراماً للأم فجعلها بمنزلة الأم، قال البغوي:
«وقد صح عن البراء عن النبي ﷺ قال: الخالة بمنزلة الأم» (١).

ولم يقتصر على التوصية بالبر بالوالدين حال حياتهما، بل تعدى ذلك
إلى الحث على برهما حتى بعد وفاتهما، بالتصدق عليهما.

ومما ورد عن الأم خاصة ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً
قال: إن أُمِّي افْتَلَتَتْ (٢) نفسها وأراها لو تكلمت تصدقت أفأتصدق عنها؟
قال: نعم، تصدق عنها» (٣).

والأم لها قدرها حتى ولو كانت أمّاً من الرضاع، فعن عمارة بن ثوبان أن
الطفيل أخبره قال: رأيت النبي ﷺ يقسم لحماً بالجعرانة، قال أبو
الطفيل: وأنا يومئذ غلام، أحمل عظم الجزور، إذ أقبلت امرأة حتى دنت
من النبي ﷺ فبسط لها رداءه فجلست عليه، فقلت: من هي؟ فقالوا: هذه
أُمُّهُ التي أرضعته (٤).

١٢- إكرام المرأة كأخت:

لم يكن للنبي ﷺ أخوة أشقاء أو من أحد الأبوين ، ولكن كان له
إخوة وأخوات من الرضاع، فقد ورد في السنة الفعلية ما يدل على
إكرامه لأخته من الرضاع، وطبعاً فالأخوة الأشقاء أو من أحد الأبوين

(١) شرح السنة للبغوي ١٣/١٣.

(٢) أُفْتَلَتَتْ: أي أخذت فلتة أي بغته والتبس هنا الزوج والمراد بقوله افْتَلَتَتْ نفسها هو موت
الفجأة، فتح الباري ٣٨٩/٥.

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري، رقم ٢٩٦٠، ج ٥/٣٨٨-٣٨٩، كتاب الوصايا باب ما يستحب
لمن توفي فجأة أن يتصدق عنه وقضاء النذور عن الميت.

(٤) سنن أبي داود ٣٣٧/٤، رقم ٥١٤٤، كتاب الأدب ، باب في بر الوالدين.

يكون من باب أولى.

قال ابن سعد: «كانت الشيماء تحضن النبي ﷺ مع أمها وتوركه.
وقال أبو عمر: أغارت خيل رسول الله ﷺ على هوازن فأخذوها
فيما أخذوا من السبي فقالت لهم : أنا أخت صاحبكم، فلما قدموا بها
قالت: يا محمد، أنا أختك»، وعرفته بعلامة عرفها، فرحب بها وبسط رداءه
فأجلسها عليه ودمعت عيناه فقال لها: إن أحببت أن ترجعي إلى قومك
أوصلتك ، وإن أحببت فأقيمي مكرمة محببة، فقالت: بل أرجع، فأسلمت
وأعطاه رسول الله ﷺ نعماً وشاء وثلاثة أعبد وجارية» (١).
وورد في السنة القولية الحث على بر الأخت، فعن كليب بن منفعة عن
جده، أنه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، من أبر؟ قال: [أمك، وأباك،
وأختك، وأخاك، ومولاك الذي يلي، ذاك حق واجب ورحم موصولة] (٢)..
الحديث، فانظر كيف قدم الأخت على الأخ؟!

١٢- نحن نعلم أن الإسلام قد حمى كرامة الإنسان وعرضه، وهذا عام
للرجال والنساء، إلا أننا نجد في تخصيص القرآن الكريم النص على
حفظ كرامة المرأة وصيانة عرضها- نجد في ذلك مبالغة منه في حفظها
وصيانتها.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبْدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ

(١) الطبقات لابن سعد ٢٥٠/٨.

(٢) سنن أبي داود ٣٣٦/٤ ، برقم ٥١٤٠ ، كتاب الأدب ، باب بر الوالدين.

الفاسقون» (١).

وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٢) الآيات.

١٤- ومن حق المرأة الغيرة عليها، سواء كانت بنتاً أو أمّاً أو أختاً أو زوجة.

وكيف لا يغار الرجل على أهله وقد كان محمد ﷺ غيوراً والله تعالى أغير منه؟!.

قال ﷺ [... أتعجبون من غيرة سعد؟ أنا والله أغير منه، والله أغير مني، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص أغير من الله...] (٣).

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: « ألا تستحيون ألا تغارون فإنه بلغني أن نساءكم يخرجن في الأسواق يزاحمن العلوج » (٤).

(١) النور / ٤.

(٢) النور / ٢٣-٢٤.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب اللعان ١٠/١٣٢، قال النووي في شرحه لصحيح مسلم ١٠/١٣٢: قال الطمء: الغيرة بفتح الغين وأصلها المنع، والرجل غيور على أهله أي يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر أو حديث أو غيره، والغيرة صفة كمال فأخبر ﷺ بأن سعداً غيور وأنه أغير منه، وأن الله أغير منه ﷺ وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش، فهذا تفسير لمعنى غيرة الله تعالى أي أنها منعه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش لكن الغيرة في حق الناس يقارنها تغير حال الانسان وانزعاجه وهذا مستحيل في غيرة الله. اهـ.

(٤) انظر مسند الإمام أحمد حديث رقم ١١١٨، ج ٢ ص ٣٥٤-٣٥٥. والعلوج: جمع علج، ورجل علج: شديد، والعلج: الرجل الضخم من كفار العجم، وبعض العرب يطلق العلج على الكافر مطلقاً، والجمع علوج، المصباح المنير: ٥٨١/٢.

هذا مع العلم بأن «الغيرة أخص صفات الرجل الشهم الكريم، وإن تمكنها منه يدل دلالة فعلية على رسوخه في مقام الرجولة الحقة الشريفة، ومن هنا كان كرام الرجال، وأفذاذ الشجعان يمتدحون بالغيرة على نسائهم، والمحافظة عليهن، وإن من شر صفات السوء ضعف الغيرة وموت النخوة، ولا يركن إلى ذلك إلا الأذليون.

وليست الغيرة تعني سوء الظن بالمرأة، والتفتيش عنها وراء كل جريمة دون ريبة، وكثيراً ما يتحين الرجل الفرصة ليأخذ امرأته على غرة، التماساً لغيرة منها دون أي ريبة كانت، وهذه غيرة مذمومة» (١)، فعنه ﷺ أنه قال: [من الخير ما يحب الله ومنها ما يبغض الله: فأما التي يحبها الله فالغيرة في الريبة، وأما الغيرة التي يبغضها الله فالغيرة في غير ريبة.. الحديث] (٢).

أما أن تصل الغيرة إلى درجة أن يتخون الرجل أهله، فهذا ليس بغيرة، بل شك، والشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده، وقد نهى الرسول ﷺ أن يتخون الرجل أهله.

فعن جابر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ أن يطرق (٣)

(١) عودة الحجاب، محمد اسماعيل ٢١٣/٢-٢١٤.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الخيلاء في الحرب رقم ٢٦٥٩، ٥٠/٣، ورواه النسائي بلفظ آخر في كتاب الزكاة باب الاختيال في الصدقة ٧٨/٥، وكذلك في سنن البيهقي ٣٠٨/٧، كتاب القسم والنشر باب غيرة الأزواج وغيرهم عند الريبة.

(٣) يطرق: يطرق أهله ليلاً: طرق طروقاً، والطروق بضم الطاء وهو الاتيان ليلاً، انظر شرح النووي ٧٠/١٣.

الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يلتمس عثراتهم(١).

لذلك فإن غيرة الرجل على أهله متحققة بتطبيق تعاليم الإسلام الحنيف، المرأة تطبقها، والرجل يحرص على متابعة هذا التطبيق كما أراد الشارع، ومن ذلك أمر المرأة بالقرار في البيت، ونهاها عن الخروج إلا بإذن زوجها، وتحريم الخلوة والاختلاط والسفر بلا محرم، ونهيها عن الإذن بدخول البيت لأي رجل إلا برضى زوجها، ونحو ذلك من التشريعات الكفيلة بمراعاة هذا الحق، مما سيأتي بسطه في مواضع من البحث إن شاء الله.

١٥- إكرام الإسلام المرأة بإعطائها حق إجارة الخائف وفك العاني وإبداء المشورة:

ومعلوم أن مثل هذه الأمور لا تكون إلا لذي قدرة ومكانة، وقد أجارت أم هانيء ابنة أبي طالب رجلاً عام الفتح وأقرها رسول الله ﷺ على ذلك قائلاً: قد أجرنا من أجرت يا أم هانيء(٢).

وقد أجارت زينب رضي الله عنها - بنت محمد ﷺ - زوجها أبا العاص بن الربيع الذي وقع أسيراً وغنم المسلمون ماله(٣).

وقد أخذ النبي ﷺ بمشورة أم سلمة رضي الله عنها يوم الحديبية

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٧٠/١٣، كتاب الامارة باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٧٣/٦، كتاب الجزية والموادعة باب أمان النساء وجوارهن.

(٣) انظر: الإصابة ٣١٢/٤.

حينما وجد رأيها هو الصواب، وبهذا أنقذ رأي المرأة كثيراً من الرجال من الوقوع في معصية الرسول ﷺ (١).

□ □ □

□ □

□

(١) انظر: المرجع السابق: ٤/٤٥٩.

ثانياً : شبهة مساواة الرجل بالمرأة وموقف الشريعة الإسلامية منها

إن قضية المساواة بين الرجل والمرأة هي قضية قائمة على إزالة الفوارق الإنسانية بين الجنسين، وتجاهل الفرق الخلقي بينهما، والاصرار على أن تقوم المرأة بدور الرجل في جميع شؤون الحياة، وتأخذ كل ما يأخذ من الحقوق، وعدم التفريق بين الجنسين.

كما أنهم يهدفون إلى أن تكون المرأة كالرجل سواء بسواء، في الإرث، والطلاق، والوظائف العامة، والخاصة.

وقد وجد من يدعو إلى هذه المساواة في الغرب، ثم تشبه بهم كثيرون من المسلمين والمسلمات، والذين تربوا على موائد الغرب، وأخذوا يرددون المطالبة بالمساواة، وأن الإسلام يفرق بين الجنسين، وأن في هذا امتهاناً للمرأة، وجعلوا قضية المساواة بين الجنسين شبهة من الشبه التي تثار ضد الإسلام.

والحقيقة أن للإسلام مواقف واضحة من هذه الشبهة - شبهة المساواة المطلقة بين الجنسين - ذلك أن الله عز وجل هو المشرع خالق الخلق، قد بين في كتابه، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ دور كل من المرأة والرجل، المبني على حقيقة تكوين كل منهما، وبين أن هناك أموراً يتساوى فيها الجنسان، حيث لا مانع من المساواة، وكلما كانت المساواة في مواضع مستحيلة فرق بينهما.

«فمحاولة مساواة المرأة مع الرجل في جميع نواحي الحياة لا يمكن أن يتحقق لأن الفوارق بين النوعين كوناً وقدرراً أولاً وشرعاً منزلاً ثانياً تمنع من ذلك منعاً باتاً»(١).

ويمكن تلخيص موقف الشريعة الإسلامية فيما يلي:

١- إن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في الأمور الجوهرية التي تقتضي المساواة بينهما، حيث ساوى بينهما في الإنسانية، والإيمان بالله، والتكاليف الشرعية، والعقوبة، والثواب، وفي التربية، وحق التعليم، واعتبار رأيها ومشورتها وتصرفاتها المالية، والعقود، وغير ذلك من الحقوق(٢).

٢- أن لكل من الرجل والمرأة تركيبته الخاصة به وأن بينهما فروقاً جسمية (٣) ونفسية(٤) ترتبت عليها فروق دينية(٥) ، في بعض الأحكام والحقوق والواجبات، وما ذلك إلا لأنها تتناسب مع تكوينها، قال تعالى:

(١) عودة الحجاب، القسم الثاني، جمع محمد بن إسماعيل، ص: ٩٣.

(٢) انظر ما سبق بيانه في مكانة المرأة في الإسلام وحقوقها من نفس البحث ص:

(٣) انظر تفصيل تلك الفروق في كتاب: المرأة المسلمة ، وهبي غاوجي ص ٤٣ وما بعدها ، وانظر : ليس الذكر كالأنثى ص ١١ وما بعدها .

(٤) انظر لمعرفة تلك الفروق بالتفصيل كتاب: المرأة المسلمة وهبي غاوجي ص ٤٩ وما بعدها ، وانظر : ليس الذكر كالأنثى ص ٥٩ وما بعدها .

(٥) انظر لمعرفة تلك الفروق بالتفصيل في كتاب: المرأة المسلمة ، وهبي غاوجي ص ٥١، وما بعدها ، وانظر ليس الذكر كالأنثى ص ١٠١ وما بعدها، وانظر الأشباه والنظائر لابن نجيم - أحكام الأنثى ص ٣٨٤-٣٨٦، والقواعد لابن رجب ص ٣٤٦، القاعدة الرابعة والأربعون بعد المائة، أحكام النساء على النصف من أحكام الرجال في مواضع... الخ.

﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١).

وهذا ليس فيه هضم لحقها، بل هو عين المساواة والموازنة بينهما، فإسقاط بعض التكاليف عنها إنما هو في مقابل بعض الواجبات التي أوجبها عليها، وحسب قدرتها وتكوينها، وبهذا يتحقق التكافؤ بين الجنسين، إذ ليس من العدل أن تكون لها صفات نفسية وجسمية تختلف عن الرجل، ثم يجب عليها ما وجب على الرجل، ولكن العدل الرباني اقتضى ذلك التفريق، بل لو كانت المساواة بينهما مطلقة لكان فيه إجحاف بالمرأة، ولطالبت المرأة بالعدل، ولكن رب الناس وخالقهم هو أعلم بهم من أنفسهم (٢)، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٣).

(١) الروم / ٣٠.

(٢) وقد نقل الدكتور حامد أحمد حامد في كتابه رحلة الإيمان في جسم الإنسان ص ٢٩-٣٠ ، عن د. كاريل في كتابه الشهير الإنسان ذلك المجهول ، قوله: «إن المرأة تختلف اختلافاً كبيراً عن الرجل، فكل خلية من خلاياها تحمل طابع جنسها، والأمر صحيح بالنسبة لأعضائهن، وفوق كل شيء بالنسبة للجهاز العصبي، والقوانين الفسيولوجية غير قابلة للين مثل قوانين عالمنا الكوكبي، فليس في الإمكان إخلال الرغبات الإنسانية كلها، ومن ثم فنحن مضطرون إلى قبولها كما هي، وعلى النساء أن ينمين أهليتهن وأنفسهن تبعاً لطبيعتهن، دون أن يحاولن تقليد الذكور».. ثم يقول الدكتور حامد: «إن الاختلاف بين الرجل والمرأة هو اختلاف اختصاص وليس اختلاف انتقاص، وأن ما بينهم من تفاضل إنما هو للتكامل، فتزداد الأرض عمارة وترتقي الأمم حضارة، ولتكثر المرأة من خير الأفعال من الصيام، والصلاة، والصدقة، وحفظ الفرج، لتضمن الكمال، بدلا من التبرج ، وكثرة الجدل ، والتغني بالمال والجمال وكثرة القيل والقال، في التساوي بالرجال».

(٣) سورة الملك: ١٤.

ولقوة الفوارق التكوينية والقدرية والشرعية بين الذكر والأنثى،
صح عنه ﷺ أنه لعن المتشبه من النوعين بالآخر ، ولا شك أن سبب
هذا اللعن هو محاولة من أراد منهم التشبه بالآخر ليحطم هذه
الفوارق التي لا يمكن أن تتحطم (١).

ولهذا نجد أنه لو حاول كل من الجنسين أن يتشبه ويتماثل في كل
شيء بالجنس الآخر لأدى ذلك إلى تعاسة البشرية، والتنافر الطبيعي بين
الأقطاب المتماثلة سيقضي على الانسجام، فالرجل لا يريد قضاء حياته مع
رجل مثله، والمرأة لا تريد الارتباط بامرأة مثله (٢). والله تعالى يقول
على لسان امرأة عمران: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ (٣).

٣- أنه بالاستقراء نجد أن كل أمر اختص به الرجل دون المرأة له
علة مقنعة، تقتضي ذلك الاختصاص، بل نجد أن فيه تكريماً للمرأة، وقد
يكون في وجوبه مشقة لعدم قدرتها على هذا التكليف، وعلى سبيل المثال
لا الحصر [النفقة] فقد أوجبها الله لها على الرجل زوجاً كان أو أياً
أو أخاً ولم يوجبها عليها.. وكذا [الجهاد] فإن في سقوطه عن المرأة
تكريماً لها عن الخوض في الحروب، والقتل، والأسر، والكر، والفر،
لعدم تحملها المشقة الناجمة عن التكليف كالنبوة، والرسالة، وكذا
الطلاق فكونه بيد الرجل لأنه أكثر تحكماً من المرأة في أعصابه
ومشاعره وعواطفه، ولأنه يغلب على تفكيره جانب العقل على العاطفة
التي تتمتع هي بقدر كبير منها لكي تكون مؤهلة لتأدية رسالتها السامية
وهي الأمومة.

(١) انظر : عودة الحجاب ، ٩٤/٢.

(٢) انظر: وليس الذكر كالأنثى ، محمد عثمان الخشت، ص ٧٩.

(٣) آل عمران: ٣٦.

٤- إننا نجد أن المرأة في بعض الأحيان تأتي على النصف من الرجل في بعض الأحكام، تختلف عن الرجل أو تقل عنه في بعض الأحكام، إلا أنها أيضاً في بعض الأمور نجدها أفضل من الرجل، بل مقدمة عليه، مثل تقديمها في الحضانة، وفي النفر من مزدلفة إلى منى، وفي الانصراف من الصلاة، بل إنها تفضل عن الرجل في أحيان، فمثلاً تجب الدية لقطع ثديها أو حلمته بخلاف الرجل الذي فيه حكومة (١) بل أسقط عنها واجبات تتقل كاهل الرجل وتشق عليه، مثل وجوب النفقة على الرجال، بل أوجب لها النفقة على الرجل - كما أشرت منذ قليل - والجهاد، وحرّم قتلها في الحروب إلا إن قاتلت، بل تكرم فلا تكلف بالحضور للدعوى واليمين بل يحضر لها القاضي أو نائبه (٢) على ما هو مفصل في كتب الفقه.

٥- إذا كان المطالبون بالمساواة يريدون أن تكون المرأة مثل الرجل سواء بسواء في جميع نواحي الحياة، في عدم فرض الحجاب، وفي الإرث، والشهادة، وعصمة النكاح، والوظيفة العامة والخاصة، فإن هذا لا يتحقق إلا بمحو آيات الإرث والنكاح والحجاب من كتاب الله الكريم وهذا كفر بإجماع المسلمين (٣).

(١) الحكومة: هي ارش الجراحات التي ليس فيها دية معلومة، بمعنى أن يجرح الإنسان في بدنه مما يبقى شينه ولا يبطل العضو فيقدر الحاكم إرشه وتطلق الحكومة على الواجب الذي يقدره عدل في جناية ليس فيها مقدار معين من المال، انظر الموسوعة الفقهية ٦٨/١٨.

(٢) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) انظر فصل الخطاب في المرأة والحجاب للجزائري ص ٢١، حيث جاء فيه قول المؤلف:

«فالمرأة تختلف عن الرجل في كثير من الظواهر والبواطن في مادة الدم، ونبضات القلب، =

٦- لكي تتحقق مساواة المرأة بالرجل، فهذا يتطلب أن لا تحيض المرأة ولا تلد ولا تستخدم وسائل الزينة النسائية وهذا مما لا يمكن تحقيقه.

٧- أن الله سبحانه وتعالى قال ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (١) ، إن هذه الآية جاءت بعد قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢).

لذا ، فالمرأة بهذه الآية لها من الحقوق في هذه الحالة مثل الذي عليهن من الواجبات، فهن مكلفات أن يتربصن وألا يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وأزواجهن مكلفون بأن تكون نيتهم في الرجعة طيبة لا ضرر فيها عليهن ولا ضرار (٣).

وعوارض التنفس، وفي سحنة الوجه، وحجم الدماغ، وهندام الجسم، ونغم الصوت، ولا يزعم أن المرأة هي الرجل أو الرجل هو المرأة إلا من ينكر الحس ويناقضه، فالبداهة والخبرة ترسمان مجالا للمرأة وهو القيام على النسل وما هو بالعمل الهين، ولا بالحقير، وترسمان للرجل مجالا هو عراك الحياة وشؤون السلطان، وما هو بالعمل الكبير عليه ولا هو بالنصيب الذي يحسد من أجله" اهـ.

(١) البقرة، / ٢٢٨.

(٢) البقرة / ٢٢٨.

(٣) في ظلال القرآن ، سيد قطب ١/ ٢٤٠.

﴿والرجال عليهن درجة﴾ قال سيد قطب - رحمه الله تعالى - في ذلك: «أحسب أنها مقيدة في هذا السياق بحق الرجال في ردهن إلى عصمتهم في فترة العدة، وقد جعل هذا الحق في يد الرجل لأنه هو الذي طلق، وليس من المعقول أن يطلق هو فيعطى حق المراجعة لها هي، فتذهب إليه وترده إلى عصمتها، فهو حق تفرضه طبيعة الموقف، وهي درجة معتدة في هذا الوضع، وليست مطلقة الدلالة كما يفهمها الكثيرون، ويستشهدون بها في غير موضعها..»

ثم يجيء التعقيب ﴿والله عزيز حكيم﴾ مشعراً بقوة الله الذي يفرض هذه الأحكام وحكمته في فرضها على الناس، وفيه ما يرد القلوب عن الزيف والانحراف تحت شتى المؤثرات والملابسات (١).

٨- أن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢)، فالنص عام في النهي عن تمني ما فضل الله بعض المؤمنين على بعض من أي أنواع التفضيل في الوظيفة، أو المكانة، أو في الاستعدادات، والمواهب، وفي المال، والمتاع، والتوبة إلى الله بالطلب وسؤاله من فضله مباشرة، بدلا من إساءة الظن بعدالة التوزيع، فتذهب طمأنينة النفس، وتورث القلق والنكد، وقد نزل هذا النص ليعالج التفاضل بين الرجال والنساء، في الأنصبة، وهذا لا ينفي عموم النص

(١) المرجع السابق ١/ ٢٤٠-٢٤١.

(٢) النساء / ٣٢.

مع خصوص السبب(١). ومن أسباب النزول في هذه الآية:

○ ما رواه الإمام أحمد قالت أم سلمة : يا رسول الله: يغزو الرجال ولا نغزو ، ولنا نصف الميراث، فأنزل الله ﴿ولا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِعُضْكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

ويقول سبحانه وتعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ (٢).

يقول سيد قطب في الظلال : إن هذه القوامة ليس من شأنها إلغاء شخصية المرأة في البيت، ولا في المجتمع الإنساني، ولا إلغاء وضعها المادي ، وإنما هي وظيفة داخل كيان الأسرة لإدارة هذه المؤسسة الخطيرة، وصيانتها وحمايتها.. فقد حدد الإسلام في مواضع أخرى صفة قوامة الرجل وما يصاحبها من عطف، ورعاية، وصيانة، وحماية، وتكاليف في نفسه، وماله، وآداب في سلوكه مع زوجته وعياله(٣).

(١) انظر : في ظلال القرآن ، سيد قطب ٢/٦٤٢-٦٤٣.

(٢) النساء / ٣٤.

(٣) في ظلال القرآن ، سيد قطب ٢/٦٥٢، وسيأتي تفصيل لمسألة القوامة في الباب الأول من نفس البحث ص : ٩٧.

ثالثاً : الحكمة من التفرقة بين الرجل والمرأة

في الميراث ، والشهادة

أ - الحكمة من التفرقة بين الرجل والمرأة في الميراث:

أعطى الإسلام للمرأة حق الميراث خلافاً لما كانت عليه قبل الإسلام، ومع ذلك تثار حول ذلك شبهة التفرقة بين الرجل والمرأة في الميراث، حيث نجدها في أحوال يكون نصيبها مثل الذكر وأحياناً أقل منه، وأحياناً نصفه، ويكون نصيبها مثل الذكر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةٍ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ (١).

فالأخوات لأم الواحدة منهن المنفردة تأخذ سدس الميراث كالأخ من الأم إذا كان منفرداً ، أما إذا كانوا أكثر فيشتركون في الثلث، الذكر مثل الأنثى.

وكذلك يقول تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (٢) فهنا الأم مثل الأب إن كان له أولاد ذكوراً أو إناثاً أو ذكوراً ولو واحداً، أما إن ترك بناتٍ فالأم أقل منه فإن لها السدس وللأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً، وإن لم يترك ذرية أصلاً فالأب نصيبه ضعف نصيب الأم، فالأمه

(١) النساء / ١٢ .

(٢) النساء / ١١ .

الثالث، ولأبيه الثلثان..

كذلك يقول تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ... الآية﴾ (١).

يقول د. مصطفى السباعي في الحكمة من التفرقة بينهما في الميراث: «... الأمر يتعلق بالعدالة في توزيع الأعباء والواجبات على قاعدة الغرم بالغنم.. ففي نظام الإسلام يلزم الرجل بأعباء وواجبات مالية لا تلزم بمثلها المرأة، فهو الذي يدفع المهر، وينفق على أثاث بيت الزوجية، وعلى الزوجة والأولاد، أما المرأة فهي تأخذ المهر، ولا تسهم بشيء في نفقات البيت على نفسها وعلى أولادها، ولو كانت غنية، ومن هنا كان من العدالة أن يكون نصيبها في الميراث أقل من نصيب الرجل، وقد كان الإسلام معها كريماً متسامحاً حين طرح عنها كل قلق الأعباء، وأبقاها على عبء الرجل ثم أعطاها نصف ما يأخذ..» (٢).

ثم يقول: «إنه لا مجال للمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل في الميراث إلا بعد مطالبتها بمساواته في الأعباء والواجبات، إنها فلسفة متكاملة، فلا بد من الأخذ بها كلها أو تركها.. أما نحن كمسلمين فنرى أن فلسفة الإسلام في ذلك أصح وأكثر منطقية وأحرص على مصلحة الأسرة والمجتمع والمرأة ذاتها» (٣).

والله تعالى قد ذكر في القرآن الكريم العلة في التفرقة بينهما في

(١) النساء / ١١.

(٢) المرأة بين الفقه والقانون ص ٣٣-٣٤.

(٣) م. س ص ٣٥.

الميراث حيث يقول ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١)، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِبَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ (٢)، والنص عام في النهي عن تمني ما فضل الله بعض المؤمنين على بعض من أي أنواع التفضيل في الوظيفة، والمكانة، وفي الاستعدادات، والمواهب، وفي المال، والمتاع، وفي كل ما تتفاوت فيه الأنصبة في هذه الحياة، والتوجه بالطلب إلى الله، وسؤاله من فضله مباشرة بدلا من إضاعة النفس حشرات في التطلع إلى التفاوت، وبدلا من المشاعر المصاحبة لهذا التطلع من حسد، وحققد، ومن حنق (٣) كذلك ونقمة...» (٤).

وإن كان النص عاماً في هذا التوجيه العام، ولكن موضعه هنا من السياق وبعض الروايات عن سبب النزول، قد تخصص من هذا المعنى الشامل تفاوتاً معيناً وتفضيلاً معيناً، هو الذي نزل هذا النص يعالجه، هو التفاضل في أنصبة الرجال وأنصبة النساء، وهذا الجانب على أهميته هذه لا ينفي عموم النص مع خصوص السبب (٥).

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) النساء / ٣٢.

(٣) الحنق: الغيظ.

(٤) في ظلال القرآن ، سيد قطب ٢/ ٦٤٢.

(٥) م. س. (بتصرف).

ب - الحكمة من التفرقة بين المرأة والرجل في الشهادة:

الثابت أن نصاب الشهادة في الحقوق المالية كالقرض، والديون، وغير المالية التي يقصد بها المال، كالبيع، والوقف، والوصية، والهبة... رجالان ممن تتوفر فيهما شروط الشهادة، وقد اتفق الفقهاء على قبول شهادة المرأة في الأموال وما يقصد به الأموال على أن يكون نصاب الشهادة امرأتين ورجلا (١).

وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (٢).

قال القرطبي: «جعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين في هذه الآية ولم يذكرها في غيرها فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور بشرط أن يكون معهما رجل وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها» (٣).

والسبب في جعله تعالى شهادة المرأتين بشهادة رجل واحد واضح في الكتاب والسنة وذلك:

(١) انظر الهداية مع شرح فتح القدير ٣٧٠/٧ ، بدائع الصنائع ٢٧٩/٦؛ مواهب الجليل للحطاب مع التاج والإكليل للمواق ١٨٠/٦-١٨١؛ بداية المجتهد ٤٦٥/٢؛ شرح المحلى على منهاج الطالبين ٣٢٤/٤-٣٢٥؛ مطبوع مع حاشيته، الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ٥٣٨/٤؛ المغني ١٣٣/١٠؛ المقنع ص ٣٥٠؛ المحلى ٣٩٦/٩.

(٢) البقرة / ٢٨٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٩١/٣.

١- لسهو المرأة وغفلتها ونسيانها:

فقد قال تعالى : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (١) أي إذا غفلت وضلت إحداهما قامت الأخرى بتنبيهها لأن الذي يعقب الضلال والغفلة الذكر (٢).

٢- لنقصان عقل المرأة:

فقد قال ﷺ [أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن بلى: قال فذلك من نقصان عقلها] (٣).

وهذا الاختلاف بين الرجل والمرأة في الشهادة لا علاقة له بالإنسانية ولا بالكرامة ولا بالأهلية، فاعتبار امرأتين مكان رجل لأمر خارج عن كرامة، واعتبار واحترام المرأة إذ أجاز لها الإسلام التصرفات المالية، ولكن لأنه يعتبر رسالتها الاجتماعية هي القيام على شؤون الأسرة، وهذا يقتضي ملازمتها للبيت في الغالب، لذا فإن شهادتها في الحقوق المالية بين الناس لا تقع إلا نادراً وإن شاهدت شيئاً من هذا فإنها لا تحرص على تذكره، لذا فإن احتمال نسيانها وخطئها عند أداء الشهادة وارد، فإضافة امرأة أخرى لدفع هذا النسيان والخطأ المحتمل إذ أن الحقوق لا بد فيها من التثبت (٤).

(١) سورة البقرة: ٢٨٢..

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٢٥٥/١.

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٦٦/٥ ، كتاب الشهادات، باب شهادة النساء.

(٤) انظر المرأة بين الفقه والقانون ، السباعي ص ٣١-٣٢.

رابعاً : تعريف خروج المرأة

الخروج لغة :

الخروج مشتق من الفعل (خرج) ومعناه برز من مقره أو حاله وانفصل (١) يقال في تصريفه: خرج، يخرج، خَرَجاً، مَخْرَجاً، وخرج، خروجاً نقيض دخل دخولا.

والمَخْرَج هو موضع الخروج، يقال: خرج مخرجاً حسناً، وهذا مخرجه، وَمَخْرَجاً - بالفتح - مصدر، وبالضم (المُخرج) ومنه قوله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ﴾ (٢) يكون أيضاً مصدر أخرج مفعولاً به واسم مكان، فإن القاعدة أن كل فعل ثلاثي يكون مضارعه غير مكسور يأتي منه المصدر، والمكان، والزمان، على الفعل بالفتح، إلا ما شذ كال مطلع والمشرق.

والخراج، والخرج، ما يحصل من غلة الأرض.

والاستخراج كالاستنباط، والخرج ضد الدخل.

واستخرجت الشيء من المعدن : خلصته من ترابه.

والخروج إسم يوم القيامة، لأن الناس فيه يبعثون فيخرجون من الأرض.

ويقال: رجل خرج له ولجه: أي كثير الخروج والولوج.

ويقال: فلان يعرف موارد الأمور ومخارجها: أي موارد ومصادرها (٣).

(١) المعجم الوسيط ٢٢٤/١، باب الخاء، مادة (خرج).

(٢) سورة الإسراء: ٨٠.

(٣) انظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ٢٢٧/١، القاموس المحيط للفيروزآبادي ١٩١/١-١٩٢.

وبهذا فإن معنى الخروج ضد الدخول، وهو لفظ ذو اشتقاقات وتصريفات عديدة ويستعمل للتعبير عن استئصال أو انتقال أو انفكاك الشيء عن أصله أو مسكنه أو مصدره أو قراره الأصلي. إذاً فحينما تترك المرأة قرارها الأصلي وهو البيت أو تنتقل منه فإنها خارجة وفعلها هذا خروج.

وقد ورد هذا الفعل باشتقاقاته في القرآن الكريم في مواضع عديدة

منها:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذِرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجُنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (١)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (٢).

(١) البقرة / ٢٤٠.

(٢) الطلاق / ١.

الخروج اصطلاحاً:

تمهيد :

الخروج اصطلاحاً يكون بحسب ما يضاف إليه، فإن قيل: الخروج عن الإسلام فهو الردة، ولها تعريفها الخاص بها،^(١) وإن قيل: الخروج على جماعة المسلمين: فهو البغي^(٢) وهنا أضيف الخروج إلى المرأة. والخروج: إما عادي وهو ما يقابل الدخول وهو مغادرة المكان الذي يوجد فيه الشخص.

وإما معنوي ، كالخروج عن الدين، وعن الطاعة ، ونحو ذلك.

ولكن عند إطلاق عبارة خروج المرأة فإن المتبادر الى الذهن هو الخروج من الدار سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، ولما كان خروج المرأة لا يوجد له تعريف شرعي عند الفقهاء، فسأحاول قدر طاقتي أن أضع تعريفاً للخروج بما يتناسب مع موضوع البحث فأقول متوكلة على الله:

(١) أنظر: من ٣٥٨ من نفس البحث .

(٢) البغي لغة: يقال بغى على الناس بغياً: ظلم واعتدى، فهو باغ، والجمع بغاة، وبغى: سعى بالفساد ومنه الفرقة الباغية لأنها عدلت عن القصد وأصله من بغى الجرح، إذا تراخى إلى الفساد، المصباح المنير ٧٩/١.. والمراد من البغاة: الخوارج، أنيس الفقهاء ص ١٨٧، وعرف الفتوحي أهل انبغي بأنهم هم الخارجون على الإمام ولو غير عدل بتأويل سائغ ولهم شوكة ولو لم يكن فيهم مطاع، وقال البهوتي: سموا بغاة لعدولهم عن الحق وما عليه أئمة المسلمين... منتهى الارادات للفتوحي وشرحه دقائق أولي النهى المسمى شرح منتهى الارادات للبهوتي ٣/٣٨٠.

تعريف الخروج اصطلاحاً:

هو انتقال المرأة من مقر إقامتها شرعاً أو ما آلت إليه برضا وليها مطلقاً.

شرح التعريف:

انتقال: جنس، في التعريف يشمل كل المنتقلين وكل انتقال.

المرأة: قيد في التعريف تدخل به كل أنثى سواء كانت عجوزاً أو شابة أو متزوجة أو بكرةً أو ثيباً زوجة أو ابنة أو اختاً أو ابنة أخ... الخ. ويخرج به انتقال غير المرأة.

من مقر إقامتها: قيد يحترز به عن انتقالها من حجرة إلى حجرة ومن الطابق الأعلى إلى الأسفل أو في الفناء، في نفس دارها فلا يعتبر من الخروج المقصود بالبحث.

شرعاً: أي أن انتقالها ومقر إقامتها يقدران حسب العرف الشرعي فإن كانت تحت زوج فمقر إقامتها دار الزوجية ، وإن لم تكن تحت زوج فمقر إقامتها دار ولي أمرها أباً أو أخاً أو عمّاً أو ابناً.

وإن كان مقر الإقامة بيتاً أو عمارة أو قصراً ملكاً للأسرة وتقيم معهم فيه بلا شركاء كالمستأجرين فإن تنقلاتها بينها لا تعتبر خروجاً.

أما إن كان هناك من يشاركهم في السكن وكل مستقل بجزء من البيت، كأن تستقل الأسرة بشقة وبقيّة الشقق بها جيران لهم حتى وإن كانوا أقرباءها فإن الانتقال إليهم يعد خروجاً.

أو ما آلت إليه: هذا القيد لبيان أن انتقالها من المكان الذي آلت إليه بعد مغادرة قرارها الأصلي يعد أيضاً خروجاً يترتب عليه أحكام الخروج، كالإذن، فلو خرجت لدار أقربائها ثم أرادت الخروج معهم

لمكان آخر فإنها تحتاج إلى الإذن على ما سيأتي بيانه في محله.

برضا: للإشارة إلى الإذن المطلوب في الخروج.

وليها: للإشارة إلى من يملك الإذن سواء كان زوجاً أو أباً أو أخاً وغيرهم.

مطلقاً: أي سواء كان الخروج لعبادة كالْحج والاعتكاف وحضور الصلوات بالمساجد ونحو ذلك، أو كان الخروج لعادة كالزيارات وطلب العلم والعمل ونحو ذلك.

وسواء كان خروج المرأة مباحاً أو محرماً أو واجباً أو مندوباً فإنه يدخل في البحث.

وسواء كان خروجها في السفر، أو الإقامة، وسواء كان السفر لمسافة القصر أو دونها.

وسواء كان خروجها برغبتها أو لتنفيذ حكم أو هرباً من الخطر.. والله تعالى أعلم.

خامساً : الأحوال التي تكون عليها المرأة من حيث الزواج، والشباب، والإحدا، والعدة.. الخ

لما كان لخروج المرأة أحكام قد تختلف باختلاف حال المرأة ووضعها، إذ أن المرأة المتزوجة تختلف أحكام خروجها عن غير المتزوجة خاصة من حيث الإذن، ومن يأذن لها، ونحو ذلك. والمرأة المعتدة تختلف عن غيرها، والشابة تختلف عن العجوز، ولهذا لزم التعريف بكل حالة من هذه الحالات قد ترد ألفاظها في البحث فتحتاج إلى التعريف وهي على النحو التالي:

١- المرأة المتزوجة:

هي المرأة التي لها زوج ، وزوج المرأة بعلمها، وزوج الرجل امرأته (١).

٢- المرأة غير المتزوجة:

أ - البكر :

جمعها أبكار ، والبكر من النساء : التي لم يقربها رجل، ومن الرجال الذي لم يقرب امرأة بعد، والجمع أبكار، والبكر: العذراء، والبكر خلاف الثيب، رجلاً كان أو امرأة، وهو الذي لم يتزوج (٢).
ب - الثيب : وهي المرأة التي خل بها زوجها (٣) وقد تكون باقية مع زوجها، أو أرملة، أو مطلقة.

(١) لسان العرب ٢/٢٩٣.

(٢) لسان العرب ٤/٧٨؛ المصباح المنير ١/٨٢.

(٣) انظر: مختار الصحاح ص: ٨٩.

- والأرملة : هي التي مات عنها زوجها ، وأرملت : صارت أرملة(١).
- والمطلقة: هي المرأة الطالق التي طلقها زوجها(٢).. وطلاق المرأة بينوتها عن زوجها، وامرأة طالق من نسوة طلق وطالق من طوالق(٣).

٣- الشابة :

الأنثى الشابة جمعها شواب، والشباب : الفتاء والحدائث، شب يشب شباباً وشبيبة وشب الغلام أي بلغ(٤) والشابة هي التي تكون بين الثلاثين والأربعين(٥).

٤- الجارية:

الشابة لخفتها، ثم توسعوا حتى سموا كل أمة جارية، وإن كانت عجوزاً لا تقدر على السعي، تسمية بما كانت عليها، والجمع جوارى(٦).

٥- العجوز :

العجوز من النساء : الشيخة الهرمة ، والجمع عجز ، وعجائز، وامرأة معجزة طعنت في السن(٧)، وقيل: هي من خمسين إلى آخر عمرها، أو إلى الثمانين(٨).

(١) لسان العرب ٢٩٧/١١.

(٢) المصباح المنير ٥١٤/٢.

(٣) لسان العرب ٢٢٤/١٠.

(٤) انظر لسان العرب ٤٨٠/١ ؛ المصباح المنير ٤١٠/١.

(٥) انظر: الافصح في فقه اللغة، حسين موسى، عبدالفتاح الصعيدي، ١٦/١.

(٦) م. س، ١٦/١.

(٧) لسان العرب ٣٧٢/٥.

(٨) الافصح في فقه اللغة: ١٧/١.

٦- البرزة :

البرزة من النساء ورد فيها عدة معان:

- ١- امرأة برزة ليست بالمتزايلة التي تزايلت بوجهها تستره عنك وتنكب إلى الأرض.
- ٢- امرأة برزة : هي التي تبرز للقوم ويجلسون إليها ويتحدثون معها.
- ٣- امرأة برزة : هي المرأة الموثوق برأيها وعفافها.
- ٤- امرأة برزة : إذا كانت كهلة لا تحتجب احتجاب الشواب وتجالس القوم (١).

والمعنى الأقرب للمراد في البحث هو المعنى الثاني والرابع، - والله أعلم - إلا أنه وردت معان أخرى للمرأة البرزة لا تتفق مع ما سبق من معان، فلم أوردتها (٢).

٦- المتجالة :

تجالت : أي أسنت وكبرت، وفي حديث جابر : تزوجت امرأة قد تجالت: أي أسنت وكبرت، وحديث أم حبيبة: كنا نكون في المسجد نسوة قد تجالين: أي كبرن، يقال: جلت فهي جليلة، وتجالت فهي متجالة (٣).

٧- المعتدة :

هي المرأة التي تكون في العدة.

والعدة لغة : من العد ، وهو إحصاء الشيء (٤).

(١) لسان العرب ٣١٠/٥.

(٢) لسان العرب ٣١٠/٥.

(٣) لسان العرب ١١٦/١١.

(٤) لسان العرب ٢٨١/٣.

وعدة المرأة : أيام قروئها، وعدتها أيضاً: أيام إحدادها على بعلها وإمسакها عن الزينة شهوراً كان أو أقراء أو وضع حمل حملته من زوجها.

وقد اعتدت المرأة عدتها من وفاة زوجها أو طلاقه إياها (١).
والمعتدة لغة : هي من تركت الزينة لموت زوجها (٢).
والعدة في الاصطلاح : هي تربص يلزم المرأة عند رد النكاح المتأكد أو شبهته (٣).

والعدة إما أن تكون بعد طلاق، وإما أن تكون بعد وفاة.
والمعتدة بعد الوفاة : تكون معتدة أيضاً.
والإحداد في الشرع : هو اجتناب الزينة وما يدعو إلى المباشرة وهو واجب في عدة الوفاة (٤).

٨- القاعد: مفرد قواعد، القاعد هي التي قعدت عن الولد وعن الحيض والزوج، وقيل: التي ذهب عنها حزم الصلاة (٥).
٩- العواتق: جمع عاتق، والعاتق هي الجارية أول ما أدركت أو التي لم تتزوج أو التي بين الإدراك والتعنيس (٦).



-
- (١) م. س ٢٨٤/٣.
(٢) انظر المصباح المنير ١٧١/١ بتصرف.
(٣) التعريفات للجرجاني ص ١٤٨ ، وانظر تعريفات أخرى ، تبين الحقائق ٢٦/٣؛ مغني المحتاج ٣٨٤/٣.
(٤) الكافي لابن قدامة ٣٢٦/٣.
(٥) انظر: الاقصاص في فقه اللغة: ١٨/١.
(٦) انظر: م. س، ١٦/١.

الباب الأول

الضوابط العامة لخروج المرأة

ويشتمل على الفصول التالية

الفصل الأول : قرار المرأة في بيتها

الفصل الثاني : وجوب الإستئذان

الفصل الثالث : في المحصر

الفصل الرابع : في حق الطريق

○○○

الفصل الأول

قرار المرأة في بيتها

ويشمل المباحث التالية:

- المبحث الأول : المراد بالقرار.
- المبحث الثاني : التبرج وخطره على المرأة وعلى المجتمع.
- المبحث الثالث : مفهوم الحرية في الشريعة الإسلامية.
- المبحث الرابع : الضرورة والحاجة وأثرهما في خروج المرأة.

○○○

المبحث الأول

المراد بالقرار

الأصل قرار المرأة في بيتها:

الأصل أن تبقى المرأة في بيتها ولا تخرج منه إلا لضرورة أو حاجة، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (١).

والشاهد من الآية : ﴿وقرن في بيوتكن﴾.

ومعنى الآية : الأمر بلزوم البيت (٢).

* ولكن هل الخطاب خاص بنساء النبي ﷺ أم هو عام لنساء أمة محمد ﷺ؟.

قال القرطبي : «وإن كان الخطاب لنساء النبي ﷺ فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى، هذا لو لم يرد دليل يخص جميع النساء، كيف والشرعية طائفة بلزوم النساء بيوتهن، والانكفاف عن الخروج منها إلا لضرورة؟..»

فأمر الله تعالى نساء النبي ﷺ بملازمة بيوتهن وخاطبهن بذلك تشريعاً

(١) الأحزاب / ٣٢-٣٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ١٧٩/١٤.

لهن، ونهاهن عن التبرج...»(١).

فالخطاب وإن كان خاصاً إلا أن الحكم يعم نساء المسلمين، فقد جاءت أدلة أخرى تدل على دخولهن في الحكم مع نساء النبي ﷺ (٢).
فقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال [المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان] (٣).

عن روح ابن المسيب - ثقة - نا ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه قال: جئن النساء إلى رسول الله ﷺ فقلن يا رسول الله ذهب الرجال بالفضل والجهاد في سبيل الله فما لنا عمل ندرك به عمل المجاهدين في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: [من قعدت - أو كلمة نحوها - منكن في بيتها فإنها تدرك عمل المجاهد في سبيل الله] (٤).

المراد بالقرار في البيت:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى ﴿وَقَرْنَ﴾ على قولين، وقد اختلف المعنى تبعاً لاختلاف القراءة، ومع اختلاف المعنى فالاستدلال

(١) م . س .

(٢) ذكر هذا المعنى واستدل بهذه الأدلة الألوسي ٦/٢٢.

(٣) أخرجه الترمذي كتاب الرضاع، الباب ١٨، ٤٧٦/٣، الحديث رقم ١١٧٣، قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٤) مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الأزدي البصري البزار ت ٢٩٢، قسم من مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ما رواه ثابت بن أنس ص ١١٩، رقم ٢١، رسالة ماجستير، إعداد الطالبة حسناء بكري أحمد نجار، إشراف د. عبدالله الغامدي، ١٤١٣هـ، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابت إلا روح بن المسيب وهو رجل من أهل البصرة مشهور، وقالت المحققة: إسناده ضعيف..

بها على المراد حاصل.

أ- القراءة الأولى :

وقرن - بفتح القاف والمصدر فيها قرار - وهي قراءة عاصم ونافع وأهل المدينة وهي لغة العرب (١).

ويقال: قرّرت في المكان إذا أقمت فيه - بكسر الراء -.

ومعنى الآية يكون : اسكنّ في بيوتكن ولا تتحركن ولا تبرحن منها (٢).

وقد استدل البعض لتأكيد هذا المعنى بما يلي:

١- من السنة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لأزواجه في حجة الوداع: [هذه ثم ظهور الحصر] (٣) وهذا فيه إشارة إلى ما يلزم المرأة من لزوم بيتها والانكفاف عن الخروج منه إلا لضرورة (٤).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٨/١٤. وقال القرطبي : «وهي لغة أهل الحجاز ذكرها أبو عبيد في الغريب المصنف» عن الكسائي، وهو من أجل مشائخه، وذكرها الزجاج وغيره، والأصل (أقررن) حذفت الراء الأولى لنقل التضعيف وألقيت حركتها على القاف فتقول (قرن) قال الفراء: هو كما تقول: أحسست صاحبك، أي أحسست، وقال أبو عثمان المازني : قرّرت به عيناً - (بالكسر لا غير) - من قرّة العين، ولا يجوز قرّرت في المكان (بالكسر)، وإنما هو قرّرت (بفتح الراء)، وما أنكره من هذا لا يقدح في القراءة إذا ثبتت عن النبي ﷺ، فيستدل بما ثبت عنه من القراءة على صحة اللغة اهـ. أحكام القرآن للقرطبي، ج ١٤ ص

١٧٩-١٧٨.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١٥٣٥/٣.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب المرأة تنهى عن كل سفر لا يلزمها بغير محرم ٢٢٨/٥، ورواه أبو داود في سننه ١٤٠/٢، كتاب المناسك برقم ١٧٢٢ باب فرض الحج، واللفظ لأبي داود، وقد صححه الألباني، انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته ١١٧٥/٢. والحصر: جمع حصير والعبارة كناية عن لزوم البيت وعدم مغادرته والمراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة فتح الباري ٧٤/٤.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١٥٣٥/٣.

٢- من الأثر :

○ روى هشام عن محمد بن سيرين قال: قيل لسودة بنت زمعة رضي الله عنها ألا تخرجين كما تخرج أخواتك؟ قالت: والله لقد حجبت واعتمرت ثم أمرني الله أن أقر في بيتي فوالله لا أخرج، فما خرجت حتى أخرجوا جنازتها(١).

○ روى أن عماراً قال لعائشة رضي الله عنها: إن الله قد أمرك أن تقرّ في منزلك؟ فقالت يا أبا اليقظان ما زلت قوالا بالحق فقال الحمد لله الذي جعلني كذلك على لسانك(٢).

ب - القراءة الثانية :

[وقرن] بكسر القاف وهي قراءة الجمهور وتحتل هذه القراءة وجهين: أحدهما: أن يكون من الوقار؛ وقرّ يقرّ وقاراً أي سكن، والأمر قرّ، وللنساء قرن(٣)، فيكون معنى الآية أي: كن أهل وقار وهدوء وسكينة، يقال: قرّ فلان في منزله يقرّ وقوراً، إذا هدأ واطمأن به، وفيه الدلالة على أن النساء مأمورات بلزوم البيت منهيات عن الخروج(٤). والوجه الثاني: أن يكون من القرار؛ تقول: قرّرت بالمكان (بفتح الراء) أقرّ(٥).

إذاً فعلى القراءتين (قراءة عاصم ونافع وأهل المدينة، وقراءة الجمهور) يكون الأمر بلزوم البيت بهدوء وسكينة وعدم الخروج منه إلا لضرورة، وبهذا يمكن الجمع بين معنى الآية على القراءتين.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٥٩-٣٦٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/١٧٩.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٤/١٧٨.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٦٠.

(٥) وهذا الوجه هو قول المبرد، ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٧٨.

المبحث الثاني

التبرج وخطره على المرأة وعلى المجتمع

المطلب الأول: تعريف التبرج:

أ - التبرج لغة :

التبرج : تباعد بين الحاجبين، وكل ظاهر مرتفع فقد برج، وإنما قيل للبرج بروجاً لظهورها وبيانها وارتفاعها... والتبرج إظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال، وتبرجت المرأة: أظهرت وجهها، وإذا أبدت المرأة محاسن جيدها ووجهها قيل تبرجت... والتبرج إظهار الزينة للناس الأجانب وهو المذموم، فأما للزوج فلا(١).

ب - التبرج اصطلاحاً :

- ١- هو الكشف والظهور للعيون(٢).
- ٢- وقيل هو أن تظهر المرأة للرجال الأجانب غير محارمها ما يوجب عليها الشرع أن تستره من زينتها ومحاسنها وبدنها(٣).
- ٣- هو إظهار وإبراز المرأة لمحاسنها، وقيل: هو التبخر والتكسر في المشية(٤).
- ٤- وقيل هو (كل زينة أو تجميل تقصد المرأة بإظهاره أن تحلو في أعين الأجانب حتى القناع الذي تستتر به المرأة إن انتخب من

(١) انظر لسان العرب ٢/٢١١-٢١٣ ، حرف الميم ، فصل الباء ، مادة [برج].

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ٣٠٩/١٢.

(٣) خطر التبرج والاختلاط، عبد الباقي رمزون ، ص ٦٠.

(٤) تفسير الطبري ٤/٢٢.

الألوان البارقة والشكل الجذاب لكي تُلذ به أعين الناظرين فهو من مظاهر التبرج الجاهلية أيضاً (١).

وكل ما سبق من معاني يصح أن يقال إنه تبرج منهي عنه شرعاً ولعل أعمها التعريف الثاني والرابع ويمكن الجمع بينهما في تعريف واحد فيكون التبرج هو (أن تظهر المرأة للرجال الأجانب غير محارمها ما وجب عليها شرعاً ستره من بدنها أو محاسنها أو زينتها حتى لو تعلقت الزينة بالحجاب الساتر) والله أعلم.

المطلب الثاني: حكم التبرج :

التبرج: محرم بالكتاب، والسنة، والعقل.

أ - أما الكتاب فمنه ما يأتي:

○ الدليل الأول : قوله تعالى ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ ^{بالقول} بِقَوْلِهِمْ وَلَا تُقِيمْنَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ○ وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ○ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾ (٢).

الشاهد : ﴿ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى﴾.

(١) انظر: الحجاب للمودودي ، ص ٦٨ بتصرف.

(٢) الأحزاب / ٣٢-٣٥.

الآية ليست خاصة بنساء النبي ﷺ بل هي عامة لنساء المسلمين (١)
فالنهي يشمل جميع نساء المسلمين، والآية صريحة الدلالة على النهي
عن التبرج.

أقوال العلماء في الآية :

قال القرطبي عن التبرج : وحقيقته إظهار ما ستره أحسن (٢).

وقد اختلف الناس في الجاهلية الأولى:

١- فقيل : هي الزمن الذي ولد فيه إبراهيم عليه السلام، كانت المرأة
تلبس الدرع من اللؤلؤ فتمشي وسط الطريق تعرض نفسها على
الرجال.. (٣).

٢- وقيل: إنها جاهلية واحدة، وهي ما قبل الإسلام، وإنما وصفت
بالأولى لأنها صفتها التي ليس لها نعت غيرها (٤).

٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنها تكون جاهلية أخرى (٥).

٤- «قال ابن عطية: والذي يظهر عندي أنه أشار للجاهلية التي لحقنها،
فأمرن بالنقلة عن سيرتهن فيها، وهي ما كان قبل الشرع من سيرة الكفرة،
لأنهم كانوا لا غيرة عندهم، وكان أمر النساء دون حجاب، وجعلها أولى
بالنسبة إلى ما كن عليه، وليس المعنى أن ثم جاهلية أخرى، وقد أوقع
اسم الجاهلية على تلك المدة التي قبل الإسلام، فقالوا: جاهلي في

(١) انظر أحكام القرآن للقرطبي: ١٧٩/١٤.

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ١٧٩/١٤.

(٣) م . س . ١٨٠/١٤.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١٥٣٧/٣.

(٥) الجامع لأحكام القرآن لابن العربي ١٥٣٧/٣.

الشعراء، وقال ابن عباس في البخاري: سمعت أبي في الجاهلية يقول، إلى غير هذا» (١).

قال القرطبي: «وهذا قول حسن، ويعترض بأن العرب كانت أهل كشف وضنك في الغالب، وأن التنعم وإظهار الزينة إنما جرى في الأزمان السابقة، وهي المراد بالجاهلية الأولى، وأن المقصود من الآية مخالفة من قبلهن من المشية على تغنيج وتكسير وإظهار المحاسن للرجال، إلى غير ذلك مما لا يجوز شرعاً، وذلك يشمل الأقوال كلها، ويعمها، فيلزم البيوت، فإن مست الحاجة إلى الخروج فليكن على تبذل (٢) وتستتر تام» (٣).

○ الدليل الثاني من القرآن :

قال تعالى : ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ○ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ ، أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ ، أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ ، أَوْ إِخْوَانِهِنَّ ، أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ ، أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ ، أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ (٤) مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْوَلَدِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨٠/١٤.

(٢) التبذل: ترك الزينة والتهيو بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨٠/١٤.

(٤) انظر ص: ١٧٦... من البحث لمعرفة المراد بالتابعين غير أولي الإربة.

يُخَفِّينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١﴾.

ينهى سبحانه وتعالى في الآية عن إظهار الزينة لغير المحارم من الرجال ومن فعلت ذلك فقد أتت بمحرم، وإذا عرفنا أن معنى التبرج هو الكشف وإظهار الزينة إذاً فالتبرج محرم أيضاً.

○ الدليل الثالث من القرآن :

قوله تعالى : ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢).

في هذه الآية أجاز الحق تبارك وتعالى للقواعد من النساء وضع الحجاب عن غير المحارم، ومع ذلك اشترط عليهن ألا يكن متبرجات بزينة مع أنهن من القواعد اللاتي لا يرجون نكاحاً ويباح لهن وضع الحجاب، فدل هذا على حرمة التبرج.

قال سعيد بن جبير في الآية: يقول : لا تبرجن بوضع الجلباب ليرى ما عليهن من الزينة (٣).

وكذا كل الآيات الدالة على الحجاب ووجوبه (٤) تعتبر نهياً عن التبرج.

ب - أما السنة :

فيستدل بها على تحريم التبرج بأدلة منها:

(١) النور / ٣٠-٣١.

(٢) النور / ٦٠.

(٣) تفسير ابن كثير ١٠٥/٣.

(٤) انظر ص ١٥٩ حكم الحجاب والأدلة على مشروعيته في نفس البحث.

١١ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ [صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها لتوجد من مسيرة كذا وكذا] (١).

الشاهد : كاسيات عاريات.

وجه الدلالة :

قال النووي في رياض الصالحين (٢): [معنى كاسيات أي من نعمة الله، عاريات: من شكرها.

وقيل: معناه : تستر بعض بدنها، وتكشف بعضه، إظهاراً لجمالها ونحوه.

وقيل: تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنها] (٣).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/١٩٠، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب جهنم أعادنا الله منها.

(٢) رياض الصالحين، ص: ٤٦٠.

(٣) وفي بقية معاني الحديث يقول النووي في رياض الصالحين أيضاً: (ومعنى مائلات : قيل: عن طاعة الله تعالى وما يلزمهن حفظه. مميلات: أي يعلمن غيرهن فعلهن المذموم وقيل: يمتشطن المشطة الميلاء، وهي مشطة البغايا، ومميلات: يمشطن غيرهن تلك المشطة)، وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم ١٧/١٩١: (وقيل مائلات إلى الرجال مميلات لهم بما يبدين من زينتهن وغيرها، أما قوله ﷺ رؤوسهن كأسنمة البخت: فمعناه يعظمن رؤوسهن بالخمير والعمائم وغيرها مما يلف على الرأس حتى تشبه أسنمة الإبل، البخت: هذا هو المشهور في تفسيره، قال المازري: ويجوز أن يكون معناه يطمحن إلى الرجال ولا يغضضن عنهم ولا ينكسن رؤوسهن، واختار القاضي: أن المائلات تمشطن المشط الميلاء، قال وهي ضفر الغرائر وشدها إلى فوق وجمعها في وسط الرأس فتصير كأسنمة البخت، قال: وهذا يدل على أن المراد بالتشبيه بأسنمة البخت إنما هو الارتفاع الغرائر فوق رؤوسهن وجمع عقائصها هناك، وتكصرها بما يضره حتى تميل إلى ناحية من جوانب الرأس كما يفيل السنم) .. اهـ،

وهذا إظهار لجمالها ونحوه من معاني التبرج.

وقد ذم رسول الله ﷺ هؤلاء النسوة المتبرجات وبين أنهن من أهل النار بل ولا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها رغم أن ريحها يوجد من مسافة بعيدة، وهذا يدل على أن التبرج محرم بل إنه من الكبائر لأن فيه وعيد.

١٢ / عن عائشة رضي الله عنها قالت: بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد، إذ دخلت امرأة من مزينة ترفل في زينة لها في المسجد، فقال النبي ﷺ [يا أيها الناس انهوا نساءكم عن لبس الزينة والتبخر في المسجد فإن بني إسرائيل لم يلعنوا حتى لبس نساؤهم الزينة تبخرن في المساجد] (١).

وجه الاستدلال :

أمر رسول الله ﷺ الرجال أن ينهوا نساءهم عن الخروج متزينات في المساجد، والتبخر فيها، وهذا من معاني التبرج. ولفظ الحديث وإن كان قد ورد النهي فيه في مناسبة خاصة وهي وجود المرأة بالمسجد إلا أن النهي عام في المسجد وغيره فالقيد لا مفهوم له، لذلك فالتبرج منهي عنه في المسجد، وهو محل عبادة، وفي غيره من باب أولى.

○ وكل الأحاديث الناهية عن إظهار الزينة لغير المحرم، وعن التطيب، والخروج ونحو ذلك، وكل الأحاديث الدالة على الحجاب ووجوبه تعتبر

(١) سنن ابن ماجه ٢/٤٨٢-٤٨٣، أبواب الفتن، باب فتنة النساء، حديث رقم ٤٠٦٥، قال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه: ترفل: من رفل في ثيابه، إذا أطالها وجرها متبخرأً، وقال السيوطي: أي تتبخر وفي إسناده داود بن مدرك قال فيه الذهبي في كتاب الطبقات: نكره لا يعرف وموسى بن عبيده الزيدي ضعيف.

نهياً عن التبرج (١).

ج - أما العقل:

فيستدل به على حرمة التبرج من وجهين:

١- إن كل المشاهدات والوقائع الحسية الدالة على عواقب التبرج وأثره وخطره على الفرد والمجتمع وما ينتج عنه من فساد وأمراض لهو دليل على حرمة، لأن من مقاصد الشريعة المهمة درء المفساد، بل إن درء المفساد مقدم على جلب المصالح، والمرأة متضررة من التبرج، وتضر الرجل بتبرجها ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام، والاحصائيات والحقائق تدل على ذلك.

٢- أن التبرج يؤدي إلى الاختلاط والوقوع في الحرام لذلك فهو محرم لأنه وسيلة إلى المحرم إذ أن القاعدة هي: أن وسيلة المحرم محرمة، وكذا وسيلة الواجب واجبة (٢)، وسأشير في المطلب الآتي لطرف من هذه المفساد والأضرار.

المطلب الثالث:

خطر التبرج على المرأة والمجتمع:

إن للتبرج مفسد وأخطاراً لا تغيب عن ذوي الألباب، وهذه الأخطار بالدرجة الأولى تمس المرأة، ومن ثم بقية أفراد المجتمع، فالمرأة المتبرجة هي بالدرجة الأولى تعاني من نقص تريد إكماله بإظهار زينتها، ولفت الانتباه إليها، وهي لا تعلم أن الانتباه إذا التفت إليها بطريق غير شرعي، فإنه سيفترسها وتصبح ضحية التبرج، وتكون أودت بنفسها إلى

(١) انظر الأدلة على مشروعية الحجاب ص ١٥٩ من نفس البحث.

(٢) تبصرة الحكام لابن فرحون ٣٦٥/٢ ؛ وانظر الفروق للقرافي ٣٣/٢.

التهلكة، باختيارها وجهلها، ولا تقتصر على أذية نفسها، بل ستجر معها من ينظر إليها، ومن شدد انتباهه إليها إذا لم يصل إليها بطريق شرعي فإنه سيحاول ذلك بالطرق الأخرى، وبالتالي تنتشر الجريمة وتسوء الأخلاق، وتنتشر الأمراض، ويحصل التفكك الأسري، فكل فرد من الأفراد لن يقنع بما يملك، بل سيطمع فيما عند الغير، أو على الأقل فيما لا يملكه. وقد ذكر الأستاذ عبد الباقي رمزون عواقب التبرج والاختلاط (١)، التي تتلخص - كما ذكرها - فيما يلي:

- ١- حلول الزنى والسفاح محل الزواج الشرعي.
- ٢- فساد الأسرة وانهدام العائلة وتفشي الطلاق.
- ٣- شيوع الفواحش وسيطرة الشهوات.
- ٤- انهيار الاقتصاد لضعف القوى وقلة الانتاج وفساد التجارة.
- ٥- القضاء على النسل البشري والنوع الإنساني.
- ٦- انتشار العادات السيئة كالاستمناء واللواط والسحاق والزنا.
- ٧- ظلم المواليد والأطفال.
- ٨- شقاء الرجل والمزأة على السواء.
- ٩- الانهيار الخلقي الشامل.
- ١٠- شقاء الروح والقلب.
- ١١- الاساءة إلى المرأة بالذات، بضياح وقتها بالاهتمام بإظهار الزينة، والتكلف المادي، في سبيل التفوق في ذلك، مع ما يصاحبه من حقد دفين على من هي أحسن منها، وازدراء واحتقار لمن هي أقل منها، بالإضافة

(١) انظر خطر التبرج والاختلاط، عبد الباقي رمزون ص ٨٠-٩٦.

إلى تعرض العفاف والعرض للأذى والسوء (١).

١٢- المتاجرة بالمرأة كوسيلة للدعاية والترفيه والاساءة إليها

والاعلان عن سوء نيتها مما يعرضها للأذى (٢).

١٣- إن في التبرج معصية لله ورسوله ومخالفة لما جاء في الكتاب

والسنة من الأمر بالحجاب وعدم التبرج (٣).

١٤- انعدام الغيرة واضمحلال الحياء (٤).

١٥- كثرة الجرائم.

١٦- انتشار الأمراض الناتجة عن العلاقات غير الشرعية وهي فتاكة

وخطيرة كمرض الزهري والأيدز ونحوهما.

(١) إلى هنا وينتهي تعداد عواقب التبرج كما ذكرها ا. عبد الباقي رمضون.

(٢) عودة الحجاب ، القسم الثالث، محمد احمد اسماعيل المقدم ص ١٤٢.

(٣) م. س ص ١٤١.

(٤) م. س .

المبحث الثالث

مفهوم الحرية في الشريعة الإسلامية

الشخصية الإنسانية سواء كانت شخصية آحاد أم شخصية معنوية لجماعة أو دولة لا تتوافر إلا في ظل الحرية، والحرية الحقيقية تبتديء بتحرير النفوس من سيطرة الأهواء والشهوات، وجعلها خاضعة لسلطان العقل والإيمان، ولذلك دعا الإسلام إلى تحرير النفوس من هذه السيطرة، وندد بالذين يتبعون أهواءهم من غير أن تسيطر عقولهم وإراداتهم، وعبر عن هؤلاء الذين يخضعون لأهوائهم بأنهم يتخذون إلههم هواهم، والنبي ﷺ دعا إلى إخضاع الهوى للإيمان، وحكم العقل، فقد قال عليه الصلاة والسلام: (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به)، لذلك كانت الحرية من المبادئ الأساسية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، فقد قررت حرية التفكير وحرية الاعتقاد وحرية القول وحرية الرقاب، وعلى ذلك لا يعرف الإسلام من الحرية الانطلاق وراء الهوى من غير قيد من حكم العقل والإيمان الصادق، إنما الحرية تبتديء بتحرير الإرادة والعقل وأغلال الأهواء...» (١).

لذلك كان مبدأ الحرية من المبادئ الأساسية التي جاءت في الشريعة الإسلامية فقد قررت حرية التفكير، وحرية الاعتقاد، وحرية القول، وحرية الرقاب.

(١) العلاقات الدولية في الإسلام، الإمام محمد أبو زهرة: ٢٧-٢٨.

أ / حرية التفكير:

أما حرية التفكير، فقد دعت الشريعة الإسلامية إلى تحرير العقل من الأوهام والخرافات وحثت الإنسان على التفكير في كل شيء، وعرضه على العقل، فإن آمن كان محل إيمان، وهذا ما جاءت به نصوص القرآن الكريم، حيث دعت العقل إلى التفكير في خلق السموات والأرض حتى يؤمن بالخالق.. قال تعالى ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (١) كما أن كثيراً من الآيات القرآنية تختم بما يحض على التفكير والتدبر، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٢) ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣).

كما أن الشريعة لا تعاقب الإنسان على تفكيره، وإن كان في محرم، وإنما تعاقبه على ما يأتيه من قول أو فعل محرم، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: [إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم] (٤).

(١) يونس / ١٠١.

(٢) الرعد: ٤، النحل: ١٢، الروم: ٢٤.

(٣) الرعد: ٣، الروم: ٢١، الزمر: ٤٢، الجاثية: ١٣.

(٤) صحيح البخاري - بفتح الباء - رقم ٦٦٦٤، ج ١/ ٥٤٨-٥٤٩، كتاب الإيمان والنذور، باب إذا حنث ناسياً في الإيمان، قال ابن كثير في جامع الأصول: ٦٢/٢: أخرجه الجماعة إلا الموطأ...

ب / حرية الاعتقاد:

الشريعة الإسلامية أول شريعة أباحت حرية الاعتقاد، فالشريعة الإسلامية لا تجبر الناس على ترك عقيدتهم، أو اعتناق غيرها، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (١) وقد أراد صحابي من الأنصار أن يكره ابنين له على الإسلام فنهاه النبي ﷺ عن ذلك، وجاءت امرأة عجوز إلى عمر رضي الله عنه تطلب منه بعض الحاجة، ولم تكن مسلمة، فدعاها عمر إلى الإسلام فامتنعت فخشي الفاروق أن يكون قد أعنتها بما طلبه فاتجه إلى ربه ضارعاً وقال: اللهم إني لم أكرهها» (٢)، ومن سمو الحرية في الإسلام نجد غير المسلم يستطيع أن يعلن عن دينه وعقيدته وبياسر طقوسه، فلليهود في بلاد الإسلام عقائدهم ومعابدهم، وكذلك المسيحيون، وقد قرر فقهاء المسلمين فيما استنبطوه من نصوص قرآنية ونبوية، ومن أعمال الرسول ﷺ وصحابته قاعدة تقول: أمرنا بتركهم وما يدينون، وبهذه القاعدة المجمع عليها من فقهاء المسلمين حميت حرية العقيدة في ظل الإسلام، فلا يضار غير المسلم فيما يعتنقه أو يقيم شعائره الدينية حراً غير مضطرب (٣).

ج / حرية القول:

أباحت الشريعة الإسلامية حرية القول وجعلتها حقاً لكل إنسان، وخاصة إذا رأى منكراً، وهذا ما دلنا عليه المصطفى عليه الصلاة والسلام، فقال: [من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه،

(١) البقرة / ٢٥٦.

(٢) العلاقات الدولية في الإسلام، ٢٨-٢٩.

(٣) م. س ٣٠.

فإن لم يستطع فبقلمه، وذلك أضعف الإيمان(١).

وقال: [إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر](٢).

○ ضوابط حرية القول في الشريعة:

وحرية القول ليست مطلقة، بل قيدتها الشريعة الإسلامية ووضعت لها منهاجاً معيناً، ففي الدعوة أوجب الله القول بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾(٣).

ومنعت الشريعة الإسلامية المؤمن من أن يجهر بالسوء وأن يسب الذين يدعون من دون الله(٤)، قال تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّهِ مِنَ الْقَوْلِ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾(٦).

د / حرية الرقاب:

دعا الإسلام إلى التحرير الكامل لكل البشر، ولذلك عمل على تحرير الأرقاء بوسائل عظيمة منها: العتق، والمكاتبة، والتدبير، والكفارات في

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/٢٢-٢٥، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان.

(٢) سنن الترمذي برقم ٢١٧٥، كتاب الفتن، باب ما جاء في فضل الجهاد، قال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، روي بالفاظ أخرى عند أبي داود وابن ماجه والنسائي.

(٣) النحل / ١٢٥.

(٤) انظر التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبدالقادر عودة ١/٢٩-٣٤ (بتصرف).

(٥) النساء / ١٤٨.

(٦) الأنعام / ١٠٨.

بعض موجبها.

أما العتق: فقد شجع الإسلام السادة على العتق، وكان الرسول ﷺ القدوة في ذلك، فعتق كل من كان لديه من الأرقاء، وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد جعل الإسلام أبواب العتق عديدة، حيث جعلها تكفيراً للذنوب، ومع هذا ضيق الإسلام أبواب الرق، وجعله من باب واحد وهو رق الحرب، وهو الجهاد في سبيل الله فقط، ومع هذا قرر أيضاً تحرير الأرقاء بعد القتال إما مناً بغير فداء، أو إطلاق بعضهم لقاء فدية.. قال تعالى: ﴿فإما مناً بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها﴾ (١).

أما المكاتب (٢): فهي منح الحرية للرقيق متى طلبها لنفسه مقابل مبلغ من المال يتفق عليه السيد والرقيق، وهذا كله يدل على اتساع أبواب الحرية في الإسلام، والدعوة إليها، والترغيب فيها (٣).

حرية المرأة في الإسلام:

مما سبق في التمهيد - يمكننا التعرف على مجمل حقوق المرأة في الإسلام ومكانتها، وكيف أن الإسلام أعطاها من الحقوق والمكانة ما لم يعطها إياه أي دين أو تشريع سواء كان سماوياً أو وضعياً، وكيف أن لها حرية التصرف في مالها، ما دامت رشيدة، وحرية اختيار الزوج، والاستمرار معه وأنه ساوى بينها وبين الرجل في الإنسانية، وإناطة

(١) سورة محمد / ٤.

(٢) وهي جمع حرية الرقبة مالا مع حرية اليد حائلاً، والمكاتب هو العبد الذي يكتب على نفسه بثمنه فإن سعى أو أداه عتق، أنيس الفقهاء ١٦٩-١٧٠.

(٣) انظر: شبهات حول الإسلام، لمحمد قطب، ص ٤٣-٤٤.

المسؤوليات بما يناسب تكوينها، وكيف أنه حث على تعليمها وحسن تربيتها، وتحرير عقلها من الجهل(١).

وبمعرفة مفهوم الحرية في الشريعة الإسلامية، نجد أن المرأة هي أيضاً تتمتع بالحرية في الإسلام، حسب المفهوم الصحيح للحرية. وأن الأحكام المشروعة من فرض الحجاب، واشتراط إذن الولي أو الزوج عند الخروج من المنزل، واشتراط المحرم عند السفر، وتحريم الخلوة، وغير ذلك... لا يتعارض مطلقاً مع الحرية، إذ أن الحرية لا تعني التفلت والانسياق والانحلال الخلقي، بل إن هذه التشريعات إنما هي من صميم الحرية، لأن فيها صيانة وحماية وحفظاً لها بالدرجة الأولى، وحفظ لها من الاستغلال فيما يتعارض مع إنسانيتها(٢).

~~~~~

---

(١) انظر التمهيد ص : ١١ من نفس البحث.

(٢) انظر : شبهة مساواة المرأة بالرجل، ص ٣٥ من نفس البحث.

## المبحث الرابع

### الضرورة والحاجة وأثرهما في خروج المرأة

#### المطلب الأول: الضرورة :

##### الضرورة لغة :

[ضرر] من الضرر، وهو من الضر، والضر هو الفاقة، والفقر، بضم الضاد إسم، وبفتحها مصدر.

قال الأزهري : كل ما كان سوء حال وفقر وشدة في بدن فهو ضر - بالضم - وما كان ضد النفع فهو بفتحها.

وضره إلى كفر أو اضطره بمعنى ألجأه إليه، وليس له منه يد.

والضرورة إسم من الاضطرار(١).

##### الضرورة اصطلاحاً :

قال الجرجاني : الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل بمالا مدفع له.(٢).

وعرفها د. وهبه الزحيلي بأنها : هي أن تطرأ على الإنسان حالة من الخطر أو المشقة الشديدة بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى بالنفس، أو بالعضو أو بالعرض، أو بالعقل، أو بالمال، وتوابعها، ويتعين أو يباح عندئذ ارتكاب الحرام، أو ترك الواجب، أو تأخيرته عن وقته، دفعاً

---

(١) المصباح المنير ٢/٤٩٢.

(٢) التعريفات للجرجاني، ص ١٣٨.

للضرر عنه في غالب ظنه، ضمن قيود الشرع(١).

وهذا التعريف يشمل المعنى الكامل للضرورة بكل أنواعها، على أنها مبدأ أو نظرية يترتب عليها إباحة المحظور أو ترك الواجب، ولم يقتصر على ضرورة الغذاء كما فعل بعض العلماء في تعريفاتهم.

وقد ناقش هذا التعريف د. عبد الوهاب أبو سليمان بقوله: «إن تعريفه للضرورة ليس تعريفاً بالحد، وإنما هو تعريف بالخاصة(٢)، بالإضافة إلى أن المعهود في التعريفات الإيجاز والاقتضاب، علاوة على ذلك فقد حاول أن يضمن هذا التعريف أحكام الضرورة بقوله: «ويتعين أو يباح... أو ترك الواجب، أو تأخيره عن وقته...»، وهذا ما تتجافاه التعريفات(٣). وعرفها علي حيدر بقوله: «الضرورة هي الحالة الملجئة لتناول الممنوع شرعاً»(٤).

وهذا التعريف الراجح الجامع لأقسام الضرورة(٥).

وقد عرف الشاطبي الضروريات بأنها: هي تلك الأمور التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على

---

(١) نظرية الضرورة الشرعية ، د. وهبه الزحيلي ص ٦٧-٦٨.

(٢) الخاصة: مفهوم كلي هو من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته والخاصة بها، مثالها (الضاحك) إذا أطلق على الإنسان فهو مفهوم كلي خارج عن ماهية الإنسان كما يقولون، لكنه من الصفات الخاصة بهذا النوع، (ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبدالرحمن حسن حينكه الميداني، ص: ٤١).

(٣) الضرورة والحاجة وأثرهما في التشريع الإسلامي. ص ٢٢. (بتصرف بسيط).

(٤) درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٣٤/١

(٥) وقد رجحه د. أبو سليمان، انظر: الضرورة والحاجة وأثرهما في التشريع الإسلامي د. أبو سليمان ص ٢٣.

استقامة، بل على فساد وتهارج، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة  
والنعيم، والرجوع بالخسران المبين(١).

أما المضطر : فهو المكلف بالشئ الملجئ إليه المكره عليه(٢).

### الأدلة على مشروعية مبدأ الضرورة:

أولاً: من القرآن الكريم:

قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا  
أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ  
غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(٣).

وهذه الآية تدل على أن الإنسان المضطر يستفيد مما أبيح له بقدر  
الضرورة على ألا يتجاوزها.

ثانياً: من السنة:

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه « أن أهل بيت كانوا بالحرّة(٤)  
محتاجين، قال : فماتت عندهم ناقة لهم، أو بعير لهم، فرخص لهم رسول

---

(١) الموافقات للشاطبي ٨/٢.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٥٥/١.

(٣) البقرة / ١٧٣.

(٤) الحرّة: بفتح الحاء وتشديد الراء، أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود، بلوغ الأماني من

أسرار الفتح الرباني، الشيخ أحمد عبدالرحمن البنا: ٨٢/١٧.

الله ﷺ في أكلها (١)، قال: فعصمتهم بقية شتائهم أو سنتهم (٢) «(٣). وفي رواية أخرى أن رسول الله ﷺ قال لصاحبها: أما لك ما يغنيك عنها؟ قال: لا، قال: اذهب فكلها «(٤).

### ○ الضوابط العامة للضرورة:

لما كان لا يصح للإنسان أن يتجاوز حدوده في فعل المحظور وترك الواجب إلا في حدود ضيقة، بحيث لا يترك الأمر للتقديرات الشخصية التي قد تؤثر فيها العواطف أو الميل لاتباع الرخص في فعل المحظور، أو ترك الواجب، كان لا بد من وضع ضوابط للضرورة، وهي تتلخص فيما يلي:

١- أن تكون الضرورة قائمة لا مُنْتَظرة (٥):

أي أن يكون الخوف من ضياع إحدى الضروريات الخمسة (٦) حاصلًا في الواقع كغلبة الظن، حسب التجارب، أو أن يتحقق من وجود خطر حقيقي على إحداها، فإذا حصل ذلك جاز الأخذ بالأحكام الاستثنائية

---

(١) أي للضرورة فقط عند فقد أي شيء يصلح قوتاً، كما يستفاد من الرواية الأخرى، بلوغ الأمانى ٨٢/١٧.

(٢) الظاهر أنهم قددوا ما بقي من لحمها وانخروه عندهم لوقت الحاجة الضرورية، وهذا مستفاد من قوله: فعصمتهم بقية شتائهم.. الخ، أي كفتهم الحاجة، والله أعلم، بلوغ الأمانى: ٨٢/١٧.

(٣) الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ٨٢/١٧، كتاب الأطعمة باب ما جاء في الميتة ولحم الخنزير، قال صاحب الفتح الرباني: سنده جيد.

(٤) وبألفاظ أخرى في سنن البيهقي ٣٥٦/٩، كتاب الضحايا باب ما يحل من الميتة.

(٥) نظرية الضرورة الشرعية، د. الزحيلي ص ٦٩.

(٦) وهي: الدين، النفس، العقل، المال، العرض.

المخالفة للحكم الأصلي وإن لم يحصل ذلك لم يجز له الأخذ بالأحكام الاستثنائية المخالفة للحكم الأصلي(١).

٢- أن لا يكون أمام المضطر وسيلة مباحة لرفع الضرر سوى مخالفة الأوامر والنواهي الشرعية(٢):

فإن وجدت وسيلة أخرى مباحة لدفع الضرر فلا يجوز له هنا ارتكاب المحظور أو ترك الواجب.

٣- أن تكون الضرورة كاملة ملجئة للانتقال للحكم الاستثنائي رغم وجود المباحات، فلو وجد المحظور مع المباح، ولكن الضرورة ملجئة لفعل المحظور ولا خيار للمضطر كما لو أكره إنسان على أكل ميتة بوعيد يخاف منه تلف نفسه، أو بعض أعضائه، على وجود الطيبات المباحة أمامه.(٣).

٤- ألا يخالف المضطر مبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، من حفظ حقوق الآخرين وتحقيق العدل وأداء الأمانات، ودفع الضرر، والحفاظ حقيقة على مبدأ التدين وأصول العقيدة الإسلامية، فمثلا لا يحل الزنا والقتل والكفر بأي حال لأن هذه مفسد في ذاتها(٤).

٥- أن يقتصر فيما يباح تناوله للضرورة في رأي جمهور الفقهاء على الحد الأدنى أو القدر اللازم لدفع الضرر، لأن إباحة الحرام ضرورة، والضرورة تقدر بقدرها(٥).

---

(١) انظر : نظرية الضرورة ، د. الزحيلي ص ٦٩ (بتصرف).

(٢) انظر م . س .

(٣) انظر : نظرية الضرورة للزحيلي ص ٦٩ .

(٤) انظر : م . س . ص ٧٠ .

(٥) انظر : م . س . ص ٧١ .

٦- في حالة الضرورة العامة فإنه على ولي الأمر أن يتحقق من وجود ضرر كظلم فاحش أو ضرر واضح، أو حرج شديد، أو منفعة عامة، بحيث تتعرض البلاد لخطر إذا لم تأخذ بمقتضى الضرورة (١).

هذه الضوابط العامة للضرورة، وهناك ضوابط تخص بعض الضرورات، كضرورة الدواء، وضرورة الغذاء، ونحو ذلك.. تكلم فيها الفقهاء بالتفصيل، فلتراجع في مظانها في كتب الفقه وأحاديث الأحكام.

### حالات الضرورة :

حدد العلماء الأوائل حالات الضرورة بأنواع ثلاثة: الإكراه، والجوع، والفقر.

قال ابن العربي عن الضرر إنه إما أن يكون «إكراه من ظالم، أو بجوع في مخمصة، أو بفقر لا يجد فيه غيره» (٢).

قال القرطبي : «الاضطرار لا يخلو أن يكون بإكراه من ظالم، أو بجوع في مخمصة» (٣).

ولكن في الواقع نجد أن للضرورة حالات كثيرة فينبغي عدم حصرها في هذه الأمور الثلاثة، لذلك قال الدكتور وهبه الزحيلي في كتابه نظرية الضرورة الشرعية (٤):

«والواقع أن للضرورة بمعناها الأعم الشامل كل ما يستوجب

---

(١) انظر : م . س . ص ٧٢ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٥٥/١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٥/٢ .

(٤) ص ٧٣ ، ٧٤ .



التخفيف على الناس حالات كثيرة أهمها أربع عشرة حالة وهي:  
 ضرورة الغذاء، أو الجوع، والعطش، والدواء، والإكراه، والنسيان،  
 والجهل، والعسر، أو الحرج، وعموم البلوى (١) والسفر، والمرض،  
 والنقص الطبيعي. وتشمل حالة العسر أو الحرج أو الدفاع الشرعي  
 إذ استحسان الضرورة أو الحاجة والمصالح المرسلة (٢) لضرورة أو  
 حاجة، والعرف، وسد الذرائع (٣) والظفر بالحق. فإذا وجدت حالة  
 ضرورة من هذه الحالات، أبيع المحذور، أو جاز ترك الواجب».

ويؤيد ذلك المفسر أبو بكر الرازي الجصاص حيث أعطى  
 للضرورة مدلولاً أوسع من ضرورة الغذاء بقوله: (قال تعالى: ﴿فَمَنْ  
 اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (٤) وقال في آية أخرى: ﴿وَقَدْ

(١) عموم البلوى: شيوع البلاء بحيث يصعب على المرء التخلص أو الابتعاد عنه. انظر الضرورة  
 الشرعية للدكتور الزحيلي ص ١٢٣ ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥؛ الأشباه والنظائر  
 للسيوطي ص ٧٨.

(٢) المصالح المرسلة هي : الأوصاف التي تلائم تصرفات الشارع ومقاصده ولكن لم يشهد لها  
 دليل معين من الشرع بالاعتبار أو بالالغاء ويحصل من ربط الحكم بها جلب مصلحة أو دفع  
 مفسدة عن الناس. نظرية الضرورة الشرعية، د. وهب الزحيلي ص ١٦٤؛ وراجع الموافقات  
 للشاطبي ٣٩/١ ؛ روضة الناظر ص ٩٤.

(٣) قال ابن القيم في أعلام الموقعين ١٤٧/٣ : «الذريعة هي ما كان وسيلة وطريقة إلى  
 الشيء...» وعلى هذا فإن كانت الوسيلة مؤدية إلى مصلحة فهي مطلوبة، وإن كانت الوسيلة  
 مؤدية إلى مفسدة فهي ممنوعة، وتأخذ الوسيلة حكم ما تؤدي إليه، فإن أدت إلى محرم فهي  
 محرمة ، وإن أدت إلى واجب فهي واجبة، وإن أدت إلى مكروه فهي مكروهة... وهكذا. قال  
 القرافي في الفروق ٣٣/٢ : «الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها وتكره وتندب وتباح فإن  
 الذريعة هي الوسيلة ، فكما أن الوسيلة المحرمة محرمة، فالوسيلة الواجبة واجبة، كالسعي  
 للجمعة والحج»، أ. هـ...

(٤) سورة البقرة : ١٧٣

فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ (١) وقال : ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢) ، فقد ذكر الله تعالى الضرورة في هذه الآيات وأطلق الإباحة في بعضها بوجود الضرورة من غير شرط ولا صفة، وهو قوله ﴿قد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾ فاقترضى ذلك وجود الإباحة بوجود الضرورة في كل حال وجدت الضرورة بها (٣).

ثم يقول عن الضرورة المذكورة في الآية ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٤) : أنها منتظمة لسائر المحرمات، وذكره لها في الميته، وما عطف عليها غير مانع من اعتبار عموم الآية الأخرى في سائر المحرمات، ومن جهة أخرى إنه إذا كان المعنى في إباحة الميته إحياء نفسه بأكملها وخوف التلف في تركها، وذلك موجود في سائر المحرمات، وجب أن يكون حكمها حكمها لوجود الضرورة، والله أعلم (٥)

(١) سورة الأنعام: ١١٩.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١/١٢٦.

(٤) سورة النحل: ١١٥.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ١/١٢٩.

## ثانياً : الحاجة :

الحاجة جمعها حاج، - بحذف الهاء - وحاجات، وحوائج (١).  
والحاجيات هي تلك الأمور التي يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي - في الغالب - إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفين - على الجملة - الحرج والمشقة ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة (٢).

و(الحاجة الماسة سواء كانت عامة أم خاصة، تؤثر في تغيير الأحكام مثل الضرورة، فتبيح المحظور، وتجزئ ترك الواجب، إلا أن الحاجة أعم في مفهومها من الضرورة، لأن الحاجة هي التي يترتب على عدم الاستجابة لها ضيق وحرج أو عسر وصعوبة، وأما الضرورة فهي أشد باعاً على المخالفة من الحاجة إذ هي كما عرفنا : ما يترتب على مخالفتها ضرر وخطر يلحق بالنفس ونحوها.

ومعنى كون الحاجة عامة : أن الناس جميعاً يحتاجون إليها فيما يمس مصالحهم العامة، من زراعة، وصناعة، وتجارة، وسياسة عادلة، وحكم صالح (٣) ..

ومعنى كون الحاجة خاصة: أن يحتاج إليها فئة من الناس كأهل

---

(١) المصباح المنير ٢١٣/١.

(٢) انظر: الموافقات للشاطبي ١٠/٢-١٢.

(٣) نظرية الضرورة الشرعية، د. وهبه الزحيلي ص ٢٦١-٢٦٢، ومثال للحاجة العامة فيما يتعلق بالبحث كأن تخرج المرأة للعمل كطبيبة أو معلمة للحاجة العامة ومصلحة البلاد وبنات جنسها للاستغناء عن الرجال ومباشرتهم هذه المهنة مع النساء مما يترتب عليه محظور.

مدينة أو أرباب حرفة معينة، أو يحتاج إليها فرد أو أفراد محصورون(١).

### شروط الحاجة(٢) :

١- أن تكون الشدة الباعثة على مخالفة الحكم الشرعي الأصلي العام بالغة درجة الحرج والمشقة غير المعتادة.

٢- أن يلاحظ في تقدير الأمور الداعية الى الأخذ بالحكم الاستثنائي للحاجة حالة الشخص المتوسط العادي.

٣- أن تكون الحاجة متعينة بمعنى ألا يكون هناك سبيل آخر من الطرق المشروعة عادة للتوصل إلى الغرض المقصود سوى مخالفة الحكم العام..

٤- أن الحاجة كالضرورة تقدر بقدرها، أي أن ما جاز للحاجة يقتصر فيها على موضع الحاجة فقط..

### المطلب الثالث:

### الضابط العام للضرورة والحاجة:

إن ما سبق ذكره من ضوابط للضرورة يصعب تحديدها بدقة متناهية، فمرجع ذلك إلى اطمئنان القلب واجتهاد المضطر(٣).

فلا يصح ربط الحاجة بهوى شخص حسب متطلبات الترف والنعيم

---

(١) نظرية الضرورة الشرعية، د. وهبه الزحيلي ص ٢٦١-٢٦٢. ومثال للحاجة الخاصة فيما تتعلق بالبحث كأن تخرج المرأة للعمل لحاجتها الشخصية أو تخرج لقضاء حاجاتها الشخصية وكذا من تعول أو مساعدة لوالدها وزوجها وأخيها ونحو ذلك.

(٢) انظر: نظرية الضرورة الشرعية ، الزحيلي ، ص ٢٧٥.

(٣) انظر : م . س ٢٧٧.

المعروفة في الحياة الحاضرة..  
قال تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ (١).

وعلى المؤمن الحريص على دينه أن يسترشد بالعلماء المختصين المعتدلين في آرائهم فيسألهم عن حكم الله فيما يطرأ له من حاجات، يراعي فيها العالم ظروف الواقعة وحالة الشخص السائل، دون إفراط ولا تفريط (٢).

والضابط العام للحاجة هو توفر الجهد والمشقة والعسر والصعوبة (٣).  
المطلب الرابع:

الأثر المترتب على وجود الضرورة أو الحاجة:

إذا وجدت الضرورة أو الحاجة فإن هناك أحكاماً استثنائية تتقرر قد تقتضي إباحة المحظور، أو ترك الواجب، أو تأخره خلافاً للأصل، والحاجة تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أم خاصة (٤).  
لذلك فإن الفقهاء يستعملون [الضرورة] و [الحاجة] استعمالاً مترادفاً ويتجاوزون في ذلك، حيث أن النتيجة الحكيمة متفقة بينهما أخيراً (٥).

---

(١) المؤمنون / ٧١.

(٢) نظرية الضرورة الشرعية، الزحيلي ، ص ٢٧٧.

(٣) م. س ص ٢٧٨.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٨ ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٠٠.

(٥) انظر: الضرورة والحاجة وأثرهما في التشريع، د. أبو سليمان ص ٢٤.

## المطلب الخامس:

### حكم العمل بالضرورة أو الحاجة:

ولكن هل العمل بمقتضى الضرورة أو الحاجة واجب أم جائز فقط؟  
تكلم الفقهاء عن هذا بالإشارة عند كلامهم عن ضرورة الغذاء والإكراه  
واختلفوا في الحكم (١)، فذهبوا إلى فريقين:

○ الفريق الأول :

وهو قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ورأي لبعض الشافعية،  
وقول الظاهرية (٢).

وقد ذهب هؤلاء إلى أنه يباح للمضطر أو للمستكره تناول الحرام  
كأكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وشرب الخمر، فالإثم ينتفي عن  
المضطر ولكن لا تنكشف الحرمة بالضرورة، بل لا تزال قائمة، لقوله  
تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (٣)، فلو امتنع عن  
التناول في حالة الضرورة أو الإكراه كان امتناعاً عن الحرام، فإذا  
مات فلا إثم ولا حرج عليه (٤).

---

(١) محل الخلاف فيما يتعلق بإباحة المحظورات من ميتة، ودم، وخمر، ونحوها... الخ. أما لو  
كان الأمر متعلقاً بأصل الإسلام أي عند الإكراه على كلمة الكفر، فلا خلاف بين الفقهاء في  
أن العمل بالضرورة غير واجب وإنما يرخص في ذلك ولا يباح الفعل حينئذ، فقط ترتفع  
المسؤولية الدينية في الآخرة، فلا إثم على المضطر بعد الإكراه، أو الضرورة، نظرية  
الضرورة الشرعية للزحيلي ص ٢٨٧ ؛ وانظر بدائع الصنائع ١٧٦/٧؛ المبسوط ٤٥/٢٤.

(٢) المبسوط ٤٨/٢٤ ؛ مغني المحتاج ٣٠٧/٤؛ المحلى ١٠٥/٦.

(٣) سورة البقرة: ١٧٣.

(٤) انظر المبسوط ٤٨/٢٤ (بتصرف).

○ الفريق الثاني:

ذهب<sup>ج</sup> الحنفية، والمالكية، وجمهور الشافعية، والحنابلة (١) إلى أنه يباح فقط للمضطر أو للمستكره بل يجب عليه تناول المحظور للحفاظ على نفسه من الهلاك بمقدار ما يسد رمقه، فلو امتنع حتى مات يؤاخذ به، ويكون آثماً.. ومن أدلتهم:

- ١- أنه بالامتناع عن تناول المحظور صار ملقياً نفسه في التهلكة، والله تعالى نهى عن ذلك (٢) بقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٣).
- ٢- ولأن الحرمة لا تتناول حالة الضرورة لأنها مستثناة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ (٤) «(٥)».
- ٣- إذا ثبتت الإباحة في حالة الضرورة فامتناعه من التناول حتى تلف كان كامتناعه من تناول الطعام الحلال حتى تلفت نفسه فيكون آثماً في ذلك (٦) وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (٧).
- ٤- لأن إتلاف البعض أهون من إتلاف الكل فالامتناع عن التناول هلاك الكل فتثبت الإباحة في هذه الحالة لهذا المعنى (٨).

---

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ١٧٦/٧ ؛ تبیین الحقائق ١٨٥/٥ ؛ المبسوط ٤٨/٢٤ ؛ الفروق للقرافي ١٨٣/٤ ؛ مغني المحتاج ٣٠٦/٤ ؛ شرح منتهى الإرادات ٤٠٠/٣ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٧٦/٧ .

(٣) البقرة / ١٩٥ .

(٤) سورة الأنعام: ١١٩ .

(٥) انظر المبسوط للسرخسي ٤٨/٢٤ .

(٦) م . س . وانظر مغني المحتاج ٣٠٦/٤ .

(٧) النساء: ٢٩ .

(٨) انظر المبسوط ٤٨/٢٤ ؛ مغني المحتاج ٣٠٦/٤ .

والراجع: هو القول الثاني القائل بوجوب العمل بالضرورة لما استدلوا به من أدلة مقنعة.

### المطلب السادس:

#### حكم ما لو اقترنت الضرورة بمعصية:

وهنا يظهر سؤال هو: ما الحكم فيما لو اقترنت حالة الضرورة بمعصية شرعية؟ كأن يكون المضطر قاطع طريق أو من الخارجين عن طاعة الحاكم العادل ونحو ذلك، وكالمرأة المسافرة بلا محرم، في حالة وجوبه أو المسافرة بلا إذن الزوج، فهل يباح لهم الاستفادة من الحكم الاستثنائي المرخص به في حالة الضرورة أم لا؟  
اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

#### ○ القول الأول:

ذهب إليه الحنفية والثوري والأوزاعي والقرطبي (١) إلى أن المطيع والعاصي يستويان في الاستفادة من الحكم الاستثنائي المرخص به في حالة الضرورة، فإذا أبيحت الميتة للمطيعين عند الضرورة، أبيحت أيضاً للعصاة في الضرورة.

كما رخص لهم في الإقامة الإفطار إذا مرضوا والتميم في السفر والمسح على الخفين في الإقامة (٢)، وعللوا لذلك فقالوا: لأن سبب وجود الترخيص وهو السفر قائم أما العصيان فهو أمر منفصل عن

---

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص ١٢٨/١؛ المغني ١٩٤/٢؛ أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٢/٢.

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص ١٢٨/١.



السفر (١).

## ○ القول الثاني:

ذهب مالك في رواية ، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية (٢) إلى أن الرخص لا تباح في سفر المعصية. لقوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (٣).

فأباح الأكل لمن لم يكن عادياً ولا باغياً فلا يباح لمن اقترن سفره بمعصية استعمال هذه الرخصة لأنه باغ وعاد (٤).

ولأن الترخيص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح توصلًا إلى المصلحة، فلو شرع ههنا لشرع إعانة على المحرم تحصيلًا للمفسدة، والشرع منزّه عن هذا (٥). فإن أراد الأكل فليتب وليأكل (٦).

ويستثنى من ذلك رخصة التيمم، فإن العاصي بالسفر أو في السفر، له أن يتيمم إذا عدم الماء وقت الصلاة إذ الطهارة لها من الواجبات التي لا تسقط بسفر المعصية (٧).

---

(١) انظر المغني ١٩٤/٢ (بتصرف).

(٢) انظر أحكام القرآن لابن العربي ٥٨/١ ؛ بداية المجتهد ٤٧٦/١ ؛ أحكام القرآن للقرطبي

٢٣٢/٢ ؛ مغني المحتاج ٣٠٧/٤ ؛ المغني ١٩٣/٢-١٩٤ ؛ المحلى لابن حزم ١٠٧/٦ .

(٣) سورة البقرة: ١٧٣ .

(٤) انظر: المغني ١٩٤/٢ .

(٥) م . س .

(٦) أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٢/٢ .

(٧) انظر: المغني ١٩٤/٢ (بتصرف).

### ○ القول الثالث:

المشهور من مذهب مالك (١) التفصيل فإن المضطر يجوز له الأكل من الميتة ونحوها في سفر المعصية ولا يجوز القصر والفطر في رمضان. والراجح هو القول الثاني لقوة استدلال أصحابه. **المطلب السابع:**

#### حكم الرخصة في سفر التنزه والتفرج:

ما حكم الرخصة في سفر التنزه والتفرج؟

ذكر ابن قدامة في ذلك روايتين (٢):

الأولى : تبيح الترخّص لأنه سفر مباح فدخل في عموم النصوص المذكورة وقياساً على سفر التجارة.

الثانية : لا يترخّص فيه، قاله أحمد: إذا خرج الرجل إلى بعض البلدان تنزهاً وتلذّذاً وليس في طلب حديث ولا حج ولا عمرة، ولا تجارة، فإنه لا يقصر الصلاة، لأنه إنما شرع إعانة على تحصيل المصلحة ولا مصلحة في هذا.

والراجح : هو القول الأول وهو ما رجحه ابن قدامة (٣).

#### المطلب الثامن:

#### أثر الضرورة والحاجة في خروج المرأة:

سبق أن عرفنا أن الأصل بقاء أو قرار المرأة في بيتها، وعدم الخروج منه، ولكن لما كانت المرأة تحتاج للخروج إما مضطرة أو

---

(١) انظر أحكام القرآن للقرطبي ٢/٢٣٣ ؛ الفروق للقرافي ٢/٣٣.

(٢) المغني ٢/١٩٠.

(٣) م . س .

محتاجة، سواء لشراء الاحتياجات أو التكسب أو العمل، أو البيع، أو لطلب العلم، أو للعلاج، أو لأداء بعض العبادات كالحج ونحوه، كما سيأتي في موضعه، وسواء كانت الحاجة عامة أو خاصة، لذلك أباح الشرع للمرأة الخروج، ولكن قيد ذلك بشروط، كالمحرم في السفر، أو عدم الخلوة، والإذن، وعدم التبرج والاختلاط، ومراعاة الحجاب الشرعي بشروطه..

وهناك شروط خاصة، لبعض حالات الخروج (١) يرد ذكرها في كل حالة في موضعها.

○○○

○○

○

---

(١) وقد ذكر ا. محمد إقبال مسعود الندوي في رسالته للماجستير بعنوان : (الضرورة ومدى تطبيقها في الأحكام الفقهية) ص ٢٨٨ : أن إباحة الخروج للمرأة للضرورة من هذه الصور، فيقول: (... فيرى الإسلام أن البيت هو مقر المرأة في عامة الأحوال، ولكن قد تحتاج المرأة للخروج، إما لحاجة البيع والشراء أو الوظيفة، أو لضرورة العلاج والتنقل من مكان إلى مكان، والسفر للحج وغيره، فأباح الله لها الخروج ضرورة، ولذا قيده بشروط...) اهـ.

## الفصل الثاني

### وجوب الإستئذان

ويتضمن المباحث التالية:

- المبحث الأول: قوامة الرجل على المرأة، مفهومها ونطاقها.
- المبحث الثاني: في معنى الإذن وحكمه.
- المبحث الثالث: فيمن يعطي الإذن: الأب، الأخ، الزوج، الولي..الخ.
- المبحث الرابع: فيما يترتب على امتناع الولي من إعطاء الإذن أو فقدته.

□ □ □

□ □

□

## المبحث الأول

### قوامة (١) الرجل على المرأة

#### مفهومها ، نطاقها

يقول سبحانه وتعالى : ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالضَّالِّحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ...﴾ (٢) الآية.

إن طبيعة المجتمعات البشرية تقتضي أن يكون لكل مجموعة منظم كأمر وسيد ينظم المجموعة، فتتبعه وتطيعه وتخضع لتوجيهاته.. والرسول ﷺ يقول [ ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته... ] (٣) فالدولة لا بد لها من أمير ورئيس ويجب على الرعية طاعته وعدم الخروج عليه.

كذلك الأسرة لا بد لها من راع يقوم بشؤونها.. وقد سبق في التمهيد في الكلام عن المساواة بين المرأة والرجل بيان كثير من المفاهيم التي تبين مواطن الاختلاف بين الرجل وبين المرأة، مما جعل الرجال يفضلون على النساء، حيث أن الذكورة كمال خلقي وقوة فطرية، وفي

---

(١) القوامة لغة : مشتقة من الفعل [قام] فيقال : قام بالأمر يقوم به قياماً فهو قوام وقائم، المصباح المنير ٧١٤/٢ ، والرجل قيم على المرأة ، والمعنى كما نقله ابن العربي عن ابن عباس، أنه أمين عليها يتولى أمرها ويصالحها في حالها، أحكام ابن العربي ٤١٦/١.

(٢) النساء / ٣٤.

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري ١١١/١٣، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ سورة النساء / ٥٩

المقابل فإن الأنوثة كمال خلقي، وضعف فطري، مما يترتب على ذلك أن يتميز كل من الرجل والمرأة بصفات خاصة بكل منهما(١).

فالرجل يتسم في الغالب بقوة الإرادة ، والصبر، ورباطة الجأش، والحلم، وهو أرجح عقلا من المرأة غالباً، بعيد عن المؤثرات السلبية على المزاج والفكر التي تصيب المرأة، كالحمل، والولادة، والحيض، وغلبة العاطفة، ولهذا استحق الرجل أن يكون هو الأجدر بالقوامة، وحينما جعل الله القوامة بيد الرجل لم يجعلها قوامة استبدادية وإنما جعلها تنظيمية(٢).

فإن النطاق الذي تشمله قوامة الرجل لا يمس كيان المرأة ولا كرامتها، فنطاق القوامة محصور في مصلحة البيت، والاستقامة على أمر الله، وحقوق الزوج، وليس للزوج أن يتدخل فيما وراء ذلك إلا برضا الزوجة، كالمصالح المالية، وليس عليها طاعته إلا في حدود ما أحله الله، وما دامت لم تخل بحق من حقوق الله تعالى، أو حق من حقوق الزوج، فليس للزوج سبيل عليها، سوى سبيل التكریم، والاحترام، بل إن الإسلام جاء يأمر بحسن معاملة المرأة، أماً أو زوجة أو أختاً أو ابنة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في التمهيد.

وفي كون القوامة بيد الرجل تكريم للمرأة ، فهو الذي يسعى للمرأة خاطباً، فيقدم المهر، ويجهز السكن، ويتكفل بالنفقة عليها، ومن ثم على الأولاد.

---

(١) انظر ص: ٣٥ وما بعدها من نفس البحث ،

(٢) انظر : في ظلال القرآن لسيد قطب ٦٥٠/٢ ، وما بعدها (بتصرف) ؛ عودة الحجاب ٩٨/٢ وما بعدها (بتصرف).

ولهذا كانت القوامة التنظيمية بيد الرجل ، وهي مسؤولية عظيمة،  
وععب كبير على كاهل الرجل، أراح الشارع المرأة من هذا كله، فبينما  
نجد أن المرأة في المجتمعات غير الإسلامية تثن من هذه المهام، وما  
أن تسمع بمكانة المرأة في الإسلام إلا وتتمنى لو كانت واحدة من  
نسائنا(١).

ولا بد أن تعلم المرأة أن كون القوامة للرجال أمر قدره  
الله، والمرأة المؤمنة هي التي تسلم وتقبل بما قدره الله، وتقول: آمنت  
بالله وبكل ما أمر، وآمنت برسوله ﷺ وبكل ما جاء به(٢).  
ولنأت إلى الآية الكريمة وأسباب نزولها وأقوال المفسرين حولها:  
سبب نزول آية القوامة:

أ- وردت عدة روايات أشهرها ما ثبت عن الحسن البصري أنه قال:  
إن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إن زوجي لطم وجهي، فقال: بينكما  
القصاص، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ  
إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ (٣) وأمسك النبي ﷺ حتى نزل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى  
النِّسَاءِ﴾ (٤) (٥)

بزره

(١) وقد صرح أكثر منهن لكثير من المسلمين والمسلمات المغتربين.

(٢) وعلى المرأة المسلمة أن تحذر من دعاة مساواة المرأة بالرجل في كل شيء، وتلك الأصوات  
المرتفعة المنكرة للشرع، وألا تعترض على قدر الله، وإذا وسوس لها الشيطان بشيء من  
ذلك فعليها أن تستعيز بالله من الشيطان الرجيم، وتتق الله، وتحذر من التعالي والتكبر  
والاعتراض على أمر الله.

(٣) سورة طه: ١١٤.

(٤) النساء ٣٤

(٥) أحكام القرآن للقرطبي ١٦٨/٥ ؛ وانظر أحكام القرآن لابن العربي ٤١٤/١ ؛ وتفسير ابن

كثير ٤٩٢/١.

وقد اختلف في إسم المرأة وزوجها على أقوال:

١- قيل إن الرجل هو سعد بن الربيع وامراته حبيبة بنت زيد بن خارجة بن أبي زهير(١).

٢- وقيل أنها نزلت في جميلة بنت أبي وفي زوجها ثابت بن قيس بن شماس(٢).

٣- وقيل إنها نزلت في عميرة بنت محمد بن مسلمة وفي زوجها سعد بن الربيع(٣).

ب - وقيل إن سبب نزول الآية هو قول أم سلمة : يغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث، حيث تكلم النساء في تفضيل الرجال على النساء في الإرث فنزلت الآية: ﴿ولا تتمنوا ما فضل الله بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن﴾ الآية (٤)، ثم بين تعالى تفضيلهم عليهن في الإرث، لما على الرجال من المهر والنفاق، ثم فائدة تفضيلهم عائدة إليهن(٥).

#### بعض النصوص في مفهوم نطاق القوامة:

١- فسر ابن كثير معنى القوامة بأن للرجل حق تأديب الزوجة، فقال بعد أن ذكر سبب النزول : فأنزل الله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ أي في الأدب..(٦).

(١) انظر أحكام القرآن للقرطبي ١٦٨/٥.

(٢) م . س . ص ١٦٩.

(٣) م . س . ص ١٦٩.

(٤) النساء: ٣٢.

(٥) انظر أحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/٥ ، ١٦٩ (بتصرف).

(٦) تفسير ابن كثير ٤٩٢/١.



٢- نقل ابن العربي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن المعنى أن الرجل آمن على المرأة يتولى أمرها ويصلحها في حالها(١).

٣- فسر القرطبي قيام الرجال على النساء قائلاً: وهو أن يقوم بتدبيرها وتأديبها وإمساكها في بيتها ومنعها من البروز وأن عليها طاعته وقبول أمره ما لم تكن معصية(٢).

وفي موضع آخر يقول عن الآية : أي يقومون بالنفقة عليهن والذب عنهن، وأيضاً فإن فيهم الحكام، والأمراء، ومن يغزو، وليس ذلك في النساء(٣).  
تعليل قوامة الرجل على المرأة:

عللها سبحانه وتعالى بقوله : ﴿بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾.. إذاً التعليل من حيث التكوين ومن حيث الوظيفة.

فالرجل أفضل من المرأة لكمال العقل، والتمييز، وكمال الدين(٤) والطاعة في الجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر(٥)، ونحو ذلك(٦) وهو أفضل من المرأة أيضاً لبذله المال من الصداق والنفقة(٧)

---

(١) انظر أحكام القرآن لابن العربي ٤١٦/١.

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ١٦٩/٥.

(٣) م . س ١٦٨.

(٤) وقد سبق بيان سبب نقصان المرأة في العقل والدين ، انظر التمهيد ص : ٤٧.

(٥) وهذا لا يمنع أن تقوم المرأة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الوسط النسائي وفي أسرتها ومع من حولها، فهي تمارس ذلك في ظروف أخص من الرجل، انظر ص ٥٣٩ من

البحث

(٦) انظر أحكام القرآن لابن العربي ٤١٦/١ ؛ وانظر أحكام القرآن للقرطبي ١٦٩/٥.

(٧) م . س .

فرع: بيان قوله تعالى ﴿وَاللرِّجَالُ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾:  
يقول تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (١).  
أي : وللرجال عليهن منزلة (٢) ، ودرجة هنا مجملة غير مبينة ما المراد منها، وقد اختلف العلماء في بيان المراد بهذه الدرجة على أقوال كثيرة منها:

- ١- قيل : إن زيادة الدرجة بعقله وقوته على الانفاق وبالدية (٣) والميراث والجهاد (٤).
- ٢- وقيل : الدرجة : الصداق (٥).
- ٤- وقال ابن عباس رضي الله عنهما : الدرجة : إشارة إلى حض الرجال على حسن العشرة، والتوسع للنساء في المال والخلق، أي أن الأفضل ينبغي أن يتحامل على نفسه (٦).

(١) البقرة / ٢٢٨.

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ١٢٤/٣.

(٣) فالمرأة ديتها على النصف من دية الرجل، هذا على قول الجمهور بينما الحنفية لم يفرقوا بين دية المرأة وبين دية الرجل، انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٣٩، القواعد لابن رجب، ص: ٣٢٠ القاعدة ١٤٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم ٢٣/١٥.

(٤) أحكام القرآن للقرطبي ١٢٥/٣.

(٥) نقل عن الشعبي، انظر: أحكام القرآن للقرطبي ١٢٥/٣.

(٦) قال ابن عطية : وهذا قول حسن بارع. انظر أحكام القرآن للقرطبي ١٢٥/٣.

٥- وقال الماوردي : يحتمل أنها في حقوق النكاح، له رفع العقد دونها، ويلزمها إجابته إلى الفراش ولا يلزمه إجابتها(١).

٦- قال القرطبي : وعلى الجملة فدرجة : تقتضي التفضيل، وتشعر بأن حق الزوج عليها أوجب من حقها عليه(٢).

٧- قال ابن العربي : (ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على النساء ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلها، لكن الآية لم تأت لبيان درجة مطلقة حتى ينصرف منها بتعدد فضائل الرجال على النساء، فتعين أن يطلب ذلك بالحق في تقدمهن في النكاح، فوجدناها على سبعة أوجه:

الأول : وجوب الطاعة وهو حق عام.

الثاني : حق الخدمة ، وهو حق خاص(٣).

الثالث : حجب التصرف إلا بإذنه(٤).

الرابع : أن تقدم طاعته على طاعة الله في النوافل، فلا تصوم إلا بإذنه ولا تحج إلا معه.

الخامس: بذل الصداق.

السادس: إدراك الإنفاق.

---

(١) انظر: أحكام القرآن للقرطبي ١٢٥/٣.

(٢) م . س .

(٣) وفي هذا الحق تفصيل وخلاف بين العلماء ليس هنا موضع بسطه.

(٤) وهذا فيه خلاف أيضاً حيث لا يقول به إلا المالكية.

السابع : جواز الأدب له فيها(١).

٨- بينما ذهب سيد قطب الى أنها مقيدة في هذا السياق فقال: أحسب أنها مقيدة في هذا السياق بحق الرجال في ردهن إلى عصمتهم في فترة العدة، وقد جعل هذا الحق في يد الرجل، لأنه هو الذي طلق، وليس من المعقول أن يطلق هو فيعطى حق المراجعة لها هي فتذهب إليه وترده إلى عصمتها، فهو حق تفرضه طبيعة الموقف، وهي درجة مقيدة في هذا الوضع، وليست مطلقة الدلالة كما يفهمها الكثيرون، ويستشهدون بها في غير موضعها(٢).

قلت والله أعلم : ولو أخذ بمعنى الأقوال كلها مجتمعة لكان فيه خير أكثر مما لو اقتصرنا على قول واحد فقط، فجميع الأقوال تحمل معاني صحيحة وجمعها أفضل من الحمل على واحد منها فقط، إذ هو ترجيح بغير مرجح، ولتَحْكَمْ لا دليل عليه.

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٨٨-١٨٩.

(٢) في ظلال القرآن ١/٢٤١ ، ثم ذكر في الهامش أنه وقع في هذا التأويل في بعض ما كتب وأنه يرجع عدم صحته.

## المبحث الثاني في معنى الإذن وحكمه

### المطلب الأول: تعريف الإذن:

#### أ / تعريف الإذن لغة:

يطلق على عدة معان منها :

- ١- إطلاق الفعل ، فيقال استأذنته في كذا طلبت إذنه، فأذن لي فيه أطلق لي فعله(١) وإطلاق الفعل هو رفع القيود وإثبات الحرية للمتصرف(٢) ، وهذا من معاني الإذن.
- ٢- الإعلام : فيقال أذنت بالشيء علمت به(٣).
- ٣- الإباحة : يقال أذن له في الشيء إذناً : أباحه له(٤). والإباحة هي الإذن بإتيان الفعل كيف شاء الفاعل(٥). وقد استعمل الفقهاء الإذن والإباحة بمعنى واحد(٦).
- ٤- الإجازة : الإذن في الشيء إعلام إجازته والرخصة فيه(٧). والإجازة معناها : الإمضاء، يقال أجاز أمره إذا أمضاه، وجعله

---

(١) انظر المصباح المنير ١٣/١.

(٢) انظر معجم لغة الفقهاء ص ٧٣.

(٣) انظر : المصباح المنير ١٣/١.

(٤) انظر لسان العرب ١٣/١٠.

(٥) التعريفات للجرجاني ص ٨.

(٦) الموسوعة الفقهية ٣٧٧/٢.

(٧) المفردات للأصفهاني ص ١٥.

جائزاً، وأجزت العقد جعلته جائزاً نافذاً(١).

والإذن هو إجازة الإتيان بالفعل، فالإجازة والإذن كلاهما يدل على الموافقة على الفعل إلا أن الإذن يكون قبل الفعل، والإجازة تكون بعد وقوعه(٢).

ب/ الإذن اصطلاحاً:

أولاً: الإذن عند الفقهاء:

لم يخرج الفقهاء في استعمالهم للإذن عن المعنى اللغوي، فمن تعريفاتهم:

١- الإذن هو فك الحجر أي حجر كان، أي سواء كان حجر الرق أو الصغر أو غيرهما(٣).

٢- هو فك الحجر وإطلاق التصرف لمن كان ممنوعاً شرعاً(٤).

٣- الإذن في التجارة : فك الحجر الثابت بالرق شرعاً ورفع المانع من التصرف حكماً وإثبات اليد للعبد في كسبه(٥).

ثانياً: في تعريف الإذن الجامع لمسائل الفقه:

لاحظنا أن أغلب التعريفات للإذن تختص بالإذن في باب الحجر أو أنها تختص بالعبد أو الصبي، وإن كانوا قد استعملوا لفظ الإذن في بقية أبواب الفقه، إلا أنهم لم يعرفوه فيها، وربما اعتبروه من الألفاظ المعروفة بداهة.

---

(١) المصباح المنير ١/١٥٨.

(٢) الموسوعة الفقهية ٢/٣٧٧.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوني ص ٩٣.

(٤) التعريفات للرجاني ص ١٦.

(٥) المبسوط للسرخسي ٢/٢٥.

وحتى يكون تعريف الإذن جامعاً للمسائل التي تخص الإذن في جميع أبواب الفقه، نستطيع أن نقول إنه إطلاق التصرف لمن كان ممنوعاً شرعاً (١).

### ثالثاً: تعريف الإذن بمعناه الخاص بخروج المرأة:

تعريف الإذن هنا هو: أن يبدي ولي المرأة رضاه بخروجها من البيت. والاستئذان: هو طلب المرأة رضا أو موافقة وليها على خروجها من البيت.

فالمرأة ممنوعة شرعاً من الخروج من البيت، وأمرت بالقرار فيه، لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ ولا تخرج إلا لحاجة، وذلك لحق الزوج من جهة، ولحق الشارع الذي أمر بالقرار في البيت، ولدرء المفسدات الحاصلة فيما لو فتح المجال لخروجها مطلقاً، كالتبرج، والاختلاط، وضياع مصالح الأزواج، والأولاد، وشؤون الأسرة من جهة أخرى.

فهنا المرأة تعلم وليها برغبتها في الخروج وإذا أذن لها فهو عالم بخروجها، وهو حينما يأذن لها فإنما يبيح لها ما كانت قد منعت منه شرعاً، ويطلق لها التصرف فيما منعت منه شرعاً وهو الخروج.. والله أعلم.

### المطلب الثاني: أركان الإذن :

للإذن - المتعلق بالبحث - شروط أربعة:

#### ١- الآذن :

وهو من يعطي الإذن أو من يصدر عنه الإذن، وسيأتي الكلام عنه في المبحث التالي فيمن يعطي الإذن.

---

(١) وهذا الجزء الأخير من تعريف الجرجاني السابق ذكره. التعريفات للجرجاني ص ٨.

## ٢- المأذون لها:

وهي المرأة التي كانت ممنوعة من الخروج سواء كانت زوجة أو ابنة أو أختاً ونحو ذلك (١).

## ٣- المأذون فيه:

وهو الخروج وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الباب الثاني المسمى بأحكام خروج المرأة من بيتها.

غير أننا نشير هنا باقتضاب وإجمال إلى أنه يشترط في المأذون فيه أن لا يكون محرماً ، ويأخذ الإذن حكم الخروج، فإن استأذنت المرأة في الخروج لمكان يحرم الذهاب إليه حرم على الإذن أن يأذن لوليته في ذلك، ويأثم عليه إن أذن به لأن الشارع لم يأذن أصلاً بالخروج إلى ذلك المحل، فإذا نال الولي لا اعتبار له ولا يبيح خروجها.

وإن استأذنته في الخروج لمكان مكروه الخروج إليه فإنه مكروه، أما لو استأذنته في الخروج لواجب فإن إيجاب الإذن عليه يكون حسب نوع الخروج الواجب، فإن هناك حالات يجب فيها عليه أن يأذن لها فيه، كالخروج للحج الواجب، إذا توفرت شروط الوجوب، وفي حالات لا يجب عليه أن يأذن وإنما يستحب له ذلك، كالخروج لزيارة الوالدين عند بعض الفقهاء (٢).

٤- الصيغة: وهي ما يدل على إذن أو رضا ولي أمر المرأة سواء كان لفظاً صريحاً أو تصرفاً دالاً على معنى الإذن سواء أكانت الصيغة خاصة مؤقتة أو عامة دائمة.

---

(١) انظر الأحوال التي تكون عليها المرأة ص ٥٣ من البحث.

(٢) انظر ص ٤٧٩ من البحث.



## المطلب الثالث

### حكم الإستئذان والأدلة على ذلك

اتفق الفقهاء على أنه يجب على المرأة أن تستأذن زوجها عند خروجها من بيتها، وهو شرط من شروط خروجها، فإن أذن لها خرجت وإلا لم يجز لها الخروج (١) فإن خرجت دون إذن فهي ناشز (٢). ويستثنى من ذلك الحالات الضرورية التي يباح فيها للمرأة الخروج بلا إذن - وسيأتي ذكرها-.

○ الأدلة على وجوب استئذان الزوجة زوجها عند خروجها من البيت:

يستدل بالسنة والمعقول:

أ - أما السنة فممنها:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: [إن المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لذلك لعنها كل ملك في السماء وكل شيء تمر عليه غير الجن والإنس حتى ترجع] (٣).

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن امرأة من خثعم أتت النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله: إني امرأة أيم وإني أريد أن أتزوج فما حق الزوج على زوجته؟ فإن استطعت ذلك وإلا جلست أيماء، فقال النبي ﷺ [إن حق الزوج على زوجته إذا أرادها على نفسها وهي على

---

(١) انظر بدائع الصنائع: ٣٣١/٢؛ الشرح الكبير للدردير ٣٤٣/٢؛ مغني المحتاج ٣٥٧/٣ ؛ كشف القناع ١٩٧/٥ ؛ المغني ٢٩٥/٧.

(٢) انظر الباب الثالث ص: ٧٥٥ وسيأتي في كل مسألة من مسائل الخروج حكم الإذن بالتفصيل إذا احتاج الأمر لذلك.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط ٣١٤/١ ، رقم ٥١٧.

ظهر بغيره لا تمنعه، ومن حق الزوج على الزوجة أن لا تعطي من بيتها إلا بإذنه، وإن فعلت ذلك كان الإثم عليها والأجر لغيرها، ومن حق الزوج على الزوجة أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه، فإن فعلت ذلك لعنتها الملائكة حتى ترجع أو تتوب [١].

٣- ورواية أخرى بلفظ آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أن امرأة أتته فقالت: ما حق الزوج على امرأته، قال: لا تمنعه نفسها وإن كانت على ظهر قتب<sup>(٢)</sup>، ولا تعطي من بيته شيئاً إلا بإذنه، فإن فعلت ذلك كان له الأجر وعليها الوزر، ولا تصوم يوماً تطوعاً إلا بإذنه، فإن فعلت ذلك أثمت ولم تؤجر، ولا تخرج من بيته إلا بإذنه، فإن فعلت لعنتها الملائكة، ملائكة الغضب، وملائكة الرحمة حتى تتوب أو ترجع، قيل: فإن كان ظالماً؟ قال: وإن كان ظالماً<sup>(٣)</sup>.

#### وجه الدلالة من الأحاديث السابقة:

الأحاديث صريحة الدلالة على أن من حق الزوج وهو واجب على المرأة أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه، فإن فعلت لعنتها الملائكة واللعن لا يكون إلا على فعل كبيرة، وإن أذن لها جاز لها أن تخرج فدل هذا على أن إذن الزوج شرط لخروج المرأة من بيتها، والله أعلم.

(١) أبو يعلى ٣٤٠/٤-٣٤١، رقم ٢٤٥٥.

(٢) القتب: إكاف البعير، ويقال: رجلٌ صغير على قدر السنام، والقتب للجمل كإكاف لغيره، وقيل: إن نساء العرب كن إذا أردن الولادة جلسن على قتب لأنه أسلس لخروج الولد وقيل إنه المعنى وهي تسير على ظهر البعير، ومعناه الحث على مطاوعة الزوج وأنه لا يسعها الامتناع ولو كانت في هذه الحالة، انظر: لسان العرب (قتب) ٦٦٠/١-٦٦١.

(٣) أخرجه البيهقي في كتاب القسم والنشوز باب ما جاء في بيان حقه عليها ٢٩٢/٧؛ والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر ٤٤/٣، رقم ١٦٠٩، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة.

## ب - أما المعقول :

فيحرم على الزوجة الخروج بلا إذن زوجها لأن حق الزوج واجب فلا يجوز تركه بما ليس بواجب (١).

### ○ الحالات التي لا يشترط فيها إذن الزوج لخروج المرأة من بيتها:

ويجوز لها الخروج بلا إذنه، دون أن تعتبر ناشزاً (٢) في حالات مثل:

- ١- إذا أشرف البيت على الانهدام (٣).
- ٢- إذا أكرهت المرأة على الخروج من بيته ظلماً (٤).
- ٣- إذا خربت المحلة وبقي البيت منفرداً وخافت على نفسها (٥).
- ٤- لو كان البيت لغير الزوج فأخرجها منه صاحبه (٦).
- ٥- إذا خرجت المرأة من البيت إلى القاضي لطلب حقها من زوجها (٧).
- ٦- إذا أعسر بالنفقة سواء أرضيت بإعساره أم لا (٨). تخرج لاكتساب النفقة التي أعسر بها الزوج (٩).
- ٧- إذا أخرجت من البيت المغصوب.
- ٨- لو خرجت إلى الحمام ونحوه من حوائجها التي يقتضي العرف خروج مثلها له لتعود عن قرب للعرف وفي رضا مثله بذلك (١٠).

---

(١) انظر : كشف القناع ١٩٧/٥.

(٢) انظر تعريف النشوز ص: ٧٥٥، من نفس البحث.

(٣) مغني المحتاج ٤٣٧/٣ ؛ وانظر تحفة المحتاج للهيثمي ٤٥٠/٧.

(٤) مغني المحتاج ٤٣٧/٣.

(٥) م . س

(٦) م . س

(٧) م . س

(٨) م . س.

(٩) انظر الاقتناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٩٥/٢ ، ١٤٧/٢.

(١٠) انظر مغني المحتاج ٤٣٧/٣.

- ٨- لو خرجت لاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها له (١).
- ٩- لو خرجت لبيت أبيها لزيارة أو عيادة عند بعض الفقهاء (٢).
- ١٠- إذا لم يقيم الزوج بحوائجها الشرعية التي لا بد لها منها فهنا لا بد لها من الخروج للضرورة (٣).
- ١١- إذا أصابها أذى من زوجها بنحو ضرب أو تهديد به (٤).
- ١٢- إذا خرجت لحق لها وعليها علم به الزوج قبل الدخول بها ووفائها المعجل من مهرها عليه فإن لها الخروج بدون إذنه ولا يعد نشوزاً (٥) وذلك كخروجها للعمل الذي ارتبطت به قبل العقد وعلم هو ورضي بذلك وأعطائها المهر وهي على هذا النحو، وكذا لو كانت طالبة تدرس وهو يعلم بدراستها، فإن كان عقد العمل محدداً بوقت ينتظر حتى ينتهي ثم يشترط إذنه وكذلك لو كانت طالبة فلا يمنعها حتى تنقضي مدة الدراسة ثم إن بدأت مرحلة دراسية جديدة أو أرادت العمل فله الحق في منعها إلا إذا كان بينهما شرط سابق، على رأي بعض الفقهاء كالحنابلة.

---

(١) انظر مغني المحتاج ٤٣٧/٣.

(٢) انظر مغني المحتاج ٤٣٧/٣ ، وانظر حكم خروج المرأة لزيارة الوالدين ص ٤٧٦ من البحث.

(٣) كشف القناع ١٩٧/٥.

(٤) انظر حاشية الباجوري ٢٢٣/٢ ؛ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٤٥٥/٧ ؛ تحفة المحتاج للهيتمي ٣٢٧/٨.

(٥) انظر الفتاوى الهندية للنظام ٥٥٧/١؛ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشرييني ١٤٧/٢ ؛ الإقناع للحجاوي ٢٤٣/٣ (بتصرف).

## المطلب الرابع: حكم الإذن :

فإذا وجب على المرأة الاستئذان من وليها فما حكم إذن الولي لها؟  
سبق أن ذكرنا أن الإذن يكون حسب نوع الخروج، فإذا كان  
خروجها واجباً فيجب عليه أن يأذن لها وإن كان خروجها محرماً فيحرم  
عليه الإذن وهكذا ..

وسيأتي في كل حالة من حالات الخروج حكم الإذن وأقوال الفقهاء في  
ذلك - إن شاء الله - في مواضعها، كالإذن في الاعتكاف، والحج  
الواجب، والتطوع .. الخ.

## فرع: حكم الشرط في عقد الزواج:

### الشرط لغة:

هو إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط...  
والشرط: العلامة، وأشراط الساعة: أعلامها.. والاشتراط: العلامة  
التي يجعلها الناس بينهم(١).

### الشرط اصطلاحاً:

الشرط: هو الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا  
عدم لذاته(٢)، وقيل: هو ما يتوقف عليه الحكم وليس بعلّة الحكم ولا بجزء  
لعلته(٣).

---

(١) انظر: لسان العرب: ٣٢٩/٧.

(٢) الفروق للقرافي ٦٢/١.

(٣) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٠٥/٢.

## أقسام الشروط في عقد النكاح (١):

### ○ القسم الأول:

شروط تكون جزءاً من مقتضى العقد كاشتراط الزوجة النفقة أو الكسوة والمعاشرة بالمعروف ونحو ذلك، أو شروط تكون مؤكدة لمقتضى العقد مثل اشتراط كفيل بالمهر في عقد النكاح، وهذا القسم صحيح باتفاق الفقهاء.

### ○ القسم الثاني:

الشروط المؤثرة في صحة العقد وتبطله كاشتراط التوقيت في عقد النكاح، وهذا القسم يؤثر على عقد النكاح بالبطلان عند عامة الفقهاء.

### ○ القسم الثالث:

شروط مخالفة لمقتضى العقد كأن يشترط الزوج ألا ينفق على زوجته، أو شروط ورد فيها نهي من الشارع، كاشتراط الزوجة على الزوج أن يطلق ضررتها، وهذا القسم من الشروط باطل لكنها لا تؤثر في العقد بالبطلان بل تلغو في نفسها ويبقى العقد صحيحاً.

### ○ القسم الرابع:

شروط ليست من مقتضى العقد ولا مؤكدة لمقتضاه ولا مخالفة له ولم يرد بها نهي من الشارع ولم يأمر بها الشرع، ولكن فيها غرض صحيح لمن اشترطها كاشتراط الزوجة على الزوج في عقد النكاح ألا يتزوج عليها، أو لا يخرجها من بلدها أو دارها، وهذا القسم من الشروط هو

---

(١) سأنذكر الأقسام كما صنفتها د. كوثر كامل في كتابها الشروط في عقد الزواج في الشريعة

الإسلامية ص ٧٠ بتصرف، وانظر فتح الباري ٩/٢١٧-٢١٨، تكملة المجموع الثانية

٣٣٧/١٦، المغني لابن قدامة ٧/٩٣-٩٥.

الذي يعنينا في بحثنا لأن منه اشتراط الزوجة على زوجها الخروج للعمل أو الدراسة أو زيارة الأهل والأقرباء أو اشتراطها ألا يخرجها من بلدها أو من دارها أو من دار أهلها، أو لا يسافر بها أو أن لها أن تخرج من بيتها متى شاءت ونحو ذلك من الشروط.

وهذا القسم من الشروط هو موضع الخلاف بين العلماء فقد ذهبوا في ذلك إلى مذهبين:

#### المذهب الأول:

مذهب الجمهور (الحنفية، المالكية، الشافعية) (١).

وهؤلاء ذهبوا إلى أن مثل هذه الشروط فاسدة ولا يلزم الوفاء بها ولكن فساد الشرط لا يؤثر على العقد بل يفسد الشرط وحده ويبقى العقد صحيحاً، وهو قول الزهري، وقتادة، وهشام بن عروة، والليث، والثوري (٢).

#### ○ المذهب الثاني: مذهب الحنابلة:

ذهبوا إلى أن مثل هذه الشروط صحيحة يلزم الوفاء بها فإن امتنع الزوج عن الوفاء بها كان من حقها أن تفسخ العقد، وهو قول عمر، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمرو بن العاص رضي الله عنهم.. وبه قال شريح، وعمر بن عبدالعزيز، وجابر بن زيد، وطاوس، والأوزاعي، وإسحاق (٣).

---

(١) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١٤٠/٢٠، المنتقى للباجي ٢٩٧/٣؛ المجموع للنووي ٣٣٧/١٦.

(٢) المغني: ٩٣/٧.

(٣) المغني: ٩٣/٧.

## الأدلة:

○ أولاً: أدلة الجمهور:

استدل الجمهور على منع الشروط التي لا تنافي مقتضى العقد وفيها منفعة لأحد الزوجين بأدلة من السنة والأثر:

### ١- فمن السنة:

أ/ قوله ﷺ «... ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وإن كان مائة شرط» (١).

وجه الاستدلال:

قالوا: إن مثل هذا النوع من الشروط ليس في كتاب الله (٢)، فلذلك تبطل هذه الشروط.

ب/ قوله ﷺ «... والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» (٣).

وجه الاستدلال:

الحديث يدل على وجوب وفاء المسلمين بشروطهم، واستثنى من ذلك كل شرط يحرم حلالاً أو العكس فلا يجب الوفاء به، ومثل هذه الشروط تحرم حلالاً مثل اشتراط المرأة على الزوج عدم التزويج عليها.

### ٢- من الأثر:

أ/ روى أن رجلاً تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال: المرأة مع زوجها (٤).

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٤٦، كتاب العتق، باب أن الولاء لمن أعتق.

(٢) انظر: المجموع للنووي ١٦/٩٣.

(٣) سنن الترمذي ٣/٦٣٤-٦٣٥، برقم ١٣٥٢، كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في

الصلح بين الناس، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) رواه ابن وهب بإسناد جيد، نيل الأوطار ٦/٢٨١.



ب/ روي أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشتري على زوجها ألا يخرج بها من بلدها فقال سعيد بن المسيب: يخرج بها إن شاء (١).

### مناقشة أدلة الجمهور:

١- مناقشة استدلالهم بقوله ﷺ «... ما كان من شرط...»:

إن المراد بالحديث كل شرط ليس في حكم الله ورسوله، ومثل هذه الشروط مشروع وستأتي أدلة الحنابلة للدلالة على مشروعيتها مثل هذه الشروط على أن الخلاف في مشروعيتها وعلى من نفى ذلك الدليل (٢).

٢- مناقشة استدلالهم بقوله ﷺ «... والمسلمون على شروطهم...»:

إن مثل هذه الشروط لا تحرم حلالاً وإنما يثبت للمرأة الفسخ إن لم يف لها به (٣).

٣- مناقشة استدلالهم بالأثر:

لقد تعارضت الروايات عن عمر والدليلان إذا تعارضا سقط بهما الاستدلال، فيسقط الاستدلال به، فقد روى أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه إلى عمر فقال: لها شرطها، فقال الرجل: إذا يُطلقنا، فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط (٤).

---

(١) المنتقى للباجي ٢٩٦/٣.

(٢) المغني ٩٣/٧.

(٣) المغني: ٩٣/٧.

(٤) انظر: المغني ٩٣/٧؛ نيل الأوطار ٢٨١/٦.

## ثانياً: أدلة الحنابلة:

استدل الحنابلة على صحة الشروط في عقد النكاح ولزوم الوفاء بها وإلا فللمرأة الحق في الفسخ - الشروط التي لا تنافي مقتضى العقد وفيها منفعة لأحد الزوجين - بأدلة من السنة والأثر والمعقول:

١- أما السنة فمنها:

أ / عن النبي ﷺ قال: «أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج» (١).

وجه الاستدلال:

المراد بالحديث: أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق (٢)، فدل على وجوب الوفاء بهذه الشروط.

ب / قوله ﷺ «المسلمون على شروطهم...» (٣)، وهذا الحديث يدل على وجوب وفاء المسلمين بشروطهم، فتعم جميع الشروط ومنها الشروط في عقد النكاح ما لم تتعارض مع الكتاب والسنة.

## ٢- أما الأثر، فمنه:

عن عبد الرحمن بن غنم قال: كنت مع عمر حين تمس ركبتي ركبته، فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، تزوجت هذه وشرطت لها دارها، وإنني أجمع لأمري أو شأني أن أنتقل لأرض كذا وكذا، فقال لها شرطها، فقال

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٢١٧/٩، برقم ٥١٥١، كتاب النكاح، باب الشروط في النكاح.

(٢) فتح الباري ٢١٧/٩.

(٣) سنن الترمذي ٦٣٤/٣-٦٣٥، برقم ١٣٥٢، كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

الرجل: هلك الرجال إذ لا تشاء امرأة أن تطلق زوجها إلا طلقت، فقال  
عمر: المؤمنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم(١).  
وجه الاستدلال:

إن حكم عمر رضي الله عنه بقوله: المؤمنون على شروطهم.. الخ،  
يدل على أن الحكم في الشروط مطلقاً هو الصحة ولزوم الوفاء بها،  
فإذا لم يف لها به فلها حق الفسخ، لأنه لو لم يكن كذلك لما قال عمر: لها  
شرطها، وأقرها، والله أعلم.

٣- أما المعقول فمنه:

إن مثل هذه الشروط مما فيه منفعة للمرأة ومقصود لا يمنع المقصود  
من النكاح، فكان لازماً كما لو شرطت المرأة على الرجل الزيادة في  
المهر، أو غير نقد البلد(٢).

### الترجيح:

إن الأولى في مثل هذه المسألة النظر في كل حالة على حده، ويؤخذ  
بما تقتضيه مصلحة الزوجين ومصلحة المجتمع الإسلامي، إذ أن القول  
بعدم اعتبار الشروط قد يؤدي إلى ضياع بعض الحقوق والمصالح التي  
لا يحصل عليها إلا بمثل هذه الشروط، كاشتراط المرأة الخروج للعمل  
أو الدراسة أو الإذن في الخروج لإدارة أعمالها وشؤونها الخاصة  
أو لرعاية أحد الوالدين، كأن تكون الابنة الوحيدة لوالديها فهي إما

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر ٢١٧/٩، كتاب النكاح، باب الشروط في النكاح، وروى البخاري

هذا الأثر معلقاً مختصراً قال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط، صحيح البخاري بفتح

الباري ٢١٧/٩.

(٢) انظر: المغني ٩٣/٧.

أن ترفض الزواج لأجل هذه المصالح مثلاً وإما أن تقبل به على هذه الشروط، إذاً فاعتبار هذه الشروط ولزوم الوفاء بها يحفظ لها حقوقها ويمكنها من الزواج من غير ضياع لهذه المصالح، ولهذا فإن الأولى القول بقول الحنابلة من لزوم الوفاء بالشروط في عقد النكاح وإلا فللزوجة حق الفسخ.

ولكن قد تأتي حالة تقتضي عدم اعتبار مثل هذه الشروط كأن تشترط المرأة الخروج بلا إذن الزوج متى شاءت وقد تكون المرأة ليست رشيدة في تصرفاتها، وقد تضيع كثير من حقوق الزوج والأولاد أو تشترط إلا يمنعها من زيارة أقاربها وقد يحصل ما يؤدي إلى منعها من بعض أقاربها، أو أن للزوج ظروفاً تمنعه من تحقيق رغبتها، أو أن تشترط عدم مغادرة بلدها أو دار أهلها، ويضطر الزوج للسفر لطلب الرزق أو طلب العلم فعندها يحتاج زوجته برفقته، فإن لم يكن هناك ما يمنع من سفرها ولا ضرر عليها من سفرها معه، فالأولى القول بعدم لزوم الوفاء بمثل هذه الشروط حماية لكيان الأسرة المسلمة وصيانتها من التفكك وإحسان الرجال.. والله أعلم.

## المبحث الثالث

### فيمن يعطي الإذن

يشترط فيمن يعطي الإذن شروط منها:

- ١- أن يكون الآذن هو ولي أمر المرأة:
  - أ- فإذا كانت المرأة متزوجة فإن الإذن بيد الزوج ولا يعتبر هنا في هذه الحالة إذن أبيها أو أخيها ونحوهما، إلا إذا تنازل الزوج وجعل إذنهما لأبيها أو أخيها أو أبيه كأن يقول لها إذا أردت الخروج في غيابي فأذن لك فيما يأذن لك فيه أبوك أو أبي، ونحو ذلك، كأن تكون مقيمة مع والديه أو عند والديها.
  - ب - ما لم تكن المرأة متزوجة فإن الفتاة لا تخرج إلا بإذن وليها سواء كان أباً أو أخاً أو عمّاً، ونحو ذلك، لأنها أصلاً مأمورة بالقرار في البيت ولا تخرج إلا بإذن مراعاة لمصلحتها، ومصلحة المجتمع الإسلامي.
  - ج - فإن لم يكن للمرأة زوج ولا ولي أمر من الرجال، فإن إذنها لأمرها إذا كانت عاقلة رشيدة وإلا فإن لولي الأمر إذا علم بأمرها أن يمنعها من الخروج حماية لها وللمجتمع الإسلامي.
- ٢- أن يكون من يعطي الإذن عاقلاً رشيداً.

فلو كان ولي أمر المرأة مجنوناً أو معتوهاً أو صغيراً فإن ولايته تكون ساقطة ولا يعتبر إذنه.

فتنتقل للولي الذي يأتي بعده في المرتبة، وتستأذن منه، فمثلاً وليها أبوها ولكن لو كان مجنوناً فتسقط ولايته ويصبح أخوها هو وليها، والله أعلم.

وينبغي لولي الأمر أن يتقي الله فيمن ولاه أمرها بلا إفراط ولا تفريط.

لا يمنعها نهائياً من كل خروج، ولا يأذن لها في كل خروج على الإطلاق.

وليعلم أنها أمانة في عنقه يسأله الله عنها، هل صانها وحافظ عليها أم أهملها وتركها دون رعاية (١) ..

وليتذكر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظُ شِدَادٍ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (٢).

---

(١) وعلى الآذن أن يتصف بالغيرة المحمودة على محارمه إذ أن ذلك من حقوق المرأة.

(٢) التحريم / ٦.

وعلى الأذن أن يراعي شؤون من يتولى أمرها ويتفقدتها عند خروجها هل تراعي ضوابط الخروج فيأذن لها أم لا، فيعلمها ما يجب عليها فعله وإلا منعها من الخروج(١).

\_\_\_\_\_

(١) يقول الشيخ محمد حبيب الشنقيطي في زاد المسلم ٣٨٢/١-٣٨٣ "... فيحرم على كل مسلم أن يترك ابنته أو زوجته أو أخته تخرج إلا وعليها الدروع السابغة مع طول الذبول لأجل الستر، وكل من ترك زوجته تخرج بادية الأطراف على صفة تبرج الجاهلية الأولى، فهو آثم شرعاً عليه وزر ذلك، وعلى المرأة أيضاً... ولا تصح إمامة رجل ترك امرأة له عليها ولاية تخرج متبرجة ذلك التبرج، وكذا لا تصح شهادته، ولا يجوز إعطاؤه شيئاً من الزكاة الواجبة ولو كان فقيراً مظهراً للشكوى، كما في فتاوى المالكية لسيدى عبدالله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي إقليمياً، وقد أشار إلى ذلك أخونا الشيخ محمد العاقب رحمه الله، دفين فاس في نظمه لهذه الفتاوى بقوله:

|                          |                        |
|--------------------------|------------------------|
| من ترك الزوجة عمداً تخرج | بادية أطرافها تبرج     |
| فلا إمامة ولا شهادة      | له وإن جرت لذاك العادة |
| ولا له قسط من الزكاة     | ولو فقيراً تظهر الشكاة |

## المبحث الرابع

### فيما يترتب على امتناع الآذن عن إعطاء الآذن أو فقده

وفيه مطالب:

المطلب الأول:

أثر الآذن:

إذا حصل الآذن للمرأة بالخروج المشروع أصلاً وتحققت بقية الشروط  
ترتب على ذلك:

○ جواز خروجها.

○ رفع الإثم عنها بالخروج.

المطلب الثاني: أثر عدم الآذن:

أ - إذا كانت المرأة ذات زوج وخرجت بلا إذن زوجها فإنه يترتب على  
ذلك ما يلي:

○ حرمة خروجها.

○ حصول الإثم عليها بالخروج حتى وإن كان الخروج لعبادة.

○ اعتبار المرأة ناشزاً ويترتب عليها أحكام النشوز، إذاً فهي تأثم  
قضاءً وديانةً، بخلاف المرأة التي بلا زوج.

ب - إذا كانت المرأة بلا زوج وخرجت بلا إذن وليها فيترتب على ذلك:

○ كراهة الخروج : هذا لو كان المكان الذي تخرج إليه مباحاً حتى

ولو كان لعبادة ، مع توفر شروط الخروج الأخرى، أما لو كان الخروج

لمحرم أو لم تتحقق فيه شروط الخروج فإنه يكون محرماً.

○ حصول الإثم عليها ديانةً لا قضاءً.



## المطلب الثالث:

### رجوع الزوج عن الإذن في الحج:

أ - ذهب الجمهور ومنهم الحنفية، والمالكية، والحنابلة، وقول للشافعية إلى أنه:

إذا كان في حجة الإسلام فليس للزوج الرجوع عن إذنه لأنهم أصلاً يرون أن لها أن تخرج لحجة الإسلام بلا إذنه، ما دامت قد استكملت جميع شروط الحج (١).

أما إذا كان أذن لها في الخروج للحج نفلاً فاختلفوا (٢) في رجوعه عن الإذن.

١- فذهب المالكية والحنابلة : إلى التفريق في المسألة بينما إذا كان رجوعه عن الإذن قبل الشروع في الإحرام أم بعد الشروع في الإحرام فقالوا:

○ للزوج أن يرجع عن الإذن قبل أن تشرع الزوجة في الإحرام (٣) وذلك قياساً على الواهب يرجع في هبته قبل قبض الموهوب له (٤).

○ أما إذا كانت المرأة قد شرعت في الإحرام فليس للزوج الرجوع عن إذنه (٥).

---

(١) راجع المسألة ص ٣٠٠ من البحث.

(٢) أي اختلف الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة وقول للشافعية لأن الشافعية لهم قولان في المسألة سواء في حج التطوع والفرض كما سيأتي.

(٣) انظر : حاشية الدسوقي ٩٨/٢؛ كشف القناع ٣٨٣/٢.

(٤) كشف القناع ٣٨٣/٢ (بتصرف).

٢- ذهب الحنفية إلى :

أنه إذا أذن الزوج لزوجته بالخروج إلى حج التطوع وقد استكملت شروط الحج فإنه ليس للزوج الرجوع عن الإذن لأنه أسقط حق نفسه. يقول الكاساني : «إذا كان لها محرم ولها زوج فأحرمت بإذن الزوج أنها لا تكون محصورة إذا رجع في إذنه، وتمضي في إحرامها، لأن الزوج أسقط حق نفسه بالإذن..» (١).

ب - أما الشافعية ، فلهم في هذه المسألة (وهي رجوع الزوج عن الإذن في الحج) قولان (٢) ، سواء كان الحج حجة الإسلام (٣) أو حجة التطوع.

والأصح والمشهور عند الشافعية، أن للزوج الرجوع عن الإذن ما دامت لم تحرم حتى ولو لم تعلم برجوعه.

والراجع:

هو قول الجمهور بأنه ليس للزوج الرجوع عن إذنه في حجة الإسلام، أما في حجة التطوع فكما قال المالكية والحنابلة فللزوج الرجوع عن إذنه قبل الشروع في الإحرام فإن أحرمت بالحج فليس له الرجوع في الإذن، والله أعلم.

---

(٥) انظر : حاشية الدسوقي ٩٨/٢ ؛ كشف القناع ٣٨٣/٢ (بتصرف).

(١) بدائع الصنائع ١٧٦/٢.

(٢) وهذا يفهم من قول النووي : لو أذن لزوجته في الإحرام ثم رجع عن الإذن.. ففيه التفصيل  
الذي قدمته في أول كتاب الحج، المجموع ٣٤٠/٨.

(٣) لأنهم يرون على الصحيح المشهور، أن للزوج منع زوجته من الخروج لحجة الإسلام.

## الفصل الثالث

### في المحرم

وفيه مباحث

- المبحث الأول : تعريفه، ودليل مشروعيته.
- المبحث الثاني: في حكمه، أجرته، وعلى من تجب.
- المبحث الثالث: في امتناع المحرم او فقده وأثر ذلك.

□□□

## المبحث الأول

### تعريف المحرم ودليل مشروعيته

المطلب الأول: تعريف المحرم:

أ - تعريف المحرم في اللغة :

المحرم مشتق من الفعل (حَرَّمَ) حُرِّمَ الشيء بالضم، امتنع فعله، وأسم المفعول مَحَرَّمٌ وجمعه محرمات، والممنوع يسمى حراماً. والحرمة بالضم مالا يحل انتهاكه، والحرمة المهابة، وهذه اسم من الاحترام (١).

ويقال: ذو رحم محرم أي لا يحل نكاحه، قاله الجوهري، وقال الأزهري: المحرم ذات الحرم في القرابة التي لا يحل تزوجها، ومحرم بمعنى حرام، والحرمة أيضاً المرأة، والجمع حرم.. (٢).

ب - المحرم اصطلاحاً :

المراد بالمحرم هو الزوج أو من تحرم عليه المرأة على التأييد بنسب أو سبب مباح لحرمتها (٣).

شرح التعريف :

**الزوج:** سمي محرماً مع كونها تحل له لحصول المقصود من صيانتها

---

(١) انظر المصباح المنير ١/١٨٠-١٨١.

(٢) م. س ١/١٨١.

(٣) الاقتناع للحجاوي، وكشاف القناع للبهوتي ٢/٣٩٤-٣٩٥، وانظر بدائع الصنائع ٢/١٢٤، وحاشية الدسوقي ٢/٩.

وحفظها من إباحة الخلوة بها والسفر معها (١).  
**أو من تحرم عليه على التأبيد:** قيد في التعريف ليخرج زوج الأخت فلا يعد محرماً رغم أنها تحرم عليه، ولكن ليس على التأبيد، ولأن الحرمة المؤبدة تزيل التهمة في الخلوة (٢).  
**بنسب:** وذلك كالأب والابن والأخ والعم والخال (٣)، وابن الأخت وابن الأخ وإن نزلوا، والجد وإن علا.  
**أو سبب مباح:** وذلك كزوج الأم وابن الزوج وأب الزوج والأخ من الرضاع (٤).  
**مباح:** قيد خرج به أم الموطوءة بشبهة أو زنا وبنت الموطوءة بشبهة أو زنا، فليس الواطيء لها محرماً لعدم إباحة السبب (٥).  
**لحرمتها:** قيد خرج به الملاعنة فإن تحريمها على الملاعن عقوبة وتغليظ لحرمتها فلا يكون الملاعن محرماً لها (٦).  
**المطلب الثاني:**

### الأدلة على مشروعية المحرم:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: لا

(١) كشف القناع ٣٩٤/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٢٤/١.

(٣) كشف القناع ٣٩٤/٢.

(٤) كشف القناع ٣٩٤/٢.

(٥) كشف القناع ٣٩٤/٢-٣٩٥.

(٦) كشف القناع ٣٩٥/٢.

تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم (١).

٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: [لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاثة ليال إلا ومعها ذو محرم] (٢).

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: [لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها] (٣).

٤- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ [لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها] (٤).

٥- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت من رسول الله ﷺ أربعاً فأعجبني وآنقنني (٥) نهى أن تسافر المرأة مسيرة

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٢/٩، ١٠٣، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٣/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره.

(٣) م. س. ١٠٧.

(٤) م. س. ص ١٠٨.

(٥) قال القاضي: معنى آنقنني: أعجبني، وإنما كرر المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتوكيد، قال تعالى: ﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾ (سورة البقرة/٥٧)

كثيراً للبيان والتوكيد، قال تعالى: ﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾ (سورة البقرة/٥٧)

الرحمة، شرح النووي على صحيح مسلم رقم ١٠٦/٩.

يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم... (١).

٦- عن أبي معبد قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت النبي ﷺ يخطب يقول: [لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله: إن امرأتي خرجت حاجة وإنني اكتتبت في غزوة كذا وكذا، قال: انطلق فحج مع امرأتك (٢).

وجه الاستدلال مما سبق:

الأحاديث السابقة صريحة الدلالة على النهي عن سفر المرأة بلا محرم، والمرأة لفظ عام يشمل كل النساء الشابة والعجوز والنهي يفيد الترميم.

**المطلب الثاني:**

**شروط المحرم:**

يشترط في المحرم عدة شروط منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه، وإليك هذه الشروط مجملة:

**أ - الشروط المتفق عليها:**

**١- أن يكون المحرم ذكراً:**

نص عليه الحنابلة (٣) وبنتها ليس محرماً لها (٤) وهذا الشرط متفق

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٦/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره.

(٢) متفق عليه، واللفظ من صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٩/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع

محرم إلى حج أو غيره، وانظر صحيح البخاري ١٤٢/٦، ١٤٣، كتاب الجهاد، باب من

اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر هل يؤذن له.

(٣) انظر غاية المنتهى لمربي بن يوسف ٣٨٦/١، كشف القناع ٣٩٥/٢.

(٤) انظر كشف القناع ٣٩٥/٢.

عليه وإن لم ينص عليه بقية الفقهاء - فيما اطلعت عليه - ربما ذلك لمعرفته بداهة وضرورة لأن المرأة تحتاج إلى محرم، ويفهم ذلك من كلامهم عن المحرم بصيغة المذكر، والله أعلم.

## ٢- أن يكون عاقلاً:

ونص على هذا الشرط الحنفية والحنابلة (١)، ولم ينص عليه المالكية والشافعية، فيما اطلعت عليه، ربما لمعرفته بداهة.

فلا تسافر المرأة مع المجنون الذي لم يفق، فانه ليس بمحرم في السفر لأنه لا يتأتى منه حفظ المرأة (٢).

## **ب - الشروط المختلف فيها:**

### ١- أن يكون مسلماً:

واشترط هذا الشرط الحنابلة (٣) ولم يشترطه الحنفية (٤)، والشافعية (٥)، فيصح أن يكون المحرم مشركاً أو زمياً لأن الذمي والمشرک يحفظان محارمهما (٦).

### دليل من اشترط الاسلام للمحرم وهم الحنابلة:

قالوا إن ثبات المحرمية يقتضي الخلوة بها، فوجب أن لا يثبت لكافر على

---

(١) انظر بدائع الصنائع ١٢٤/٢، كشف القناع ٣٩٥/٢.

(٢) انظر م. س.

(٣) انظر غاية المنتهى ٣٨٦/١؛ فتح الشفا للبهوتي ٢٢٥/١؛ المغني ٢٣١/٣.

(٤) انظر بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

(٥) لم أجد ذلك منصوصاً عليه في كتبهم، فيما اطلعت عليه، ونقله عنهم البهوتي في منح الشفا

الشافيات ٢٢٥/١.

(٦) بدائع الصنائع ١٢٤/٢.



مسلمة كالحضانة للطفل ولا يؤمن عليها أن يُفْتَنَهَا عن دينها كالطفل(١).

دليل من لم يشترط الاسلام للمحرم:

قالوا لأنها محرمة عليه على التأييد(٢).

الجواب: هذا القول يبطل بالتحريم باللعان(٣)، فالملاعنة تحرم على

الملاعنة على التأييد ومع ذلك فهو ليس بمحرم.

وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون مجوسياً حتى الذين لم يشترطوا

الاسلام - الحنفية - اشترطوا أن لا يكون مجوسياً، لأن المجوسي

يعتقد إباحة نكاحها فلا تسافر معه لأنه لا يؤمن عليها كالأجنبي(٤).

٢- أن يكون المحرم بالغاً:

اشترط هذا الشرط الحنفية والحنابلة(٥)، فلا تسافر مع الصبي الذي

لم يحتلم لأنه ليس بمحرم في السفر إذ لا يتأتى منه حفظها(٦) لأنه لا يقوم

بنفسه فكيف يخرج مع امرأة، ولأن المقصود بالمحرم حفظ المرأة ولا

يحصل الحفظ إلا من البالغ العاقل(٧).

ولم يشترط المالكية والشافعية البلوغ، واكتفى المالكية بأن يكون مميزاً

---

(١) منح الشفا الشافيات للبهوتي ٢٢٥/١؛ المغني ٢٣١/٣.

(٢) استدلل به لهم البهوتي، فتح الشفا ٢٢٥/١.

(٣) انظر غاية المنتهى لمرعي بن يوسف ٣٨٦/١؛ كشف القناع ٣٩٥/٢.

(٤) بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

(٥) انظر بدائع الصنائع ١٢٤/٢؛ كشف القناع ٣٩٥/٢؛ المغني ٢٣١/٣.

(٦) بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

(٧) المغني ٢٣١/٣.

ووجود الكفاية(١).

والشافعية اکتفوا بأن يكون مراهقاً ذا حذق يمنع الریبة، ذا وجهة بحيث یحصل لها معه الأمن لاحترامه، ولكن لا یكتفی بالصبي إذ لا یحصل لها معه الأمن على نفسها(٢).

٣- أن يكون بصيراً:

وهذا الشرط اشترطه بعض الشافعية(٣) منهم العبادي، ویجاب علیه بأن هذا الشرط محمول على الأعمى الذي لا فطنة معه فلا یعتبر محرماً وإلا فكثیر من العميان أعرف بالأمور وأدفع للتهم والریب من کثیر من البصراء(٤).

بینما لم یشرطه بقية الشافعية، على الأوجه واکتفوا بأن اشترطوا في الأعمى أن يكون حذقاً يمنع الریبة(٥).

٤- ألا يكون فاسقاً:

ذكر هذا المعنى الحنفية(٦) فلا یعتبر الزوج أو المحرم الفاسق محرماً.

بینما ذهب الشافعية إلى عدم اشتراط كون المحرم ثقة، فقالوا: ولو كان الزوج أو المحرم فاسقاً فإنه یجوز لأنه مع فسقه یغار علیها من

---

(١) انظر حاشية الدسوقي ٩/٢؛ مواهب الجلیل ٥٢٤/٢؛ مختصر الخرشي ٢٨٧/١.

(٢) مغني المحتاج ٤٦٧/١.

(٣) انظر مغني المحتاج ٤٦٧/١؛ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢٤/٤.

(٤) انظر حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢٤/٤.

(٥) تحفة المحتاج على شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي ٢٤/٤.

(٦) انظر بدائع الصنائع ١٢٤/٢؛ حاشية قليوبي وعميرة ٨٩/٢.

مواقع الريب(١) فلا يشترط أن يكون الزوج أو المحرم ثقتين فالوازع الطبيعي أقوى من الشرعي(٢).

### مسألة : هل يصح أن يكون المحرم عبداً:

إذا كان العبد زوجاً أو أباً أو أخاً من نسب أو رضاع ونحو ذلك، فإنه يصح أن يكون محرماً للمرأة(٣).

ويكتفى بأن يكون مأموناً سواء كان حراً أو عبداً(٤)، لأن الرق لا ينافي المحرمية(٥).

أما إذا كان العبد ليس زوجاً ولا أباً أو أخاً ونحو ذلك، فهل يعتبر محرماً لسيدته؟

أجازه الشافعية بشرط أن يكون كل من العبد والسيدة ثقة وكان العبد أميناً ممسوحاً(٦).

أما الحنابلة، فمنعوا ذلك وقالوا إن العبد ليس بمحرّم لسيدته(٧)،

---

(١) انظر تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، بهامش حواشي الشرواني والعبادي ٢٤/٤.

(٢) انظر مغني المحتاج ٤٦٧/١.

(٣) انظر كشف القناع ٣٩٥/٢؛ غاية المنتهى ٣٨٦/١.

(٤) بدائع الصنائع ١٢٤/١؛ وانظر حاشية الدسوقي ٩/٢.

(٥) بدائع الصنائع ١٢٤/١.

(٦) انظر تحفة المحتاج للهيتمي ٢٤/٤؛ مغني المحتاج ٤٦٧/١، والممسوح هو العبد الخصي

الذي سلت مذاكيره، انظر: لسان العرب (مسح) ٥٩٤/٢.

(٧) انظر كشف القناع ٣٩٥/٢؛ المغني ٢٣٠/٣.

لما رواه ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: سفر المرأة مع عبدها ضيعه (١) أي هلاك (٢).

ولأنه غير مأمون عليها ولا تحرم عليه أبداً ولو جاز له النظر لأنه للخرج والمشقة (٣).

\_\_\_\_\_

---

(١) أخرجه البزار والطبراني في الأوسط، انظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ٧٢٤/٦،

رقم ١٧٥٨٧، كتاب السفر، الفصل الرابع في سفر المرأة.

(٢) لأن ضيعة من ضاع الشيء ضياعاً وضياعاً أي هلك، انظر مختار الصحاح ص: ٣٨٦.

(٣) انظر كشف القناع ٣٩٥/٢.

## المبحث الثاني

### في حكمه، أجرته، وعلى من تجب؟

#### المطلب الأول: حكم المحرم:

المحرم شرط لجواز سفر المرأة، ويحرم عليها السفر بدونه، إلا لضرورة (١)، وقد سبق ذكر الأدلة على مشروعته (٢).

فمتى يشترط المحرم للأنثى؟

وللإجابة على هذا السؤال سأطرق إلى مسألتين هما: المسألة الأولى: صفة المرأة التي يشترط لها المحرم، والمسألة الثانية: مقدار السفر الذي يشترط فيه المحرم.

#### المسألة الأولى: صفة المرأة التي يشترط لها المحرم:

اختلف الفقهاء في التعبير عن صفة المرأة التي يشترط معها المحرم:

○ فقال الحنفية: يشترط المحرم إذا كانت الأنثى بالغة أو مشتهاة، فالصبية التي لا يشتهي مثلاً لها أن تسافر بغير محرم، لأنه يؤمن عليها، فإذا بلغت حد الشهوة لا تسافر بغير محرم لأنها صارت بحيث لا يؤمن عليها (٣).

○ أما المالكية فاعتبروا المحرم شرط لكل امرأة ولم يحددوا سناً معينة (٤).

---

(١) فقد اتفق الفقهاء على أن للمرأة أن تسافر بدون محرم في حالة الضرورة القصوى كأن تخرج مهاجرة من دار الحرب أو الكفر إلى دار الإسلام وكذا لو كانت أسيرة ونحو ذلك.

(٢) انظر صفحة ١٢٩-١٣٠ من هذا البحث.

(٣) بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

(٤) انظر: هامشية الدسوقي ٩/٢.

○ واكتفى الشافعية باشتراط البلوغ (١).

○ أما الحنابلة فاشتراطوا لاعتبار المحرم للأُنثى إذا بلغت سبعاً في كل سفر، وليس بأطراف البلد (٢).

جاء في كشف القناع: [(وهو) أي المحرم: (معتبر لمن لعورتها حكم وهي بنت سبع سنين فأكثر) لأنها محل الشهوة. بخلاف من دونها] (٣).

**والراجع:**

هو ما ذهب إليه الحنابلة من القول باعتبار المحرم للأُنثى إذا بلغت سبعاً في كل سفر لأنها محل الشهوة ولأنه في هذه السن تبدأ الفتاة في تكوين عاداتها، فإذا اعتادت السفر بلا محرم فتكبر وتنشأ على ذلك.

فرع: هل المحرم معتبر فقط للشابة أم يعتبر لها وللعجوز أيضاً؟

جاء في الحديث: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاثة ليالٍ إلا ومعها <sup>زوج</sup> محرم) (٤)، ولفظ (امرأة) نكرة في سياق النفي فتعم المتجالة والشابة والعجوز (٥).

المسألة الثانية: مقدار السفر الذي يشترط فيه المحرم:

(١) انظر تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ٢٤/٤.

(٢) انظر غاية المنتهى لمربي بن يوسف ٣٨٦/١ وعدم اشتراط المحرم بأطراف البلد عند عدم الخوف عليها لأنه ليس بسفر كما سيأتي، انظر ص ١٤٠ من هذا البحث..

(٣) كشف القناع، ٣٩٤/٢.

(٤) سبق تخريجه. انظر ص ١٣٠.

(٥) انظر حاشية الدسوقي ٩/٢؛ حاشية عميرة ٩/٢؛ كشف القناع ٣٩٤/٢؛ ففي كشف القناع أن المحرم معتبر لمن كانت في السابعة فأكثر ولم يحدد شابة أم عجوز<sup>٢</sup>.

ويشترط المحرم للأنتى في السفر، وذلك سواء أكان السفر للتجارة أو التنزه، ونحو ذلك، وكذا في حج التطوع باتفاق العلماء. أما في حج الفرض فاشترطه الحنفية والحنابلة ولم يشترطه المالكية والشافعية كما سيأتي تفصيله في محله.

كذلك يشترط المحرم عند تغريب المرأة البكر في حد الزنا على رأي الحنابلة والشافعية على الأصح (١) وذلك لعموم الأدلة الدالة على وجوب المحرم عند سفر المرأة والنهي عن سفرها بلا محرم.

○ ما هي مسافة السفر (٢) الذي يشترط فيه المحرم؟

اختلف الفقهاء في تحديد أقل السفر وهي المسافة التي يشترط فيها المحرم للمرأة، ولا يمكن لها الخروج إليها بدون محرم أو زوج، وما هي المسافة التي يباح للمرأة الخروج إليها بدون اشتراط المحرم أو الزوج؟

وذهب العلماء في ذلك إلى ثلاث فرق:

---

(١) انظر المغني ٤٥/٩؛ مغني المحتاج ١٤٩/٤؛ وقد منع الحنفية التغريب مطلقاً ومنعه المالكية

للرأة كما سيأتي تفصيله في محله.

(٢) السفر لغة: قطع المسافة والجمع: الأسفار، انظر المصباح المنير ٤٢٥/١؛ لسان العرب

٣٦٧/٤. والسفر اصطلاحاً مسافة تغير به الأحكام، انظر أنيس الفقهاء ص ١١٠.

## الفريق الأول: وهم الشافعية والحنابلة:

قالوا أن أقل السفر يوم وليلة (١) وتقدر ب ٨٨٧٠٤ كم (٢)، ولكن ليس للمرأة السفر بغير محرم أو زوج دون هذه المسافة سواء كان سفرها طويلاً أو قصيراً فهي منهيّة عن مطلق السفر بلا محرم، أما خروجها إلى أطراف البلد فلا يشترط فيه المحرم إذا لم تخف على نفسها لأنه ليس بسفر.

قال البهوتي: (ويشترط لوجوب الحج على المرأة وجود محرم لها ولا يجوز لها السفر بدونه ولو كانت جوار الحرم، أي ليس بينها وبينه مسافة قصر) (٣).

وفي كشف القناع: [(وكذا يعتبر) المحرم (لكل سفر تحتاج فيه محرم)، أي لكل ما يعد سفرًا عرفاً. و(لا) يعتبر المحرم إذا خرجت (في أطراف البلد مع عدم الخوف) عليها لأنه ليس بسفر] (٤).  
دليلهم: استدلوا بعموم قوله ﷺ [لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم] (٥).

## الفريق الثاني: وهم المالكية:

قالوا إن أقل السفر مسيرة يوم تام، واختلف في حده، فقليل هو

---

(١) انظر مغني المحتاج ٢٦٦/١؛ منح الشفاء للبهوتي ٢٢٤/١.

(٢) الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، لابن الرفعة، ص ٨٩ (فهرست وحدات القياس وما يعادلها في النظام المتري للمحقق د. محمد الخاروف).

(٣) منح الشفاء الشافيات للبهوتي: ٢٢٤/١.

(٤) كشف القناع للبهوتي ٣٩٤/٢.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٩/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج أو غيره.



ثمانية وأربعون ميلاً وقيل خمسة وأربعون، وقيل أربعون (١)، والمسافة الأولى، أي مسافة ثمانية وأربعون ميلاً تساوي ٨٨٧٠٤ مترًا<sup>وهي ممتدة</sup> المسافة التي ذكرها الشافعية والحنابلة (٢) غير أنهم قالوا للمرأة السفر فيما دون هذه المسافة دون زوج أو محرم إذا لم يكن في ذلك خلوة، فيجوز لها السفر فيما دون اليوم والليلة بلا محرم إذا كان مع جماعة، أما مع الواحد فلا يجوز لحصول الخلوة المنهي عنها (٣).

#### أدلة المالكية:

الدليل الأول من السنة: استدلووا بقوله ﷺ [لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها] (٤).  
وجه الاستدلال:

الحديث يدل بمفهوم المخالفة أن للمرأة أن تسافر دون مسيرة يوم وليلة دون محرم ويستثنى من ذلك الفرض فلها السفر بلا محرم (٥) هذا طبعاً عند المالكية ومن قال بقولهم.

#### الدليل الثاني: من المعقول:

قالوا إن المرأة لو منعت من السفر والسير في الأرض جملة إلا مع ذي محرم لشق ذلك عليها وضاق وأدى إلى فوات أكثر حوائجها وكان

---

(١) انظر: التاج والإكليل ١٤٠/٢، ٢٢٥/٢.

(٢) وذلك لأن الميل يساوي ١٨٤٨ مترًا، (انظر: الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، لابن الرفعة، الهامش، للمحقق د. محمد الخاروف، ص: ٧٧) وبهذا فإن ٤٨ ميل تساوي ٨٨٧٠٤ مترًا وهي نفسها المسافة التي قدرها الشافعية والحنابلة.

(٣) انظر مواهب الجليل ٥٢٥/٢.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٧/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج أو غيره.

(٥) انظر مواهب الجليل ٥٢٥/٢.



أدلتهم:

استدل القائلون بأن أقل السفر ثلاثة أيام وهم الحنفية على قولهم بما رواه أبو سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ [لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها] (١).

وجه الاستدلال:

قالوا إن الحديث ينص على عدم جواز سفر المرأة إذا كان السفر ثلاثة أيام فأكثر، فدل على جواز سفرها فيما دون ثلاثة أيام. وقد اعترض على هذه الرواية بالروايات الأخرى الصحيحة التي فيها النهي عن سفر المرأة فيما دون هذه المسافة، أما مطلقه لفظ السفر أما محددة المدة أقل من ثلاثة أيام (٢)، ومن هذه الروايات: عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: [سمعت من رسول الله ﷺ أربعاً فأعجبني وأتقني، نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم منها.. الحديث] (٣).

عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: [لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها] (٤). وغير ذلك من الروايات.

وقد أجاب المنذري عن هذا الاعتراض بقوله: «ليس في هذه تباين،

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٨/٩، كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج أو غيره.

(٢) انظر شرح فتح القدير ٤٢١/٢، بتصرف.

(٣) سبق تخريجه. انظر: ص ١٣٠ - ١٣١

(٤) سبق تخريجه. انظر: ص ١٣٠.

فإنه يحتمل أنه ﷺ قالها في مواطن مختلفة بحسب الأسئلة، ويحتمل أن يكون ذلك كله تمثيلاً لأقل الأعداد، واليوم الواحد أول العدد وأقله، والاثنان أول الكثير وأقله، والثلاث أول الجمع، فكأنه أشار أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها السفر مع غير محرم، فكيف بما زاد؟» (١).

قال ابن الهمام: وحاصله أنه نبه بمنع الخروج بأقل كل عدد على منع خروجها عن البلد مطلقاً إلا بمحرم أو زوج، وقد صرح بالمنع مطلقاً أن حمل السفر على اللغوي، وفي الصحيح عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم [والسفر لغة يطلق على ما دون ذلك] (٢).

#### كيفية معية المحرم ومصاحبته للمرأة:

المصاحبة والملازمة ليست بشرط، ويكفي أن يكون معها في وسيلة المواصلات فإن كانت في أولها وهو في آخرها أو العكس فلا بأس، المهم أنه قريب بحيث تمتنع الريبة بوجوده (٣).

#### التعليق:

نلاحظ مما سبق أن الحنابلة والشافعية والمالكية متفقون على أن أقل السفر هو مسيرة يوم وليلة وهو ما يقدر بـ ٨٨٧٠٤ كم، غير أن الحنابلة والشافعية قالوا: المحرم يشترط للمرأة في كل سفر حتى ولو كان دون هذه المسافة، (مسافة أقل السفر)، أما المالكية فلم يشترطوا

---

(١) نقله ابن الهمام في شرح فتح القدير ٤٢٢/٢؛ وانظر مختصر الخرشي ٢٨٧/١.

(٢) م. س.

(٣) انظر حاشية الدسوقي ٩/٢؛ حاشية الشيخ العدوي بهامش مختصر الخرشي ٢٨٧/١؛ تحفة

المحتاج للهيثم ٢٤/٤.

المحرم إلا في هذه المسافة أما ما دونها فلا يشترط فيه المحرم، المهم عدم الخلوة والاختلاط.

وهذا الكلام فيما عدا السفر لحج الفريضة، إذ في السفر لحج الفريضة خلاف آخر في اشتراط المحرم سيأتي في محله. وبهذا فالأنسب هو القول بما قاله المالكية بأن المحرم يشترط مصاحبته للمرأة في السفر إذا كان مسافة ٧٠٤ و٨٨ كم، وما فوق، وإن كان السفر دون ذلك فيشترط فيه عدم الخلوة، والله أعلم.

### المطلب الثاني:

#### أجرة المحرم وعلى من تجب:

نبين فيما يلي على من تجب نفقة المحرم أو أجرته في المواطن التي تحتاج فيها المحرم غالباً، وهذا على النحو التالي:

أ- أجرة نفقة المحرم في الحج (١):

تجب نفقة المحرم وراحتله على المرأة (٢).

إذا امتنع المحرم أو الزوج من الخروج مع المرأة للحج إلا إذا دفعت له نفقة الخروج، وهيأت له وسيلة المواصلات، فهل يلزمها ذلك أم

---

(١) هذه المسألة فيما إذا كان الحج تطوعاً لوجوب اشتراط المحرم في حج التطوع عند جميع الفقهاء، أما في حج الفريضة فإن هذه المسألة تكون على قول القائلين باشتراط المحرم وهم الحنفية والصحيح من المذهب عند الحنابلة، كما سيأتي، وكذا المالكية وإن لم يشترطوا المحرم في حجة الإسلام واكتفوا بالرفقة المأمونة إلا أنهم قالوا لا تنتقل إلى الرفقة المأمونة إلا إذا عدم الزوج أو المحرم وعدمه إما بامتناعه أو عجزه، انظر مواهب الجليل ٥٢٢/٢.

(٢) شرح فتح القدير، الهداية للمرغيناني ٤٢٢/٢.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: وهم (جمهور الحنابلة: وهو ظاهر الرواية عندهم وبعض فقهاء الحنفية، كالقدوري في شرحه مختصر الكرخي، وظاهر النصوص عند المالكية (١)، وقول للشافعية على الأصح (٢)).

قالوا: إنه يلزم المرأة نفقة المحرم، إذا لم يخرج إلا بها (٣) فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته (٤).

ولو امتنع محرماً أو زوجها من الخروج بالأجرة لم يجبر (٥) كما سبق، فإن لم تقدر على نفقته لم يلزمها نسك (٦).

واستثنى الأزرعي - من الشافعية - ما لو كان قد أفسد حجها فوجب عليه الاحجاج بها فيلزمه الخروج معها من غير أجرة (٧).

(١) يقول صاحب مواهب الجليل: أما مع عدم الرفقة المأمونة، فلا شك في لزوم ذلك لها، وأما مع وجود الرفقة المأمونة فظاهر النصوص لزوم ذلك لها أيضاً لأنهم لم يجيزوا لها الخروج مع الرفقة المأمونة إلا عند امتناعه من الخروج وحيث طلب الأجرة وكانت قادرة عليها فلا يصدق عليه أنه امتنع، إذا عدم الزوج أو المحرم أما بامتناعه أو عجزه، مواهب الجليل ٥٢٢/٢.

(٢) انظر شرح منتهى الإرادات ٧/٢؛ كشف القناع ٣٩٥/٢؛ المغني ٢٣١/٣؛ الانصاف ٤١٥/٢؛ بدائع الصنائع ١٢٣/٢؛ المبسوط ١٦٣/٤؛ الهداية للمرغيناني مع شرح فتح القدير ٤٢٢/٢؛ مواهب الجليل ٥٢٢/٢؛ منهاج الطالبين للنووري، وشرح جلال الدين المحلي بهامش حاشيتان ٨٩/٢؛ نهاية المحتاج ٢٥١/٣.

(٣) منهاج الطالبين للنووي مع شرح المحلي مع حاشيتين ٨٩/٢.

(٤) انظر شرح المحلي ٨٩/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٧/٢.

(٥) نهاية المحتاج ٢٥١/٣.

(٦) م. س.

(٧) م. س.

دليل أصحاب هذا القول:

استدلوا على أنه يلزم المرأة نفقة المحرم إذا لم يخرج للحج إلا بها، بالقياس على الزاد والراحلة، بجامع أن كل منهما من سبلها. فقالوا: إن المحرم أو الزوج من ضرورات وجوب حج المرأة ومن أهبة سفرها بمنزلة الزاد والراحلة، إذ لا يمكنها الحج بدونه، كما لا يمكنها الحج بدون الزاد والراحلة، ولا يمكن إلزام الزوج أو المحرم بالنفقة من مال نفسه فيلزمها دفع النفقة له كما يلزمها الزاد والراحلة لنفسها (١) لأنه من مؤنة حجها (٢).

يقول الرملي في نهاية المحتاج شرح المنهاج (٣): (والأصح أنه تلزمها أجرة المحرم إذا لم يخرج معها إلا بها وهي أجرة المثل ووجدتها فاضلة عما مر كأجرة البذرة (٤) وأولى باللزوم لرجوع ذلك إلى معنى فيها، فكان شبيهاً بمؤنة الحمل المحتاج إليه وأجرة الزوج كالمحرم..)

القول الثاني: وهو ما روي عن محمد بن الحسن (٥) ونقل عن الطحاوي من الحنفية (٦)، وقول للشافعية في مقابل الأصح (٧).

---

(١) بدائع الصنائع ١٢٣/٢؛ وانظر ما يقرب من ذلك المبسوط ١٦٣/٤؛ الهداية مع شرح فتح

القدير ٤٢٢/٣؛ المغني ٢٣١/٣.

(٢) شرح فتح القدير ٤٢٣/٢.

(٣) ٢٥١/٣.

(٤) الجماعة تتقدم القافلة للحراسة، المصباح المنير ٥٦/١.

(٥) المبسوط ١٦٣/٤.

(٦) شرح فتح القدير ٤٢٢/٣؛ بدائع الصنائع ١٢٣/٢.

(٧) شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين ٨٩/٢.

قالوا: بعدم وجوب نفقة المحرم أو الزوج عليها وإنما نفقته في ماله.  
من نصوص الشافعية: (والثاني أي القول الثاني: يقول من حقها  
الخروج معها فإذا لم يخرج إلا بأجرة لا يجب الحج عليها)(١).  
واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلي:

- ١- أن الواجب على المرأة الحج لا إحجاج غيرها(٢).
- ٢- أن نفقة المحرم في ماله لأنه غير مجبر على الخروج فإذا تبرع  
بالخروج فإنه بتبرعه لا يوجب نفقته عليها(٣).
- ٣- نقل الكاساني عن القاضي استدلاله التالي: إن الزوج أو المحرم  
من شرائط وجوب الحج عليها(٤) ولا يجب على الإنسان تحصيل شرط  
الوجوب، بل إن وجد الشرط وجب وإلا فلا.. فالفقير لا يلزمه تحصيل  
الزاد والراحلة ليجب عليه الحج، والمرأة التي لا زوج لها ولا محرم  
لا يجب عليها أن تتزوج بمن يحج بها، وكذلك هنا لا يلزم المرأة نفقة زار  
وراحلة المحرم أو الزوج للخروج معها(٥).

### الراجح:

والراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الجمهور القائل بأنه  
إذا امتنع المحرم عن الخروج إلا إذا رفعت له نفقته فإن نفقته تجب على  
المرأة إذا كانت مستطاعة بالنفقة وذلك لما يلي:

- 
- (١) شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين ٨٩/٢.
  - (٢) شرح فتح القدير ٤٢٢/٢.
  - (٣) المبسوط ١٦٣/٤.
  - (٤) هذا عند المستدل بهذا الدليل - القاضي - وذلك لأن هناك خلافاً في الزوج والمحرم هل هما  
شرط وجوب أم شرط أداء، و سيأتي. أنظر: ص ٢٧٨ من نفس البحث.
  - (٥) انظر بدائع الصنائع ٢٢٣/٢-٢٢٤.



١- لأنهم قيدوا هذا إذا لم يخرج إلا معها، أي إن لم يخرج إلا من أجلها، بينما لو خرج هو أيضاً قاصداً الحج وخرجت معه وكل منهما يؤدي حجة الإسلام فلا يجب عليها نفقته.

٢- إن في القول بالزام المحرم أو الزوج بالنفقة على نفسه مشقة وتكلفة الأمر الذي يدفعه إلى الامتناع عن الخروج معها، وفي إلزامها بنفقته تشجيع له للخروج معها.

٣- ثم إن هذا القول لم يوجب النفقة عليها إلا إذا كانت مستطية أو امتنع هو عن الخروج إلا إذا دفعت المال، فأما إذا لم تملك النفقة كانت غير مستطية، فإن هذا لا يعني أنه يجب عليها ابتداءً، وإنما إذا رفض وكانت قادرة فيجب عليها، بينما لو تبرع فلا يجب عليها، والله أعلم.

#### ب - أجرة نفقة المحرم عند الخروج لأجل إقامة حد الزنا للبكر (١) على القول بالتغريب (٢):

○ قال الحنابلة والشافعية على الأصح: إذا ثبت على المرأة البكر الزنا وحكم عليها بالتغريب مدة عام إلى خارج البلد يجب أن يخرج معها المحرم وذلك للأدلة الدالة على وجوب مرافقة المحرم للمرأة في السفر والنهي عن السفر بلا محرم، وقد سبق عرضها<sup>(٣)</sup> والتغريب لا يكون إلا إلى مسافة القصر فما فوقها<sup>(٤)</sup>، ولأن القصد تأديبها، والزانية

(١) وهذا غير المحضن المكلف، مغني المحتاج ٤/١٤٧.

(٢) هذه المسألة على قول القائلين بالتغريب للبكر وهم الشافعية والحنابلة، انظر المسألة

٣٦٧ وما بعدها بالتفصيل ص ١٢٩ - ١٣٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: ص ١٢٩ - ١٣٠ من هذا البحث.

(٤) انظر مغني المحتاج ٤/١٤٨-١٤٩؛ المغني ٩/٤٥ بتصرف.

إذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء(١).

وقال الحنابلة يخرج معها المحرم حتى يسكنها في موضع ثم إن شاء رجع إذا أمن عليها وإن شاء أقام معها حتى يكمل حولها(٢).

○ وذهب الشافعية على قول - مقابل الأصح - (٣) إلى أنه لا يجب خروج

المحرم معها، وإنما تغرب لأنه سفر واجب عليها فأشبهه سفر الهجرة(٤).

○ والراجع: هو القول الأول القائل بخروج المحرم مع المرأة لعموم

الأدلة الناهية عن سفر المرأة إلا مع محرم ولأن تغريبها مسافة قصر بلا

محرم قد يكون سبباً في زيادة فسادها وعدم حصول المقصود من التغريب

بل قد يحصل التقيض والله أعلم.

• وعلى قول الحنابلة والأصح عند الشافعية: إذا لم يخرج المحرم مع

المرأة إلا بأجرة فيلزمها بذل الأجرة(٥)، فمن أين تبذل له المال؟

١- قال جمهور الحنابلة والشافعية على الأصح:

أ / إذا كان لها مال، فإنها تبذل الأجرة من مالها(٦) لأن التغريب واجب،

وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب(٧) ولأنه من مؤنة سفرها(٨).

---

(١) مغني المحتاج ١٤٩/٤.

(٢) المغني ٤٥/٩.

(٣) الخلاف عند الشافعية إنما محله إذا كان الطريق آمناً أما إذا لم يكن الطريق آمناً فلا خلاف

عندهم أنها لا تغرب وحدها، مغني المحتاج ١٤٩/٤.

(٤) مغني المحتاج ١٤٩/٤.

(٥) انظر مغني المحتاج ١٤٩/٤؛ المغني ١٤٥/٩.

(٦) انظر م. س.

(٧) انظر: مغني المحتاج ٤٠/٩.

(٨) م. س؛ المغني ٤٥/٩.

ب/ إذا لم يكن لها مال فإنها تبذل له النفقة من بيت المال(١).

٢- قال ابن قدامة من الحنابلة: ويحتمل أن لا يجب عليها بذل الأجرة للمحرم لأن الواجب عليها التغريب بنفسها فلم يلزمها زيادة عليه كالرجل، ولأن هذا من مؤنة إقامة الحد فلم يلزمها كأجرة الجلاء، فعلى هذا تبذل الأجرة من بيت المال سواء كان عندها مال أم لا(٢).

والراجع:

هو قول جمهور الحنابلة والشافعية على الأصح وبذلك فإن المحرم لا يجب عليه مؤنة سفره لأنه لا ذنب له أن يغرم لجرم غيره ولكن تبذل له النفقة من مالها إن كانت مقتدرة، وإلا فإن نفقته على بيت المال، والله أعلم.

ج - أجرة نفقة المحرم عند السفر للعلاج أو نحو ذلك:

لم يتطرق الفقهاء لمسألة نفقة المحرم المصاحب للمرأة للعلاج ولكن إذا كانوا قد جعلوا على الرأج نفقة المحرم في السفر للعبادة وإقامة الحد على المرأة فالأولى أن يقال إن نفقته عند مرافقتها للعلاج ونحوه عليها إلا أن يتبرع هو بذلك فهذا شأنه، ونسأل الله أن يثاب عليه، والله أعلم.

---

(١) م. س.

(٢) المغني ٤٥/٩.

## المبحث الثالث

### في امتناع المحرم أو فقده وأثر ذلك

المطلب الأول: امتناع المحرم أو فقده في الحج:

أ- امتناع المحرم من الخروج مع المرأة للحج:

- ١- إذا كان خروجها للحج المتطوع به فإن العلماء متفقون على اشتراط المحرم لجواز خروجها فإن امتنع المحرم من الخروج معها فلا تخرج للحج لعدم وجوبه عليها أصلاً، كما سيأتي تفصيله في محله.
  - ٢- أما إذا كان خروجها لحجة الإسلام، يعني الحج الواجب عليها، فإن في اشتراط المحرم خلافاً كما سيأتي تفصيله في محله (١).
- وعلى القول باشتراط المحرم (٢) فهل يجبر على الخروج معها أم لا؟

في المسألة رأيان:

الأول: وهو ما قال به الحنفية وفي الصحيح من المذهب عند الحنابلة، قالوا لا يجبر الزوج أو المحرم على الخروج معها (٣) حتى ولو بذلت له النفقة والأجرة.

وذلك لأن في الحج مشقة شديدة وكلفة عظيمة فلا تلزمه أصلاً لأجل

---

(١) انظر ص: ٢٧٥ وما بعدها منه نفس البحث .

(٢) وهو قول الحنفية وفي الصحيح من المذهب عند الحنابلة، ولن أتعرض لرأي المالكية والشافعية في المسألة باعتبار أنهم أصلاً أجازوا خروجها بدون زوج أو محرم، كما سيأتي في الخروج الواجب في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٣) انظر بدائع الصنائع ١٢٣/٢؛ المبسوط للسرخسي ١٦٣/٢؛ المغني لابن قدامة ٢٣١/٣؛ شرح منتهى الإرادات ٧/٢؛ كشف القناع ٣٩٥/٢؛ الانصاف ٤١٥/٣.

غيره (١)، كما لم يلزمه أن يحج عنها إذا كانت مريضة، فإن امتنع الزوج أو المحرم من الخروج للحج معها مع بذلها نفقة له، فهي كمن لا محرم لها فلا يجب عليها الحج، لأنه لا يمكنها الحج بغير محرم (٢) وكذا لو كان نفلا فمن باب أولى لا يجبر عليه.

الثاني: رواية في مقابل الصحيح عند الحنابلة، يرون أنه يجبر على الخروج معها إلى الحج (٣)، وربما استدلوا بما ورد في الحديث، حيث أمر ﷺ الرجل بالسفر مع زوجته في الحج كما سيأتي.

وقد أجيب على هذا بأن أمره ﷺ الرجل بالسفر مع زوجته في الحج محتمل لأكثر من وجه:

١- إما أنه يكون أمر بعد الحظر (٤) والأمر بعد الحظر لا يفيد الوجوب وإنما يفيد الإباحة (٥).

٢- أو يحتمل أنه أمر تخيير يعلمه ﷺ عن حاله بأنه يعجبه السفر معها (٦) وعلى كل من الاحتمالين فإنه لا يجبر على الخروج معها.

والراجح: هو القول الأول وهو مذهب الحنفية والصحيح من المذهب عند الحنابلة وهو القول بعدم إجبار المحرم أو الزوج على الخروج مع المرأة للحج ولو بذلت النفقة له وتصبح غير مستطاعة كمن لا محرم لها فلا يجب عليها الحج، وما استدلل به أصحاب الرأي الثاني فقد أجيب عليه بأنه محتمل لأكثر من وجه والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به والله أعلم.

---

(١) المغني ٢٣١/٣.

(٢) انظر المغني ٢٣١/٣؛ شرح منتهى الإرادات ٨/٢؛ كشف القناع ٣٢٥/٢.

(٣) انظر المغني ٢٣١/٣؛ الانصاف ٤١٥/٣.

(٤) انظر كشف القناع ٣٩٥/٢؛ وشرح منتهى الإرادات ٨/٢.

(٥) انظر روضة الناظر لابن قدامة ص ١١١.

(٦) انظر شرح منتهى الإرادات ٨/٢؛ كشف القناع ٣٩٥/٢.

## ب - فقدان المحرم في الحج:

قال أحمد في المرأة إذا مات محرمها في الطريق : إذا تباعدت مضت فقصت الحج، قيل له: قدمت من خراسان فمات وليها ببغداد، فقال: تمضي إلى الحج. وإذا كان الفرض خاصة فهو أكد.

والدليل على ذلك أننا إذا قلنا أنها لا بد لها من أن ترجع وهذا لا بد له من سفر بغير محرم فمضيها إلى قضاء الحج بلا محرم أولى من عودتها بلا محرم، هذا إذا كان الحج فرض. لكن إذا كان الحج تطوعاً وأمكنها الإقامة في بلد فهو أولى من السفر بلا محرم (١).

### المطلب الثاني:

#### امتناع المحرم أو فقداه عند إقامة حد الزنا للبكر:

##### أ - امتناع المحرم من الخروج مع المرأة للتغريب في حد الزنا للبكر:

○ ذهب الحنابلة والشافعية في الأصح إلى أنه إذا امتنع المحرم من الخروج معها لم يجبر (٢)، كما في الحج (٣). لأن فيه تغريب من لم يذنب (٤).

ولا يأنم المحرم بامتناعه، ويؤخر تغريبها إلى أن يتيسر (٥).

○ ذهب الشافعية في قول مقابل الأصح، إلى أنه يجبر للحاجة إليه في

---

(١) انظر: المغني ٣/٢٣١ (بتصرف).

(٢) انظر المغني ٩/٤٥؛ مغني المحتاج ٤/١٤٩.

(٣) م. س.

(٤) م. س.

(٥) م. س.

إقامة الواجب (١).

ب - فقد المحرم عند إقامة حد التغريب على الزانية البكر:

قال الحنابلة والأظهر من قولي الشافعية: إذا لم يكن للمرأة محرم وكان الطريق آمناً وقد خرج معها نساء ثقات (٢)، فإنه يجوز قياساً على الزوج والمحرم (٣).

وللشافعية قول آخر: لا يكفي النسوة الثقات حتى مع أمن الطريق (٤).

أما إذا لم يكن الطريق آمناً فلا يكتفى بالنسوة الثقات (٥).

والقول في أجرة من يسافر معها من النسوة الثقة كالقول في أجرة المحرم (٦).

قال ابن قدامة في المغني: (فإن أعوز فقد قال أحمد والشافعي:

تبقى بغير محرم، لأنه لا سبيل إلى تأخيرها فأشبهه سفر الهجرة والحج إذا مات محرمها في الطريق ويحتمل أن يسقط النفي إذا لم تجد محرماً كما يسقط سفر الحج إذا لم يكن لها محرم، فإن تغريبها إغراء لها بالفجور وتعرض لها للفتنة، وعموم الحديث مخصوص بعموم النهي عن سفرها بغير محرم) (٧).

---

(١) م. س.

(٢) انظر: مغني المحتاج ١٤٩/٤؛ المغني ٤٥/٩.

(٣) مغني المحتاج ١٤٩/٤.

(٤) م. س. بتصرف.

(٥) م. س.

(٦) المغني ٤٥/٩.

(٧) المغني ٤٥/٩.

## الراجح:

والراجح هو القول بسقوط النفي إذا لم تجد محرماً كما ذكر ابن  
قدامة قياساً على سفر الحج إذا لم يكن لها محرم، ثم إن في التغريب بلا  
محرم إغراء لها بالفجور وتعريض لها بطمع الطامعين والفتنة لها وبها  
ولعموم النهي عن السفر بلا محرم.. والله أعلم.





## الفصل الرابع

### في حق الطريق

يشمل المباحث التالية:

- المبحث الأول : في الحجاب : التعريف به وحكمه.
- المبحث الثاني : غص البصر، وخفض الصوت، وإخفاء الزينة وعدم التطيب.
- المبحث الثالث : الاختلاط والخلوة والمصافحة وما يترتب عليها من المفاسد



## المبحث الأول: التعريف بالحجاب وحكمه

### المطلب الأول: معنى الحجاب

أولاً : في اللغة :

الحجب والحجاب: المنع من الوصول، والحجاب الستر، ومنه قيل للستر الذي يحول بين شيئين، حجاب لأنه يمنع الرؤية بينهما، وسمي حجاب المرأة حجاباً لأنه يمنع المشاهدة، وامرأة محجوبة: قد سترت بستراً (١).

ثانياً : في الشرع:

وردت تعريفات شرعية عديدة للحجاب، منها ما ذكره الشيخ أبو بكر الجزائري فقال: «هو حجب المرأة المسلمة من غير القواعد من النساء عن أنظار الرجال غير المحارم لها» (٢). وعرفه السيد محمد علي نمر بقوله: «هو ساتر يستر الجسم فلا يشف ولا يصف» (٣).

وما عرفه به الشيخ الجزائري أنسب لو أضفنا إليه قيد البالغة، وأبدلنا كلمة حجب بكلمة ستر، لأنه لا ينبغي أن يكون الحجاب هو حجب... الخ، لأن هذا يلزم منه الدور والدوران يقدر في التعريف، فيكون التعريف كالتالي: «الحجاب هو ساتر يستر المرأة المسلمة البالغة من غير القواعد من النساء عن أنظار الرجال غير المحارم لها».

---

(١) انظر: المصباح المنير ١/١٦٦، [حجب]، لسان العرب ١/٢٩٨، فصل الحاء باب الباء [حجب].

(٢) فصل الخطاب، للشيخ الجزائري ص ٢٦.

(٣) إعداد المرأة المسلمة، لمحمد علي نمر ١٠٦.

## المطلب الثاني: حكم الحجاب والأدلة على ذلك:

واجب، ويستدل على وجوبه بأدلة قطعية من القرآن الكريم والسنة الشريفة، وأفعال الصحابييات.

### أما القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّزَوَّاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١).

### سبب نزول الآية :

سبب نزولها أن الفساق كانوا يؤذون النساء إذا خرجن بالليل، فإذا رأوا المرأة عليها قناع تركوها وقالوا هذه حرة، وإذا رأوها بغير قناع قالوا أمة فأزوها فنزلت هذه الآية، قاله السدي (٢).

### وجه الاستدلال من الآية:

الآية صريحة الدلالة على وجوب الحجاب، وأنه واجب على جميع النساء المسلمات سواء كن زوجات النبي ﷺ أو بناته أم غيرهن من نساء المؤمنين. وسيأتي إن شاء الله تفصيل الآية (٣).

٢- قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى

(١) الأحزاب / ٥٩.

(٢) زاد المسير في علم التفسير للجوزي ٤٢٢/٦، وانظر رواية أخرى في أحكام القرآن للقرطبي ٢٤٣/١٤.

(٣) انظر ص ١٨٨ من البحث.

جُيُوبُهُنَّ.. ﴿١﴾ الآية.

وجه الاستدلال :

الآية صريحة في أمر المؤمنات بالحجاب ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾ وسيأتي تفصيل الآية إن شاء الله (٢).

### الأدلة على وجوب الحجاب من السنة:

الأحاديث الواردة في ذلك كثيرة جداً حتى أن الشيخ حمود بن عبد الله التويجري سرد بعضها وهي ستة وعشرون حديثاً (٣) نذكر منها:

١- عن دحية بن خليفة الكلبي رضي الله عنه أنه قال: أتى رسول الله ﷺ بقباطي فأعطاني منها قبطية (٤) وقال: اصدعها صدعين فاقطع أحدها قميصاً واعط الآخر امرأتك تختمر به» فلما أدبر قال: وأمر امرأتك أن تجعل تحته ثوباً لا يصفها (٥).

٢- عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ عن أخت له نذرت أن تحج حافية غير مختمرة فقال: «مروها فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام» (٦).

---

(١) النور / ٣١.

(٢) انظر ص : ١٩٧.

(٣) انظر بحث الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور، الفصل السادس ٧٦-١٠٠.

(٤) قبطية: ثياب فيها رقة ورهافة كانت تصنع في مصر وتنسب إلى القبط سكان مصر.

(٥) سنن أبي داود ٦٤/٤-٦٥، رقم ٤١١٦، كتاب اللباس، باب في لبس القباطي للنساء.

(٦) رواه الإمام أحمد وأهل السنن وقال الترمذي هذا حديث حسن، واللفظ لأبي داود ٢٣٣/٣،

برقم ٣٢٩٣، كتاب الايمان والنذور، باب ما جاء في النذر في المعصية.

### وجه الدلالة :

قال الخطابي: (أما أمره ﷺ إياها بالاختمار فلأن النذر لم ينعقد فيه لأن ذلك معصية، والنساء مأمورات بالاختمار والاستتار)(١).  
٣- وفي الصحيح حينما أمر الرسول ﷺ أن يخرج العواتق والحيض وذوات الخدور، فسئل رسول الله ﷺ [يا رسول الله، على إحدانا بأس - إذا لم يكن لها حجاب - أن لا تخرج؟ فقال: لتلبسها صاحببتها من جلبابها ولتشهد الخير ودعوة المسلمين...](٢).

### وجه الدلالة:

قال الحافظ ابن حجر: (وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب)(٣)، وقال البدر العيني في فوائد الحديث: «ومنها امتناع خروج النساء بدون الجلابيب»(٤).

### ثالثاً : فعل الصحابيات:

لقد حرصت الصحابيات رضوان الله عليهن على الحجاب والتستر عن الرجال ومن ذلك ما يلي:

١- قالت عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك: [ ... وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون لي فاحتملوا هودجتي، فرحلوه على بعيري الذي كنت ركبت وهم يحسبون أنني فيه، وكان النساء إذ ذاك خفافاً لم يثقلهن اللحم إنما يأكلن العُلقة من الطعام، فلم يستنكر القوم خفة الهودج حين رفعوه، وكنت جارية حديثة السن، فبعثوا الجمل وساروا، فوجدت عقدي بعد ما استمر الجيش، فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب، فأجمتُ

---

(١) معالم السنن للخطابي ٥٥/٤.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٤٢٣/١ برقم ٣٢٤، في العيد، كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى، وروى في كتاب العيدين باب إذا لم

يكن لها جلباب في العيد برقم ٩٨٠ ، ٥٦٩/٤.

(٣) فتح الباري ٤٢٤/١، وشرح معانيه.

(٤) عمدة القاري ٣/٣٠٥.

منزلي الذي كنت به، وظننت أنهم سيفقدوني فيرجعون إلي. فبينما أنا جالسة في منزلي غلبتني عيني فنمت وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش، فأدلى فأصبح عند منزلي، فرأى سواد إنسان نائم فأتاني فعرفني حين رأيته وكان يراني قبل الحجاب فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني فخرمت وجهي بجلبابي، والله ما كلمني كلمة ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه.. (١)» (٢).

وجه الدلالة: قولها «وكان يراني قبل الحجاب» يعني أنه لم يعد يراها بعد الحجاب، وقولها: «فخرمت وجهي بجلبابي» دليل على وجوب الاحتجاب للمرأة عن غير المحارم.

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (قال رسول الله ﷺ «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، فقالت أم سلمة رضي الله عنها: كيف يصنع النساء بذبولهن؟ قال: «يرخين شبراً»، قالت: إذن تنكشف أقدامهن، قال: «فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه» (٣).

وجه الدلالة: قوله ﷺ يرخين: فيه أمر بإرخاء الثوب وهذا دليل على وجوب ستر القدمين ومن باب أولى يجب ستر بقية البدن، وقد كان الصحابييات يؤمنن بوجوب الستر والحجاب، لذلك قالت أم سلمة: «إذن تنكشف أقدامهن».

---

(١) قولها: (الرھط): هو عدد من ثلاثة إلى عشرة، (الھودج): محمل له قبة تستر بالثياب ونحوه، يوضع على ظهر البعير يركب عليه النساء ليكون أستر لهن، (العلاقة): بضم العين وسكون اللام: أي القليل، (فأدلى): أي سار من آخر الليل، (وباسترجاعه): أي بقوله: إنا لله وإنا إليه راجعون، فتح الباري ٤٥٨/٨، وما بعدها.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٤٥٢/٨، رقم ٤٧٥٠، كتاب التفسير، باب: «لولا إذ سمعتموه...».

(٣) سنن الترمذي برقم ١٧٣١، ١٩٥/٤-١٩٦، كتاب اللباس، باب ما جاء في جر ذبول النساء، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وروي بألفاظ أخرى، سنن أبي داود برقم ٤١١٧، كتاب اللباس، باب في قدر الذيل ٦٥/٤.

## المطلب الثالث:

### الحكمة من مشروعية الحجاب:

تظهر الحكمة من مشروعية الحجاب فيما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ﴾ (١).

أي : يعرفن بالعفة لتسترهن فلا يتعرض لهن ولا يلقين ما يكرهن لأن المرأة إذا كانت غاية في التستر والانضمام لم يقدم عليها بخلاف المتبرجة فإنها مطموع فيها (٢).

وقيل: أي أقرب أن يعرف الحرائر من الإماء فإذا عرف أن المرأة حرة لم تعارض بما تعارض به الأمة، وليس المعنى أن تعرف المرأة من هي إنما المراد أن يفرق بينها وبين الأمة لأنه كان بالمدينة إماء يعرفن بالسوء، وربما تعرض لهن السفهاء (٣).

وعلى العموم، فإن الحجاب إذا تمسكت به المرأة المسلمة عرف أنها من المسلمات المحافظات العفيفات اللاتي لا يقبلن ولا يرغبن في السفهاء ولا يملن للفاحشة، فيبتعد عنهن الفساق ويعرفون ألا فائدة من معاكستهم، والواقع يثبت ذلك فإن الفتاة المحافظة على الحجاب الشرعي بشروطه أقل تعرضاً للايذاء من الشباب والفساق والمعاكسات من غيرها، وإنما يتعرضون أكثر للواتي يتبذلن ويقصرن في حجابهن وكان في ذلك إشارة إلى أنهن يردن أن يلفتن الانتباه إليهن.

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٩.

(٢) البحر المحيط لابن حيان ٢٥٠/٧.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبى ١٤٤/٣.

٢- قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ (١) أي: أظهر لقلوبكم وقلوبهن من عوارض العين فيها التي تعرض في صدور الرجال من أمر النساء وفي صدور النساء من أمر الرجال وأحرى من أن لا يكون للشيطان عليكم وعليهن سبيل (٢).

### **المطلب الرابع: على من يجب الحجاب:**

الحجاب واجب على كل مسلمة بالغة، فالكافرة لا يجب عليها الحجاب - على رأي من يقول إن الكفار غير مكلفين بفروع الشريعة - (٣)، فهي لا تكلف بفروع الإسلام ما دامت لا تؤمن بأصوله، ولكن مع ذلك فإن غير المسلمة وإن لم يجب عليها الحجاب إلا أنها إذا وجدت في المجتمع الاسلامي لا تترك متبرجة تبرجاً فاضحاً وإنما لولي الأمر المسلم أن يأمرها بقدر من الاحتشام حتى لا تضر رجال المسلمين، أما على قول من يرى أن الكفار مكلفون بفروع الشريعة فإنها تكون مطالبة بالحجاب (٤)، ثم إن الحجاب فريضة على المؤمنة كالصلاة والصيام وغير ذلك من

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٢) جامع البيان ٢٨/٢٢.

(٣) ذهب الحنابلة في رواية وبعض الحنفية وبعض الشافعية إلى أن الكفار لا يتناولهم خطاب الله بالشرعيات، وإنما يخاطبون بالإيمان والنواهي، انظر: التمهيد للكلوذاني ٢٩٩/١؛ أصول السرخسي ٧٤/١؛ المحصول للرازي ٣٩٩/٢.

(٤) ذهب جمهور الحنابلة وأكثر المعتزلة الأشعرية وأكثر الشافعية وبعض الحنفية إلى أنه يدخل الكفار في الخطاب بالشرعيات، انظر: التمهيد للكلوذاني ٢٩٨/١؛ شرح الكوكب المنير للفتوح ص ١٧٣؛ المعتمد ٢٧٣/١-٢٧٤؛ المحصول للرازي ٣٩٩/٢؛ أصول السرخسي ٧٤/١.



الفرائض، فإذا تركته المرأة المسلمة جحوداً فهي كافرة مرتدة عن الاسلام، وإذا تركته تقليداً للمجتمع الفاسد مع اعتقادها بفرضيته فهي عاصية مخالفة لتعاليم القرآن الكريم(١).

والبلوغ شرط لوجوب الحجاب على المرأة المسلمة، لأنه شرط التكليف، فغير البالغة لا يجب عليها الحجاب، ولا تأثم بتركه، ولكن تؤمر به، فينبغي للأسرة المسلمة أن تنشئ بناتها على الحجاب الاسلامي والتدرج منذ الطفولة حتى لا يصعب عليها ارتداؤه فيما بعد، وذلك قياساً على الصلاة(٢).

مسألة: الإمام والحجاب: عرفنا حكم الحجاب، فهل هو واجب على الإمام أيضاً أم هو مقتصر على الحرائر فقط؟ في المسألة مذهبان:  
المذهب الأول: ذهب جمهور المفسرين إلى أن الحجاب واجب على الحرائر دون الإمام(٣) واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين﴾ فقال جمهور المفسرين أن المراد أن يعرفن أنهن حرائر ويميزن عن الإمام، غير أن ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله، استثنوا من ذلك بعض الإمام وهن من كانت الفتنة حاصلة بتركهن الحجاب والبارعة الجمال(٤).

---

(١) انظر روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن للصابوني ٤١٥/٢ (بتصرف).

(٢) م. س ص ٤١٦، بتصرف.

(٣) انظر أحكام القرآن للجصاص ٣٧٢/٣، تفسير الكيا الهراس الطبري ٣٥٤/٤، الكشف للزمخشري ٢٧٤/٣، أحكام القرآن لابن العربي ١٥٨٧/٣، أحكام القرآن للقرطبي ٢٤٤/١٤، أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٨٠/٢، تفسير سورة النور لابن تيمية ص ٥٦.

(٤) انظر تفسير سورة النور لابن تيمية ص ٨٦، بتصرف، القياس في الشرع الاسلامي لابن القيم ص ٦٩، بتصرف، وقد ساق كل منهما الأدلة على ذلك.

### ملاحظة :

وعلى قول الجمهور، فقد يقول قائل: إن أمر الشارع الحرائر بالتستر ليميزن عن الإماء قد يفهم منه أن الشارع أهمل الإماء ولم يهتم بإيذائهن وتعرض الفساق لهن، فكيف يتفق هذا مع حرص الاسلام على طهارة المجتمع؟.

وقد أجاب على هذا الشيخ الصابوني بقوله:

والجواب أن الإماء بطبيعة عملهن يكثر خروجهن وترددهن في الأسواق لقضاء الحاجات وخدمة سادتهن فإذا كلفن بلبس الجلباب السابغ كلما خرجن كان في ذلك حرج ومشقة عليهن، وليس كذلك الحرائر، لأنهن مأمورات بالاستقرار في البيوت، ﴿وقرن في بيوتكن﴾ وعدم الخروج إلا عند الحاجة، فلم يكن عليهن من الحرج والمشقة في التستر ما على الإماء، وقد وردت الآية السابقة ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات﴾ (١) وهي تتوعد المؤذنين بالعذاب الأليم وهذا يشمل الحرائر والإماء (٢).

المذهب الثاني: ذهب أبو حيان إلى أن الأمر بالحجاب موجه إلى جميع النساء سواء الحرائر والإماء (٣).

وفسر قوله تعالى ﴿ذلك أدنى أن يعرفن﴾ بقوله: أي يعرفن لتسترهن بالعفة فلا يتعرض لهن ولا يلقين ما يكرهن لأن المرأة إذا كانت في غاية

---

(١) الأحزاب: ٥٧.

(٢) انظر روائع البيان ٤١٤/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٥٠/٧.

التستر والانضمام لم يقدم عليها بخلاف المتبرجة فإنها مضموع فيها (١).

واستدل على ذلك بما يلي:

١- بعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٢).

الشاهد: قوله تعالى: ﴿ونساء المؤمنين﴾ يشمل الحرائر والاماء (٣).

٢- وقال أن الفتنة بالاماء أكثر لكثرة تصرفهن بخلاف الحرائر فيحتاج إخراجهن من عموم النساء إلى دليل واضح (٤).

**الترجيح:**

والراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه المفسر أبو حيان، لأن هذا هو الموافق لمقاصد الشريعة من ستر وحماية وصيانة أعراض النساء المسلمات وحماية المجتمع من الفتنة والانحلال الخلقي والتكشف.

ثم إن الفتنة للرجل بالمرأة تحصل بالإماء أكثر لكثرة خروجهن ولأن الرجل الفاسق لا يؤذي في الغالب إلا المرأة المتبذلة.

ثم إذا قلنا أن الحجاب شرع للحرائر فقط حتى لا يؤذين، فما المانع من أن يستتر جميعهن فيعرف جميعهن بأنهن عفيفات لسن من أهل التبرج والفسوق فلا يتعرض لهن أحد ولا يؤذي الجميع، فلو

---

(١) انظر م . س

(٢) سورة الأحزاب: ٥٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٥٠/٧.

(٤) المرجع السابق.

تحجبن جميعهن فلن يميز الحرائر من الإماء فلن يؤذى الجميع إذاً وهذا أفضل.

ثم إن الأمة قد يراها رقيق مثلها فيفتتن بها، ولو اقتصرنا في حجاب الإماء على الجميلة منهن وغير الجميلة منهن لا تحجب فتقول إن الفاسق إن أراد المعصية فإنه لا ينظر إلى الجمال والواقع يؤكد ذلك.

### المطلب الخامس:

#### مَنْ مِّنْ تَحْتَجِبِ الْمَرْأَةُ وَلَمِنْ تَبْدِي زِينَتَهَا؟

إن الإسلام عمل على صيانة المرأة من التكشف وإبداء الزينة أمام الأجانب وأمرها بالحجاب وأذن لها في إبداء زينتها لزوجها وبعض المحارم معه وغيرهم.. قال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ (١).

في الآية السابقة يأمر سبحانه وتعالى النساء بالحجاب وعدم إظهار زينتهن أمام الرجال وقد استثنى بعضهم إما لاستحالة ذلك كالزوج وإما لقرابتهم وكثرة الاختلاط بهم ولعدم الفتنة في حقهم وهم المحارم واما لعدم الضرر منهم كالمماليك أو الأطفال.

وهم كالتالي:

## أولاً: البعل:

وهو الزوج، وقد بدأ الله به لأنه يطلع على كل زينة المرأة حيث أحل له رؤيتها.

## ثانياً: الآباء:

### أ - أو آبائهن:

ويشمل أب المرأة وإن علا وأب الأم وإن علا، فشملت الآية الأجداد من ناحية الأب أو الأم والجمهور على أن العم والخال كسائر المحارم يجوز لهما النظر إلى ما يجوز للمحارم النظر إليه (١) أما عدم ذكر الأعمام والأخوال فالسر في ذلك أنهم بمنزلة الآباء فأغنى ذكرهم عن ذكر الأعمام والأخوال وكثيراً ما يطلق الأب على العم، قال تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ (٢)، وإسماعيل عم يعقوب (٣) إذاً فيجوز للمرأة أن تبدي زينتها أمام الأعمام والأخوال.

ب - أو آباء بعولتهن:

للزوجة أن تبدي زينتها أمام والد زوجها وإن علا وهم أجداد الزوج، وليس لها أن تبدي زينتها أو تكشف حجابها أمام عم زوجها، أو خاله.

---

(١) وعند الشعبي وعكرمه ليس العم والخال من المحارم، وقال عكرمة: ولم يذكرهما في الآية

لأنهما تبعان لأبنائهما، انظر: أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٣/١٢.

(٢) البقرة: ١٣٣.

(٣) انظر: روائع البيان في تفسير آيات الأحكام للصابوني ١٧٢/٢.

### ثالثاً: الأبناء:

أ - أو أبنائهن : وتشمل أبنائها وأبناء أبنائها وأبنائها بناتها وإن سفلوا .

ب - أو أبناء أزواجهن : وهم أولاد زوجها من زوجته الأخرى وكذلك أبناء أبناء زوجها وأبناء بنات زوجها وإن سفلوا ، فهؤلاء جميعاً يجوز للمرأة أن تبدي أمامهم زينتها .

### رابعاً: الإخوة:

أ - أو إخوانهن : وهم إخوانها ، إما أشقاء أو أخوان لأب أو أخوان لأم .

ب - أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن : وهم أبناء الإخوان وأبناء الأخوات وإن سفلوا يجوز للمرأة أن تبدي زينتها أمامهم ولا تحتجب .

### خامساً: أو نسائهن:

وقد اختلف في المراد بقوله تعالى: ﴿أو نسائهن﴾، فهل تعني كل النساء مسلمات وغير مسلمات أم أن الآية تقصد النساء المسلمات وغير المسلمات تحتجب عنهن المرأة المسلمة؟:

○ لا خلاف في أن المرأة المسلمة يحل لها إبداء زينتها وأن تظهر

أمام النساء المسلمات ما عدا ما بين السرة والركبة .

○ واختلفوا في المرأة المسلمة هل يجوز لها أن تظهر أمام غير

المسلمات أم لا؟

١- فذهب جماعة (١) إلى أن المراد بالآية النساء المسلمات فقط فلا يحل للمرأة المسلمة الظهور لغير المسلمات واستثنوا ما لو كانت الكافرة أمة للمسلمة (٢).

واستدلوا بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي عبيدة عامر بن الجراح يقول إنه بلغني أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات مع نساء المسلمين فامنع من ذلك وحلّ دونه؛ فإنه لا يجوز أن ترى الذمية عُرْيَةً (٣) المسلمة، فقام عند ذلك أبو عبيدة<sup>وابنه</sup> وقال: أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد إلا أن تبيض وجهها ففسد الله وجهها يوم تبيض الوجوه (٤).

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية لئلا تصفها لزوجها (٥).

٢- أما الصحيح عند ابن العربي فهو : أن المراد بالآية جميع النساء فيجوز للمرأة الظهور أمام غير المسلمة، وقالوا الضمير في قوله (نسائهن) إنما جاء للإلتباع فإنها آية الضمائر إذ فيها خمسة وعشرون ضميراً ليس لها في القرآن نظير، فجاء هذا للإلتباع (٦). وهذا ما صححه

---

(١) مثل ابن جريج وعُباد بن نُسَيٍّ وهشام القاريء وهو ما عليه عمر بن الخطاب وابن عباس، انظر أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٣/١٢.

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٣/١٢، وانظر أحكام القرآن لابن العربي ١٣٧٢/٣.

(٣) عرية: بكسر العين وتسكين الراء، وعرية المرأة: ما يعرى منها وينكشف، انظر هامش أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٢/١٢.

(٤) أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٣/١٢.

(٥) م . س

(٦) أحكام القرآن لابن العربي ١٣٧٢/٣.

ابن العربي(١).

### التعليق :

إن القول بعدم جواز الظهور أمام غير المسلمات مطلقاً به حرج ومشقة وقد تفوت بعض المصالح خصوصاً في عصرنا هذا الذي كثر فيه الانفتاح على العالم الغربي، والاختلاط بغير المسلمين، والتعامل معهم، والسفر لبلدانهم، وحضورهم لبلدان المسلمين، وقد يكون في اختلاط المسلمة بغير المسلمات بعض الفوائد والمصالح فقد تتعرف غير المسلمة على الدين الإسلامي من خلال النساء ومجالسهن ومعرفة السلوك الإسلامي، ومحاسن هذا الدين وما أكرمها به من مكانة، فهذا يدعو لأن تبحث عن الاسلام وتسأل عنه، وقد تسلم، ثم إنهم يظنون أن المسلمات يتحجبن إما لقلة جمالهن أو لفقدانهن للشعر أو نحو ذلك، ويظنون أن المسلمات متخلفات متأخرات في الفكر والثقافة... الخ. فالاختلاط بهم يغير هذه الصورة. على أن تؤمن الفتنة أو التأثر بهن. والقول بجواز الظهور أمام غير المسلمات مطلقاً أيضاً قد يؤدي إلى مفسد كأن تكون واحدة من المفسدات اللاتي يردن النيل من الاسلام وإيقاع الفتن والاضرار بالمسلمات.

ولذلك فإن الأولى هو التوسط بين ذلك، فيجوز للمرأة المسلمة أن تظهر أمام غير المسلمات ولكن يكون ذلك بقدر وأن يكون ذلك إما في مكان عام أو في بيت من بيوت المسلمين، فلا يكون في بيوت غير المسلمات، أو في أماكن خاصة بهن، ويشترط أن تأمن الضرر بحيث



تكون المرأة غير المسلمة ممن لا يشك في أمرها وحقدتها على المسلمين، والله أعلم.

سادساً: أو ما ملكت أيمانهن: وظاهر الآية يشمل العبيد والإماء، ولكن في الحقيقة أن العبيد فيهم خلاف، كما سيظهر في المسألة التالية.

مسألة: هل يجوز للمرأة الحرة أن تتكشف أمام عبدها؟

اختلف الفقهاء في ذلك إلى مذاهب ثلاثة:

١- ذهب الحنفية وقول للمالكية، وقول للشافعية وبعض الحنابلة: إلى أن العبد كالرجل الأجنبي لا يحل نظره إلى سيده (١)، وقالوا أن الآية إنما هي في حق الإماء فقط (٢).

واستدلوا بقول سعيد بن المسيب «لا تغرنكم هذه الآية، ﴿أو ما ملكت أيمانهن﴾ إنما عني بها الإماء ولم يعنى بها العبيد» (٣).

وقال في الهداية: إن العبد فحل وليس بمحرم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجملة، والحاجة قاصرة لأنه يعمل خارج البيت (٤).

٢- ذهب الشافعية في الأصح والمالكية في قول: إلى أن العبد كالمحرم يجوز له النظر لسيدته بلا شهوة كنظر المحرم (٥)، واستدلوا بما روى عن أنس أن النبي ﷺ أتى فاطمة رضي الله عنها بعبد قد وهبه لها

(١) انظر: الهداية للمرغيناني متن تكملة فتح القدير ٣٧/١٠، أحكام القرآن لابن العربي

١٣٧٢/٣؛ مغني المحتاج ١٣٠/٣؛ المغني ١٠٠/٧.

(٢) انظر: الهداية ٣٧/١٠.

(٣) م . س أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٤/١٢.

(٤) انظر الهداية ٣٧/١٠، وانظر مغني المحتاج ١٣٠/٣.

(٥) انظر مغني المحتاج ١٣٠/٣.

وعلى فاطمة ثوب إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فلما رأى النبي ﷺ ما تلقى قال: إنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلارك (١).

٣- أما جمهور الحنابلة (٢) وهو ما صححه ابن قدامة، فقد توسطوا بين القولين السابقين، فهو ليس بمحرم لها ولكن لم يجرموا عليه النظر إلى سيدته مطلقاً كالرجال الأجانب، ولا تحتجب عنه بستر جميع بدنها، ولم يجيزوا له النظر إلى سيدته مطلقاً كالمحارم، وإنما ينظر إلى الوجه والكفين أما بالنسبة للنظر إلى الشعر فقد كره الإمام أحمد نظر العبد إلى شعر سيدته (٣) وهو قول سعيد بن المسيب وطاوس ومجاهد والحسن (٤) وعطاء، والشعبي (٥) وأباحه ابن عباس (٦).

واستدلوا على جواز نظر العبد إلى سيدته بالكتاب والسنة:  
أولاً: الكتاب:

استدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ (٧).

فملك اليمين ممن استثنتهم الآية وأجازت لهم النظر إلى المرأة.

ثانياً: واستدلوا من السنة بما يلي:

١- بما روته أم سلمة عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إذا كان عند مكاتب

---

(١) سنن أبي داود رقم ٤١٠٦، ٦٢/٤، كتاب اللباب باب في العبد ينظر إلى شعر مولاه.

(٢) انظر: المغني ٩٩/٧.

(٣) انظر: المغني ١٠٠/٧.

(٤) م. س.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٤/١٢.

(٦) المغني: ١٠٠/٧.

(٧) سورة النور: ٣١.

إحد أكن ما يؤدي فلتحتجب منه(١)، فهذا يعني أنه قبل أن يؤدي ما عليه لا تحتجب منه.

٢- وعن أبي قلابة قال: وكان أزواج النبي ﷺ لا يحتجبن من مكاتب ما بقي عليه دينار(٢).

٣- واستدلوا بحديث أنس الذي استدل به الشافعية(٣).

استدلوا على أن العبد ليس بمحرم لسيدته بما يلي:

١- بما روى عن النبي ﷺ «سفر المرأة مع عبدها ضيعة»(٤).

٢- وقالوا: لأنها لا تحرم عليه على التأييد ولا يحل له استمتاعها فلم يكن محرماً كزوج اختها(٥).

٣- ولأنه غير مأمون عليها، إذ ليست بينهما نفرة المحرمية، والملك لا يقتضي النفرة الطبيعية بدليل السيد مع أمته، وإنما أبيض له من النظر ما تدعو الحاجة إليه كالشاهد والمبتاع ونحوهما(٦).

### والراجع :

هو ما ذهب إليه جمهور الحنابلة من جواز النظر إلى الوجه والكفين فقط وأنه ليس بمحرم، والله أعلم.

---

(١) سنن الترمذي ٥٦٢/٣، حديث رقم ١٢٦١، كتاب البيوع، باب ما جاء في المكاتب إذا كان

عنده ما يؤدي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) قال ابن قدامة في المغني ٩٩/٧: رواه سعيد في سننه.

(٣) انظر ص ١٧٣ - ١٧٤ من البحث.

(٤) قال ابن قدامة في المغني: رواه سعيد، وانظر تخريجه ص: ١٣٦ من نفس البحث..

(٥) المغني: ٩٩/٧.

(٦) المغني: ١٠٠/٧.

### سابعاً: أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال:

يجوز للمرأة أن تشكف حجابها أمام الرجل الأبله أو المغفل الذي لا شهوة له (١)، وقيل الأحق الذي لا حاجة به إلى النساء، وقيل الرجل يتبع القوم فيأكل معهم ويرتفق بهم وهو ضعيف لا يكون له شهوة للنساء ولا يشتهيهن، وقيل: العنين، وقيل: الخصي، وقيل: الشيخ الكبير والصبي الذي لم يدرك (٢). قال القرطبي: وهذا الاختلاف كله متقارب المعنى ويجتمع فيمن لا فهم له ولا همه ينتبه بها إلى أمر النساء (٣).

### ثامناً: أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء:

وهذا يعني أنه يجوز للمرأة أن تكشف حجابها أمام الأطفال - يقال للإنسان طفلاً ما لم يراهق الحلم - وتبدي زينتها هذا إذا كان الطفل صغيراً بحيث لا يعرف العورة ولا الشهوة، ولا أحوال النساء.. أما إذا كان الطفل مراهقاً أو قريباً منه، بحيث يعرف ذلك ويدريه ويفرق بين الشوهاء والحسنة، فلا يمكن من الدخول على النساء (٤).

### تاسعاً: من يحرم عليها بالرضاعة:

فقد قال ﷺ «إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة» (٥). وفي رواية

---

(١) انظر تفسير ابن كثير ٢٨٦/٣ بتصرف.

(٢) انظر أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٤/١٢.

(٣) م . س .

(٤) انظر تفسير ابن كثير ١٨٦/٣ (بتصرف) ؛ فتح القدير للشوكاني ٢٤/٤.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١٠، كتاب الرضاع.

أخرى قال ﷺ «... ويحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم» (١)، وعن عائشة رضي الله عنها أنها أخبرته ﷺ أن عمها من الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبه فأخبرت رسول الله ﷺ فقال لها: «لا تحتجبي منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب» (٢). فيدخل الأب من الرضاعة والجد من الرضاعة، والعم والخال والأخ وابنه وابناء الأخت من الرضاعة.

-----

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٣/١٠ كتاب الرضاع.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢/١٠. كتاب الرضاع.

## المطلب السادس: كيفية الحجاب

إن الواجب على المرأة المسلمة البالغة الالتزام بأمر الله لها بالحجاب الشرعي، والآيات الواردة في الأمر بالحجاب لم يرد فيها صفة ذلك الحجاب.. وإنما الواجب هو الستر لما يجب ستره، وهناك شروط يجب اجتماعها في الحجاب الشرعي، فإذا ما توفرت هذه الصفات والشروط تحقق الحجاب، وإذا تخلف واحد من هذه الشروط لا يعتبر الحجاب شرعياً.

### شروط الحجاب الشرعي:

#### ○ الشرط الأول:

أن يكون ساتراً لجميع البدن (١) بما في ذلك الوجه والكفان، وسيأتي التفصيل في ذلك.

#### ○ الشرط الثاني:

أن يكون كثيفاً غير رقيق (٢)، لأن الغرض من الحجاب الستر، فقد دخلت على عائشة حفصة ابنة أخيها عبدالرحمن رضي الله عنهم وقد اختمرت بشيء يشف عن عنقها وما هنالك فشقته عليها وقالت: إنما يضرب بالكثيف الذي يستتر (٣).

---

(١) انظر روائع البيان للصابوني ٤١٩/٢.

(٢) م . س ٤٢٠/٢؛ وانظر حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، محمد ناصر الدين الألباني، ص: ٥٦.

(٣) أحكام القرآن للقرطبي ٢٣٠/١٢.

### ○ الشرط الثالث:

ألا يكون زينة في نفسه أو مبهرجاً ذا ألوان جذابة يلفت الأنظار(١).

### ○ الشرط الرابع:

أن يكون فضفاضاً غير ضيق لا يشف عن البدن ولا يجسم العورة ولا يظهر أماكن الفتنة في الجسم(٢).

ويستدل للشرط الثالث والرابع بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: (صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها لتوجد من مسيرة كذا وكذا)(٣).

الشاهد: قوله ﷺ (نساء كاسيات عاريات).

وجه الاستدلال:

ذكر الحديث صنفين من أهل النار : نساء كاسيات عاريات أي

---

(١) روائع البيان للصابوني ٤٢٠/٢، وانظر حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، محمد ناصر الدين الألباني ص ٥٤، وللأسف الشديد قد انتشر في الأونة الأخيرة في بلاد المسلمين تصميم أزياء الحجاب والتقنن في ذلك بأشكال وألوان وزخارف للسهرات، وانتشرت العباءات والجلابيب والطرح المزينة بالقصب والترتر والخرز وهذا إذا زين به اللون الأسود أصبح في غاية الجمال فأصبح الحجاب في حاجة إلى حجاب، ولا أدري لماذا يتعمد النسوة تزيين الحجاب الذي لا يلبس إلا عند الخروج ويراه الرجال الأجانب؟ فهل يجوز أن تتزين للرجال؟ ان من ترتدي هذه الانواع من الحجاب لا تعتبر قد امتثلت للحجاب الشرعي فلا فائدة من حجابها فنسأل الله الستر والسلامة.

(٢) روائع البيان للصابوني ٤٢٠/٢؛ وانظر حجاب المرأة المسلمة للألباني: ص ٥٩.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/١٩٠، كتاب الجنة، باب جهنم أعاذنا الله منها

كاسيات من نعم الله، عاريات من شكره، وقيل: أراد أنهن يكشفن بعض أجسامهن، فهن كاسيات عاريات إذ بعض ذلك منكشف، وقيل هو أن يلبس ثياباً رقاقاً تصف ما تحتها فهن كاسيات في ظاهر الأمر عاريات في الحقيقة (١).

وأيضاً ينطبق الحديث على من ترتدي الضيق الذي يفصل مفاتي المرأة ويبرز أعضائها فهي وإن كانت كاسية إلا أنها شبه عارية. ولا يصف الرسول ﷺ هؤلاء النساء بأنهن من أهل النار إلا لفعلهن للمحرم فدل أن ما يفعله محرم فوجب عليهن عدم ارتداء الثياب الضيقة الشفافة وعدم التكشف أمام الأجانب والله أعلم.

#### ○ الشرط الخامس:

أن لا يكون الحجاب معطراً (٢) أو مبخراً وذلك لحرمة تعطر النساء عند خروجهن ومروهن بالرجال كما سيأتي بيانه (٣).

#### ○ الشرط السادس:

ألا يكون الحجاب فيه تشبه بالرجال أو مما يلبسه الرجال (٤) وذلك لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل (٥)، ولقوله ﷺ لعن رسول الله ﷺ الرجل من النساء (٦).

---

(١) انظر جامع الأصول لابن الأثير ٧٨٩/١١، رياض الصالحين للنووي ٤٦٠.

(٢) انظر روائع البيان ٤٢١/٢؛ وانظر: حجاب المرأة المسلمة للألباني ص: ٦٦.

(٣) انظر ص... من البحث ٤٤٤

(٤) انظر روائع البيان للصابوني ٤٢١/٢؛ وانظر: حجاب المرأة المسلمة للألباني ص: ٦٦..

(٥) سنن أبي داود رقم ٤٠٩٨، ٦٠/٤، كتاب اللباس باب لباس النساء.

(٦) سنن أبي داود رقم ٤٠٩٩، ٦٠/٤-٦١، كتاب اللباس، باب لباس النساء.



○ الشرط السابع:

أن لا يشبه لباس الكافرات (١).

○ الشرط الثامن:

أن لا يكون لباس شهرة (٢) لقوله ﷺ: «من لبس ثوب شهرة (٣) في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة ثم ألهب فيه ناراً» (٤).

---

---

(١) حجاب المرأة للألباني: ص ٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص: ١١٠.

(٣) أي من لبس ثوباً يقصد به الاشتهار بين الناس سواء كان الثوب نفيساً يلبسه تفاخراً بالدنيا وزينتها أو خسيساً يلبسه إظهاراً للزهد والرياء، حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٣٧٨/٢، برقم ٣٦٦٩، كتاب اللباس.

(٤) أخرجه ابن ماجه ٣٧٨/٢-٣٧٩، كتاب اللباس، برقم ٣٦٦٩، باب من لبس شهرة من الثياب، وقد صححه الألباني.

## المطلب السابع

### أقوال الأئمة الأربعة

### في حكم ستر الوجه والكفين في الحجاب

أولا : الحنفية:

أ / ذهب أبو حنيفة والمتقدمون من الحنفية إلى أنه إذا أمنت المرأة الفتنة فإنه يجوز لها كشف الوجه والكفين وجاز نظر الرجل الأجنبي إليها والأفضل للشاب غض البصر، أما إذا لم يأمن الفتنة فلا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة.

جاء في بدائع الصنائع: فلا يحل النظر للأجنبي من الأجنبية الحرة إلى سائر بدنّها إلا الوجه والكفين.. وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله، أنه يحل النظر إلى القدمين أيضاً.

ثم إنما يحل النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منها من غير شهوة فأما عن شهوة فلا يحل.. لما فيه من خوف حدوث الشهوة والوقوع في الفتنة(١).

ب / ذهب المتأخرون من الحنفية - ومنهم الحصكفي وابن عابدين - إلى وجوب ستر الوجه والكفين ولكن ليس لأنهما عورة، وإنما لكثرة الفساد والفتنة..

قال الإمام محمد أنور الكشميري عن آيات الحجاب: (ومنها ﴿ولا يبدین زینتھن﴾ قيل الزينة هي الوجه والكفان، فيجوز الكشف عند الأمن

---

(١) بدائع الصنائع ١٢١/٥-١٢٢ وانظر تبیین الحقائق للزيلعي ١٧/٦، وانظر المبسوط ١٠/١٥٢.

من الفتنة، على المذهب، وأفتى المتأخرون بسترها لسوء حال الناس... (١). جاء في الدر المختار : [(وتمنع) المرأة الشابة (من كشف الوجه بين رجال)، لا لأنه عورة بل (لخوف الفتنة)، كمسه وان أمن الشهوة لأنه أغلظ... (٢)].

قال ابن عابدين: [والمعنى: تمنع من الكشف لخوف أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لأنه مع الكشف قد يقع النظر إليها بشهوة] (٣).  
**ثانياً : المالكية:**

أ / ذهب بعض المالكية إلى أنه يجوز للمرأة كشف وجهها وكفيها إلا إذا خيفت الفتنة، وفيه قولان والمشهور من المذهب أنه يجب عليها سترهما، وقال البعض لا يجب سترهما وإنما يجب غض البصر عنهما.  
جاء في جواهر الاكلیل : [وعورة الحرة مع رجل أجنبي مسلم جميع جسدها عدا الوجه والكفين ظهراً وبطناً، فالوجه والكفان ليسا بعورة فيجوز لها كشفهما للأجنبي وله نظرهما إن لم تخش الفتنة فإن خيفت الفتنة فقال ابن مرزوق: مشهور المذهب وجوب سترهما، وقال عياض: لا يجب سترهما، ويجب غض البصر عن الرؤية، وأما الأجنبي الكافر فجميع جسدها حتى وجهها وكفيها عورة بالنسب له] (٤).

ب / وذهب البعض الآخر من المالكية إلى التفصيل فقالوا: إن كانت متجالةً أو عجوزاً أو قبيحةً جاز لها كشفهما وإن كانت شابةً وجميلةً فلا

---

(١) فيض الباري على صحيح البخاري ٢٥٤/١.

(٢) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢٧٢/١.

(٣) رد المختار على الدر المختار ٢٧٢/١.

(٤) جواهر الاكلیل في شرح مختصر خليل، صالح عبدالسميع الابي الأزهرى المالكي ٤١/١.

يجوز.

جاء في قوانين الأحكام الشرعية(١): [وإن كانت أجنبية جاز أن يرى الرجل من المتجالة الوجه والكفين، ولا يجوز أن يرى ذلك من الشابة إلا لعذر من شهادة أو معالجة أو خطبة].

ج / وذهب بعضهم إلى أن المرأة كلها عورة فلا يجوز لها كشف شيء منه إلا لحاجة أو ضرورة.

قال ابن العربي(٢): [والمرأة كلها عورة، بدننها وصوتها، فلا يجوز كشف ذلك إلا لضرورة أو حاجة كالشهادة أو داء يكون ببدنها].

ومن نصوصهم في ذلك: [ليس من الضرورات احتياجها إلى أن تبيع وتبتاع أو تتصنع، وقد روى عن مالك أرى أن يتقدم إلى الصانع في قعود النساء إليهم ولا تترك الشابة تجلس إلى الصانع، وأما المتجالة والخادم الدون، ومن لا يهتم على القعود عنده ومن لا تهم فلا بأس بذلك، وهو كله صواب، فإن أكثر هذه ليست بضرورة تبيح التكشف، فقد تصنع وتستصنع وتبيع وتشتري وهي متسترة ولا يمنع من الخروج والمشي في حوائجهن ولو كن معتدات وإلى المسجد وإنما يمنع من التبرج والتكشف والتطيب للخروج والتزين بل يخرجن وهن منقبات ولا يخففن في المشي في الطرقات بل يلصقن بالجدران](٣).

### ثالثاً : الشافعية:

أ / اتفق الشافعية على وجوب ستر الوجه والكفين إذا خيفت الفتنة..

---

(١) قوانين الأحكام الشرعية، لابن جزي ص ٤٨٤، الباب التاسع عشر.

(٢) أحكام القرآن ٣/١٥٧٩.

(٣) أحكام النظر لابن القطان، نقله عنه الحطاب في مواهب الجليل ٣/٤٠٥.

وكذا لو أمنت الفتنة، ولكن كان النظر إليها بشهوة.

ب/ أما إذا أمنت الفتنة والشهوة فعند الشافعية قولان:

القول الأول : لا يجوز كشف الوجه واليدين وهو الصحيح عند النووي وقد رجحه الإمام الغزالي.

القول الثاني: يجوز كشف الوجه واليدين ولا يجب على المرأة سترهما وإنما يجب على الرجال غض البصر عنها، ومع ذلك فكشفه مكروه وقيل خلاف الأولى، وقد نسب الغزالي إلى جمهور الشافعية.

ومن نصوصهم في ذلك، ما جاء في نهاية المحتاج (١) في الكلام عن حرمة النظر إلى المرأة الأجنبية [وكذا وجهها] (٢) أو بعضه، ولو بعض عينها (وكفها) أي كل كف منها وهو من رأس الأصابع إلى المعصم (عند خوف فتنة) إجماعاً من راعية نحو مس لها أو خلوة بها وكذا عند النظر بشهوة بأن يلتذ به وإن أمن الفتنة قطعاً (وكذا عند الأمن) من الفتنة فيما يظن من نفسه من غير شهوة (على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه وبأن النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة، فاللائق بمحاسن الشريعة سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بالأجنبية...، والثاني لا يحرم، ونسبه للجمهور والشيخان للأكثرين... وما نقله الامام من الاتفاق على منع النساء أي منع الولاة له معارض، لما حكاه القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها وإنما ذلك سنة

---

(١) نهاية المحتاج للرملي ١٨٧/٦.

(٢) معطوفة على الجملة ويحرم نظر فحل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية.. وهي في المنهاج

متن نهاية المحتاج ١٨٧/٦.

وعلى الرجال غض البصر عنهن للآية...

وكلام القاضي ضعيف، وحيث قيل بالجواز كره وقيل خلاف الأولى، وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح حرم النظر إلى المنتقبة التي لا يبين منها غير عينيها أو محاجرها كما بحثه الأزرعي ولا سيما إذا كانت جميلة فكم في المحاجر من خناجر، أفهم وتخصيص الكلام بالوجه والكفين حرمة كشف ما سوى ذلك من البدن [١].

#### رابعاً : الحنابلة:

ذهبوا إلى أن الوجه والكفين يجب سترهما فالمرأة كلها عورة ما عدا في الصلاة، فيكون الوجه ليس بعورة، إذ لم يكن بحضرتها رجال أجنب، والكفان فيهما خلاف، فبعض الحنابلة يرى أنهما عورة حتى في الصلاة، وبعضهم يرى أنهما ليسا بعورة في الصلاة. جاء في المغني: (فأما نظر الرجل إلى الأجنبية من غير سبب فإنه محرم إلى جميعها في ظاهر كلام أحمد) (٢).

وعن عورتها في الصلاة قال المرداوي: (الصحيح من المذهب أن الوجه ليس بعورة وعليه الأصحاب، وحكاه القاضي إجماعاً، وعن الوجه عورة أيضاً، قال الزركشي: أطلق الامام أحمد القول بأن جميعها عورة، وهو محمول على ما عدا الوجه، أو على غير الصلاة، انتهى.. وقال بعضهم: الوجه عورة وإنما كشف في الصلاة للحاجة، قال الشيخ تقي الدين: والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة وهو عورة في باب النظر

---

(١) نهاية المحتاج للرملي ١٨٧/٦-١٨٨.

(٢) المغني لابن قدامة ١٠٢/٧.

إذا لم يجز النظر إليه. انتهى[١].

وفي الكفين روايتان: إحداهما، أنهما عورة وهو المذهب وعليه الجمهور، والرواية الثانية: أنهما ليسا بعورة(٢)، والرواية الثانية اختيار الشيخ تقي الدين وصوبها المرداوي(٣).

مما سبق من أقوال المذاهب الأربعة نستنتج:

- ١- أنهم اتفقوا على حرمة النظر إلى وجه المرأة إذا خيفت الفتنة إلا للضرورة كعلاج عند عدم المعالجة في النساء أو شهادة.
- ٢- اتفقوا على أن الوجه ليس بعورة في الصلاة.
- ٣- اتفقوا على أن الكفين ليسا بعورة في الصلاة ما عدا بعض الحنابلة.
- ٤- أن المجيزين لكشف الوجه فقط أجازوه عند أمن الفتنة أو إذا كانت المرأة عجوزاً أو قبيحة ونحو ذلك.

---

(١) الانصاف للمرداوي ٤٥٢/١.

(٢) م . س .

(٣) انظر: الانصاف للمرداوي ٤٥٢/١.

## [الأدلة]

### أولاً: الأدلة على وجوب ستر الوجه والكفين:

ويستدل على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة، وفعل الصحابييات والمعقول.

#### أولاً : الأدلة من القرآن الكريم:

الآية الأولى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (١).

معاني المفردات في اللغة:

يدنين : أي يسدلن ويرخين، ويقال: أدنيت الستر إذا أرخيته (٢).

جلابيبهن: الجلاب في اللغة: هو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء، وقيل هو ما يغطي به من ثوب وغيره (٣).

#### أقوال العلماء في تفسير الجلاب:

قال الحافظ ابن حجر في بيان معنى الجلاب سبعة أقوال: المقنعة، الخمار، أو أعرض منه، والثوب الواسع يكون دون الرداء والإزار، والمحفلة، والملاءة، والبرنص (٤).

---

(١) الأحزاب / ٥٩.

(٢) انظر المصباح المنير ٢٧٤/١.

(٣) انظر ، م . س ١٤٣/١.

(٤) انظر فتح الباري ٤٢٤/١.



والصحيح هو ما ذكره القرطبي بقوله: (...) والصحيح أنه الثوب الذي يستر جميع البدن(١).

وقال الشيخ عبدالعزيز بن خلف(٢): (والمفهوم من الجلباب لا ينحصر باسم ولا بجنس ولا بلون، وإنما هو كل ثوب تشتمل به المرأة لستر مواضع الزينة من ثابت ومنقول، وإذا عرفنا المقصود منه زال الحرج في وصفه ومسماه).

وجه الاستدلال بالآية على وجوب ستر الوجه والكفين:

الآية فيها أمر للنساء بأن يرخين ثيابهن على جميع أجسادهن بما في ذلك الوجه والكفان، لأن الذي كان يبدو في الجاهلية منهن هو الوجه والنحر والكفان، فجاء الأمر بالإدناء للجلابيب ليتم سترها ولو لم يكن كذلك لما كان للأمر بالإدناء فائدة.

وقد جاءت أقوال المفسرين في تفسير الآية مؤكدة أن صفة الإدناء وإن اختلفت إلا أنها تتضمن ستر الوجه، ومن هذه الأقوال:

١- تفسير ابن عباس رضي الله عنهما لصفة الإدناء:

روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية قوله: أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤسهن بالجلابيب ويبدين عيناً واحدة(٣).

٢- قال أبو حيان في البحر المحيط:

---

(١) أحكام القرآن للقرطبي ٢٤٣/١٤.

(٢) نظرات في كتاب حجاب المرأة المسلمة: ٤٨.

(٣) جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري ٤٥/٢٢، وانظر لباب التأويل في معاني التنزيل

٢٢٧/٥؛ تفسير ابن كثير ٥١٩/٣.

[... (من) في (جلابيبهن) للتبعيض، و(عليهن) شاملة لجميع أجسادهن، أو (عليهن) على وجوههن لأن الذي كان يبدو منهن في الجاهلية هو الوجه...](١).

٣- قال الامام عبدالرحمن احمد بن محمود النسفي الحنفي (٢) في تفسيره: [«يدنين عليهن من جلابيبن»، يرخينها عليهن، ويغطين بها وجوههن وأعطافهن، و«من» للتبعيض أي ترخي بعض جلبابها وفضله على وجهها].

٤- قال القاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي الشافعي (٣) في تفسيره: [«يدنين عليهن من جلابيبن»، يغطين وجوههن وأبدانهن بملاحفن(٤) إذا برزن لحاجة].

٥- وجاء في زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن الجوزي الحنبلي (٥) قال: [قوله تعالى: «يدنين عليهن من جلابيبن».. قال ابن قتبية: يلبسن الأروبة وقال غيره: يغطين رؤوسهن ووجوههن ليعلم أنهن حرائر...].

٦- وجاء في أحكام القرآن لابن العربي (٦): [المسألة الثالثة قوله تعالى: «يدنين عليهن».. قيل معناه تغطي به رأسها فوق خمارها، وقيل تغطي به وجهها حتى لا يظهر منها إلا عينها اليسرى].

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٢٥٠/٧.

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٧٩/٣.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٨٠/٢.

(٤) الملحق: بالكسر: هي الملاءة التي تلتحف بها المرأة، واللحاف كل ثوب يتغطى به، [المصباح

المنير ٧٥٥/٢ (لحف)].

(٥) ٤٢٢/٦.

(٦) ١٥٨٥/٣.

٧- وقال الزمخشري في تفسيره (١): ومعنى [يدنين عليهن من

جلابيبهن].. يرخينها عليهن ويغطين بها وجوههن وأعطافهن...].

٨- وقال عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكنيا الهراس:

[الجلباب هو الرداء، فأمرهن بتغطية وجوههن ورؤوسهن ولم يوجب على

الإماء ذلك] (٢).

٩- وقال الإمام الرازي الجصاص الحنفي في كتابه أحكام القرآن (٣)

[... في هذه الآية دلالة على أن المرأة الشابة مأمورة بستر وجهها عن

(الأجنيبين) وإظهار الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطمع أهل الريب

فيهن...].

١٠- قال أبو السعود: [أي تغطين بها وجوههن وأبدانهن إذا برزن

لداع من الدواعي] (٤).

#### ومن العلماء في العصر الحديث:

١١- قال فضيلة الشيخ أبو بكر الجزائري: (... ودعاة السفور يقولون

إن هذه الآية لم تأمر بتغطية الوجه وإنما أمرت بتغطية الرأس فقط وهو

فهم باطل، إذ الجلباب هو ما تضعه المرأة على رأسها فكيف يقال لها:

أدني الجلباب من رأسك تغطية وإنما تدنيه من رأسها لتغطي به وجهها،

وهذا هو المعقول، والمفهوم من العرب، ثم إن مجرد تغطية الرأس لا

---

(١) الكشف عن حقائق التنزيل ٢٧٤/٣.

(٢) تفسير الكيا الهراس الطبري ٣٥٤/٤.

(٣) ٣٧١/٣.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي ١١٥/٧.

تمنع من المغازلة المخوفة وإنما يمنع منها تغطية الوجه بالمرّة أما كاشفة الوجه فإن النظر إليها ومنها يسهل المكالمة فالمغازلة كما قال الشاعر الحكيم:

نظرة فابتسامة فسلام فكلّام فموعد فلقاء (١).

١٢- قال د. محمد محمود حجازي (٢): [«يدنين عليهن من جلابيبن» فيسترن أجسادهن كلها حتى وجوههن إلا ما به ترى الطريق].

١٣- قال الشيخ عبد العزيز بن خلف (٣): (فقوله تبارك وتعالى: ﴿ذلك أدنى أن يعرفن﴾.. يدل على تخصيص الوجه لأن الوجه عنوان الزينة، فهو نص على وجوب ستر الوجه، وقال تعالى: «فلا يؤذين»، هو نص على أن في معرفة محاسن المرأة إيذاء لها ولغيرها بالفتنة والشر، لذلك حرم الله تعالى عليها أن تخرج من بدنها ما تعرف به محاسنها أيا كانت).

١٤- قال فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز (٤) في تفسير الآية: (والجلابيب جمع جلباب، والجلباب هو ما تضعه المرأة على رأسها للتحجب والتستر به. أمر الله سبحانه جميع نساء المؤمنين بإدناء جلابيبن على محاسنهن من الشعور والوجه وغير ذلك حتى يعرفن بالعفة فلا يفتتن ولا يفتن غيرهن فيؤذيهن).

---

(١) فصل الخطاب في المرأة والحجاب ٣٨-٣٩.

(٢) التفسير الواضح ٢٢/٢٧.

(٣) نظرات في حجاب المرأة المسلمة ٤٨-٤٩.

(٤) رسالة تبحث في مسائل السفر والحجاب، ص: ٦.

الآية الثانية مما يستدل به على وجوب ستر الوجه والكفين:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ...﴾ (١).

وجه الاستدلال: أن الآية فيها أمر للصحابه إذا أرادوا سؤال أمهات المؤمنين فلا يسألونهن إلا من وراء حجاب، وهذا يعني ستر جميع الأعضاء بما في ذلك الوجه والكفان.

يقول ابن العربي في الآية: (وهذا يدل على أن الله أذن في مساءلتهن (٢) من وراء حجاب في حاجة تعرض أو مسألة يستفتى فيها، والمرأة كلها عورة، بدنها وصوتها فلا يجوز كشف ذلك إلا لضرورة أو حاجة، كالشهادة عليها أو داء يكون ببدنها أو سؤالها عما يعن<sup>3</sup> ويعرض عندها) (٣).

وهذه الآية دالة على وجوب ستر الوجه واليدين من المرأة إذ لو لم يكن سترهما واجباً لم يكن لطلب الحاجة من وراء حجاب أي معنى (٤).

اعتراض: ممن قال بعدم وجوب ستر الوجه والكفين..

---

(١) سورة الأحزاب / ٥٣.

(٢) أي زوجات النبي ﷺ.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ١٥٧٩/٣.

(٤) انظر فقه النظر في الإسلام لمحمد أديب لكلل ص ٤٠ وما بعدها.

قالوا إن الآية خاصة بأمهات المؤمنين فيجب عليهن ستر الوجه والكفين، أما غيرهن فلا يجب عليهن ذلك.

### الجواب :

إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالآية وإن كان سبب نزولها خاصاً بأمهات المؤمنين إلا أنها عامة في نساء المؤمنين، ثم إنه إذا كان نساء النبي ﷺ مأمورات بذلك فمن باب أولى أن يؤمر غيرهن به، ويؤيد هذا أقوال المفسرين منها:

١- قال الجصاص : (... وهذا الحكم وإن نزل خاصاً في النبي ﷺ وأزواجه، فالمعنى عام فيه وفي غيره، إذ كنا مأمورين باتباعه والافتداء به إلا ما خصه الله به دون أمته(١)).

٢- وقال الشيخ حسن بن محمد مخلوف في تفسيره للآية: ﴿وإذا سألتموهن﴾، إذا طلبتم من نسائه ﷺ متاعاً شيئاً يتمتع به من الماعون ونحوه، ومثله العلم والفتيا، فاسألوهن من وراء حجاب، أي ستر بينكم وبينهن، ذلكم: أي السؤال من وراء حجاب أظهر لقلوبكم وقلوبهن، من الريب وخواطر السوء، وكان نزول آية الحجاب في شهر ذي القعدة من السنة الخامسة من الهجرة، وحكم نساء المؤمنين في ذلك حكم

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٧٠.

نساءه ﷺ (١).

٣- ويقول أ. محمد أديب كلكل: (فإن قال قائل إن هذه الآية خاصة بأمهات المؤمنين وقد نزلت بحقهن، قلت: إنها وإن كانت خاصة بنساء النبي ﷺ من جهة السبب، فهي عامة من جهة الأحكام، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأكثر آيات القرآن نوات أسباب خاصة في نزولها بلا خلاف بين العلماء، فإذا حصرنا أحكامها ضمن دائرة أسبابها فما هو حظنا منها إذن؟ وبذلك نكون قد عطلنا آيات الله، وأبطالنا أحكامها جملة وتفصيلاً، وهل أنزل القرآن ليطبق في عصر دون عصر وفي زمن دون زمن؟).

فادعاء أنها خاصة بنساء النبي ﷺ إضافة إلى ما ذكرته لا ينهض حجة، لأن الاستثناء في آية: لا جناح عليهن في آبائهن، عام، وهو فرع من الأصل، وهو الحجاب، فدعوى تخصيص الأصل يستلزم تخصيص الفرع، وهو غير مسلم لما علم تعميمه، فهل يقال لامرأة أباح الله لها أن تظهر على أبيها وابنها وأخيها: إن الله لم يوجب عليها التحجب عن غيرهم؟ فقصر الله عز وجل ظهور المرأة على محارمها فقط، بقوله تعالى: لا جناح عليهن في آبائهن... الآية، أما غيرهم من الأجانب فإنه يجب عليها الاحتجاب عنهم بداهة بمقتضى مفهوم الآية (٢).

٤- وقال الشيخ أبو بكر الجزائري (٣): (فهذه الآية الكريمة تعرف بآية الحجاب، إذ هي أول آية نزلت في شأنه، وعلى أثرها حجب رسول

(١) صفوة البيان لمعاني القرآن لحسنين مخلوف ٢/١٩٠.

(٢) فقه النظر في الإسلام محمد أديب كلكل ص ٤١.

(٣) فصل الخطاب في المرأة والحجاب ص: ٣٤-٣٥.

الله ﷺ نساءه، وحجب المؤمنون نساءهم، وهي نص في فرض الحجاب، إذ قوله تعالى: وإذا سألتهم عن متاعاً فسئلوهم من وراء حجاب، قطعي الدلالة في ذلك، ومن عجيب القول أن يقال أن هذه الآية نزلت في نساء النبي ﷺ فهي خاصة بهن دون باقي نساء المؤمنين، إذ لو كان الأمر كما قيل لما حجب أصحاب رسول الله ﷺ نساءهم، ولما كان لإذن رسول الله ﷺ للخاطب أن ينظر لمن يخطبها معنى أبدأ.

وفوق ذلك أن نساء النبي ﷺ جعلهن الله تعالى أمهات المؤمنين، إذ قال الله تعالى: وأزواجه أمهاتهم، فنكاحهن محرم على التأبيد كنكاح الأمهات، فأى معنى إذاً لحجبهن وحجابهن، إذا كان الحكم مقصوراً عليهن؟ ومن هنا كان الحكم عاماً يشمل كل مؤمنة إلى يوم القيامة، وكان من باب قياس الأولى، فتحریم الله تعالى التأفیف للوالدين يدل على تحریم ضربهما من باب أولى، وهذا الذي دلت عليه نصوص الشريعة، وعمل به المسلمون).

هـ- وأخيراً نقول كما قال الشيخ الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان (١) (ولو فرضنا أن آية الحجاب خاصة بأزواجه ﷺ فلا شك أنهن خير أسوة لنساء المسلمين في الآداب الكريمة المقتضية للطهارة التامة، وعدم التدنس بأنجاس الريبة، فمن يحاول منع نساء المسلمين - كالدعاة للسفور والتبرج والاختلاط اليوم - من الاقتداء بهن في هذا الأدب السماوي الكريم المتضمن سلامة العرض والطهارة من دنس الريبة، غاش لأمة محمد ﷺ مريض القلب كما ترى).



الآية الثالثة من القرآن الكريم للدلالة على وجوب ستر الوجه والكفين:

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١).

سبب نزول هذه الآية:

(وكان سبب نزول هذه الآية ما ذكره مقاتل بن حيان قال: بلغنا والله أعلم أن جابر بن عبد الله الأنصاري حدث أن أسماء بنت مرثد كانت في محل لها في بني حارثة، فجعل النساء يدخلن عليها غير متزرات فيبدو ما في أرجلهن من الخلاخل وتبدو صدورهن وذوائبهن فقالت أسماء ما أقبح هذا فأنزل الله تعالى: ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن﴾ الآية (٢).

وجه الاستدلال:

في الآيتين ثلاثة شواهد يستدل بها على وجوب ستر الوجه والكفين:  
الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾.  
الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾.

(١) النور / ٣١.

(٢) تفسير ابن كثير ٢٨٤/٣.

الشاهد الثالث: قوله تعالى : ﴿ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾.

الشاهد الأول: ﴿ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾:

وجه الاستدلال:

في الآية نهي عن إبداء الزينة لغير المحارم إلا ما لا يمكن إخفاؤه وما ظهر بلا قصد وهو الثوب أو الرداء أو طرف الثوب، وبهذا المعنى فسر الآية الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ومعه من التابعين كثير كالحسن وابن سيرين والنخعي.

أ / جاء في تفسير ابن كثير (١): (وقوله تعالى: ﴿ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ أي لا يظهرن شيئاً من الزينة للأجانب إلا ما لا يمكن إخفاؤه: قال ابن مسعود كالرداء والثياب يعني على ما كان يتعاطاه نساء العرب من المقنعة التي تجل ثيابها وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه لأن هذا لا يمكنها إخفاؤه، ونظيره في زي النساء ما يظهر من إزارها وما لا يمكن إخفاؤه، وقال بقول ابن مسعود، والحسن، وابن سيرين، وأبو الجوزاء، وإبراهيم النخعي، وغيرهم).

اعتراض من المخالفين القائلين بعدم وجوب ستر الوجه والكفين:

استدلوا بقول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية: ﴿ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ قال: وجهها وكفيها والخاتم، وهو مروي عن ابن عمر، وعطاء، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي،

---

(١) تفسير ابن كثير ٢٨٤/٣.

وغيرهم(١).

### الجواب :

إن تفسير ابن عباس ومن معه للزينة يحتمل أن يكون تفسيراً للزينة التي نهين عن إبدائها(٢)، فقولهم إذاً حجة لنا لا حجة علينا، فيكون النهي عن إبداء وجوههن وكفوفهن وخواتمهن ونحو ذلك من الزينة إلا ما ظهر منها من غير قصد.

### الرد من المعترضين القائلين بعدم وجوب ستر الوجه والكفين:

إن الاحتمال الآخر لتفسير ابن عباس رضي الله عنهما ومن تابعه هو أن يكون المراد تفسير ما ظهر منها بالوجه والكفين، وذكر ابن كثير أن هذا هو المشهور عند الجمهور(٣).

### الجواب:

إن الاحتمال الأول لتفسير ابن عباس أنسب مع تفسير ابن عباس للآية التاسعة والخمسين من سورة الأحزاب السابق ذكرها، وذكره صفة الإبداء التي تضمنت ستر الوجه وإبداء عين واحدة ويتناسب أيضاً مع تفسير ابن مسعود، ولا تناقض بينهما، بينما لو أخذ بالاحتمال الثاني لأدى إلى التناقض ورفع المتناقضين أولى من جمعهما.

ب/ قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين: (إن الله تعالى نهى عن إبداء الزينة مطلقاً إلا ما ظهر منها، وهي التي لا بد أن تظهر كظاهر الثياب ولذلك قال: ﴿إلا ما ظهر منها﴾ ولم يقل: إلا ما أظهرن منها، ثم نهى مرة

---

(١) تفسير ابن كثير: ٢٨٤/٣.

(٢) م . س . بتصرف.

(٣) انظر تفسير ابن كثير ٢٨٤/٣، بتصرف.

أخرى عن إبداء الزينة إلا لمن استثناهم فدل هذا على أن الزينة الثانية غير الزينة الأولى، فالزينة الأولى هي الزينة الظاهرة التي تظهر لكل أحد، ولا يمكن إخفاؤها، والزينة الثانية هي الزينة الباطنة التي يتزين بها، ولو كانت هذه الزينة جائزة لكل أحد لم يكن للتعميم في الأولى والاستثناء في الثانية فائدة معلومة(١).

ثم قال: (إن الله تعالى يرخص بإبداء الزينة الباطنة للتابعين غير أولي الإربة من الرجال، وهم الخدم الذين لا شهوة لهم، وللطفل الصغير الذي لم يبلغ الشهوة ولم يطلع على عورات النساء، فدل هذا على أمرين: أحدهما: أن إبداء الزينة الباطنة لا يحل لأحد من الأجانب إلا لهذين الصنفين.

الثاني: أن علة الحكم ومداره على خوف الفتنة بالمرأة والتعلق بها، ولا ريب أن الوجه مجمع الحسن، وموضع الفتنة، فيكون ستره واجباً لئلا يفتتن به أولو الإربة من الرجال(٢).

الشاهد الثاني ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾:

وجه الاستدلال:

إذا كان الخمار في اللغة يعني ما تغطي به المرأة رأسها(٣) حيث إن القميص ما ينفتح على النحر(٤) فمعنى جيوبهن أي صدورهن ونحورهن..

---

(١) رسالة الحجاب ، ابن عثيمين ٨-٩.

(٢) رسالة الحجاب لابن عثيمين ص ٨-٩.

(٣) انظر لسان العرب ٢٥٧/٤، مادة [خمر] حرف الراء فصل الخاء.

(٤) المصباح المنير ١٥٩/١ [جيب].

فيكون الأمر للنساء بأن يغطين نحورهن بخمرهن التي على رؤوسهن وهذا يتضمن تغطية الرأس والنحر وما بينهما وهو الوجه، فدلّت الآية على وجوب ستر الوجه.

وقد فهم نساء الصحابة هذا المعنى فبادرن إلى ذلك، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: (يرحم الله نساء المهاجرات الأول لما أنزل الله ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾ شققن مروطهن فاخترن بها) (١).

جاء في عمدة القاري في بيان معنى فاخترن بها: فاخترن بها: أي غطين وجوههن بالمروط التي شققنها (٢).

وجاء في فتح الباري في بيان معنى (فاخترن بها):

(أي غطين وجوههن بوصفة ذلك أن تضع الخمار على رأسها وترميها من الجانب الأيمن على العاتق الأيسر وهو التقنع) (٣).

وفي بيان وجه الدلالة من الآية يقول الشيخ محمد الصالح العثيمين في رسالة الحجاب (٤): (قوله تعالى: ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾ فإن الخمار ما تخمر به المرأة رأسها وتغطيه بها كالغدفة (٥) فإذا كانت

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٤٨٩/٨، كتاب التفسير، باب ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾.

(٢) عمدة القاري للعيني ٩٢/١٩.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٩٠/٨.

(٤) ص ٧-٨.

(٥) الغدفة: من غدف، يقال: أسود غداقي، إذا كان شديد السواد.... وقيل: كل أسود حالك غداق.... وأغدفت المرأة قناعها: أرسلته، وأغدفت قناعه: أرسلته على وجهه.... وأغدفت عليه سترًا: أرسلته.... وأغدفت بالطائر وأغدفت عليه: أرسل عليه الشبكة.... وأغدفت الصياد الشبكة على الصيد، والغدفة: لباس الملك، والغدفة والغدفة: لباس الفول والذجر ونحوهما.... انظر: لسان العرب (غدف) ٢٦٢/٩-٢٦٣.

مأمورة بأن تضرب بالخمارة على جيبها كانت مأمورة بستر وجهها إما لأنه من لازم ذلك أو بالقياس فإنه إذا وجب ستر النحر والصدر كان وجوب ستر الوجه من باب أولى، لأنه موضع الجمال والفتنة، فإن الناس الذين يتطلبون جمال الصورة لا يسألون إلا عن الوجه، فإذا كان جميلاً لم ينظروا إلى ما سواه نظراً ذا أهمية، ولذلك إذا قالوا: فلانة جميلة، لم يفهم من هذا الكلام إلا جمال الوجه، فتبين أن الوجه هو موضع الجمال طلباً وخبراً، فإذا كان كذلك فكيف يفهم أن هذه الشريعة الحكيمة تأمر بستر الصدر والنحر، ثم ترخص في كشف الوجه؟).

الشاهد الثالث ﴿ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾:

قال ابن كثير في تفسيره للآية: (كانت المرأة في الجاهلية إذا كانت تمشي في الطريق وفي رجلها خلخال صامت لا يعلم صوتها ضربت برجلها الأرض فيسمع الرجال طنينه فنهى الله المؤمنات عن مثل ذلك، وكذلك إذا كان شيء من زينتها مستوراً فتحركت بحركة لتظهر ما هو خفي دخل في هذا النهي)(١).

وجه الاستدلال بالآية على وجوب ستر الوجه والكفين:

○ قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: قوله تعالى: ﴿ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾ يعني لا تضرب المرأة برجلها فيعلم ما تخفيه من الخلاخيل ونحوها مما تتحلى به للرجل، فإذا كانت المرأة منهيّة عن الضرب بالأرجل خوفاً من افتتان الرجل بما يسمع من صوت خلخالها ونحوه فكيف بكشف الوجه؟.

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/٢٨٦.

فأيهما أعظم فتنة؟ أن يسمع الرجل خلخالا بقدم المرأة لا يدري ما هي وما جمالها ولا يدري أشابة هي أم عجوز، ولا يدري أشوهاة هي أم حسناء، أيهما أعظم فتنة هذا أو أن ينظر إلى وجه سافر جميل ممثليء شباباً ونضارة وحسناً وجمالاً وتجميلاً بما يجلب الفتنة ويدعو إلى النظر إليها؟ إن كل انسان له إربة في النساء ليعلم أي الفتنتين أعظم وأحق بالستر والاختفاء(١).

○ وقال الشيخ أبو بكر الجزائري قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ إن دلالة هذه الآية على الحجاب الكامل أظهر وأقوى من الآيات السابقة، وذلك لأن إثارة الفتنة بسماع صوت الخلخال في الرجل إذا ضربت المرأة برجلها وهي تمشي أقل بكثير من فتنة النظر إلى وجهها وسماع حديثها، فإذا حرم الله تعالى بهذه الآية على المرأة أن تضرب برجلها الأرض خشية أن يسمع صوت حليها فيفتن به سامعه كان تحريم النظر إلى وجهها وهو محط محاسنها أولى وأشد حرمة(٢).

الآية الثالثة مما يستدل به على وجوب ستر الوجه والكفين:

قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(٣).

معنى القواعد من النساء:

(١) رسالة الحجاب للشيخ العثيمين ٩-١٠.

(٢) فصل الخطاب للشيخ الجزائري: ص ٤١.

(٣) النور / ٦٠.

١- قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: (هن اللواتي قد قعدن عن الولد من الكبر من النساء فلا يحضن ولا يلدن.. واللاتي لا يرجون نكاحاً هن اللاتي قد يئسن من البعولة فلا يطمعن في الأزواج) (١).

٢- ونقل الإمام البغوي في تفسير القواعد عن ربيعة الرأي قال: (هن العجائز اللاتي إذا رآهن الرجال استقذروهن فأما من كانت فيها بقية من جمال وهي محل الشهوة فلا تدخل في هذه الآية) (٢).  
المراد بالثياب المرخص في تركها للقواعد من النساء:

١- المراد بها الجلابيب وهي القناع الذي يكون فوق الخمار والرداء الذي يكون فوق الثياب (٣).

٢- قال الجصاص: (قال ابن مسعود ومجاهد: والقواعد اللاتي لا يرجون نكاحاً هن اللاتي لا يردنه، وثيابهن جلابيبهن، وقال إبراهيم النخعي وابن جبير: الرداء، وقال الحسن: الجلباب والمنطق) (٤)، وعن جابر بن زيد: (يضعن الخمار والرداء) (٥).

والصحيح أن المرخص في وضعه هو الجلباب وهو القناع الذي يكون فوق الخمار، فالمرخص للنساء العجائز تركه هو غطاء الوجه والكفين مع وجوب غطاء الرأس طبعاً بشرط ألا تظهر زينة في الوجه

---

(١) انظر جامع البيان ١٦٥/١٨.

(٢) معالم التنزيل للبغوي ٣٥٦/٣.

(٣) انظر جامع البيان لابن جرير الطبري ١٦٥/١٨.

(٤) المنطق من النطاق، وهو مثل إزار فيه رَكَّة تلبسه المرأة، وقيل: حبل تشد به وسطها.... والمنطق: بالكسر ما شددت به وسطك فعلى هذا النطاق والمنطق واحد، انظر: المصباح المنير ٨٤٠/٢.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣٣٤/٣.



والكفين مع أن الاستعفاف وعدم وضع ثيابها خير وأفضل لها، فدل ذلك على أن غير العجائز لا يجوز لهن كشف وجوههن وأيديهن.

جاء في أحكام القرآن للجصاص ما نصه: (لا خلاف في أن شعر العجوز عورة لا يجوز للأجنبي النظر إليه كشعر الشابة وأنها ان صلت مكشوفة الرأس كانت كالشابة في فساد صلاتها فغير جائز أن يكون المراد وضع الخمار بحضرة الأجنبي)(١).

ويقول أيضاً: (وفي ذلك دليل على أنه إنما أباح للعجوز وضع رداؤها بين يدي الرجال بعد أن تكون مغطاة الرأس وأباح لها بذلك كشف وجهها ويديها لأنها لا تشتهي)(٢).

وعن عاصم الأحول قال: كنا ندخل على حفصة بنت سيرين وقد جعلت الجلباب هكذا، وتنقبت به، فنقول لها: رحمك الله، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ هو الجلباب، قال: فتقول لنا: أي شيء بعد ذلك؟ فنقول: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرَ لِهِنَّ﴾، فتقول: هو إثبات الجلباب(٣).

## ثانياً : الأدلة على وجوب ستر الوجه من السنة:

منها على سبيل المثال:

الحديث الأول: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال:

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٣٤.

(٢) م . س .

(٣) أخرجه البيهقي ٩٣/٧ كتاب النكاح، باب ما جاء في القواعد من النساء.

«...ولا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين»(١).

وجه الاستدلال:

كونه ﷺ نهى المرأة المحرمة عن النقاب وعن لبس القفازين فهذا دليل على أنها في غير الإحرام تفعل ذلك، فدل على وجوب سترهما ولكن مع ذلك فإنها غير مأمورة في الإحرام بكشفهما أمام الرجال، بل تفعل ذلك إلا إذا كانت بحضرة الرجال فيستدل عليهما بسترهما كما سيأتي في حديث عائشة رضي الله عنها(٢).

يقول الشيخ عبد الله الأنصاري(٣) «هذا الحديث أحسن دليل على ما وقع من التغير والتطور في ألبسة النساء بعد نزول الحجاب والأمر بإدناء الجلباب وأن النقاب كان قد صار من ألبسة النساء، بحيث لم يكن يخرجن إلا به، وليس معنى النهي عن الانتقاب للمحرمة أنها لا تستر وجهها، وإنما المراد أنها لا تتخذ النقاب لباساً على حدة من ألبستها، وإنما تستر وجهها بجزء من لباسها».

الحديث الثاني:

عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن صفية بنت أبي عبيد، أنها أخبرته أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت لرسول الله ﷺ حين ذكر الإزار: فالمرأة يا رسول الله؟ قال: ترخي شبراً، قالت أم سلمة: إذا

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٥٢/٤، رقم ١٨٣٨، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، وقال ابن حجر في فتح الباري ٥٣/٤: والقفاز ما تلبسه المرأة في يدها فيغطي أصابعها وكفيها، والنقاب الخمار الذي يشد على الأنف أو تحت المحاجر، وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٦٨/٥: والانتقاب لبس غطاء الوجه فيه ثقبان على العينين تنظر المرأة منهما.

(٢) انظر ص : ٢٠٨.

(٣) إبراز الحق والصواب في مسألة السفور والحجاب، الحلقة الخامسة، مجلة الجامعة السلفية.

تنكشف عنها، قال: فذراعاً لا تزيد عليه(١).

وقول أم سلمة إذاً تنكشف عنها أي أقدامها، ويؤيد ذلك روايات أخرى للحديث.

وجه الاستدلال:

قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين(٢): (هذا الحديث دليل على وجوب ستر قدم المرأة وأنه أمر معلوم عند نساء الصحابة رضي الله عنهم، والقدم أقل فتنة من الوجه والكفين بلا ريب، فالتنبيه بالأدنى تنبيه على ما فوقه، وما هو أولى منه بالحكم، وحكمة الشرع تأبى أن يوجب ستر ما هو أقل فتنة، ويرخص في كشف ما هو أعظم منه فتنة، فإن هذا من التناقض المستحيل على حكمة الله وشرعه).

### ثالثاً : فعل الصحابيات :

١- عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك قالت: فبينما أنا جالسة في منزلي غلبتني عيني فنمت، وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش، فأدلى، فأصبح عند منزلي، فرأى سواد إنسان نائم، فأتاني فعرفني حين رأيته وكان يراني قبل الحجاب، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني، فخرمت وجهي بجلبابي.. الحديث(٣).

وجه الاستدلال:

---

(١) رواه أبو داود برقم ٤١١٧، ٦٥/٤، كتاب اللباس باب في قدر الذيل.

(٢) رسالة الحجاب: ١٨.

(٣) صحيح البخاري - مع فتح الباري ١/٤٥٢، رقم ٤٧٥٠، كتاب التفسير، باب ﴿لولا إذ سمعتموه﴾..

تقول عائشة رضي الله عنها أن صفوان رأى سواداً مما يدل على أنها كانت مغطاة باستثناء وجهها بدليل أنه حينما رآها عرفها ثم غطت وجهها لقولها فخرمت وجهي، ثم إنها تقول وكان يراني قبل الحجاب، فهي تغل معرفة بها، وهذا يعني أنه بعد الحجاب لم يجز رؤيتها فدل على أنهم كن يسترن وجوههن، وسبق أن بينا أن الحجاب عام للنساء وليس خاصاً بنساء النبي ﷺ.

٢- عن صفية بنت شيبة قالت: «حدثنا أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قلت يا رسول الله: يرجع الناس بنسكين وأرجع بنسك واحد؟ فأمر بي أخي عبدالرحمن فأعمرني من التنعيم وأردفني خلفه على البعير في ليلة حارة، فجعلت أحسر عن خماري فتناولني بشيء في يده فقلت: هل ترى من أحد فاعتمرت ثم رجعت إلى رسول الله ﷺ وهو في مكانه لم يبرحه» (١).

#### وجه الاستدلال :

قولها فجعلت أحسر عن خماري: أي أخذت ترفع خمارها أي غطاء وجهها عندما لم تجد أحداً من الرجال، فنهاها أخوها عن ذلك وذكرت له أنه لا يوجد أحد يجب أن تختمر عنه فدل ذلك على أن الصحابييات كن يغطين وجوههن وكان الصحابة يأمرن نساءهم بذلك.

٣- عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا

---

(١) رواه الطيالسي في مسنده ص ٢١٨، برقم ١٥٦١، الجزء السابع من مسند أبي داود الطيالسي، مسند صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنهما.

جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه» (١). وعن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمتشط قبل ذلك في الاحرام» (٢). وعن فاطمة بنت المنذر أيضاً أنها قالت: «كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق» (٣).

#### وجه الاستدلال:

الأثار الثلاثة السابقة دالة على وجوب ستر الوجه والكفين إ أنه كما يعلم لا يجوز للمحرمة سترهما بالنقاب والققازين، وإنما يجوز سترهما بغيرهما، في حضرة الرجال، فتمسك الصحابيات بسترهما في حضرة الرجال في الاحرام دليل على وجوب سترهما في غير الاحرام، بل وفي الاحرام اذا وجد الرجال والله أعلم.

٤- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»، فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها، وتزوجتها (٤).

#### وجه الاستدلال:

- 
- (١) سنن أبي داود ١٦٧/٢، برقم ١٨٣٣، كتاب الحج باب في المحرمة تغطي وجهها.
- (٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٥٤/١، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، كتاب المناسك باب تغطية الوجه للمحرمة.
- (٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢٤٠/١-٢٤١، كتاب الحج، باب تخمير المحرم وجهه، والحاكم ٤٥٤/١ وصححه.
- (٤) سنن أبي داود ٢٢٨/٢-٢٢٩، برقم ٢٠٨٢، كتاب النكاح، باب الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها.

في الحديث دلالة على حرص النساء في عهد رسول الله ﷺ على التستر إذ لم يتمكن جابر رضي الله عنه من رؤية من يريد خطبتها إلا بأن تخبأ لها حتى رأى ما دعاه إلى نكاحها، ولو كانت المرأة في ذلك العصر تخرج سافرة عن وجهها لما احتاج جابر لأن يتخبأ لها، ولراها كما يراها غيره من الرجال. ثم إن في الإذن للخاطب برؤية المخطوبة دليل على أن غيره لا يراها، والله أعلم.

#### رابعاً : المعقول:

ويستدل على وجوب ستر الوجه والكفين بأدلة عقلية منها:

- ١- اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه (١) لأنه مظنة الفتنة ومحرك للشهوة فاللائق بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عما قد يؤدي للفتنة، ومن ذلك ستر الوجه والكفين (٢).
- ٢- بأن الوجه هو أصل الزينة ومصدر الجمال والفتنة، ولا يحكم على المرأة، ولا يقال إنها جميلة إلا بعد النظر إلى وجهها، فلو اجتمعت فيها مقاييس الجمال كلها ولم تكن جميلة الوجه لا يقال إنها جميلة، ولو كانت جميلة الوجه لقليل جميلة ولو نقص أي معيار من معايير الجمال الأخرى.
- ٣- ثم إن الوجه إما أن يكون جميلاً أو قبيحاً، والجميل يعتبر فتنة فتستره الجميلة، وإن كان قبيحاً فتستره سترًا وصوناً لها ولنفسيتها من الأيذاء.

وقد يقال : قد تكون المرأة غير قبيحة ولا جميلة فنقول: إن الجمال

---

(١) نقله الرملي عن الامام في نهاية المحتاج ١٨٧/٦.

(٢) م . س ، بتصرف.

نسبي تختلف معاييرها من شخص لآخر، وما يراه شخص جمالا عارياً قد يراه الآخر فاتناً ولكل ساقطة لاقطة، ثم إن جمال الوجه لا يكون شكلياً فقط، فقد يكون بحركات تعبيرية قد تظهر من نظرة العيون أو الابتسامة، وهذه قد تثير ولو لم تكن تصدر من وجه جميل، فالستر للوجه يغطي هذه التعبيرات المؤدية للفتنة.

**إذاً** مما سبق نخلص إلى القول بوجوب ستر الوجه والكفين عند الخروج، ويستثنى من ذلك:

- ١- المرأة العجوز - القواعد من النساء -.
- ٢- المرأة المحرمة ما لم تكن بحضرة رجال أجنب.
- ٣- المرأة المراد خطبتها ينظر إليها الخاطب.
- ٤- حالة الضرورة كالعلاج - عند تعذر وجود امرأة طبية - والشهادة، والمعاملة، ونحو ذلك.

## ثانياً: أدلة المبيحين لكشف الوجه واليدين والاجابة عليها:

استدلوا بأدلة من القرآن والسنة والمعقول:

### أولاً: من القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (١).

### وجه الاستدلال:

قالوا إن نظر الأجنبي إلى سائر بدن الأجنبية محرم واستثنى مواضع الزينة الظاهرة وهي الوجه والكفان ورخص بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ والمراد من الزينة مواضعها ومواضع الزينة الظاهرة الوجه والكفان، فالكحل زينة الوجه، والخاتم زينة الكف (٢).

### الرد :

إن تفسيرهم قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ على النحو المذكور فيه نظر، وسبق تفصيله وبيان الصواب فيه (٣).

### ثانياً : من السنة:

### الدليل الأول:

حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني قال: ثنا

---

(١) النور/٣١.

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٢١/٥ بتصرف.

(٣) انظر ص ١٩٨، وما بعدها من البحث.



الوليد، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد، قال يعقوب (١) بن دريك، عن عائشة رضي الله عنها، أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال: يا أسماء «إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا». وأشار إلى وجهه وكفيه (٢).

### وجه الاستدلال:

قالوا إن هذا النص صريح في جواز كشف المرأة وجهها وكفيها بحضرة الرجال غير المحارم.

### الجواب من وجوه:

الوجه الأول من حيث السند، فسنده ضعيف لما يأتي:

- ١- الانقطاع (٣) في سنده فخالد بن دريك من أتباع التابعين (٤) فهذا الحديث مرسل، ومن المراسيل التي لا تقبل حتى عند من يحتج بالمرسل (٥) قال أبو داود بعد رواية الحديث: وهذا مرسل وخالد بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها (٦).
- ٢- لأن في سنده سعيد بن بشير الأزدي، وقد تكلم فيه رجال الحديث، قال

---

(١) المقصود بـ يعقوب هنا هو الوارد ذكره في أول السند وهو يعقوب بن كعب الأنطاكي، فابن دريك هو خالد وليس يعقوب، والله أعلم.

(٢) سنن أبي داود رقم ٤١٠٤، ٦٢/٤، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها.

(٣) الحديث المنقطع هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وهو ضعيف باتفاق العلماء للجهل بحال الراوي المحذوف، انظر: تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٧٧-٧٨.

(٤) انظر الثقات لابن حبان ٢/٢٥٥.

(٥) انظر تعريف الحديث المرسل وشروط قبوله ص ٢٩٣. من البحث

(٦) سنن أبي داود ٦٢/٤.

المنذري: تكلم فيه غير واحد (١) وقال ابن حجر: ضعيف (٢).

٣- لأن في سنده الوليد بن مسلم، وهو مدلس، وقد عنعن، قال ابن حجر عنه: ثقة، لكنه كثير التدليس (٣).

### الوجه الثاني:

على فرض صحة الحديث، فإنه أيضاً لا يصح الاستدلال به وذلك لأنه يمكن تأويله بما يلي:

أولاً : يحمل الحديث على أنه كان قبل نزول آية الحجاب (٤).

ثانياً : يمكن تأويل الحديث على فرض صحته على أنه ليس على إطلاقه بل يقيد بالحاجة إلى رؤية الوجه والكفين كما في الخطبة والشهادة.

يقول الشوكاني: (قال ابن رسلان: وهذا عند أمن الفتنة مما تدعو

---

(١) عون المعبود ١/١٦٢.

(٢) تقريب التهذيب ١/٢٩٢، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٤/٨-١٠.

(٣) تقريب التهذيب ٢/٣٣٦. التدليس لغة: من الدلس وهو الظلمة، يقال: دلس البائع أي كتم عيب السلعة من المشتري وأخفاه، (انظر: المصباح المنير ١/٢٧٠)، أما في الاصطلاح: فهو إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره، (تيسير مصطلح الحديث للطحان: ٧٩)، وهو قسمان رئيسيان: الأول: تدليس الإسناد، والثاني: تدليس الشيوخ، أما تدليس الإسناد فهو أن يروي الراوي عن من قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، (شرح ألفية العراقي ١/١٨٠)، أما تدليس الشيوخ، فهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف، (علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق د. عتر، ص ٦٦). أما حكم رواية المدلس، فالصحيح أن فيها التفصيل التالي: أ) إن صرح بالسماع قبلت روايته أي إن قال: سمعت، أو نحوها قبل حديثه..

ب) وإن لم يصرح بالسماع لم تقبل روايته، أي إن قال: عن، ونحوها لم يقبل حديثه، (انظر:

تيسير مصطلح الحديث للطحان، ص ٨٤).

٤) انظر المغني لابن قدامة ٦/٥٥٩.

الشهوة إليه من جماع أو ما دونه، أما عند خوف الفتنة فظاهر إطلاق الآية، والحديث عدم اشتراط الحاجة، ويدل على تقييده بالحاجة اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه لا سيما عند كثرة الفساق (١).

#### الوجه الثالث: من حيث المتن:

١- إن متن الحديث مخالف للأدلة التي استدلت بها الجمهور على وجوب ستر الوجه والكفين وهي أدلة صحيحة من القرآن والسنة بأنواعها ولفعل زوجات النبي ﷺ والصحابيات والتابعيات.

٢- إن متن الحديث مخالف لقول أسماء نفسها حيث ورد عن أسماء رضي الله عنهما قولها: كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمتشط قبل ذلك في الاحرام (٢).

٣- إذا قلنا إن أسماء رضي الله عنهما دخلت على النبي ﷺ في المدينة فهذا يعني أن عمرها كان أكثر من سبعة وعشرين سنة، لأن عمرها كان حين الهجرة سبعة وعشرين سنة، فكيف لصحابية مثلها كبيرة في السن تدخل على النبي بثياب رقاق إذا دخولها لم يكن بالمدينة وإنما بمكة وهذا يعني أنه قبل نزول الحجاب فهو إذاً منسوخ (٣).

#### الدليل الثاني:

---

(١) نيل الأوطار ٢٤٥/٦.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٥٤/١ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، كتاب المناسك، باب تغطية الوجه للمحرمة.

(٣) انظر رسالة الحجاب للعثيمين ص ٣٠، نظرات في حجاب المرأة المسلمة لابن خلف ٦٦-٦٧ بتصرف.

ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: [شهدت مع رسول الله ﷺ الصلاة يوم العيد، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة، ثم قام متوكئاً على بلال، فأمر بتقوى الله، وحث على طاعته، ووعظ الناس، وذكرهم، ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن فقال: «تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم، فتكلمت امرأة من سطة النساء» (١) سفعاء الخدين فقالت: لم يا رسول الله؟ قال: لأنكن تكثرن الشكاية وتكفرن العشير، قال: فجعلن يتصدقن من حليهن يلقين في ثوب بلال من أقراطهن وخواتمهن] (٢).

#### وجه الاستدلال :

قال الألباني مستدلاً بقول جابر في هذا الحديث «سفعاء الخدين»: على إباحة كشف المرأة وجهها أمام الرجال بدليل أنها كانت كاشفة عن وجهها إذ لو كانت محتجبة لما رأى خديها ولما علم أنها سفعاء الخدين، فقال: «والحديث واضح الدلالة على ما من أجله أوردناه، وإلا لما استطاع الراوي أن يصف تلك المرأة بأنها سفعاء الخدين» (٣).

---

(١) سطة النساء: أي جالسة وسطهن، سفعاء الخدين : أي فيهما تغير في سواد، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٥/٦، وفي كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول للإمام ابن كثير ١٣٣/٦، إن سطة النساء معناه: أي من أوساطهن حسباً ونسباً.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٤/٦-١٧٥، كتاب صلاة العيدين.

(٣) حجاب المرأة المسلمة للألباني ص ٢٥.

## الجواب من عدة وجوه:

### الوجه الأول:

إن الحديث لا يدل على أن النبي ﷺ رآها كاشفة عن وجهها وأنه أقرها على ذلك بل غاية ما يفيد الحديث أن جابراً رأى وجهها وهذا لا يستلزم كشفها عنه قصداً (١).

### الوجه الثاني:

لقد روى هذا الحديث بعدة روايات، رواها غير جابر ولم يذكر كشف المرأة المذكورة عن وجهها وممن رواه غير جابر، ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، ولم يذكر هذه الصفة سوى جابر (٢).

### الوجه الثالث:

يحتمل أن جابراً ذكر سفعة خديها ليشير إلى أنها ليست من شأنها الافتتان بهما لأن سفعة الخدين قبيح في النساء لأن معناها أن في خديها تغييراً وسواداً وقد قال بعض أهل العلم، قبيحة الوجه التي لا يرغب فيها الرجال لقبحها لها حكم القواعد اللاتي لا يرجون نكاحاً (٣). قال ابن قدامة في المغني بعد أن ذكر حكم القواعد من النساء: وفي معنى ذلك الشوهاء التي لا تشتهى (٤).

---

(١) انظر أضواء البيان للشنقيطي ٥٩٧/٦، وانظر الصارم المشهور للتوجيهي ١١٧-١١٨ بتصرف.

(٢) انظر الصارم المشهور للتوجيهي ص ١١٨ وما بعدها بتصرف، وقد أسهب فضيلته فذكر الروايات كلها والفرق فيها فلتراجع لمن أراد المزيد.

(٣) انظر أضواء البيان للشنقيطي ٥٩٧/٦-٥٩٩ بتصرف واختصار.

#### الوجه الرابع:

يحتمل أن تكون هذه المرأة من القواعد من النساء اللاتي يجوز  
لهن كشف الوجه والله أعلم(١).

#### الوجه الخامس:

يحتمل أن تكون هذه القصة قبل نزول آيات وجوب الحجاب(٢)  
خصوصاً إذا ما عرفنا أن سورة الأحزاب نزلت سنة خمس أو ست من  
الهجرة، وصلاة العيد شرعت في السنة الثانية من الهجرة(٣).

#### ○ الدليل الثالث:

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، قال: [جاءت امرأة إلى  
رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله: جئت أهب لك نفسي، قال: فنظر  
إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر فيها وصوبه، ثم طأطأ رسول الله ﷺ  
رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست].. الحديث(٤).  
وجه الاستدلال:

استدلوا على جواز النظر لوجه المرأة بفعله ﷺ حيث نظر هنا  
للمرأة.

---

(٤) المغني ١٠٣/٧.

(١) انظر م . س .

(٢) انظر رسالة الحجاب للعثيمين ص ٣٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) متفق عليه واللفظ للبخاري، انظر: صحيح البخاري بفتح الباري، ١٣١/٩، كتاب النكاح، باب

تزويج المعسر لقوله تعالى: ﴿وإن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله﴾. النور/ ٣٢

## والجواب من وجوه:

الوجه الأول: ليس في الحديث أنها كانت سافرة الوجه، ونظر النبي ﷺ إليها لا يدل على سفورها، لأن تصويب النظر لا يفيد رؤية الوجه، فيمكن أن يكون نظره إليها لمعرفة نبلها وشرفها وكرامتها، فإن هيئة الإنسان قد تدل على ذلك (١).

## الوجه الثاني:

إن الناظر هنا هو الرسول ﷺ وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز نظره للمؤمنات، قال ابن حجر: والذي تحرر عندنا أنه ﷺ كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنيات بخلاف غيره (٢).

## الوجه الثالث:

إن الرسول ﷺ نظر إليها وهي تريد أن تهبه نفسها وقد أمر الخاطب بالنظر لمن يريد خطبتها (٣).

## ○ الدليل الرابع:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: [ أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس رضي الله عنهما يوم النحر خلفه على عجز راحلته،

---

(١) عودة الحجاب ، محمد أحمد إسماعيل ٣/٣٦٨.

(٢) فتح الباري ٩/٢١٠.

(٣) المرجع السابق.

وكان الفضل رجلاً وضيئاً فوقف النبي ﷺ للناس يفتيهم، وأقبلت امرأة من خثعم وضيئة تستفتي رسول الله ﷺ فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنهما فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها، فأخلف (١) بيده فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها، فقالت يا رسول الله: إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الراحلة فهل يقضى عنه أن أحج عنه؟ قال: نعم [٢].

وجه الاستدلال:

استدل المبيحون للنظر إلى وجه المرأة وعدم وجوب ستره بأن المرأة هنا جاءت وقد كشفت عن وجهها لأن الراوي وصفها بأنها وضيئة، فنظر إليها الفضل ونهاه ﷺ عن النظر إليها ولم يأمرها بستر الوجه فدل على جواز كشف الوجه.

### الجواب :

إن الدليل حجة لنا لا علينا والاستدلال به على جواز كشف الوجه لا يجوز وذلك من وجوه:

الوجه الأول:

إن الحديث ليس فيه ما يدل على أنها كانت كاشفة الوجه، وكل ما فيه وصف لها بأنها وضيئة أو حسناء كما في بعض الروايات فيمكن أن يكون عرف حسنهما فيحتمل أنها كشفت عن خمارها من غير قصد، ويحتمل

---

(١) أي أدار وجه الفضل بيده من خلف الفضل..

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٨/١١، كتاب الاستئذان، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسْلَمُوا عَلَى أَهْلِهَا...﴾



أن يكون عرف حسنهما من قبل ذلك الوقت كأن رآها قبل الحجاب(١).  
ويؤكد هذا أن عبد الله بن عباس راوي هذا الحديث لم يكن حاضراً  
وقت القصة لأن الرسول ﷺ قدمه بالليل من مزدلفة إلى منى في ضعة  
أهله(٢).

### الوجه الثاني:

أن المرأة مُحَرَّمَةٌ، وإحرام المرأة في وجهها وكفيها فكشفها عن  
وجهها لأحرامها، لا لجواز السفور(٣) ومع ذلك فقد صرف الرسول ﷺ  
نظر الفضل بن العباس رضي الله عنهما إلى المرأة.

### ثالثاً : من المعقول:

١- قالوا إن وجه المرأة ليس بعورة حتى يجب ستره.

### الجواب عليه:

ان قول العلماء أن وجه المرأة ليس بعورة إنما هو في الصلاة  
إذا لم تكن المرأة بحضرة الرجال الأجانب، أما بالنسبة للنظر إليها من  
قبل الأجنبي فجميع بدنها عورة، ولا بد من ستره عن الرجال الأجانب  
لقله ﷺ: المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان(٤).

قال الشيخ محمد عlish: (والعورة من المرأة جميع بدنها سوى  
وجهها وكفيها هذا بالنسبة للصلاة)(٥).

---

(١) انظر أضواء البيان للشنقيطي ٥٩٩/٦ بتصرف.

(٢) انظر فتح الباري ٦٧/٤ بتصرف.

(٣) انظر أضواء البيان ٦٨٨/٦ بتصرف.

(٤) سنن الترمذي رقم ١١٧٣، ٤٧٦/٣، كتاب الرضاع، باب ١٨. وقد صححه الألباني انظر

صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني، ١١٣٤/٢.

(٥) منح الجليل على مختصر خليل ١٣٣/١.

وقال ابن تيمية(١) بعد أن صحح القول بأنه ليس للمرأة أن تبدي الوجه واليدين والقدمين للأجانب قال: وأما ستر ذلك في الصلاة فلا يجب باتفاق المسلمين بل يجب عليها كشف الوجه بالاجماع.

قال ابن قيم الجوزية: (العورة عورتان: عورة في الصلاة وعورة في النظر، فالحرة لها أن تصلي مكشوفة الوجه والكفين، وليس لها أن تخرج إلى الأسواق وجميع الناس كذلك)(٢).

وقال محمد بن إسماعيل الصنعاني: «لا بد في صلاتها من تغطية رأسها ورقبتها ومن تغطية بقية بدنها حتى ظهر قدميها وبياح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطيته، والمراد كشفه عند صلاتها، بحيث لا يراها أجنبي فهذه عورتها في الصلاة، وأما عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي إليها فكلها عورة كما يأتي تحقيقه»(٣).

وقال المودودي في الرد على من يستدل على جواز كشف المرأة وجهها وكفيها عند الخروج، بأن الوجه والكفين ليسا بعورة، «إن الفرق كبير جداً بين الحجاب وستر العورة، فالعورة لا يجوز كشفها حتى للمحارم من الرجال، وأما الحجاب فهو شيء فوق ستر العورة، وهو ما حيل به بين النساء والأجانب من الرجال»(٤).

٢- قالوا إن المرأة تحتاج إلى البيع والشراء والأخذ والعطاء ولا

---

(١) حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة: ص ٦.

(٢) القياس في الشرع الإسلامي ص ٦٩.

(٣) سبيل السلام ١٣٢/١.

(٤) تفسير سورة النور للمودودي ص ١٥٨.

يمكنها ذلك عادة إلا بكشف الوجه والكفين فيحل لها الكشف(١).

### الجواب:

إن المرأة بإمكانها البيع والشراء دون كشف وجهها ويديها والواقع في العالم الاسلامي يثبت ذلك، ثم إنه إن حصل وظهر شيء منها فذلك يكون بلا زينة فيدخل ضمن الضرورة والحاجة وهي تقدر بقدرها، والله أعلم.

### والراجع:

هو القول بوجوب ستر الوجه والكفين، وذلك لصحة الأدلة التي استدلت بها القائلون بالوجوب، ولقوة وصحة ردودهم على القائلين بجواز كشفهما.

ولأن من أجاز كشفهما إنما علق ذلك بأمن الفتنة، وهذا أمر يصعب ضبطه وتحقيقه، فالمرأة تقول لا فتنة، وتكشف، ولكن هل علمت بالرجال هل تعلم ما في نفوسهم، وأنها غير فاتنة لهم، والرجال يختلفون في نظرتهم ولكل ساقطة لاقطة.

والفتنة أمرها محقق لا تحتاج إلى إيراد حجة أو إقامة برهان، أو تقديم دليل، وهل يجادل أحد في أن القطبين السالب والموجب إذا تقاربا لا يلتقيان ولا يتجاذبان وحتى يوجد المجتمع المسلم الكامل الذي قد تربى تربية إسلامية صحيحة وسرت حقائق الإيمان في دمه وعروقه، حينئذ نبحث في خلاف الفقهاء رحمهم الله في جواز كشف الوجه واليدين إلى أن يتم ذلك ويتحقق نقول: إن ستر الوجه واليدين من

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ١٢٢/٥.

المرأة في عصرنا الحاضر هو واجب اتفاقاً؛ لأن الفتنة قائمة لا محالة وسداً لذرائع الفتنة المحتملة(١).

وقول الأئمة (عند خوف الفتنة)، إنما يُعلم في ناظر خاص، وأما بالنظر إلى جماهير الناس الذين تبرز المرأة سافرة أمامهم، فلا يتصور عدم خوف الفتنة منهم جميعاً فيتحتم المنع من السفور أمامهم على هذا التعليل(٢).

ثم إن القول بجواز كشفهما وحرمة نظر الرجال إليهما فيه مشقة على الرجال ويؤدي بهم إلى مخالفة الواجب وارتكاب المعصية والإثم بالنظر، إذ يصعب عليهم أن يمسكوا أبصارهم عن شيء مكشوف أمامهم، خصوصاً ونحن في زمن ضَعُفت فيه النفوس، وكثر فيه خروج النساء، إما للعلم أو العمل، للمدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات والزيارات، فلم يُعد النساء في عصرنا يقررن في بيوتهن كالنساء في السابق، ولو رأى العلماء الذين قالوا بجواز كشف الوجه - للأجانب - في زماننا لقالوا بحرمة كشفه، والله أعلم.

---

(١) فقه النظر في الإسلام ، محمد أديب كلكل ص ٣٧-٣٨ :

(٢) الفتن للبيانوني ص ٢١٠ .

## المبحث الثاني

### غض البصر وخفض الصوت وإخفاء الزينة

وفيه أربعة مطالب

#### المطلب الأول: غض البصر:

المراد به النهي عن النظرة المحرمة التي تؤدي إلى الوقوع في المعصية والإفقتان بالمنظور إليه رجلاً كان أم امرأة، ولهذا فإنه يجب على كل مسلم ومسلمة أن يغض البصر عما لا يجوز له، فإذا خرجت المرأة يجب عليها أن تغض بصرها عن الرجال، كما يجب على الرجال أن يغضوا أبصارهم عن النساء، وهذا مأمور به في الكتاب والسنة والمعقول..

#### أما من الكتاب :

١- ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ...﴿١﴾.

#### وجه الاستدلال :

الآية صريحة في الأمر بغض البصر، سواء نظر الرجال للنساء أو نظر النساء للرجال، وقد قرن تعالى الأمر بغض البصر بالأمر بحفظ الفرج لأن في غض البصر حفظاً للفرج وعدم غض البصر سبيل للوقوع

---

(١) النور ، الآية : ٣٠-٣١.

في المعصية والفتنة.

قال القرطبي: (البصر هو الباب الأكبر إلى القلب وأمر طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته ووجب التحذير منه، وغضه واجب عن جميع المحرمات وكل ما يخشى الفتنة من أجله) (١)، قال تعالى: ﴿ذلك أذكى لهم﴾ أي غض البصر وحفظ الفرج، وأظهر في الدين وأبعد من دنس الأنم (٢).

وينبغي للمسلم والمسلمة أن يراعى الله في ذلك، فهو يعلم سبحانه وتعالى حتى بالنظرة المختلصة التي لا يراها أحد من البشر، لذلك يقول تعالى في نفس الآية ﴿إن الله خبير بما يصنعون﴾ وفي ذلك تهديد ووعد (٣).

٢- قال تعالى: ﴿يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور والله يقضي بالحق...﴾ (٤) الآية.  
وجه الاستدلال:

قال ابن عباس رضي الله عنهما، هو الرجل يكون جالساً مع القوم فتمر المرأة فيسابقهم النظر إليها (٥).  
وعنه: هو الرجل ينظر إلى المرأة فإذا نظر إليه أصحابه غض بصره، فإذا رأى منهم غفلة تدسس بالنظر فإذا نظر إليه أصحابه غض بصره،

---

(١) انظر أحكام القرآن للقرطبي ٢٢٣/١٢.

(٢) انظر م . س ٢٢٦/١٢.

(٣) انظر م . س

(٤) غافر / ١٩-٢٠.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٣/١٥.

وقد علم الله عز وجل منه أنه يود لو نظر إلى عورتها (١).

وعن سفيان الثوري أنه قال: هي النظرة بعد النظرة (٢).

ولبيان ثواب غض البصر وطاعة الله وعقاب المخالف يقول تعالى  
بعد ذلك ﴿والله يقضي بالحق﴾ أي يجازي من غض بصره عن المحارم  
ومن نظر إليها ومن عزم على مواجهة الفواحش إذا قدر عليها (٣).

### أما السنة فمنها:

١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:  
«إياكم والجلوس في الطرقات، قالوا يا رسول الله: مالنا من مجالسنا بد،  
نتحدث فيها، فقال رسول الله ﷺ فإن أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق  
حقه، قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: غض البصر، وكف  
الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٤).

### وجه الاستدلال:

الحديث واضح الدلالة على وجوب غض البصر، وأنه من حقوق  
الطريق فمن أراد الجلوس في الطرقات، فعليه مراعاة آداب الطريق  
من كف البصر والأذى فلا يؤذي المارين خصوصاً من النساء، ورد  
السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠٣/١٥.

(٢) انظر: م . س : ٣٠٣/١٥.

(٣) انظر: م . س : ٣٠٣/١٥.

(٤) صحيح البخاري ، بفتح الباري رقم ٦٢٢٩ ، ٨/١١ ، كتاب الاستئذان ، باب قول

الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا...﴾ (الآية (النور/ ٢٧))

وقد جاءت أحاديث أخرى فيها زيادة عن الآداب، وقد جمعها ابن  
حجر أربعة عشر أدباً ونظمها في ثلاثة أبيات وقدمها ببيت وهي:  
جمعت آداب من رام الجلوس على الط  
ريق من قول خير الخلق إنساناً  
افش السلام واحسن في الكلام  
وشمت عاطساً وسلاماً رد إحساناً  
في الحمل عاون ومظلوماً أعن واغث  
لهفان اهد سبيلا واهد حيراناً  
بالعرف مر وانه عن نكر وكف أذى  
وغض طرفاً وأكثر ذكر مولانا (١)

وقال ابن حجر معلقاً على هذه الآداب:

«وقد اشتملت على معنى علة النهي عن الجلوس في الطرق من  
التعرض للفتن بخطر (٢) النساء الشواب، وخوف ما يلحق من النظر  
إليهن من ذلك إذ لم يمنع النساء من المرور في الشوارع لحوائجهن،  
ومن التعرض لحقوق الله، وللمسلمين مما لا يلزم الانسان إذا كان في  
بيته، وحيث لا ينفرد أو يشتغل بما يلزمه، ومن رؤية المناكير وتعطيل  
المعارف، فيجب على المسلم الأمر (٣) والنهي (٤) عند ذلك،  
فإن ترك ذلك فقد تعرض للمعصية، وكذا يتعرض لمن يمر عليه ويسلم عليه  
فإنه ربما كثر ذلك فيعجز عن الرد على كل مار، ورده فرض فيأثم والمرء  
مأمور بأن لا يتعرض للفتن، وإلزام نفسه ما لعله لا يقوى عليه،

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١١/١١.

(٢) خطر: يقال خطر الرجل، أي اهتز في مشيه وتبخر.

(٣) أي الأمر بالمعروف.

(٤) أي النهي عن المنكر.



فندبهم الشارع إلى ترك الجلوس حسماً للمادة، فلما ذكروا له ضرورتهم إلى ذلك لما فيه من المصالح من تعاهد بعضهم بعضاً ومذاكرتهم في أمور الدين ومصالح الدنيا وترويح النفوس بالمحادثة في المباح دلهم على ما يزيل المفسدة من الأمور المذكورة»(١).

٢- جاء في الحديث القدسي: «النظرة سهم مسموم من سهام إبليس من تركها مخافتني أبدلته إيماناً يجد حلاوته في قلبه»(٢).  
وجه الاستدلال:

في الحديث بيان أثر النظرة المحرمة وأنها من سهام إبليس وفيه بيان ثواب غض البصر، وأنه من الإيمان.

٣- وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تتمنى وتشتهي والفرج يُصدق ذلك كله أو يكذبه»(٣).

٤- وقال صلى الله عليه وسلم «ثلاثة لا ترى أعينهم النار: عين حرست في سبيل الله، وعين بكت من خشية الله، وعين غضت عن محارم الله»(٤) والأدلة صريحة في الدلالة على إثم النظر المحرم وثواب غض البصر.

٥- وسبق في حديث ابن عباس الذي حدث فيه عن أخيه الفضل بن العباس والمرأة الخثعمية وفيه وجوب النهي عن المنكر فالرسول صلى الله عليه وسلم

---

(١) فتح الباري ١١/١١-١٢.

(٢) رواه أحمد والطبراني والحاكم في المستدرک، انظر: كنز العمال ٣٢٩/٥، برقم ١٣٠٧٥.

(٣) متفق عليه ، واللفظ للبخاري بفتح الباري ١١/٢٥-٢٦، كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج. ورواه مسلم في القدر، باب قدر على ابن آدم حفظه من الزنا.

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤١٦/١٩، برقم ١٠٠٣..

أزال المنكر بيده فهي الفضل عن النظر بيده ﷺ (١).

### ثالثاً : من المعقول:

فإن في غرض البصر سداً لذرائع الفساد، وأبواب الزنا، وإن إطلاق العنان للبصر يؤدي إلى الافتتان والوقوع في الفاحشة والمحرمات والجرائم وبالتالي فساد الأفراد والمجتمعات، وبهذا يحصل خسران الدنيا والآخرة.

وإتماماً للموضوع هناك مسألتان لهما تعلق بما نحن بصدد بحثه تجدر الإشارة إليهما:

#### ○ المسألة الأولى: ما حكم نظر النساء إلى الرجال الأجانب؟

عرفنا أن غرض البصر واجب، وهذا يكثر تحقيقه عند الرجال لوجوب الحجاب على النساء، ولكن المرأة مع الحجاب ترى الرجال فما حكم نظر المرأة للرجل؟

في المسألة رأيان:

الرأي الأول : وهو مذهب الحنفية وجمهور الشافعية والراجح عند الحنابلة:

قالوا: يجوز للنساء النظر إلى الرجال الأجانب، فعورة الرجل بالنسبة للمرأة من السرة إلى الركبة، فيجوز لها النظر فيما عدا ذلك (٢).

---

(١) انظر ص ٢٢١ من البحث

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٢٢/٥؛ مغني المحتاج ١٢٢/٣؛ المغني ١٠٦/٧؛ شرح منتهى الإرادات

١٤١/١-١٤٢.

واشترطوا لذلك: إذا كانت تأمن ولم تخف على نفسها الفتنة (١) وإذا لم يكن نظرها بشهوة (٢).

والأفضل للشابة غض البصر لما فيه من خوف حدوث الشهوة والوقوع في الفتنة (٣).

ويستثنى ما إذا قصدت بنظرها النكاح فلا يحرم بل يندب لها النظر (٤).

الرأي الثاني: وهو قول الشافعية وصححه النووي ورواية عند الحنابلة:

قالوا لا يجوز للنساء النظر إلى الرجال الأجانب فجميع بدن الرجل عورة بالنسبة للمرأة، ويحرم عليه النظر إليها ويحرم عليها النظر إليه (٥).  
**الأدلة:**

**أولاً: أدلة الجمهور:**

استدل الجمهور بما يلي:

الدليل الأول:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «رأيت النبي ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد حتى أكون أنا التي أسأم، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن، الحريصة على اللهو» (٦).

---

(١) انظر بدائع الصنائع ١٢٢/٥؛ مغني المحتاج ١٣٢/٣.

(٢) انظر مغني المحتاج ١٣٢/٣.

(٣) انظر بدائع الصنائع ١٢٢/٥.

(٤) انظر مغني المحتاج ١٣٢/٣.

(٥) انظر مغني المحتاج ١٣٢/٣؛ المغني ١٠٦/٧.

(٦) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري برقم ٥٢٣٦، ٣٣٦/٩، كتاب النكاح، باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة. ورواه مسلم في كتاب العيدين باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه.

### وجه الاستدلال :

في الحديث أن عائشة كانت تنظر للحبشة وهم رجال، والرسول ﷺ معها فلم ينكر عليها ذلك فدل على جواز النظر إليهم وهذا طبعاً بشروطه.  
الجواب من قبل المعارضين:

أجاب النووي(١) على الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

- ١- أن الحديث ليس فيه ما يدل على أنها نظرت إلى وجوههم وأبدانهم وإنما إلى لعبهم وحرابهم ولا يلزم منه تعمد النظر إلى البدن، وإن وقع بلا قصد صرفته في الحال.
- ٢- أن ذلك لَعَلَّه كَانَ قبل نزول الحجاب، أو كانت عائشة رضي الله عنها لم تبلغ مبلغ النساء إذ ذاك، أو أنها تنظر منه ما يبدو في المهنة فقط إذ لا حاجة إلى غيره.

### رد الجمهور:

- ١- عموم البلوى يقوي الاستدلال بالحديث على دعوانا فقد عمت البلوى في نظر النساء للرجال في الطرقات(٢).
- ٢- أن الحديث ورد في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع، ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة، فكانت بالغة، وكان ذلك بعد الحجاب(٣).

### الدليل الثاني من السنة:

قول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس حين طلقها زوجها: « اذهبي إلى ابن

---

(١) نقله عنه الخطيب الشربيني في مغني المحتاج ١٣٢/٣.

(٢) انظر مغني المحتاج ١٣٢/٣.

(٣) انظر: فتح الباري ٣٣٦-٣٣٧/٩.

أم مكتوم فكوني عنده فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده» (١).

### الدليل الثالث من المعقول:

قالوا إن ما بين السرة والركبة عند الرجل عورة وما سواه ليس بعورة في الصلاة فجاز النظر إليه.

### ○ ثانياً: أدلة أصحاب الرأي الثاني:

١- عن الزهري قال: حدثني نبهان مولى أم سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: [كنت عند النبي ﷺ وعنده ميمونة، فأقبل ابن أم مكتوم - وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب فقال النبي ﷺ «احتجبا منه»، فقلنا: يا رسول الله: «أليس أعمى لا يبصرنا، ولا يعرفنا؟ فقال النبي ﷺ: «أفعميا وان أنتما ألستما تبصرانه»] (٢).

### الجواب على الحديث:

قالوا إنه ضعيف لا يستدل به (٣)، ويحتمل أنه خاص بأزواج النبي ﷺ (٤).

٢- ولأن الله أمر النساء بغض أبصارهن كما أمر الرجال به،

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٩٩/١٠، كتاب الطلاق، باب المطلقة البائنة لا نفقة لها.  
(٢) سنن أبي داود ٦٤-٦٣/٤، برقم ٤١١٢، كتاب اللباس، باب في قوله عز وجل: ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن﴾.  
(٣) انظر المغني ١٠٦/٧، ولم يذكر صاحب المغني وجه ضعفه، قال ابن حجر في فتح الباري ٣٣٧/٩: «... وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان وليست بعلّة قاذحة، فإن من يعرفه الزهري ويصفه فإنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته...».

(٤) انظر: المغني ١٠٦/٧؛ وفي سنن أبي داود ٦٤/٤ لقال أبو داود: هذا لأزواج النبي ﷺ خاصة ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم، قد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس: اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده».

ولأن النساء أحد نوعي الآدميين فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياساً على الرجال.

يحققه أن المعنى المحرم للنظر خوف الفتنة، وهذا في المرأة أبلغ، فإنها أشد شهوة وأقل عقلاً فتسارع الفتنة إليها أكثر(١).

### والراجع والله أعلم:

هو القول بجواز نظر النساء للرجال بشرط أن تؤمن الفتنة وأن لا يكون النظر بشهوة، وعلى هذا فلا يجوز لها التأمل والتفكر عند النظر، والأفضل للشابة غض البصر خصوصاً عن الشاب مثلها، ذلك أن نظر النساء للرجال مما تعم به البلوى لتعرضهن للنظر عند السير ولعدم احتجاب الرجال فيعسر عليهن غض البصر مطلقاً ولما استدل به الجمهور من أحاديث صحيحة لا يعارضها ما استدل به المخالفون لهم.

يقول ابن حجر(٢) [....] ويقوي الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لئلا يراهن الرجال، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهم النساء، فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين، وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال: لسنا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط، وإن لم تكن فتنة فلا، إذ لم تنزل الرجال على مر الزمان مكشوفي الوجوه والنساء يخرجن منتقيات فلو استتوا لأمر الرجال بالتنقيب أو منعن من

---

(١) انظر المغني ١٠٦/٧.

(٢) فتح الباري ٣٣٧/٩.

الخروج... اهـ.]].

## المسألة الثانية:

### حكم النظرة الأولى (نظرة الفجأة)؟

إن النظرة الأولى وهي نظرة الفجأة لا يؤاخذ عليها المرء ولكن يشترط ألا يعقبها الناظر بأخرى بل عليه أن يصرف نظره إلى جهة أخرى.

○ فقد جاء عن ابن بريدة رضي الله عنه، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإن لك الأولى وليست لك الآخرة» (١).

○ وعن أبي زرعة، بن عمرو بن جرير، عن جرير بن عبد الله قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة فأمرني أن أصرف بصري» (٢).

فالحديث الأول دل على: العفو عن النظرة الأولى، والثاني دل على: أن على الناظر ألا يعقبها بأخرى، وإنما عليه أن يصرف بصره.

---

(١) سنن الترمذي برقم ٢٧٧٧، ٩٤/٥، كتاب الأدب باب ما جاء في نظر الفجأة الباب ٢٨، وقال:

حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك، وانظر وسنن أبي داود برقم ٢١٤٩،

٢٤٦/٢، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر، (واللفظ لأبي داود).

(٢) سنن الترمذي برقم ٢٧٧٦، ٩٤-٩٣/٥، كتاب الأدب، الباب ٢٢، باب ما جاء في نظرة الفجأة،

وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وأبو زرعة بن عمرو اسمه هرم، وانظر:

سنن أبي داود برقم ٢١٤٨، ٢٤٦/٢، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر،

(واللفظ للترمذي).

## المطلب الثاني: خفض الصوت

يجب على المرأة أن تخفض صوتها ولا تخضع بالقول إذا كانت بحضرة الرجال في أي مكان في بيتها أو خارجه، سواء كان يسمعها الرجال مباشرة أو من وراء حجاب.

والمرأة منهيّة عن ترقيق صوتها، ويستدل على ذلك بالكتاب والسنة والمعقول.

### أما الكتاب :

فقوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ (١).

الشاهد : قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾.

### وجه الاستدلال :

الآية صريحة في النهي عن الخضوع واللين بالقول عند محادثة الرجال الأجانب، وعمله بقوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾، وهي وإن كانت خاصة بنساء النبي ﷺ إلا أن ذلك الحكم يسري على سائر النساء في نهيهن عن إلانة القول للرجل على وجه يوجب الطمع فيهن ويستدل به على رغبتهن فيهن (٢).

(١) الأحزاب / ٣٢.

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٥٩ (بتصرف) وذكر الجصاص أن الآية فيها دلالة على أن الأحسن للمرأة أن لا ترفع صوتها بحيث يسمعها الرجال، وإن المراد منهيّة عن الآذان،

واستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يَخْفِيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ النور: ٣١، فقال: =



### أقوال العلماء في معنى الآية:

المراد : أن لا تلتن القول، فأمرهن الله تعالى أن يكون قولهن جزلاً وكلامهن فصلاً ولا يكون على وجه يحدث في القلب علاقة بما يظهر عليه من اللين المطمع للسامع، كما كانت الحال في نساء العرب من مكالمة الرجال بترخيم الصوت ولينه؛ مثل كلام المربيات والمومسات، فنهاهن عن مثل هذا، وأخذ عليهن أن يكون قولهن معروفاً (١).

قال ابن العربي (٢): في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾: «المعروف هو : السر، فإن المرأة مأمورة بخفض الكلام، وقيل: المراد بالمعروف ما يعود إلى الشرع بما أمرن فيه بالتبليغ أو بالحاجة التي لا بد للبشر منها».

وعلى الجملة، فالقول المعروف هو الصواب الذي لا تنكره الشريعة وترضاه النفوس (٣).

وعلى هذا النهي بقوله ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾.

قال قتادة والسدي : أي في قلبه شك ونفاق.

وقال عكرمة: تشوّف الفجور وهو الفسق والغزل.

وهذا ما صوبه القرطبي وقال: وليس للنفاق مدخل في هذه الآية (٤).

---

إذا كانت المرأة منهيّة عن إسماع صوت خلخالها فكلامها إذا كانت شابة يخشى من قبلها الفتنة أولى بالنهي عنه.

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/١٧٧؛ أحكام القرآن لابن العربي ٣/١٥٣٥.

(٢) أحكام القرآن ٣/١٥٣٥.

(٣) أحكام القرآن للقرطبي ١٤/١٧٨.

(٤) م . س ١٤/١٧٧.

### أما من السنة :

فقد جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطأ، والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه» (١).

الشاهد: قوله ﷺ «والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام»..

### وجه الاستدلال :

الحديث يبين تأثير الصوت حيث جعل الاستماع زنى الأذن والكلام زنى اللسان.

### أما المعقول :

فإنه يحرم على المرأة الخضوع بالقول، وترقيق الصوت سداً لذريعة الفساد، فإن صوت المرأة الرقيق يحرك النفوس . ويدفع للمعصية والحرام، وما أدى إلى محرم فهو محرم.

ولهذا فيجب على المرأة أن لا ترقق صوتها مع الرجال الأجانب وتكتفي بالصوت العادي الذي لا فتنة فيه، ولهذا جاءت الشريعة تنهى المرأة عن إظهار الصوت حتى في العبادات، مما يدل على أنه يجب على المرأة أن تحرص على عدم إظهار صوتها قدر الإمكان، وإن ظهر فلا

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٦/٦، كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره.

يظهر فيه ترقيق أو ترخيم، ومن صور ذلك:

- ١- أن المرأة اذا نابها شيء في الصلاة فإنها لا تسبح كالرجال وإنما تصفق وذلك حفاظاً على عدم إظهار صوتها (١).
- ٢- أن المرأة في الحج لا ترفع صوتها بالتلبية (٢).
- ٣- لا يشرع للمرأة الأذان للصلاة ولا الإقامة للصلاة ولا إمامة الرجال.
- ٤- لا تجهر المرأة بالصلاة الجهرية إذا كان يسمعها رجال أجنب (٣).
- ٥- لا تجهر المرأة بالتكبير في العيدين (٤)، والله أعلم.

\_\_\_\_\_

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٣٨٤، والأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٢٣٧.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٢٣٨.

(٣) انظر: م. س ص: ٢٣٧، ٢٤٠.

(٤) انظر: م. س، ص: ٢٣٨.

## المطلب الثالث: إخفاء الزينة

يجب على المرأة إذا خرجت أن لا تظهر زينتها للرجال الأجانب، فإن إظهارها من التبرج، وهو محرم (١).

بل تعمل على إخفائها عن الرجال، لقوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ...﴾ (٢) الآية.

فالآية تنهى عن إبداء الزينة إلا ما ظهر منها، ثم حددت لمن تظهر الزينة ومن عداهم ممن لم يرد ذكره لا في القرآن ولا في السنة، يجب إخفاء الزينة عنهم وقد سبق بيان هؤلاء الذين لا تحتجب المرأة عنهم (٣).

### ما معنى الزينة:

الزينة في اللغة: من الزين وهو نقيض الشين، والزينة إسم جامع لكل شيء يتزين به ويوم الزينة يوم العيد (٤).

والزينة في الأصل إسم لكل ما تتزين به المرأة وتتجمل من أنواع الثياب والحلي والخضاب وغيرها، ثم تطلق على ما هو أعم وأشمل من أعضاء البدن.

والزينة على أربعة أنواع: (خلقية، ومكتسبة، وظاهرة، وباطنة).

فمن الزينة ما يقع على المحاسن الخلقية التي خلقها الله تعالى كجمال البشرة واعتدال القامة وسعة العيون...

---

(١) انظر حكم التبرج ص ٦٤ من البحث.

(٢) النور ٣١.

(٣) انظر ص ١٦٨ وما بعدها من البحث.

(٤) انظر: لسان العرب ١٣/٢٠١، ٢٠٢؛ المصباح المنير ١/٣٥٦.

وأنكر بعضهم وقوع إسم الزينة على الخلقة لأنه لا يقال في الخلقة إنها من زينتها وإنما يقال فيما تكتسبه من كحل وخضاب وغيره.

والأقرب أن الخلقة داخلة في الزينة، فإن الوجه أصل الزينة وجمال الخلقة وبه تعرف المليحة من القبيحة، وقد قال تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾ (١) فإن ضرب الخمار وسدله على الوجه والصدر إنما هو لمنع هذه الأعضاء (٢)، فدل على أن المراد بالزينة ما يعم الخلقة، فكأنه تعالى منعهن من إظهار محاسن خلقتهن بأن أوجب سترها بالخمار.. وأما الذين حملوا الزينة على ما عدا الخلقة فقالوا: إنه سبحانه ذكر الزينة، ومن المعلوم أنه لا يراد بها الزينة نفسها المنفصلة عن أعضاء المرأة فإن الحلي والثياب والقرط والقلادة لا يحرم النظر إليها إذا كانت المرأة غير متزينة بها، فلما حرم الله سبحانه النظر إليها حال اتصالها ببدن المرأة كان ذلك مبالغة في حرمة النظر إلى أعضاء المرأة، فهؤلاء وإن لم يقرؤا بالزينة الخلقية إلا أنهم متفقون على حرمة النظر إلى بدن المرأة وأعضائها، فكان إبداء مواقع الزينة ومواضعها من الجسم منهيًا عنه من باب أولى (٣).

ما معنى قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾؟

وما معنى الزينة الظاهرة المستثناة الجائز إظهارها لغير المحارم؟

أورد ابن كثير تفسيرين للآية، أحدهما: [أي لا يظهرن شيئاً من الزينة للأجانب إلا ما لا يمكن إخفاؤه]. قال ابن مسعود كالرداء والثياب،

(١) النور: ٣١.

(٢) أي لمنع ظهور هذه الأعضاء.

(٣) انظر: روائع البيان للصابوني ١٧٠/٢-١٧١.

يعني على ما كان يتعاطاه نساء العرب من المقنعة التي تجل ثيابها (١) وما يبدو من أسافل الثياب، فلا حرج عليها فيه، لأن هذا لا يمكنها إخفاؤه، وقال بقول ابن مسعود: الحسن، وابن سيرين، وأبو الجوزاء، وإبراهيم النخعي، وغيرهم [٢].

وأيضاً يمكن أن نُلحِق بهذا التفسير ما ظهر من زينة المرأة عفواً دون قصد فإنه معفو عنه مهما ظهر، وكذلك ما ظهر للضرورة والحاجة، والله أعلم.

ونقل القرطبي عن ابن عطية قوله: (ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بالألتفات وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه أو إصلاح شأن ونحو ذلك فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المعفو عنه) [٣].

## الثاني:

[قال الأعمش عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ﴿ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ قال: وجهها وكفيها والخاتم.

وروى عن ابن عمر وعطاء وعكرمة وسعيد بن جبيرة وأبي الشعثاء

---

(١) تجل ثيابها: أي تغطيها ولم تدع شيئاً منها إلا غطي عليه، فإنه يقال جلل المطر الأرض - بالثقل - أي غطيها وطبقها فلم يدع شيئاً إلا غطي عليه، ويقال: جللت الشيء إذا غطيته، انظر المصباح المنير ١٤٦/١.

(٢) تفسير ابن كثير ٢٨٣/٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٩/١٢؛ وانظر قريباً من ذلك ما ذكره ابن جزي في التسهيل لعلوم التنزيل ٦٤/٣.

والضحاك وإبراهيم النخعي وغيرهم نحو ذلك [١].

وهذا التفسير سبق رده (٢) من وجوه تتلخص فيما يلي:

١- أن هذا التفسير يحمل على الزينة المنهي عن إبدائها وليس المعفو عن إظهارها (٣).

٢- يحتمل أن يكون تفسير ابن عباس قبل نزول آية الحجاب.

٣- أن هذا التفسير مناقض لتفسير ابن عباس نفسه حينما فسر قوله تعالى: ﴿يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن﴾ فقال: أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ويبدين عيناً واحدة.

٤- أن تفسير ابن عباس معارض بتفسير ابن مسعود وكلاهما صحابي، فترجح تفسير ابن مسعود لأن تفسير ابن عباس تطرق إليه الاحتمال فسقط به الاستدلال، وتفسير ابن مسعود تعضده الألة الدالة على وجوب ستر الوجه والكفين.

إذاً ينبغي للمرأة المسلمة أن تتجنب ما يغضب ربها وأن تطيع أوامره فتأتي ما أمرها به وتنتهي عما نهاها عنه.

ولتحذر أولئك النسوة اللاتي يتساهلن عند خروجهن من إبداء سواعدهن وما حوت من أساور وأيديهن وما حوت من خواتم بل العجب أن بعضهن تتعمد إخراج القرط وأخريات يخرجن عقودهن الذهبية من فوق الحجاب، فسبحان الله، لمن تظهر هذه؟.

---

(١) تفسير ابن كثير ٢٨٣/٣.

(٢) انظر ص ١٩٨ وما بعدها من البحث.

(٣) انظر تفسير ابن كثير ٢٨٤/٣.

## المطلب الرابع: عدم التطيب

وعند خروج المرأة من دارها ينبغي لها أن تحذر من التطيب، فإنه يحرم عليها أن تتطيب وتخرج متطيبة حتى ولو كان خروجها إلى الصلاة، فقد قال ﷺ: «إذا استعطرت المرأة فمرت على القوم ليجدوا ريحها فهي كذا وكذا، وقال قولاً شديداً» (١).

وقال ﷺ: «كل عین زانية، والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا، يعني زانية» (٢).

وقال ﷺ: «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً» (٣). والمراد إذا أرادت شهود المسجد فلا تمس طيباً (٤) فإذا كان النهي عن التطيب عند الخروج للمساجد فعند الخروج لغيرها أولى. وروي أن امرأة على عهد عمر بن الخطاب خرجت متطيبة فوجد عمر ريحها فعلاها بالدرة، ثم قال: «تخرجن متطيبات، فيجد الرجال ريحكن وإنما قلوب الرجال عند أنوفهم، اخرجن تفلات» (٥).

---

(١) سنن أبي داود ٧٩/٤، برقم ٤١٧٣، كتاب الترجل، باب ما جاء في المرأة تتطيب للخروج.

(٢) سنن الترمذي برقم ٢٧٨٦، ٩٨/٥-٩٩، كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطرة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/٢، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

(٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٣/٤.

(٥) مصنف عبد الرزاق ٣٧٠/٤-٣٧١، والدرة: السوط، (المصباح المنير ٢٦٠/١)، وتفلات: من تفل ويقال تفلت المرأة تفلًا، فهي تفلّة من باب تعب إذا أنتن ريحها لترك الطيب والادهان، والجمع تفلات، (المصباح المنير ١٠٤/١).



## المبحث الثالث

### الاختلاط والخلوة والمصافحة

### وما يترتب عليهما من مفاسد

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول: الاختلاط والخلوة:

وفيه فرعان:

##### الفرع الأول: الاختلاط:

من ضوابط وشروط خروج المرأة، أن لا يكون فيما تخرج إليه اختلاط بالرجال، فإن كان خروجها سيؤدي إلى الاختلاط بالرجال فإنه يحرم خروجها حتى وإن كانت تخرج للعبادة ولهذا سنتكلم عن معنى الاختلاط بشيء من التفصيل:

##### الاختلاط لغة :

من خلط أي مزج...، والخلط اسم كل نوع من الأخلاط، كأخلاط الدواء ونحوه.. والخلاط اختلاط الإبل، والناس والمواشي...، وبها اخلاط من الناس وخليطٌ وخليطي وخليطي أي أوباشٌ مجتمعون مختلطون...، والتخليط في الأمر: الإفساد فيه.

والخليط: القوم الذين أمرهم واحد... والخليط : الزوج وابن العم. والخلطُ : المُختلطُ بالناس المُتَحَبِّبُ يكون للذي يتملّقهم ويتحبيب إليهم، ويكون للذي يلقي نساءه ومتاعه بين الناس... وخالط الذئب الغنم خلاطاً: وقع فيها... والخلّاط مخالطة الرجل أهله. وخالط الرجل امرأته

خلاطاً : جامعها . وأخلط الفحل : خالط الأنثى (١).

### فالاختلاط اصطلاحاً :

له عدة تعريفات والمقصود واحد:

- ١- هو اجتماع الرجل بالمرأة التي ليست بمحرم اجتماعاً يؤدي إلى ريبة (٢).
- ٢- هو اجتماع الرجال بالنساء الأجنيات في مكان واحد بحكم العمل أو البيع أو الشراء أو النزهة أو السفر ونحو ذلك (٣).
- ٣- اجتماع الرجال بالنساء غير المحارم في مكان واحد يمكنهم فيه الاتصال فيما بينهم بالنظر أو الإشارة أو الكلام أو البدن من غير حائل أو مانع يدفع الريبة والفساد (٤).

ومن هذه التعريفات نستطيع أن نقول إن الاختلاط المحرم له

ضوابط، نبرزها على النحو التالي:

- أ- أن تتحقق فيه خلوة غير شرعية.
- ب- تبذل المرأة وعدم احتشامها.
- ج - عبث ولهو وملامسة للأبدان كجلوس المرأة بجانب الرجل على مقعد واحد، فالاختلاط الذي يكون فيه مثل هذه الأمور حرام لمخالفته

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور باب الطاء فصل الخاء المعجمة، مادة [خلط] ٢٩١/٧-٢٩٦.

(٢) المرأة والتربية الإسلامية للشيخ الأباصيري خليفة ص ٤٧.

(٣) الرسائل والفتاوى النسائية، للشيخ ابن باز، خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله، ص ٢٠.

(٤) خطر التبرج والاختلاط، عبد الباقي رمزون ص ٦٢؛ عودة الحجاب لمحمد أحمد اسماعيل المقدم ٥٢/٣.

قواعد الشريعة(١).

وعلى هذا فإن الرجال والنساء غير المحارم إذا اجتمعوا في مكان واحد - كأن يجتمعوا في مسجد أو طواف أو مكتبة أو انتظار حافلة ونحو ذلك - بدون خلوة، ولا تبذل من النساء مع مراعاة الاحتشام والحجاب ودون أن يحصل أي عبث أو ملامسة أو نظرة غير مباحة أو جلوس بجوار بعضهم البعض، لا يكون حراماً وهذا يدعونا لبيان المواطن التي يجوز فيها الاختلاط.

#### مواطن يجوز فيها اجتماع المرأة مع الرجال:

هناك مواطن إن اجتمعت فيها المرأة مع الرجال لم يعد ذلك اختلاطاً، لعدم الخلوة، ولأن حضور المرأة في هذه المواطن مقيد بالتزامها بالحجاب الشرعي وقيود أخرى، وإن حضرت هذه الأماكن وحدث فيها عبث ولهو وملامسة للأبدان فإنه يحرم، وهذه المواطن هي:

#### ○ مواطن العبادة:

فيجوز أن تحضر صلاة الجمعة وصلاة الجماعة على أن يكون مكانها منفصلاً عن الرجال.

#### ○ أماكن العلم:

فيجوز أن تحضر المرأة مجالس العلم مع الرجال على أن تكون منفصلة عنهم أيضاً، وأن تكون مرتدية اللباس الشرعي.

#### ○ ميدان الجهاد حين يعلن النفير العام:

فتخرج للجهاد مع الرجال على أن تكون منفصلة عنهم، لها مكانها

---

(١) رسائل إلى المرأة المسلمة، خالد الحمادي ص ٨٦، نقلاً عن الموسوعة الفقهية.

الخاص، وتجمعاتها الخاصة (١).

### دعاة الاختلاط البريء!!

في الحقيقة إذا أطلق الحديث عن اختلاط النساء بالرجال يتبادر إلى الذهن الاختلاط المحرم دون الحاجة إلى النص على لفظ المحرم، وذلك لأن الاختلاط في الاصطلاح مقيد بقيود وضوابط إن وجدت فهو اختلاط محرم، وإلا فهو ليس باختلاط، وبهذا نخرج من تقسيمات الاختلاط إلى محرم وغير محرم.

على أن هناك من يقول بالاختلاط البريء ويدعو له ويطالب به، وهو في الحقيقة ليس بريئاً بل هو محرم، ولكنهم يستترون بإضافة لفظ بريء خجلاً من الإعلان عن الاختلاط المحرم.. ونحن في مثل هذه المواقف نقول:

لا يوجد لدينا مزيج الألوان فالأبيض أبيض، والأسود أسود، فإما إنكم تنادون بالاختلاط وتكونون ممن يدعون لمحرم، فتعرفون للحذر منكم، وإما لا تنادوا بالاختلاط، وقد فضح هؤلاء الشيخ محمد قطب في كتابه معركة التقاليد (٢) فقال يرد على هؤلاء الذين ابتليت بهم كثير من بلاد المسلمين:

[الاختلاط البريء.. أين يوجد؟ ما حدوده بالضبط؟ وفي أي ركن من أركان الأرض يحصل عليه الإنسان؟ هل هناك في أي مكان على الأرض اختلاط اسمه بريء؟ وما قيمة الاختلاط البريء إذن إن كان لا

(١) المرأة بين الفقه والقانون، د. مصطفى السباعي ص ١٨٥-١٨٦.

(٢) معركة التقاليد، محمد قطب، ١٢١-١٢٢.

يؤدي غاية ولا يمنع جريمة؟ ما قيمته في واقع الحياة؟

لقد زعمت أوروبا في القرن الفائت أنها اهتمت لهذا الاختلاط البريء كحل لمشكلة الجنس المكبوت، ثم رأت بنفسها النتائج، وعرفت أنه لا يظل على براءته قيد خطوات.. ومن ثم لم يعد دعائهم يكتبون عن الاختلاط البريء، كانوا صرحاء مع أنفسهم، قالوا: إنهم يريدون الاختلاط وليكن من نتائجه بعد ما يكون! ونحن ما زلنا نردد الاسطوانة القديمة، الاسطوانة التي بليت من سوء الاستعمال، فلنكن صرحاء ونطلب الاختلاط في صراحة بكل ما يترتب عليه من نتائج وما ينشأ عنه من آثار [١]. هـ.

#### ○ صور ومجالات الاختلاط:

وللإختلاط صور ومجالات شتى تتمثل فيما يلي:

#### أولاً : الاختلاط في المجال المنزلي والعائلي:

وهذا المجال يرجع السبب فيه وفي خطر انتشاره إلى الأسرة وأفراد المجتمع وهذا قد يكون في المجتمعات التي لا يُسمح فيها بالاختلاط رسمياً، وهذا مسؤولية الأفراد وأولياء الأمور في كل أسرة، وعدم تدارك ومعالجة هذا الاختلاط فإنه تدريجياً سيؤدي للاختلاط على نطاق أوسع حتى خارج نطاق الأسرة.

ومن صور هذا المجال من الاختلاط:

#### ١- اختلاط الأخوة ذكوراً وإناثاً حتى وإن كانوا إخوة فإن الأبناء بعد

سن التمييز ينبغي التفريق بينهم في المضاجع فقد جاء عن رسول

الله ﷺ أنه قال: مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم

عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع (١).

٢- اختلاط أفراد الأسرة الواحدة من الأقارب، كاختلاط أبناء العم

وأبناء الخال أو زوج الأخت أو أخ الزوج ونحو ذلك.

وقد يتعدى الأمر إلى اختلاط الجيران والأصدقاء، الرجال والنساء والأولاد والبنات كل ذلك بحجة الثقة المتبادلة ويغفلون عن قوله تعالى:

﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ...﴾ (٢). وقد سبق بيان المحارم الذين يجوز للمرأة أن تظهر أمامهم (٣).

وقال ﷺ «إياكم والدخول على النساء»، فقال رجل من الأنصار يا

رسول الله أفرأيت الحمى؟ قال: الحمى الموت (٤).

والحمى: هو أخ الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج كabin العم

ونحوه (٥).

قال الأستاذ محمد بن لطفي الصباغ في حديثه عن الاختلاط

المستهتر مستعرضاً لأمثلته: [وكذلك فإن الجلسات العائلية كما يدعونها

---

(١) سنن أبي داود رقم ٤٩٥، ١٣٣/١، كتاب الصلاة باب متى يؤمر الغلام بالصلاة.

(٢) النور ٣١.

(٣) انظر ص ١٦٨ وما بعدها من البحث.

(٤) صحيح البخاري بفتح الباري ٣٣٠/٩، رقم ٥٢٣٢، كتاب النكاح باب لا يخلون رجل بامرأة

محرم والدخول على المغيبة.

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي ١٥٤/١٥٤ - ١٥٤، نقل عن الليث بن سعد.

التي يختلط فيها الرجال بالنساء وهي في أتم زينة، وقد ألقين الحجاب وأظهرن المفاتن بحجة أنهم أصدقاء، وقد يكون في هذه الجلسات تبادل الحديث المبتذل والمزاح الهابط، والنكتة اللاذعة، والتعريض بأمور خاصة، إن كل ذلك مما لا يجيزه دين الله، وهو يعرض كيان الأسرة إلى الانهيار ويبدل الود بين الزوجين إلى تنافر [١].

### ٣- اختلاط الخطيبين:

هناك أسر تسمح للخطيبين بالمقابلة والخلوة وتظهر المخطوبة وتحادث خطيبها وهي في أبهى زينتها وقد تخرج معه كل ذلك ولا عقد بينهما، وقد نسوا أن الخطبة ما هي إلا وعد بالزواج، ولا يترتب عليها أي أمر من الأمور المترتبة على عقد النكاح، وأن المسموح به في الخطبة هو رؤية الخاطب لمخطوبته بشروط منها عدم الخلوة..  
وكم من فتاة تعاني من الآثار السيئة لهذا الاختلاط وتمنت لو لم تكن من المجتمع المختلط (٢).

---

(١) تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية والاختلاط المستهتر للصبغ ص ١٢.

(٢) كتبت إحدى الفتيات مشكلتها قائلة: أكتب إليكم مشكلتي وهي مشكلة لها أشباه ونظائر في كثير من بلادنا العربية التي لا يسود فيها الحجاب الشرعي الذي يجنب الفتاة الكثير من المهالك.. ويسود فيها الاختلاط الذي لا يقره الشرع.. ثم سردت قصتها حتى وصلت إلى أنها خرجت مع خطيبها وتأخرت فعاتت للمنزل فقالت: وبخنا والدي على التأخير وليته تدخل ومنع خروجي، الفتاة منا ضعيفة، ضعيفة، سريعة التصديق، والانقياد على الأخص بعد أن يكون الشاب قد تقدم لخطبتها رسمياً.. ثم تقول: يا ليت أبي ضربني وهو يمنعني من الخروج، ليت ما انقاد لرأي أمي وخطيبي الذي ضاع مني، بعد أن ضيعني، ما أبشع الاختلاط وما يجره من كوارث ومآسٍ... (مشكلات بنات، أ. أحمد شريف الرفاعي، المشكلة السابعة ص ٩٧).

#### ٤- الاختلاط بالمستخدمين:

هناك من الأسر من لا تعتبر الخادم أو السائق رجلاً أجنبياً ولا الخادمة أو المربية امرأة أجنبية، ويتساهلون في الاختلاط بهم ونسوا أن هؤلاء أحرار يعاملون كالأجانب وأنهم يختلفون عن الرقيق، فالواحد منهم أجير، والتساهل والاختلاط معهم أمر خطير، ذلك أن الخادم أو الخادمة من العاملين البسطاء قد يكون استقدم في الغالب منفرداً فالخادم أو السائق بلا زوجة والخادمة بلا زوج، ولا يملكون السفر إلى أهليهم إلا بعد انقضاء المدة المقررة، وغالباً ما تطول ويأتون من بلاد ومجتمعات يضعف فيها الوازع الديني إلا من رحم ربي. والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فهؤلاء مخالطتهم حرام فكيف بالخلوة بهم والشيطان ثالثهما؟!!!

أليس السائق أو الخادم رجل له مشاعر وأحاسيس؟

أليست الخادمة أو المربية امرأة لها مشاعر وأحاسيس؟!!

حتى لو كانت الخادمة مهذبة هل نضمن أن مستخدمها كذلك؟

لذلك ينبغي الحذر من الخلوة بهؤلاء المستخدمين والمستخدمات.

جاء في بعض الآثار « أن فاطمة رضي الله عنها لما تناولت أحد بنيها

بلاّ قال: رأيت كفاً يعني أنه لم ير وجهها» (١).

#### ٥- اختلاط الطلبة بالمدرسين الخصوصيين:

بعض الأسر في بعض البلاد الإسلامية عندما تسمح لبناتها أو

أبنائها بالدروس الخصوصية فتتهاون في جنس المدرس، فقد يأتون

---

(١) انظر تكملة فتح القدير ٩٨/٨.



بمدرسة للطالب أو بمدرس للطالبة، وهذا هو الأكثر حصوله نظراً لأن المدرس أقدر على الحضور للمنزل بسيارته أو إعطاء الدرس الخصوصي، ولأنه أقدر على العمل دوامين في اليوم بعكس المرأة المشغلة في المنزل بعد الدوام المدرسي (١).

#### ٦- اختلاطُ نساءٍ بعض رجال الأعمال والموظفين بالرجال في الحفلات:

من الرجال من يعمد إلى أن تستقبل المرأة أصدقاءه في العمل ومن تربطهم بهم مصالح مثل رجال الأعمال ونحوهم وهم بذلك يستغلون الاختلاط الحرام لتوطيد علاقات أسرية بين طرفي العمل وفي هذا امتهان للمرأة.

#### ٧- الاختلاط في الحفلات:

كحفلات الزواج سواء كان الاختلاط بين الحضور أنفسهم أو يكون بحضور من النساء ويدخل بينهم الزوج مع عروسه ويصحبه بعض أقربائه أو أقربائها من الرجال.

### ثانياً : الإختلاط في المجال العلمي:

وهو الاختلاط الذي يكون السبب الرئيسي فيه هو السياسة التعليمية وله صور شتى منها:

- ١- قد يكون الإختلاط تولي النساء التعليم في المدارس الابتدائية للبنين والبنات وهذا خطره كبير بالنسبة للنشء من الأولاد؛ لإنعدام المدرس القدوة، واختلاط الأولاد والبنات وإن كانوا صغاراً له آثاره

---

(١) انظر اختلاط الجنسين في مدارسنا ، عثمان محمد عثمان، ص ٤١ بتصرف.

أيضاً.

٢- قد يتولى الرجال التعليم للبنات في المدارس الابتدائية المختلطة أو غير المختلطة.

٣- وقد يحصل الاختلاط بتدريس المعلم لمدارس البنات فوق المدارس الابتدائية.

٤- وقد يحصل الاختلاط بتدريس المعلمة لمدارس البنين فوق المدارس الابتدائية.

٥- وقد يكون الاختلاط بين الطلبة أنفسهم بأن تكون الفصول مشتركة، فالمدرسة للبنين والبنات فيما فوق المرحلة الابتدائية كالمرحلة المتوسطة أو الثانوية أو الجامعات أو المعاهد والمراكز.  
أضرار الاختلاط في المجال التعليمي(١).

١- معصية الله تعالى بمخالفته فيما أمر به من التحفظ وعدم الاختلاط لأنه أوجب الحجاب إذ أن الاختلاط سيؤدي إلى التبرج والخروج عن الأذن الشرعي ومخالفة أوامر الله تعالى التي جاءت بغض البصر.  
٢- الانحلال الأخلاقي الناتج عن علاقات الصداقة والتعارف من الطلاب والطالبات.

٣- انتشار الجريمة كالزنا.

٤- كثرة الأمراض النفسية من الطلاب والطالبات نتيجة الانسحاق للمشاعر واصطدامها برفض الطرف الآخر الذي قد ينساق لطرف آخر.. أو الانصراف لبعض الفتيات والعزوف عن بعضهن يؤدي لمشاكل

---

(١) انظر المرأة المسلمة وهبي غاوجي، ص ١٩٦، بتصرف.

نفسية.

٥- ضعف المستوى التعليمي وعدم الاستفادة من العلم، ويؤكد هذا الاحصائيات في البلاد المختلطة وذلك نتيجة للعوامل النفسية التي تحيط بالطلاب والطالبات والانصراف الذهني عن الاهتمامات العلمية أو حصول المحاباة والمجاملات بين المعلمين والطلاب ونحو ذلك.

### ثالثاً : الاختلاط في المجال العملي:

وله صور عديدة منها:

- ١- اختلاط الموظفين والموظفات بصفة عامة، إداريين أو مهنيين سواء في التدريس أو الطب أو التمريض أو الهندسة... الخ.
- ٢- اختلاط الموظفين بالمراجعين مثل اختلاط الأطباء والمرضى والمرضات بالمرضى والمرضات.. والاختلاط في البنوك بين المراجعات والموظفين ونحو ذلك.

### رابعاً : الاختلاط في الأماكن العامة:

وله صور شتى منها:

- ١- الاختلاط في الأندية الرياضية والثقافية والجمعيات.
- ٢- الاختلاط عند ركوب وسائل المواصلات.
- ٣- الاختلاط في بعض المنتزهات والملاهي حتى بعض المنتزهات وإن

خصصت للنساء فقط إلا أن العاملين بها يكونون من الرجال(١).

٤- الاختلاط في الأسواق حيث يختلط المشترون بالمشتريات بل إن من النساء من تتعمد إثارة الرجال، وبعض الشباب يخرج متعمداً للاثارة فقط، وقد حصل الاختلاط بين البائعين والمشتريات فإن لم يكن بالمحل غيرهم في الأسواق، فالخلوة محرمة؛ وبعض المحلات متسعة وذات أدوار متعددة لا تؤمن فيها الفتنة؛ فينبغي الحذر بعدم الخروج لهذه الأماكن منفردات.

٥- الاختلاط في الحفلات العامة كحفلات التخرج للمدارس أو الجامعات أو المعاهد والمراكز، وكذا الحفلات الرسمية أو احتفالات الأندية والمحاضرات ونحو ذلك.

## حكم الاختلاط:

الاختلاط محرم شرعاً ويستدل على حرمة بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول:

أ- أما الكتاب:

فمنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ (٢).

وكل آيات الحجاب التي سبق أن ذكرناها تدل على النهي عن الاختلاط، إذ أن الحجاب هو الستر والحجب للنساء من الرجال الأجانب.

(١) انظر الحجاب والسفور أحمد عبدالغفور عطار ص ٨٢، بتصرف.

(٢) الأحزاب / ٥٣.

## ب - أما السنة: فمنها:

١- عن حمزة بن أبي أسيد الأنصاري عن أبيه (١) أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد، فاختلط الرجال مع النساء في الطريق فقال رسول الله ﷺ للنساء: «استأخرن فليس لكن أن تحقّقن» (٢) الطريق عليكن بحافات الطريق» فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به (٣).

٢- عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لو تركنا هذا الباب للنساء؟» قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات (٤).  
وكون الرسول ﷺ يجعل باباً في المسجد خاصاً بالنساء بحيث لا يخالطن الرجال دليل على حرمة الاختلاط بين الرجال والنساء.

٣- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم مكث قليلاً وكانوا يرون أن ذلك كيما ينفذ النساء قبل الرجال (٥).

وبرواية أخرى عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة رضي

---

(١) أبوه: هو أبو أسيد، مالك بن ربيعة، انظر: ص: ٩٠٣.

(٢) أي تتوسطن.

(٣) سنن أبي داود برقم ٥٢٧٢، ٣٦٩/٤، كتاب الأدب، باب في مشي النساء مع الرجال في الطريق، وقال ابن القيم الجوزي في كتاب أحكام النساء ص ٢٠٩: فإذا اضطرت إلى الخروج خرجت بإذن زوجها في هيئة رثة، وجعلت طريقها في المواضع الخالية دون الشوارع والأسواق، واحتترزت من سماع صوتها ومشيت في جانب الطريق لا في وسطه» اهـ. قلت: وهذا أيضاً لا يؤخذ على إطلاقه، وإنما قد يستثنى من ذلك فيما لو كان في التزام المرأة حافة الطريق أو الطرق الخالية خطر عليها بحيث يأمن الفساق فيتعرضون لها ويلحقون بها الأذى، والله أعلم..

(٤) سنن أبي داود ١٥٦/١، رقم ٥٧١، كتاب الصلاة باب التشديد في خروج النساء إلى المساجد.

(٥) سنن أبي داود ٢٧٣/١، برقم ١٠٤٠، كتاب الصلاة، باب انصراف النساء قبل الرجال من الصلاة.

الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه، ويمكث هو في مقامه يسيراً قبل أن يقوم. قال: نرى - والله أعلم - أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركن أحد من الرجال» (١).

#### وجه الاستدلال :

في الحديث يشرع رسول الله ﷺ للرجال ألا يخرجوا من المسجد فور تسليمهم من الصلاة، إذا كان بالمسجد نساء حتى يخرجن وينصرفن إلى دورهن قبل الرجال لكي لا يحصل الإختلاط بين النساء والرجال.

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» (٢).

#### وجه الاستدلال :

جعل الرسول ﷺ الصفوف الأخيرة من الرجال والأولى من النساء شر الصفوف (٣) وذلك لأنها تكون متقاربة بينما أولها عند الرجال وآخرها عند النساء يؤدي إلى بعد النساء عن الرجال، فكانت

---

(١) صحيح البخاري بفتح البازي ٣٥٠/٢-٣٥١، رقم ٨٧٠، كتاب الأذان، [باب صلاة النساء خلف الرجال] الباب: ١٦٤.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإتمامها ١٥٩/٤.

(٣) هذا الحكم فيما لو لم يكن هناك ساتر أو حاجز بين النساء والرجال فإن كان هناك بينهما حاجز كما في كثير من المساجد الآن فلا يأخذ نفس الحكم لعدم العلة وهي الاختلاط والقرب من الرجال والله أعلم.

خير الصفوف، فدل على أن المشروع ابتعاد النساء عن الرجال إذا اجتمعوا في مكان واحد، حتى ولو كان للعبادة التي تكون فيها المرأة متسترة ومحتشمة فكيف بغيرها من الأماكن!!؟

○ عن عبد الرحمن بن عابس قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قيل له: أشهدت العيد مع النبي ﷺ؟ قال: "نعم، ولولا مكاني من الصغر ما شهدته حتى أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت فصلى ثم خطب ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة..." (١).

#### وجه الاستدلال :

قال الحافظ ابن حجر : (قوله ثم أتى النساء، يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهم، قوله (ومعه بلال) فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة إليه من شاهد ونحوه، لأن بلالا كان خادم النبي ﷺ ومتولي قبض الصدقة، وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتفر له بسبب صغر سنه (٢).

وقد جاء في الحديث قوله: ولولا مكاني من الصغر ما شهدته، أي لولا صغر سنه لما شهد صلاة العيد مع النساء، فدل على أن البالغين من الرجال لا يشهدون العيد مع النساء ولا يختلطون في مكان واحد.

#### **ج - ومن الآثار :**

١- قال عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم قال ابن جريج: أخبرني عطاء إن منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال، قال: كيف يمنعهن وقد طاف

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري رقم ٩٧٧، ٤٦٥/٢، كتاب العيدين، باب العلم الذي بالمصلى.

(٢) فتح الباري ٤٦٦/٢، كتاب العيدين، باب العلم الذي بالمصلى.

نساء النبي ﷺ مع الرجال(١). قلت: أبعد الحجاب أو قبل؟ قال: أي  
لعمري لقد أدركته بعد الحجاب، قلت: كيف يخالطن الرجال؟ قال: لم يكن  
يخالطن، كانت عائشة رضي الله عنها تطوف حجرة(٢) من الرجال لا  
تخالطهم فقالت امرأة: انطلقني نستلم يا أم المؤمنين قالت: انطلقني  
عنك(٣) وأبت، يخرجن متنكرات(٤) بالليل فيطفن مع الرجال، ولكنهن كن  
إذا دخلن البيت قمن حتى يدخلن وأخرج الرجال(٥)...(٦).  
وجه الاستدلال:

إن الصحابيات كن يعرفن حكم حرمة الاختلاط ولذلك كن لا يخالطن  
الرجال حتى في أماكن العبادة.  
**تعليق:**

هنا عطاء أنكر على ابن هشام أن يمنع النساء من الطواف حين  
يطوف الرجال مطلقاً ولكن لا يكون الطواف مختلطتين، فلا مانع من أن  
يطوف الرجال والنساء في وقت واحد ولكن لا يختلطون ببعض(٧).

---

(١) أي غير مختلطات بهن، فتح الباري ٤٨٠/٣.

(٢) أي ناحية، فكانت منعزلة عن الرجال، انظر فتح الباري ٤٨١/٣، بتصرف.

(٣) انطلقني عنك، أي عن جهة نفسك، فتح الباري ٤٨١/٣.

(٤) متنكرات: أي مستترات، انظر: فتح الباري ٤٨١/٣.

(٥) والمعنى إذا أردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه، فتح الباري  
٤٨١/٣.

(٦) صحيح البخاري بفتح الباري رقم ١٦١٨، ٤٧٩/٣-٤٨٠، كتاب الحج، باب طواف النساء مع  
الرجال.

(٧) وهذا يعمل به الآن في الحرم المكي، حيث أقامت إدارة شؤون الحرمين جزاءها الله خيراً  
رجالا حول الكعبة ليخففوا من اختلاط الرجال بالنساء وخصصوا الدائرة القريبة من الكعبة  
للرجال وما يليها للنساء وكان بعض الرجال وهم قلة يطوفون مع نسائهم أو محارمهم =



## د - ومن المعقول :

١- لقد حرم الإسلام على المرأة مخالطة الرجال الأجانب؛ وذلك للمحافظة على الثقة والمودة بينها وبين زوجها، من أن يتدخل بينها وبينه أفاك أثيم، يشعل الخصومة ويثير الشكوك ويرمي بالتهم والأكاذيب، ويفكك الأسر، ويهدم البيوت فوق أصحابها الآمنين الوادعين، وبنفس الوقت حتى لا تعرض المرأة نفسها لأن تفتن أحداً أو تفتتن بأحد، أو أن تتعرض لوسائل الإغراء وحبال المكر والدهاء فتعثر، وقد تقع أو تهوى في لوثة الإثم ناقضة للعهد، وناكثة للوعد، وخائنة للأمانة التي بينها وبين زوجها؛ وبين الله عز وجل.

أو أن يتعرض لها بالأذى لصوص الأعراض من الفسقة والفاجرين وقد ينزلون بها وبزوجها مصيبة لا تحمد عقباها إلى غير ذلك من العواقب السيئة الناتجة عن المخالطة(١).

٢- إن الاختلاط محرم، سداً للزريعة الفساد، وإغلاقاً لباب الفتنة والجرائم والفواحش خصوصاً وأن للاختلاط عواقب وخيمة ضارة بالفرد والمجتمع والمرأة نفسها والله تعالى نهى عن إلقاء النفس في التهلكة، وكل ما أدى إلى محرم فهو محرم.

---

== خشية الضياع وهذا ما دام مع نسائه، فيضعف احتمال الفتنة والله أعلم.

(١) خطر التبرج والاختلاط ، عبد الباقي رمزون ص ٧٤-٨٤.

## الفرع الثاني: الخلوة

لا خلاف بين العلماء في أنه يحرم على الرجل الأجنبي الخلوة بالمرأة الأجنبية عنه (١)، وكذا لو كان معهما من لا يستحي منه لصغره كابن سنتين، وثلاث، ونحو ذلك، فإن وجوده كالعدم (٢).

والخلوة صورة من صور الاختلاط سواء كانت في مكان وفي أي مجال من مجالات الاختلاط وغيرها، ولو بصفة مؤقتة، كالمصاعد، والمكاتب، والعيادات الطبية، وغيرها (٣)، وسواء في حالة الإقامة أم في حالة السفر، وسواء كان ذلك السفر قصيراً أم طويلاً (٤).

فخروج المرأة مع السائق لا ثالث معهما يعتبر خلوة محرمة حتى ولو لم تكن المسافة مسافة قصر، كذلك زهاب المرأة منفردة للطبيب والخلوة معه أو مع البائع ونحو ذلك.

والخلوة محرمة بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول.

### أ/ من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٩/٩، ١٥٣/١٤، دليل الطالب لنيل المطالب للشيخ

مرعي بن يوسف المقدسي، مطبوع مع شرحه منار السبيل ١٤٢/٢.

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٩/٩.

(٣) انظر: عودة الحجاب، محمد المقدم ٥٧/٣.

(٤) أهم قضايا المرأة المسلمة، د. محمد حسن أبو يحيى ص ١٥٩.

حِجَابَ ذِكِّكُمْ أَطَهَرَ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنَكَحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا (١).

وجه الاستدلال:

(إن الله سبحانه وتعالى نهى المؤمنين من أصحاب رسول الله ﷺ عن الدخول على بيوت النبي ﷺ إلا بعد أن يؤذن لهم، وكذا منع من سؤال نساء النبي ﷺ إلا من وراء حجاب، والحكمة من ذلك حتى لا يطلع الأجانب على نساء النبي ﷺ. وإباحة الخلوة تتنافى مع هذه الحكمة، ولو كانت الخلوة مباحة لما أمر الله بمنع دخول بيوت النبي ﷺ بدون إذن أو سؤال نسائه بدون حجاب!

وإذا كان هذا المسلك مع نساء النبي ﷺ وهن العفيفات العابدات الراكعات اللاتي بلغن منزلة فائقة في الدين والتقوى، فالمسلمات الأخريات أولى بالاتباع والانقياد لحكم الله سبحانه وتعالى (٢).

٢- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعَصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣).

الشاهد: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَعَصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ﴾.

(١) الأحزاب: ٥٣.

(٢) أهم قضايا المرأة المسلمة، د. محمد حسن أبو يحيى ص ١٦٠.

(٣) الممتحنة: ١٢.

### وجه الاستدلال:

قال القرطبي في معنى الآية: «... واختلف في معناه...، والصحيح أنه عام في جميع ما يأمر به النبي ﷺ وينهى عنه، فيدخل فيه النوح وتحريق الثياب، وجز الشعر، والخلو بغير محرم، إلى غير ذلك...» (١).

### **ب/ أما السنة فمنها:**

١- قوله ﷺ «... ألا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان...» (٢).

### وجه الاستدلال:

الحديث فيه أن خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية مصحوبة بوجود الشيطان بهذا يعني أنهما معرضان للوقوع في المفسدة، والمحرم، فدل على حرمة خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية، والله أعلم.

٢- قوله ﷺ «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم...» (٣).

### وجه الاستدلال:

الحديث فيه النهي عن خلوة الرجل بالمرأة والنهي يفيد التحريم واستثنى من ذلك ما لو وجد المحرم معها فإن الخلوة تزول (٤).

---

(١) أحكام القرآن للقرطبي ٧٤/١٨.

(٢) سنن الترمذي رقم ٢١٦٥، ٤٠٤/٤، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، وقال أبو

عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٣) صحيح مسلم - بشرح (النووي) ١٠٩/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره.

(٤) قال النووي في شرحه لقوله ﷺ (ومعها ذو محرم) لو يَحْتَمَلُ أن يريد محرماً لها ويَحْتَمَلُ أن

يريد محرماً لها أو له، وهذا الاحتمال الثاني هو الجاري على قواعد الفقهاء، فإنه لا فرق

بين أن يكون معها محرم لها كابنها وأخيها وأمها وأختها أو يكون محرماً له كأخته وابنته

وعمتها وخالتها، فيجوز القعود معها في هذه الأحوال ثم إن الحديث مخصوص أيضاً بالزوج،

فإنه لو كان معها زوجها كان كالمحرم وأولى بالجواز، شرح النووي على صحيح مسلم

١٠٩/٩.

٣- عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والدخول على النساء، فقال رجل من الأنصار، يا رسول الله: أفرأيت الحموم؟ قال: «الحموم الموت» (١).

٤- قوله ﷺ «لا يدخلن رجل بعد يومي هذا على مغيبة» (٢) إلا ومعه رجل أو إثنان (٣).

#### وجه الاستدلال من الحديثين السابقين:

الحديثان السابقان فيهما نهي عن الدخول على النساء، الأول نهي عن النساء بصفة عامة، والثاني نهي عن الدخول على النساء المغيبات خاصة، والنهي يفيد التحريم، والخلوة بالمرأة الأجنبية عن الرجل تتنافى مع النهي الوارد في الحديثين السابقين، قال ابن حجر: «وتضمن منع الدخول، منع الخلوة بها بطريق الأولى» (٤).

ج/ ومن المعقول: يستدل على حرمة الخلوة بأن الخلوة تؤدي إلى الوقوع في الفتنة والحرام، وما أدى إلى الحرام فهو حرام، فالخلوة محرمة سداً للذرائع أيضاً (٥).

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري ٣٣٠/٩، برقم ٥٢٣٢، كتاب النكاح، باب لا يخلو رجل بامرأة إلا وذو محرم والدخول على المغيبة، والحموم، المراد به في الحديث: أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٥/١٤.

(٢) المغيبة: هي التي غاب زوجها عن منزلها سواء غاب عن البلد بأن سافر أو غاب عن المنزل وإن كان في البلد، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٥/١٤.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٥/١٤، كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية.

(٤) فتح الباري ٣٣١/٩.

(٥) جاء في صحيح البخاري برقم ٥٢٣٤، ٣٣٣/٩، كتاب النكاح، باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس، عن هشام قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «جاءت امرأة =

## المطلب الثاني

### المصافحة وما يترتب عليها من مفاسد

مما سبق عرفنا وجوب احتجاب المرأة عن الرجال الأجانب، وأنه يشترط في خروجها من بيتها مراعاة الحجاب الشرعي، ومن باب أولى يحرم عليها مس ومصافحة الرجال الأجانب ويستدل على ذلك بأدلة من القرآن والسنة والقياس، والمعقول:

#### أ - أما القرآن :

فكل الأدلة الدالة على وجوب الحجاب وتحريم التبرج؛ تدل على تحريم اللمس والمصافحة فإذا كان مجرد التبرج وعدم الاحتجاب ولو بدون لمس محرماً فمن باب أولى اللمس.

#### ب - أما السنة فمنها:

١- عن معقل بن يسار رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: (لأن

من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلا بها، فقال: والله إنكم لأحب الناس إلي)، قال ابن حجر في فتح الباري ٣٣٣/٩، في بيان المراد بالباب: أي لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عنهما، لا يسمعون كلامهما، إذا كان بما يخافت به كالشيء الذي تستحيي المرأة من ذكره بين الناس...)، ونقل عن المهلب قوله: لم يرد أنس أنه خلا بها بحيث غاب عن أبصار من كان معه، وإنما خلا بها بحيث لا يسمع من حضر شكواها ولا ما دار بينهما من الكلام، ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنقله ولم ينقل ما دار بينهما لأنه لم يسمعه، اهـ. وعلى هذا فإن الرجل إذا اضطر إلى الخلوة بالمرأة الأجنبية كالمحقق أو القاضي إذا اضطر لسماع أقوالها دون أن يسمعها أحد فإن هذا ينبغي أن يكون مع الحذر من الخلوة بأشخاصهما كأن يكون في المجلس زاوية من غيرهما أو الاستفادة من الحضارة الحديثة حيث أصبح كثير من المكاتب زجاجي بحيث يمكن رؤية من بداخله رغم عدم سماع الصوت، والله أعلم.

يُطْعَنَ فِي رَأْسِ أَحَدِكُمْ بِمَخِيطٍ مِنْ حَدِيدٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْسَ امْرَأَةٌ لَا تَحِلُّ لَهُ (١).

٢- جاء عن أميمه بنت رقيقة أنها قالت: [جئت النبي ﷺ في نسوة نبايعه فقال لنا فيما استطعتن وأُطَقْتُنِ إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ (٢). (٣).  
وجه الاستدلال :

قول الرسول ﷺ «لا أصافح النساء»، مع أن البيعة تقتضي أن يمد المبايع يده ليبايع من يبايعه، وهذا في البيعة والمبايع هنا رسول الله ﷺ فكيف بغيره ﷺ سواء في البيعة أو غيرها، ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة.. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (٤).

٣- روى عروة بن الزبير ، أن عائشة رضي الله عنها أخبرته [ أن رسول الله ﷺ كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنات بهذه الآية بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعُكَ..﴾ إلى قوله: (---) غَفُورٌ رَحِيمٌ (٥) قال عروة: قالت عائشة فمن أقر بهذا الشرط (٦) من

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٢٠/٢١٢، برقم ٤٨٦-٤٨٧.

(٢) لا أصافح النساء: أي النساء الأجنبية ، فبايعن بالكلام لا باليد، انظر: حاشية السندي على ابن ماجه ٢/٢٠٤.

(٣) رواه مالك في موطئه، وابن ماجه في سننه، وأحمد في مسنده، والنسائي في سننه، وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤/٣٥٣. واللفظ لابن ماجه، سنن ابن ماجه برقم ٢٩٢١، ٢/٢٠٤، كتاب الجهاد، باب بيعة النساء.

(٤) الأحزاب / ٢١.

(٥) سورة الممتحنة / ١٢.

(٦) تريد قوله تعالى ﴿على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفتريه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف...﴾

المؤمنات، قال رسول الله ﷺ «قد بايعتك» كلاماً، ولا والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة ما يبايعهن إلا بقوله قد بايعتك على ذلك (١).  
وجه الاستدلال : كالسابق.

### ج / القياس:

قياس لمس المرأة الأجنبية على النظر إليها بجامع أن كلا منهما يؤدي إلى الفتنة، والنظر إلى المرأة الأجنبية حرام، فكذلك ما كان في حكمها (٢).

### د - المعقول :

إن لمس ومصافحة المرأة للرجال أو العكس ذريعة إلى الفتنة والفساد، والاثارة، مهما بلغ ذلك الرجل أو تلك المرأة من المكانة أو الإيمان، فلن يكونوا خيراً من رسول الله ﷺ الذي كان يمتنع عن مصافحة وملامسة النساء والانسان لا يأمن على نفسه الفتنة، فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم.  
وما أدى إلى الحرام فهو حرام.. والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري رقم ٤٨٩١، ٦٣٦/٨، كتاب التفسير ، باب إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات.

(٢) أهم قضايا المرأة المسلمة، د. محمد حسن أبو يحيى ص ١٦٨.



## الباب الثاني

### أحكام خروج المرأة من بيتها

ويشتمل على الفصول التالية

- ☐ الفصل الأول : في الخروج الواجب.
- ☐ الفصل الثاني : في الخروج المندوب.
- ☐ الفصل الثالث : في الخروج المباح.
- ☐ الفصل الرابع : في الخروج المنهي عنه.

○○○

## الفصل الأول في الخروج الواجب

وفيه المباحث التالية

- المبحث الأول: الخروج لأداء حجة الإسلام.
- المبحث الثاني: الخروج لأداء الزكاة والوفاء بالنذور وإجابة الدعوة.
- المبحث الثالث: الخروج لتحصيل العلم الضروري.
- المبحث الرابع: الخروج لإقامة الحد عليها واللعان.
- المبحث الخامس: الخروج للتحقيق معها أو أداء الشهادة وما في معنى ذلك.
- المبحث السادس: الخروج للجهاد ومداواة الجرحى ورعاية شؤون المجاهدين إذا تعين.



## المبحث الأول الخروج لأداء حجة الإسلام

وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول: تعريف الحج وحكمه ومشروعيته:**

إن بيان حكم خروج المرأة لأداء فريضة الحج يستلزم التقديم له بتوضيح موجز للتعريف بالحج، فإنني أقدم لذلك على النحو التالي:

الحج لغة:

القصد، يقال: حجبت فلاناً أي قصدته...، ثم تعورف استعماله في القصد إلى مكة للنسك والحج إلى البيت خاصة (١).

الحج اصطلاحاً:

هو قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص (٢).

حكم الحج:

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة (٣). وهذه هي شروط وجوبه.

---

(١) انظر: لسان العرب ٢٢٦/٢ مادة حجج.

(٢) الروض المربع ١٦٩؛ كنز الدقائق ومعه شرحه تبين الحقائق ٢/٢؛ حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٢/٢؛ الشرح الكبير للدريز ٢/٢؛ حاشية الدسوقي ٢/٢؛ المجموع شرح المذهب ٢/٧؛ مغني المحتاج ٤٥٩/١.

(٣) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة للدمشقي ص ٩٨؛ انظر كنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ٣-٢/٢؛ بدائع الصنائع ١١٨/٢؛ الشرح الكبير للدريز ٢/٢؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٤/٤؛ نهاية المحتاج ٢٣٤/٣؛ الروض المربع ص ١٦٩.

## الأدلة على مشروعية الحج:

الحج مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (١).

وجه الدلالة:

أ- قال القرطبي: اللام في قوله تعالى: ﴿ولله﴾ لام الإيجاب والإلزام ثم أكد بقوله تعالى: ﴿على﴾ التي هي من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب، فذكر الله تعالى الحج بأبلغ ألفاظ الوجوب؛ تأكيداً لحقه وتعظيماً لحرمة (٢).

ب - ثم قوله تعالى: ﴿ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾ قال ابن عباس وغيره: المعنى ومن كفر بفرض الحج ولم يره واجباً (٣).

٢- أما السنة: فهي كثيرة ومنها:

١- ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: (قال رسول الله ﷺ [أبني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان] (٤)).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: [أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٢/٤.

(٣) انظر م. س ١٥٣/٤.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٧/١، كتاب الإيمان، باب أركان الإسلام ودعائمه.

رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا ما أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه (١).

والحديثان صريحان في الدلالة على مشروعية الحج.

### ٣- الاجماع:

أجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة واحدة (٢).

### ٤- أما المعقول:

فإن العبادات إما واجبة لحق العبودية أو لحق شكر النعمة، إذ كل ذلك لازم في العقول، والحج فيه إظهار العبودية، أي إظهار التذلل للمعبود لأن الحاج يظهر الشعث ويترك أسباب التزين ويقف بين يدي الله متضرعاً حامداً له مستغفراً.

وفي الحج شكر للنعمة لأنه عبادة لا تقوم إلا بالبدن والمال، وكذا لا يجب إلا عند وجود المال وصحة البدن، فكان فيه شكر نعمتي المال والبدن، ولا يكون هذا إلا باستعمالها في طاعة المنعم وشكر النعمة واجب عقلاً وشرعاً (٣).

---

(١) صحيح مسلم ومعه شرح النووي ١٠٠/٩-١٠١، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر.

(٢) المغني ٢١٣/٣؛ انظر مغني المحتاج ٤١٠/١؛ وانظر بدائع الصنائع ١١٨/١.

(٣) بدائع الصنائع ١١٨/٢، بتصرف.

## وجوب الحج على الفور أم على التراخي؟ (١).

١- الجمهور: الحنفية، والراجح عند المالكية، والحنابلة، قالوا إن الحج واجب على الفور (٢).

٢- الشافعية ومحمد بن الحسن من الحنفية، والمالكية في قول: إن الحج واجب على التراخي (٣).

المطلب الثاني:

## حكم خروج المرأة لحجة الإسلام:

المرأة كالرجل في شروط وجوب الحج عليها، ولكي يجب عليها الحج لا بد من توفر الشروط التالية:

الإسلام، الحرية، البلوغ، العقل، الاستطاعة.. غير أنها تزيد باشتراط الإذن من الزوج، ووجود المحرم، أو الرفقة المأمونة - على خلاف بين الفقهاء كما سيأتي - والخلو من العدة، وهذه فيها أقوال للفقهاء ويختلف الحكم عند ذلك، حيث اتفقوا في أشياء واختلفوا في أشياء أخرى، واختلف الحكم عند بعضهم باختلاف الحج الواجب عن التطوع.

---

(١) الكلام في هذه المسألة ليس من خصوصيات البحث، إلا أن عرضها بإيجاز شديد دون ذكر الأدلة يهملنا نظراً لأنه بني عليها كثير من الأحكام خصوصاً فيما يتعلق بالمرأة في اشتراط المحرم لها في الحج، كما سيأتي بيانه.

(٢) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٢/٢-٣؛ حاشية ابن عابدين ٢/١٤٠؛ ارشاد السالك في فقه الإمام مالك لابن عساكر ومعه شرح أسهل المدارك للكشناوي ١/٤٤٢؛ الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر ص ١٣٤؛ الروض المربع ١٦٩؛ المغني ٢/٢٣٢.

(٣) حاشية قليوبي ٢/٨٤؛ نهاية المحتاج ٣/٢٣٤؛ تبیین الحقائق ٣/٢؛ التاج والإكليل للمواق ٢/٤٧١.

## أولاً: حكم اشتراط المحرم للمرأة في الحج الواجب:

يجدر بنا أن نعرض إلى بيان حكم اشتراط المحرم في وجوب الحج على المرأة لأن له صلة وثيقة بالموضوع، حيث إن العلماء مختلفون في هذا الشرط.

فمنهم من اشترط المحرم لوجوب الحج عليها، ومنهم من اكتفى بالرفقة المأمونة.

### سبب الخلاف:

يقول ابن رشد في بيان سبب الخلاف: (وسبب الخلاف معارضة الأمر بالحج والسفر إليه للنهي عن سفر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم، وذلك لأنه ثبت عنه عليه الصلاة والسلام من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، أنه قال عليه الصلاة والسلام: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع ذي محرم، فمن غلب عموم الأمر قال تسافر للحج، وإن لم يكن معها ذو محرم، ومن خصص العموم بهذا الحديث أو رأى أنه من باب تفسير الاستطاعة، قال لا تسافر للحج إلا مع ذي محرم)(١).

### أقوال الفقهاء في المسألة:

ذهب العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

#### الفريق الأول:

الحنفية، وهو المذهب عند الحنابلة، وقد نص عليه أحمد، ذهبوا إلى القول باشتراط وجود المحرم أو الزوج لوجوب الحج على

---

(١) بداية المجتهد ٣٢٢/١.

المرأة شابة كانت أم عجوزاً (١) وذلك في كل ما يعد سفراً عرفاً (٢) غير أنهم مختلفون في ماهية الشرط هل هو شرط وجوب أم شرط للأداء، فيرى الحنابلة - نص أحمد - والحنفية في رواية، أن المحرم شرط لوجوب الحج (٣).

فقد سئل أحمد عن امرأة موسرة لم يكن لها محرم فهل يجب عليها حج؟ قال: لا (٤)، بمعنى أنه إن وجد المحرم وجب الحج عليها وإن لم يوجد لم يجب، وبالتالي لو ماتت ولم تحج لعدم المحرم أو الزوج فلا يجب عليها أن توصي بالحج عنها لأن الموت حصل قبل الوجوب (٥).

ويرى الحنفية في رواية، وأحمد في رواية، أن المحرم شرط أداء (٦) أي أن الحج واجب عليها سواء وجد المحرم أم لا؟ ولكن أداء الحج غير واجب عليها إلا بوجود المحرم أو الزوج، وبالتالي فإن عدم المحرم أو الزوج يجب عليها أن توصي بالحج عنها لأن الموت حصل بعد الوجوب، وإنما عذرت في التأخير وفي وجوب التزوج عليها بمن يحج بها إن لم تجد محرماً (٧).

وقد روى عن أحمد أن المحرم من شرائط لزوم السعي دون

---

(١) البداية وشرحها الهداية وشرح فتح القدير ٤١٩/٢؛ حاشية ابن عابدين ١٤٥/٢؛ شرح منتهى الإرادات ٧/٢؛ المغني ٢٢٩/٣.

(٢) الهداية ٣٣٠/٢؛ فتح القدير ٣٣١/٢؛ المغني ٢٢٩/٣؛ كشف القناع ٣٩٤/٢٤.

(٣) المغني لابن قدامة ٢٢٩/٣؛ شرح فتح القدير ٤٢٢/٢؛ المبسوط ١٦٣/٤؛ تبیین الحقائق ٤/٢.

(٤) المغني ٢٢٩/٣.

(٥) انظر: شرح فتح القدير ٤٢٢/٢.

(٦) انظر: شرح فتح القدير ٤٢٢/٢؛ المبسوط ١٦٣/٤؛ المغني ٢٢٩/٣.

(٧) انظر: شرح فتح القدير ٤٢٢/٢.



الوجوب، فمتى فاتها الحج بعد كمال الشرائط الخمس بموت أو مرض لا يرجى برؤه، أخرج عنها حجة لأن شروط الحج المختصة به قد كملت، وإنما المحرم لحفظها. فهو كتخلية الطريق وإمكان المسير (١).  
و على هذا القول الذي يشترط المحرم أو الزوج في خروج المرأة لحجة الإسلام مسألتان:

#### المسألة الأولى: ما الحكم فيما لو خرجت المرأة للحج بلا محرم؟

اتفق القائلون بالمحرم أنها لو خرجت بدون محرم فإن الحج يكون مجزئاً ومسقطاً للفريضة عنها، ولكنهم مختلفون في درجة الإثم الذي يترتب على ذلك، فالحنابلة يقولون إن أثر ذلك هو الحرمة، والحنفية يقولون إن أثر ذلك هو الكراهة التحريمية.

قال الحنفية: «لو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة التحريمية» (٢).  
وذلك للنهي في الأحاديث الصحيحة عن سفر المرأة إلا بمحرم أو زوج (٣).

قال الحنابلة:

«فلو حجت المرأة بغير محرم حرم عليها ذلك وأجزأها الحج وفاقاً كمن حج وقد ترك حقاً يلزمه من دين وغيره، وكذا العمرة» (٤).

#### المسألة الثانية:

إذا لم يكن للمرأة محرم وهي غير متزوجة، فهل يجب عليها التزوج

---

(١) المغني: ٢٢٩/٣.

(٢) الدر المختار للحصكفي ١٤٦/٢؛ حاشية ابن عابدين ١٤٦/٢.

(٣) انظر ص ١٢٩، ١٣٧ من هذا البحث.

(٤) كشف القناع ٣٩٥/٢.

بمن يحج بها؟

ذكر الحنفية لهذه المسألة قولين (١).

الأول : لا يجب عليها التزوج (٢).

الثاني: يجب عليها التزوج (٣).

وهذه المسألة مبنية على ما إذا كان وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب؟ أم شرط أداء؟ فمن قال أنه شرط وجوب قال لا يجب عليها التزوج، ومن قال أنه شرط أداء قال يجب عليها التزوج (٤).

غير أن منهم من قال لا يجب عليها التزوج مع أنه يقول أنه شرط

وجوب.

ووجهه:

أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج له أن يمتنع من الخروج معها بعد أن يملكها.

الفريق الثاني:

ومنهم المالكية، والشافعية، ورواية عند الحنابلة، ذهب هؤلاء إلى القول بعدم اشتراط المحرم للمرأة في حجة الإسلام وأن المرأة إذا توفرت فيها شروط الحج وجب عليها الخروج لحجة الإسلام وإن لم يوجد

---

(١) ولم أجد أحداً تكلم فيها فيما اطلعت عليه من مراجع غير الحنفية.

(٢) بدائع الصنائع ١٢٤/٢؛ الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين ١٤٦/٢؛ شرح فتح القدير ٤٢٢/٢.

(٣) الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين ١٤٦/٢؛ شرح فتح القدير ٤٢٢/٢؛ قال الكمال بن الهمام: وإنما عذرت في التأخير في وجوب التزوج عليها بمن يحج بها إن لم تجد محرماً.. أي أنها لا يجب عليها التزوج.

(٤) بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

زوج أو محرم (١).

واشترطوا بدلا عن الزوج أو المحرم وجود الرفقة المأمونة أو النسوة الثقات (٢)، وبعض المالكية يقولون أنها لا تنتقل للرفقة المأمونة إلا عند عدم توفر المحرم أو الزوج أو امتناعهما.

أما الشافعية فقالوا:

أ- يكفي أن تأمن على نفسها سواء بزواج أو محرم أو نسوة ثقات فمتى توفر لها أحد هذه الثلاثة لزمها الحج (٣).

ب - أما إن لم تجد الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات، فالمذهب عند الجمهور من الشافعية أنه لا يلزمها الحج سواء وجدت امرأة واحدة أم لا.

هذا وقد اختار الشيرازي وطائفة: أنه يجب عليها أن تخرج للحج وحدها إذا كان الطريق مسلوكة كما يلزمها إذا أسلمت في دار الحرب

---

(١) بداية المجتهد ٣٢٢/١؛ التاج والاكليد ومواهب الجليل ٥٢١/٢؛ حاشيتان وشرح جلال الدين المطلى على منهاج الطالبين ٨٩/٢؛ مغني المحتاج ٤٦٧/١؛ المذهب للشيرازي (مطبوع مع المجموع) ٨٦/٧؛ الأم ١١٧/١؛ المغني ٢٢٩/٣.

(٢) نسوة ثقات: أي جمعن صفات العدالة، وإن كن إماء، سواء العجائز وغيرهن، أما إن كن من نوات المحارم فلا يشترط كونهن ثقات إلا أن غلبة حملهن لها على ما هو عليه اعتبر فيه الثقة، قال الرملي في التعليق على كلام النووي في منهاج الطالبين: وأفهم كلامه اعتبار ثلاثة غيرها، ولكن الأسنوي وتبعه جماعة قالوا: يكفي اثنتان غيرها وهو الأوجه لانقطاع الاطماع باجتماعهم وقول الأذرعي تكفي الواحدة في الوجوب مردود وإن أطال فيه، وجزم به بعض المتأخرين... اهـ، نهاية المحتاج للرملي ٢٥٠/٣.

(٣) انظر بداية المجتهد ٣٢٢/١؛ التاج والاكليد، مواهب الجليل ٥٢١/٢؛ حاشيتان ٨٩/٢، مغني المحتاج ٤٦٧/١؛ الأم ١١٧/١؛ المغني ٢٢٩/٣.

الخروج إلى دار الاسلام وحدها بلا خلاف(١).

بعض نصوص أصحاب هذا القول:

١- نص المالكية:

جاء في مواهب الجليل : [ظاهر كلام المصنف يقتضي أن المطلوب في حقها وجود زوج أو محرم أو رفقة مأمونة، فمن وجد من الثلاثة خرجت معه، وظاهر النقول التي وقفت عليها أنها إنما تخرج مع الرفقة المأمونة عند عدم الزوج أو المحرم أو امتناعهما](٢).

٢- نص الشافعية:

[قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: لا يلزم المرأة الحج إلا إذا أمنت على نفسها بزواج أو محرم نسب أو غير نسب أو نسوة ثقات، فأی هذه الثلاثة وجد لزمها الحج بلا خلاف، وإن لم يكن شيء من الثلاثة لم يلزمها الحج على المذهب سواء وجدت امرأة واحدة أم لا. وقول ثالث: أنه يجب أن تخرج للحج وحدها إذا كان الطريق مسلوکاً كما يلزمها إذا أسلمت في دار الحرب الخروج إلى دار الإسلام وحدها بلا خلاف، وهذا القول اختيار المصنف وطائفة والمذهب عند الجمهور، وهو ما سبق من نصوص الشافعية، وهذا هو المشهور](٣).

٣- نص الحنابلة:

[... وعنه رواية ثالثة: إن المحرم ليس بشرط في الحج الواجب،

---

(١) انظر المذهب بشرح المجموع ٨٦/٧.

(٢) مواهب الجليل ٥٢٢/٢.

(٣) المجموع ٨٦/٧.

قال الأثرم: سمعت أحمد يسأل: هل يكون الرجل محرماً لأُم امرأته يرافقها إلى الحج؟ فقال: أما في حجة الفريضة فأرجو لأنها تخرج إليها مع النساء، ومع كل من أمنتَه، وأما في غيرها فلا (١).

هذا وعلى القول بجواز خروج المرأة للحج مع نسوة ثقات:

نوضح المسائل التالية:

#### أ - المسألة الأولى:

هل يشترط لوجوب الحج أن يكون مع واحدة منهن محرم لها أو زوج؟

ففيه وجهان عند الشافعية، والأصح، أنه لا يشترط لوجوب الحج أن يكون مع واحدة منهن محرم أو زوج، لأن الاطماع تنقطع بجماعتهن (٢).  
أما الوجه الثاني للشافعية (٣):

يشترط لوجوب الحج وجود المحرم أو الزوج مع واحدة منهن، فإن فقد المحرم أو الزوج لإحداهن لم يجب عليهن الحج.. لأنه قد ينوبهن أمر يحتاج إلى الرجل فيكم الرجال عنهم ويعينهن إذا نابهن أمر (٤).

#### ب - المسألة الثانية: صفة النسوة الثقات (٥):

---

(١) المغني ٣/٢٢٩.

(٢) المجموع ٧/٨٧؛ منها الطالبين للنووي ومعه مغني المحتاج ١/٤٦٧؛ شرح المحلى على منهاج الطالبين ٢/٨٩.

(٣) المراجع السابقة؛ المجموع ٧/٨٧.

(٤) م. س.

(٥) خلاصة لما في حاشية قليوبي ومنهاج الطالبين ٢/٨٩؛ نهاية المحتاج للرملي ٣/٢٥٠.

- ١- أن يكن ثقات أي جمعن صفات العدالة.
- ٢- لا يشترط فيهن الحرية أو سن معين فيجوز ولو كن عجائز.
- ٣- إن كن من المحارم فلا يشترط فيهن أن يكن ثقات.
- ٤- أقلهن اثنتان فيكن معها ثلاثة(١)، لانقطاع الأطماع بهن.
- ٥- يجوز خروجها مع نسوة ثقات ولو غير بالغات حيث لهن حذق.

### ج - المسألة الثالثة:

على قول المالكية بعدم اعتبار الزوج أو المحرم لوجوب الحج عليها والاكتفاء بالرفقة المأمونة، يظهر تساؤل هنا: هل يجوز للمرأة أن تخرج للحج الواجب مع القوافل وعامر الطرق المأمونة، دون وجود نسوة معها والاكتفاء برجال صالحين مع أمن الطريق أم لا؟

قال المواق: [ اختلف في تأويل مالك : تخرج مع رجال أو نساء هل بمجموع ذلك في جماعة أو في جماعة من أحد الجنسين، وأكثر ما نقله أصحابنا عنه أشراطه النساء ](٢).

وهذه المسألة عند المالكية على قولين:

القول الأول: لها الخروج في الحج الواجب مع رجال صالحين دون امرأة معهم(٣).

القول الثاني: ليس لها الخروج مع رجال لا امرأة معهم، وإن كانوا صالحين بل لا بد من نساء معهم.

(١) أي يكن في العدد معها ثلاثة هي واحدة والاثنتان فيصبح عددهن معها ثلاثة.

(٢) التاج والاكلیل ٥٢١/٢.

(٣) مواهب الجليل ٥٢٣/٢.

وهو قول ابن الحكم، وحمله بعض المالكية على الكراهة (١).  
وذلك لما فيه من دعاء الحاجة إلى مخالطتها لهم وكشفها عليهم في بعض  
المآرب فإن كان معهم نسوة ترتفق بهن وتستند اليهن لم يكره ذلك (٢).  
والراجع في أقوال المالكية هو القول الثاني.

## الأدلة:

### ١- أدلة الفريق الأول:

وهم القائلون باشتراط المحرم أو الزوج لخروج المرأة في حجة  
الإسلام عجزاً كانت أم شابة وهم الحنفية والمذهب عند الحنابلة:  
استدلوا بأدلة من السنة والمعقول:

#### أ- أما من السنة:

أحاديث كثيرة منها:

١- عن أبي معبد قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت النبي ﷺ يخطب  
يقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع  
ذي محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله: إن امرأتي خرجت حاجة وإنني  
أكتئبت في غزوة كذا وكذا قال: «انطلق فحج مع امرأتك» (٣).

#### وجه الدلالة:

---

(١) انظر: مواهب الجليل ٥٢٣/٢، ٥٢٤، ٥٢٧.

(٢) مواهب الجليل ٥٢٤/٢.

(٣) متفق عليه واللفظ من صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٩/٩-١١٠، كتاب الحج، باب سفر المرأة  
مع محرم إلى حج أو غيره، وانظر: صحيح البخاري بفتح الباري ٨٢/٦-٨٣، كتاب الجهاد،  
باب من اكتئب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر هل يؤذن له.

الحديث صريح الدلالة في النهي عن سفر المرأة بلا محرم، والمرأة لفظ عام يشمل كل النساء الشابة والعجوز.

وهذا الحديث أخص بسفرها للحج حينما أمر الرجل بمصاحبة زوجته الحاجة ولم يسأله إن كان معها نسوة ثقات أو رفقة مأمونة فدل على أن المحرم أو الزوج شرط في الحج ولا يستغنى عنه بالرفقة المأمونة أو النسوة الثقات.

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم» (١).

٣- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليال إلا ومعها ذو محرم» (٢).

٤- عن أبي سعيد الخدري قال: (سمعت من رسول الله ﷺ أربعاً فَأَعْجَبَنِي وَأَنْقَنِي (٣)، نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم...) (٤) الحديث.

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٢/٩-١٠٣ كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٣/٩ كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره.

(٣) قال القاضي: معنى (أنقني) أعجبتني وإنما كرر المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتوكيد، قال تعالى: ﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾ والصلاة من الله الرحمة، اهـ. شرح النووي ١٠٦/٩.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٦/٩، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره.



عليها»(١).

٦- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها»(٢).

الأحاديث السابقة صريحة الدلالة على النهي عن سفر المرأة بلا محرم.

#### ب - المعقول:

١- إن المرأة إذا لم يكن معها زوج ولا محرم يخاف عليها الفتنة ولا يؤمن عليها؛ فلا تخرج وحدها ولا مع نسوة لأن الفتنة والخوف أكثر عند اجتماعهن، ولهذا تحرم الخلوة بالأجنبية وإن كان معها غيرها من النسوة(٣).

٢- المحرم من السبيل(٤) فالحج لم يجب إلا على من استطاع إليه سبيلاً، ولأن المرأة لا تقدر على الركوب أو النزول وحدها عادة فتحتاج إلى من يركبها وينزلها من المحارم أو الزوج ليصونها، فعند عدمهم لم تكن مستطاعة وما دامت غير مستطاعة فلا يجب عليها الحج إلا بالمحرم أو الزوج، سواء كانت شابة أم عجوزاً، بل العجوز أشد حاجة لذلك لأنها أعجز فيخاف عليها أو أن يطلع عليها(٥).

---

(١) صحيح مسلم ١٠٧/٩؛ وفي ألفاظ أخرى مسيرة يوم، وأخرى فيها مسيرة ليلة.

(٢) م. س ص ١٠٨.

(٣) بدائع الصنائع ١٢٣/٢؛ وانظر الهداية للمرغيناني ٤٢٠/٢؛ تبیین الحقائق ٥/٢.

(٤) شرح منتهى الإرادات ٧/٢؛ المغني ٢٢٩/٣.

(٥) ٢، س ٢؛ بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

٣- قياس سفر المرأة لحج الفريضة على سفرها لحج التطوع أو الزيارة والتجارة بجامع أنها في كل أنشأت سفرأ في دار الإسلام وسفر المرأة بلا محرم لا يجوز(١).

### أدلة الفريق الثاني:

استدل القائلون بعدم اشتراط المحرم أو الزوج في الحج للمرأة في حجة الإسلام - وهم المالكية والشافعية والحنابلة في رواية - بأدلة من الكتاب، والسنة، والآثار، والقياس.

#### أ - أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (٢).  
وجه الدلالة:

استدلوا بعموم الآية، فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ عام في جميعهم، مسترسل على جميعهم من غير خلاف بين الأمة في هذه الآية، وإن كان الناس قد اختلفوا في مطلق العمومات، بيد أنهم اتفقوا على حمل هذه الآية على جميع الناس ذكرهم وأنثاهم، خلا الصغير.. والعبد... (٣).

إذاً فالآية أوجبت الحج على من استطاع إليه سبيلاً ذكراً كان أم أنثى، والمرأة إذا توفرت لها شروط الحج ووجدت الزاد والراحلة فهي مستطاعة فيجب عليها الحج ولم يشترط الزوج أو المحرم خصوصاً

---

(١) انظر: المغني ٣/٢٣٠؛ كشف القناع ٢/٣٩٤ (بتصرف).

(٢) سورة آل عمران، الآية ٩٧.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ١/٢٨٧.

وقد ورد تفسير السبيل بأنه الزاد والراحلة، ولم يذكر المحرم أو الزوج للمرأة - كما سيأتي -.

#### ب - من السنة:

١- عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ قال: قيل يا رسول الله: ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة» (١).

#### وجه الدلالة:

الحديث عام في النساء والرجال والمرأة إذا وجدت الزاد والراحلة وكانت مع ثقة من النساء في طريق مأهولة آمنة، فهي ممن يجب عليها الحج وإن لم يكن معها ذو محرم لأن الرسول ﷺ لم يستثن فيما يوجب الحج إلا الزاد والراحلة (٢).

٢- عن عدي بن حاتم قال: [بيننا أنا عند النبي ﷺ إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل، فقال: «يا عدي: هل رأيت الحيرة؟» (٣) قلت: لم أرها، وقد أنبئت عنها، قال: فإن طالت بك حياة لترين الظعينة (٤) ترحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله...» قال عدي: ... فرأيت الظعينة ترحل من الحيرة حتى تطوف

---

(١) الحديث كل طريقه ضعيفة ضعفها علماء الحديث قال أبو بكر ابن المنذر: لا يثبت الحديث في

ذلك سنداً والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة. انظر تلخيص الحبير ١٠/٧-١١؛

انظر نصب الراية للزيلعي ١٨٠٧/٣.

(٢) الأم ١١٧/٢.

(٣) الحيرة بالكسر: مدينة بقرب الكوفة، مختار الصحاح للرازي، ص: ١٦٥.

(٤) المرأة تسافر وحدها.

بالكعبة لا تخاف إلا الله... (١).

#### وجه الدلالة:

قال ابن حجر (٢) «هذا الحديث استدلوا به على أن المحرم ليس بشرط ووجهه ابن العربي بأنه ﷺ لا يفسر إلا بما هو حسن عند الله».

#### ج - من الآثار:

- ١- قالوا: أذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف (٣).
- ٢- قال الشافعي: «وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مثل قولنا في أن تسافر المرأة للحج وإن لم يكن معها محرم» (٤).
- ٣- وقال الشافعي أيضاً: أخبرنا مسلم عن ابن جريج، قال: سئل عطاء عن امرأة ليس معها ذو محرم ولا زوج ولكن معها ولائد وموليات يلين إنزالها وحفظها ورفعها؟ قال: نعم فلتحج (٥).

#### ٤- من القياس:

- ١- قالوا يقاس خروج المرأة للحج الواجب إذا وجدت الزاد والراحلة على المرأة الكافرة التي تسلم بأرض الحرب فإنه يجب عليها الخروج إلى دار الإسلام وحدها بدون اشتراط محرم أو زوج بالإجماع، بجامع أن في كل من المقيس والمقيس عليه سفراً واجباً (٦).

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري برقم ٣٥٩٥، ٦١٠-٦١١، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام.

(٢) التلخيص الحبير مع المجموع ٢٣/٧.

(٣) هذا الاثر رواه البخاري برقم ١٨٦٠، في ٧٢/٤، باب حج النساء.

(٤) الأم ١١٧/٢.

(٥) الأم ١١٧/٢.

وقد جاز تخصيص الحديث بالقياس لأنه سبق أن خصص بالإجماع.  
جاء في مواهب الجليل قوله: (هذا يخصص عموم الحديث بالإجماع  
وحج الفريضة بالقياس على الإجماع)(١).  
٢- وكذا القياس على المرأة إذا أسرت وأمكنها أن تهرب من الأسر  
يلزمها أن تخرج من غير ذي محرم، فكذاك يلزمها أن تؤدي كل فرض  
عليها إذا لم يكن لها ذو محرم من حج أو غيره(٢).

### المناقشة:

#### أولاً: مناقشة أدلة الفريق الأول:

القائلين باشتراط المحرم في حجة الإسلام وهم الحنفية والحنابلة:  
مناقشة الأحاديث التي نهت عن السفر بلا محرم، قالوا: إن  
الأحاديث التي تنهي عن السفر بلا محرم تحمل على السفر المباح،  
والمندوب إليه، دون الواجب بدليل الإجماع على أن المرأة إذا  
أسلمت في بلد الحرب لزمها الخروج والهجرة من تلك البلد إلى بلد  
السلام وإن لم يكن معها محرم؛ وهذا يخصص عموم الحديث بالإجماع،  
وحج الفريضة بالقياس على الإجماع.

وكذا إذا أسرت وأمكنها أن تهرب من الأسر يلزمها أن تخرج من  
غير ذي محرم فكذاك يلزمها أن تؤدي كل فرض عليها إذا لم يكن لها ذو  
محرم من حج أو غيره(٣).

---

(٦) المجموع ٨٦/٧؛ وانظر مواهب الجليل ٥٢٢/٢.

(١) مواهب الجليل ٥٢٢/٢.

(٢) م. س ٥٢٢/٢.

(٣) انظر مواهب الجليل ٥٢٢/٢.

○ قالوا إن المقصود من النهي عن السفر بلا محرم هو دفع الضرر عن المرأة؛ لأن السفر كان في الماضي طويلاً شهوراً وأياماً، أما الآن فالزمن اختلف لانتشار وسائل المواصلات وتطورها، والمسافات التي كانت تقطع في أيام أصبحت تقطع في ساعات، خصوصاً إذا خرجت في حافلات ومواصلات كبيرة وجماعية وكانت الأوضاع آمنة (١).

وقد قال الخطاب (٢) من المالكية في مواهب الجليل ما نصه: [فهم من قول المصنف بفرض أن سفرها في التطوع لا يجوز إلا بزواج أو محرم، وهو كذلك فيما كان على مسافة يوم وليلة فأكثر، سواء كانت شابة أو متجالة، وقيد ذلك الباجي بالعدد القليل ونصه هذا عندي في الانفراد والعدد اليسير، فأما في القوافل العظيمة فهي عندي كالبلاد يصح فيها سفرها دون نساء وذوي محارم، انتهى... وذكره الزناتي في شرح الرسالة على أنه المذهب فيقيد به كلام المصنف وغيره ونص كلام الزناتي: إذا كانت في رفقة مأمونة ذات عدد وعدد أو جيش مأمون من الغلبة والمحلة العظيمة، فلا خلاف في جواز سفرها من غير ذي محرم في جميع الأسفار الواجب عنها والمندوب والمباح، من قول مالك وغيره، إذ لا فرق بين ما تقدم ذكره وبين البلد، هكذا ذكره القايسي، انتهى (٣).

### ثانياً: مناقشة أدلة الفريق الثاني:

وهم المالكية، والشافعية، ورواية للحنابلة، القائلين بعدم اشتراط

---

(١) انظر أحكام المرأة في الحج والصيام والزكاة، ١. زينب فلاتة، رسالة ماجستير، جامعة أم

القرى، قسم الفقه، ص ٢٨٩-٢٩٠، بتصرف وإيجاز

(٢) مواهب الجليل ٥٢٤/٢.

(٣) مواهب الجليل: ٥٢٤/٢.

المحرم في حجة الإسلام:

أولاً : مناقشة وجه استدلالهم من الكتاب:

وذلك من وجهين:

أ- نوقش استدلالهم بعموم قوله تعالى : ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ بأن هذا العموم مخصص بالأحاديث الصحيحة (١)، في النهي عن السفر بلا محرم، التي استدل بها القائلون باشتراط المحرم (٢).

ب - إن المرأة التي لا زوج لها ولا محرم غير مخاطبة بالآية الكريمة، لأن المرأة لا تقدر على الركوب والنزول بنفسها فتحتاج إلى من يركبها ويُنزلها ولا يجوز ذلك لغير الزوج والمحرم، فلم تكن من فقدت زوجاً أو محرماً مستطية في هذه الحالة فلا يتناولها النص (٣).

ثانياً : مناقشة أدلتهم من السنة:

١- مناقشة استدلالهم بحديث الزاد والراحلة: نوقش استدلالهم بحديث

الزاد والراحلة من وجهين:

أ- من حيث السند:

قال الخطابي (٤) : «هذا الحديث إنما رواه إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر، وإبراهيم الخوزي متروك الحديث، وقد روى ذلك من طريق الحسن مرسلاً.

---

(١) شرح فتح القدير ٤٢٠/٢؛ وانظر تبیین الحقائق ٦١٥/٢؛ وانظر كشف القناع ٣٩٤/٢.

(٢) انظر ص ١٢٩ وما بعدها..

(٣) بدائع الصنائع: ١٢٣/٢؛ وشرح فتح القدير ٤٢١/٢.

(٤) معالم السنن للخطابي ١٤٥/٢.

والحجة عند الشافعي لا تقوم بالمراسيل»(١).

ب - من حيث المعنى وذلك كما يلي:

١- إن الحديث محمول على الرجل، بدليل أنهم اشترطوا خروج غيرها معها، فجعلوا ذلك لغير المحرم، والذي بينه النبي ﷺ فأحاديثنا أولى مما اشترطوه بالتحكم من غير دليل(٢).

٢- كذلك تحتمل أنه أراد أن الزاد والراحلة يوجب الحج مع كمال بقية الشروط ولذلك اشترطوا تخلية الطريق، وإمكان المسير، وقضاء الدين، ونفقة العيال، واشترط مالك إمكان الثبوت على الراحلة، وهي غير مذكورة في الحديث.

واشترط كل واحد منهم في محل النزاع شرطاً من عند نفسه، لا من كتاب ولا من سنة، فما ذكره النبي ﷺ أولى بالإشتراط ولو قدر التعارض فحديثنا أخص وأصح وأولى بالتقديم(٣).

---

(١) الحديث المتروك هو الحديث الذي يوجد في إسناده راو متهم بالكذب وهو من الضعيف ويلي في المرتبة الموضوع، انظر تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٩٤-٩٥؛ أما المرسل فهو ما سقط منه الصحابي من بعد التابعي، انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ، والمرسل عند الشافعي لا يقبل إلا بشروط أربعة وهي: أولاً: أن يكون المرسل من كبار التابعين، وثانياً: إذا سمي من أرسل عنه سمي ثقة، ثالثاً: إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه، رابعاً: أن يروى الحديث من وجه آخر مسنداً... أو يروى من وجه آخر مرسلًا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول، أو يوافق قول صحابي، أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم، ( انظر الرسالة للشافعي ص ٤٦١-٤٧١؛ تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٧٣).

(٢) المغني ٣/ ٢٣٠.

(٣) م. س.



ثانياً : مناقشة الاستدلال بحديث عدي [حديث الظعينة]:

١- حديث عدي يدل على وجود السفر ووقوعه وليس فيه دلالة على جوازه فلا يلزم حجة لأنه ﷺ ساق الكلام لبيان أمن الطريق من العدو لا لبيان أنها يجوز لها أن تسافر بغير محرم ولا زوج (١).

٢- ثم إنه لو كان مفيداً للإباحة لكان نقيض قولكم وذلك من وجهين:

أ- أنكم تبيحون الخروج للمرأة في حجة الإسلام بلا محرم وتشترون الرفقة المأمونة أو النساء الثقات ولكن الحديث كما استدللتم به يبيح الخروج بلا محرم ولا زوج ولا رفقة ولا نساء ثقات، لأنه لم يذكر فيه خروج غيرها معها (٢).

ب - أن الحديث كما استدللتم به يبيح لها الخروج بلا محرم ولا زوج مع أنكم تتفقون معنا في أنها لا يجوز لها الخروج في غير الحج المفروض بلا محرم أو زوج (٣).

ثالثاً : مناقشة الاستدلال بالأثر :

١- مناقشة القول بأن عمر بن الخطاب أذن لأزواج النبي في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وابن عوف، إن هذا الأثر وإن كان رواه البخاري إلا أنه ليس بحديث، وإنما هو فعل صحابي، ومع ذلك فالجواب يكون من عدة أوجه (٤):

---

(١) تبين الحقائق ٦/٢، وانظر المغني ٣/٢٣٠؛ وقد صح عنه ﷺ نهيه عن تمنى الموت وصح أنه قال: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني كنت مكانه هذا لا يدل على جواز التمني المنهي عنه بل فيه الإخبار بوقوع ذلك، التلخيص الحبير لابن حجر مع المجموع ٢٣/٧-٢٤.

(٢) انظر شرح فتح القدير ٤٢/٢؛ المغني ٣/٢٣٠.

(٣) المغني ٣/٢٣٠ بتصرف.  
(٤) انظر، أوضح البيان في حكم سفر النساء، سمير الزهيري - ص ٨٩ - ٩٤ (بتصرف).

### الوجه الأول:

أن عمر بن الخطاب كان متردداً في هذا الأمر ثم أذن لهن في آخر خلافته كما ورد في الدليل.

يقول الحافظ ابن حجر (١): «وكان عمر رضي الله عنه كان متوقفاً في ذلك، ثم ظهر له الجواز فأذن لهن وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة، ومن في عصره، من غير نكير».

### الوجه الثاني:

أن حسن الظن بالمؤمنين أمر هام جداً وخاصة صحابة رسول الله ﷺ فليس من السهل عليهم أن يخالفوا أمر الرسول ﷺ ويستبعد أن يكون تردده رضي الله عنه من أجل سفر نساء النبي ﷺ بغير محرم، وإنما لسبب آخر، إذ لو كان <sup>تردد</sup> بسبب المحرم لما منعهن لأنه لم يعدم ذلك في حقهن رضوان الله عليهن فمثلاً حفصة رضي الله عنها محرمها والدها، وهو أمير المؤمنين، ولا يعدم أن يكون مع عائشة أخوها عبد الرحمن، ولا مع ميمونة ابن أختها ابن عباس، وهكذا ..

والصحابه ما كانوا يتخلفون عن الحج وناقل الخبر لم ينقل لنا كل أسماء الصحابة الذين حجوا في ذلك العام، وعدم نقله أسماءهم لا يدل على عدم وجود المحرم لزوجات النبي ﷺ، وما دام المخالفون لم يثبتوا أن زوجات النبي ﷺ حججن بدون محارم فالأولى هو تأويل هذا

---

(١) فتح الباري ٧٤/٤؛ والحقيقة أن الأثر وإن لم يرد فيه النص بالتردد بل كون عمر لم يأذن لهن إلا في آخر حجة حجها يعني أنه لم يكن يأذن من قبل وعدم الإذن ثم ورود الإذن يعني التردد والله أعلم.

الدليل على أن عمر لم يمنعهن أول الأمر لعدم المحرم، وإنما لسبب آخر فلعله توقف عند ظاهر النص القائل: إن النبي ﷺ قال لنسائه في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحُصْر» (١) وهذا التأويل تحسیناً بالظن بأصحاب رسول ﷺ وزوجاته أمهات المؤمنين.

### الوجه الثالث:

أن نساء النبي ﷺ محرمات حرمة مؤبدة على الناس أجمعين، وعصرهن فيه خير الناس، بعد الرسول ﷺ فلا يصح الاستدلال بهذا الدليل.

٢- يناقش الاستدلال بقول عائشة وابن عمر وابن الزبير: بأنه مردود بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي عن سفر المرأة أو حجها بلا محرم.

رابعاً: مناقشة الاستدلال بالقياس على الأسيرة والمهاجرة من دار الكفر:

١- إن القياس على الأسيرة والمهاجرة من دار الكفر قياس مع الفارق، إذ أن المهاجرة والمأسورة لا تنشئ سفراً وإنما مقصودهما النجاة لا غير خوفاً من تبدل الدين، ألا ترى أنهما لو وجدتَا عسكر المسلمين في دار الحرب لا يجوز لهما أن تسافرا بغير محرم أو لأجل حصول الأمن بذلك ولهذا لا يقصدان مكاناً معيناً مسيرة ثلاثة أيام (٢).

---

(١) سنن أبي داود ١٤٠/٢، برقم ١٧٢٢، كتاب الحج، باب فرض الحج، وقد صحح ابن حجر إسناده في فتح الباري ٧٤/٤، وقال: زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة: فكن نساء النبي ﷺ يحجن إلا سودة وزينب، فقالا: لا تحركنا دابة بعد رسول الله ﷺ، وكذا أخرجه البيهقي في كتاب الحج، باب المرأة تنهى عن كل سفر لا يلزمها بغير محرم ٢٢٨/٥.

(٢) تبين الحقائق ٦/٢؛ وانظر شرح فتح القدير ٤٢١/٢.

وسفرهما هنا ضرورة لا يقاس عليه حالة الاختيار، ولذلك تخرج وحدها بدون نسوة ثقات أو رفقة مأمونة، ولأنها تدفع ضرراً متيقناً فيتحمل الضرر المتوهم فلا يلزم تحمل ذلك من غير ضرر أصلاً(١).

والذي يؤيد ما قلنا أنهما لو كانتا معتدتين لا نمنعهما من ذلك، وإن كانت العدة أقوى في المنع من الخروج من عدم المحرم، حتى منعت ما دون السفر بخلاف عدم المحرم، ولهذا لا تخرج المعتدة للحج بالإجماع(٢).

٢- قال الخطابي(٣): «ولو كانوا سواء لكان يجوز لها أن تحج وحدها، ليس معها أحد من زوج أو محرم أو امرأة ثقة، فلما لم يباح لها في الحج أن تخرج وحدها إلا مع امرأة حرة ثقة مسلمة دل على الفرق بين الأمرين» ولا قياس مع الفارق.

خامساً: مناقشة اشتراطهم النسوة الثقات أو الرفقة المأمونة:

قال الخطابي(٤): «المرأة المسلمة الثقة التي وصفها الشافعي لا تكون رجلاً ذا حرمة منها وقد حظر النبي ﷺ عليها أن تسافر إلا ومعها رجل ذو محرم منها، فأباحه الخروج لها في سفر الحج مع عدم الشريطة التي أثبتها النبي ﷺ خلاف السنة، فإذا كان خروجها مع غير ذي محرم معصية لم يجز إلزامها الحج وهو طاعة بأمر يؤدي إلى معصية.»

قال ابن المنذر: تركوا القول بظاهر الحديث أي الحديث الوارد

---

(١) المغني ٣/٢٣٠، وانظر تبیین الحقائق ٦/٢؛ شرح فتح القدير ٤٢١/٢.

(٢) م. س.

(٣) معالم السنن ١٤٤/٢.

(٤) م. س.

في النهي عن سفر المرأة بلا محرم، واشتراط كل واحد منهم شرطاً لا حجة معه عليه (١).

### الترجيح:

بالنظر فيما سبق من المناقشات ترجح لدي والله أعلم القول باشتراط المحرم للمرأة في حجة الإسلام وهو قول الحنفية والمذهب عند الحنابلة، وذلك لما يلي:

- ١- لقوة الأدلة التي استدلوا بها وعدم نقضها من الفريق المخالف.
- ٢- لأمره ﷺ الرجل بمصاحبة زوجته في الحج ولو لم يكن المحرم شرطاً لما صرفه من الغزو لمصاحبة زوجته في الحج.
- ٣- صراحة الأدلة في النهي عن السفر بلا محرم والتنصيص على عدم حل ذلك.

- ٤- لنقض الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول.
- ٥- لأن عموم الآية ﴿ولله على الناس﴾ مخصص بالأحاديث الصحيحة التي استدل بها المخالفون لهم (أصحاب القول الأول).
- ٦- إن الآية حجة عليهم حيث إنها توجب الحج على المستطيع إليه سبيلاً والمحرم من السبيل فمن لم يجده فهو غير مستطيع.
- ٧- كذلك الحديث المفسر للسبيل بأنه الزاد والراحلة ضعيف لا يصح الاستدلال به. وكذا حديث عدي الاستدلال به مردود (٢).

- ٨- أن في اشتراط المحرم للمرأة في الحج والسفر عامة فيه صيانة للمرأة وحفظ لها من أن تتعرض لما يفسد خلقها أو يمس عرضها

---

(١) نقله ابن قدامة عن ابن المنذر، المغني ٣/٢٢٩.

(٢) انظر مناقشة الجمهور لهذين الحديثين صفحة ٢٩١-٢٩٣.

لضعفها وسهولة التأثير عليها في الغالب (١).

وقد أثبت الواقع عدم ذلك حيث سافر كثير من النساء المنتسبات إلى الاسلام بلا محارم وفعلن الأفاعيل ولم يستحين وجاءت عنهن أسوأ الأخبار، ومن أسواء ما حدث في هذه القضية أن كثيرات ممن سافرن إلى بلاد الكفر والالحاد من أعلى الطبقات وغيرها في الأمة ارتدن عن دينهن وتزوجن برجال من الكفار والملحدن الوثنيين الذين يدعون الانتساب لليهودية أو المسيحية (٢).

٩- أما وقد ظهر في العصر الحديث من يقول بحمل هذه الأحاديث الناهية عن سفر المرأة بلا محرم على ما إذا كان سفرها بوسائل النقل البدائية القديمة كالداية مثلاً، حيث تتحمل المشقة والعنت وطول الزمن، أما وسائل النقل الحديثة من جوية وبرية وبحرية فالسفر على متنها يجعل المرأة في حل من عموم هذه الأحاديث الناهية عن سفرها بلا محرم..

والجواب عليهم:

إن شرع الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ثم إن النبي ﷺ قد دل أمته على كل خير وحذرهم من كل شر، وأخبرهم بما هو كائن إلى يوم القيامة، من فتن وخطوب، والمحافظة على المرأة وصيانتها أمر مطلوب في كل زمان، ولا يتغير بتغير الزمان، فلو كانت شريعته وأمره ونهيه لزمن

---

(١) سمير الزهيري نقلاً عن الشيخ أحمد شاكر، (بتصرف)، أوضح البيان في حكم سفر النساء ص ٤٤.

(٢) م. س ص ٤٤-٤٥.

دون زمن لبينه عليه السلاة والسلام (١) ﴿وما كان ربك نسياً﴾ (٢).

وقد يقول قائل إن اشتراط المحرم لأن وسائل المواصلات قديماً كانت تعتمد على الحيوانات فتحتاج المرأة لمساعدة الرجل في الصعود والنزول، أما الآن فالأمر اختلف فيختلف الحكم..

فنقول: إن المرأة أيضاً لا زالت في حاجة إلى الرجل، فهي مقيدة بالالتزام بالحجاب الشرعي، وهذا يُقيد من بعض تصرفاتها وحملها للأمتعة الخاصة بها والحقائب ومستلزمات السفر، كما تحتاجه عند الشراء، لمّا تحتاجه وعند السفر بالجو تحتاج لقطع التذاكر وإنهاء اجراءات السفر بل في زماننا هي أشد حاجة للرجل لشدة الزحام في الأماكن التي تحتاجها كالمطارات أو مقر الحافلات الخاصة بالنقل الجماعي خصوصاً <sup>مع</sup> كثرة الفساد وأعداد الناس، والله أعلم.

---

(١) انظر كشف الخفاء عن أحكام سفر النساء ، محمد نصر ص ٢٢-٢٤ بتصرف.

(٢) سورة مريم، الآية : ٦٤.

## ثانياً : حكم اشتراط إذن الولي أو الزوج في حجة الإسلام

ينبغي للمرأة أن لا تحرم بغير إذن زوجها ويستحب لزوجها أن يحج بها(١).

لما ورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خطب فقال: لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافر امرأة إلا مع محرم، فقام رجل فقال يا رسول الله: إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا، قال: فانطلق فاحج مع امرأتك(٢).

لكن إن أرادت حجة الإسلام الواجبة فما حكم إذن الزوج؟ وهل له منعها من الخروج للحج الواجب؟

اختلف الفقهاء في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول : وهم الحنفية والمشهور عن المالكية، وقول عند الشافعية، والصحيح من المذهب عند الحنابلة(٣). ليس للزوج منع زوجته من الخروج لحجة الإسلام، إذا استكملت المرأة شروط الحج (٤) وأرادت هي الحج وبالتالي ليس له منعها وتحليلها إذا أحرمت بحجة الإسلام.

---

(١) المجموع ٣٢٥/٨.

(٢) سبق تخريجه. أنظر: هـ ١٣١ .

(٣) انظر: الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين ١٤٦/٢؛ بدائع الصنائع للكاساني ١٢٤/٢؛ البداية وشرحها الهداية مع شرح فتح القدير ٤٢١/٢؛ الكافي لابن قدامة ٣٨٥/١؛ الإنصاف ٣٩٩/٣.

(٤) ومنها المحرم عند الحنفية، والمذهب عند الحنابلة، والرفقة المأمونة والنسوة الثقات عند المالكية والشافعية.



ولها أن تخرج من غير إذن زوجها(١) إلا أنه يستحب لها أن تستأذنه جمعاً بين الحقين(٢) وخروجاً من الخلاف(٣)، وإن كان زوجها غائباً كتبت إليه تستأذنه فإن أذن فلا كلام، وإن لم يأذن حجت بمحرم عند من يراه أو رفقة مأمونة عند من يرى ذلك، لتؤدي ما فرض عليها إذ لا يسقط الفرض عنها بعدم إذنه(٤).

قال ابن رجب في قواعده(٥): "نص أحمد في رواية صالح أنها لا تحج إلا بإذنه وأنه ليس له منعها، قال: فعلى هذا يجبر على الإذن لها.." وبهذا فإنه إذا لم تستكمل شروط الحج فيها فله منعها من الخروج لحجة السلام لعدم وجوبه عليها(٦).

الفريق الثاني: الصحيح والمشهور من قولي الشافعي ورواية للحنابلة  
تقابل المشهور، أن للزوج منع زوجته من حجة الإسلام(٧).

(الأدلة):

### أولاً: أدلة الفريق الأول:

القائلون بأنه ليس للزوج منع زوجته من الخروج لحجة الإسلام إذا توفرت الشروط، وهم الحنفية، <sup>المذهب عند</sup> والحنابلة، والمشهور عند المالكية، وقول عند الشافعية، استدلووا بالسنة والقياس والمعقول:

---

(١) البدائع ١٢٤/٢.

(٢) الكافي في الفقه الحنبلي ، ابن قدامة ٣٨٥/١.

(٣) كشف القناع ٣٨٥/٢.

(٤) الاقتناع وشرحه كشف القناع، ٣٨٥/٢.

(٥) نقله عنه المرداوي في الانصاف ٣٩٩/٣.

(٦) م. س ٣٩٩/٣.

(٧) المجموع ٣٢٧/٨-٣٢٨؛ وانظر الأم ١١٧/٢؛ الانصاف ٣٩٩/٣.

## ١- من السنة:

قوله ﷺ [لا تمنعوا إمام الله مساجد الله] (١).

## وجه الدلالة:

استدلوا بعموم الحديث، فقالوا: إن الخروج للحج خروج لبيت الله، وفي منعها من الحج منع من بيت الله، وهذا يعارض النص الصريح بالإذن لهن وعدم منعهن، إذ لا يُمْكِن للزوج منع زوجته من الخروج للحج الواجب.

## المناقشة:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث على النحو التالي:

إن النهي الوارد في الحديث محمول على أنه نهى تنزيه، أو يحمل على غير المتزوجات.

لأن غير المتزوجات لم يتعلق بهن حق على الفور وذلك كالبنات والأخت ونحوهما، وأن المراد ولا تمنعهن مساجد الله للصلوات وهذا هو ظاهر سياق الحديث، والله أعلم (٢).

## ٢- من القياس:

القياس على الصلوات الخمس وصوم رمضان بجامع أن كلا من المقيس (الحج الواجب) والمقيس عليه (الصلوات الخمس وصوم رمضان) من الفرائض، فإنه ليس للزوج منع امرأته من هذه الفرائض (٣)، إذ أن حقه لا يظهر في حق الفرائض، لأن ملكه ضعيف لا ينهض سبباً

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري، بفتح الباري ٣٨٢/٢، كتاب الجمعة، الباب ١٣، الحديث ٩٠٠.

(٢) المجموع ٣٣٠/٨.

(٣) شرح فتح القدير ٤٢٢/٢؛ المجموع ٣٢٩/٨؛ المغني ٢٣١/٣.

في ذلك (١).

المناقشة : نوقش هذا القياس بأنه قياس مع الفارق، فلا يصح إذ أن هناك فرقاً بين الصوم والصلاة وبين الحج، لأن الحج مدته طويلة، بخلاف الصلاة والصوم، والله أعلم (٢).

٣- من المعقول:

١- إن المرأة إذا وجدت محرماً فقد استطاعت إلى حج بيت الله سبيلاً، لأنها قدرت على الركوب والنزول وأمنت المخاوف لأن المحرم يصونها (٣) والحج واجب على من استطاع إليه سبيلاً، إذاً فالحج واجب في حقها ولا يملك الزوج منعه.

أدلة الفريق الثاني:

استدل القائلون إن للزوج منع زوجته من الخروج لحجة الإسلام - وهو المشهور عند الشافعية ، ورواية عند الحنابلة - بالسنة والقياس والمعقول:

١- أما السنة :

فعن ابن عمر عن رسول الله ﷺ في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج، قال: «ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها» (٤).

---

(١) شرح فتح القدير ٤٢٢/٢.

(٢) المجموع ٣٣٠/٨.

(٣) البدائع ١٢٤/٢.

(٤) رواه الدارقطني ٢٢٣/٢، كتاب الحج، رقم ٣١، وقد ذكر أبو الطيب محمد آبادي في التعليق المغني على الدارقطني أن الحديث به علة الجهل وذكر خلاف المحدثين في المجهول بينما في مجمع الزوائد ٢٣٨/٣ «رواه الدارقطني والبيهقي والطبراني في الصغير والأوسط ورجاله ثقات».

والنص صريح في اشتراط إذن الزوج لخروج المرأة للحج.

#### المناقشة:

ويمكن أن يجاب على الاستدلال بهذا الحديث بأن هذا في حج التطوع، وليس في حجة السلام.

#### ٢- أما القياس:

لأن حق الزوج على الفور والحج على التراخي (١) فقدم ما كان على الفور كما تقدم العدة على الحج بلا خلاف (٢).  
فهنا قياس تعارض الحج، مع حق الزوج على تعارض الحج على العدة، فإن العدة تقدم على الحج بلا خلاف، لأن العدة واجبة على الفور بخلاف الحج الواجب على التراخي، وكذا حق الزوج فإنه واجب على الفور بينما الحج على التراخي، فيقدم.

#### المناقشة:

○ لا نسلم أن الحج على التراخي، وإنما هو على الفور، إذاً فالقياس مع الفارق، والقياس مع الفارق لا يصح، لأنكم بنيتموه على أن الحج على التراخي، وهو أمر محل خلاف بين العلماء.

#### ٣- من المعقول:

إن في خروج المرأة إلى الحج تفويهاً لحق الزوج المستحق عليها، وهو الاستمتاع بها فلا تملك الخروج من غير رضاه (٣).

#### المناقشة:

---

(١) انظر الخلاف في وجوب الحج على الفور أو على التراخي، ص ٢٧٤ من البحث.

(٢) المجموع ٣٢٩/٨؛ وانظر الأم ١١٧/٢.

(٣) استدلل به الحنفية للشافعي، انظر البدائع ١٢٤/٢؛ وانظر شرح فتح القدير ٤٢١/٢-٤٢٢.

إن قوله إن حق الزوج في الاستمتاع يفوت بالخروج إلى الحج غير مسلم به لأن منافعتها مستثناة عن ملك الزوج في الفرائض، كما في الصلوات الخمس، وصوم رمضان، ونحو ذلك (١).

### الراجع والله أعلم:

هو ما ذهب إليه الجمهور من القول بأنه ليس للزوج منع زوجته من الخروج لحجة الإسلام الواجبة إذا توافرت شروط وجوبه فيها، خصوصاً أن الجمهور لم يطلقوا ذلك بل جعلوا له حق المنع في أحوال قد تؤدي إلى ضياع حقوقه (٢).

وهذا الخروج لحجة الإسلام الواجبة، فإذا كان الإسلام ينهى عن منعهن عن الخروج إلى مساجد الله، مع عدم وجوب ذلك ومع أفضلية مبلاتهن في البيت، فكيف بالخروج لحجة الإسلام، والله أعلم.

---

(١) انظر بدائع الصنائع ١٢٤/٢.

(٢) تنبيه : هناك ضوابط خاصة بالخروج للحج وما أشبه ذلك كالعمرة سأوردها إن شاء الله في محلها، انظر ص ٤١٤ وما بعدها.

### المطلب الثالث:

### تحليل الزوج زوجته من الإحرام بحجة الإسلام:

أ- على القول بأنه ليس للزوج منعها ابتداء من الإحرام بحجة الإسلام (١) إذا استكملت جميع شروط الحج، فليس للزوج أن يطلها من إحرامها.

ب - أما على قول القائلين بأن للزوج أن يمنعها ابتداء من الإحرام بحجة الإسلام - وهم الشافعية على الصحيح، ورواية للحنابلة - فهل للزوج تحليلها من حجة الإسلام؟

لقد ذهب الشافعية في ذلك إلى قولين مشهورين:

القول الأول: وهو أصحهما - أن له تحليلها، وهو الذي عليه المذهب عند الشافعية (٢) هذا إذا لم تكن أحرمت بإذنه (٣).  
وذلك:

١- لما روى ابن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج، ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها (٤).

٢- ولأن حق الزوج سابق (٥).

---

(١) انظر: ص ٣٠٠ وما بعدها من البحث.

(٢) انظر: المجموع ٣٣١/٨، وفيه قال النووي: ممن صرح بتصحيحه الجرجاني في التحرير والغزالي في الخلاصة، والرويان في الحلية، وأبو علي الفاروقي في فوائده، والرافعي في كتابه، وغيرهم... اهـ.

(٣) انظر: نهاية المحتاج ٢٦٨/٣.

(٤) رواه الدارقطني والبيهقي، واللفظ للدارقطني ٢٢٣/٢، كتاب الحج، حديث رقم ٣١.

(٥) المجموع ٣٣١/٨.

٣- ولأن حق الزوج على الفور، والنسك على التراخي (١) - هذا عند الشافعية.

٤- أن للزوج تحليل زوجته من الحج الواجب وذلك لطول مدة الحج خلافاً للصلاة والصوم (٢).

القول الثاني: ليس له تحليلها - وهو شاذ - (٣)، وذلك:

لعموم قوله ﷺ «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» (٤).

الجواب: ان النهي في الحديث محمول على أنه نهى تنزيه أو على غير المزوجات، لأنه لا يتعلق بهن حق على الفور، وأن المراد لا تمنعهن مساجد البلد للصلاة وهذا ظاهر سياق الخبر (٥).

\_\_\_\_\_

---

(١) نهاية المحتاج للرملي ٣/٣٦٨.

(٢) م. س. أي نهياً للصلاة النافلة، والصوم التطوع.

(٣) انظر: المجموع ٨/٣٣١.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٤/١٦١، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد.

(٥) نهاية المحتاج ٣/٣١٨.

## المبحث الثاني

### الخروج لأداء الزكاة والوفاء بالندور

### وإجابة الدعوة

وفيه ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول: الخروج لأداء الزكاة:

تمهيد: الزكاة لغة : النماء والزيادة(١). وأما اصطلاحاً : فهي عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص(٢).

وقيل: هي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص(٣).

#### حكمها :

هي أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي واجبة بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة(٤).

○ أما الكتاب: فمنه قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾(٥).

○ أما السنة، فمنها:

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ [بني

---

(١) المصباح المنير للفيومي ٣٤٦/١.

(٢) الاختيار ٩٩/١، وجاء في أنيس الفقهاء ، الشيخ قاسم الفيومي، تحقيق الدكتور الكبسي ص ١٣١. أنها هي: (القدر المخرج من النصاب الحولي إلى الفقير).

(٣) الروض المربع للبهوتي ص ١٣٥.

(٤) المغني ٤٢٧/٢.

(٥) سورة البقرة، الآية : ٤٣.



الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان [١].

٢- وقد سئل ﷺ ما الإسلام ؟ فقال: [ الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان... (٢). ]

### ○ الإجماع:

أجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوبها واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها (٣).

وقد أجمع العلماء على وجوب الزكاة في أربعة أصناف:

- ١- المواشي: بهيمة الأنعام.
- ٢- جنس الأثمان.
- ٣- عروض التجارة.
- ٤- المكيل المدخر من الثمار والزرع بصفات مقصودة، وهو ما يسمى بالخارج من الأرض (٤).

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٧٧، كتاب الايمان، باب أركان الإسلام ودعائمه.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٦٣، كتاب الايمان، باب تعريف الاسلام.

(٣) المغني ٢/٤٢٧.

(٤) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٧١ وانظر التفاصيل في كتاب الزكاة من أبواب الفقه.

## شروط وجوب الزكاة:

تجب الزكاة على كل مسلم (١)، حر (٢) بالغ عاقل (٣) ملك النصاب التام (٤)،  
بمضي الحول (٥).

## **حكم خروج المرأة لأداء الزكاة:**

مما سبق عرفنا أن الذكورة ليست من شروط وجوب الزكاة بلا خلاف، فمتى ما توفر في المرأة شروط وجوب الزكاة، وجب عليها أداء الزكاة، أما في خروجها لذلك ففيه تفصيل على النحو التالي:

أ- إذا لم يكن للمرأة من يوصل الزكاة لأهلها ولم يأت المحتاجون إليها فهنا لا بد لها من الخروج بنفسها؛ فيجب عليها الخروج لأداء الزكاة، مع مراعاة الضوابط العامة للخروج، لأن وسيلة الواجب واجبة (٦).

وفيما عدا هذه الحالة فلا يجب على المرأة الخروج لأداء الزكاة

---

(١) انظر المختار لابن مودود ٩٩/١؛ الكافي لابن عبد البر ٨٨؛ المهذب ٣٢٦/٥؛ الروض المربع ١٣٥.

(٢) انظر م. س، مع العلم بأنهم اختلفوا في المكاتب فقال أبو حنيفة يجب العشر في زرع لا فيما سواه، وقال أبو ثور: يجب عليه مطلقاً، وقال مالك والشافعي وأحمد: لا تجب عليه زكاة، رحمة الأمة، ص ٧١.

(٣) هذان الشرطان عند الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة وقالوا يخرج زكاة الصبي والمجنون وليهما يخرجهما من مالهما، بينما نجد أن الحنفية يقولون لا زكاة في مالهما، ويجب العشر في زرعهما. انظر المختار لابن مودود ٩٩/١، الكافي لابن عبد البر ص ٨٨؛ ورحمة الأمة ٧١؛ المهذب ٣٢٩/٥؛ الروض المربع ١٣٥.

(٤) انظر المختار ٩٩/١؛ الكافي لابن عبد البر ٨٨؛ المهذب ٣٣٩/٥؛ الروض المربع ١٣٥.

(٥) انظر المختار ٩٩/١؛ الكافي لابن عبد البر ٨٨؛ المهذب ٣٣٣/٥؛ الروض المربع ١٣٥.

(٦) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون ٣٦٥/٢.

وإنما يباح لها ذلك بشروطه، وقد يكون أحياناً خروجها خلاف الأولى،  
ولذلك صور منها:

[١] إذا كان المحتاجون من أهل مصارف الزكاة يترددون على دار  
المرأة فلا يجب عليها الخروج لإمكان اعطائهم الزكاة بلا خروجها، وإن  
خرجت فيجوز بشروطه.

[٢] أن يكون للمرأة من يقوم بإيصال الزكاة إلى مستحقيها كالزوج أو  
الأب أو الأخ أو غيرهم من ذوي المحارم، أو حتى غير محرم وأوكلت  
إلى أحدهم إيصال الزكاة لمستحقيها فلا يجب عليها الخروج، بل إن  
خروجها خلاف الأولى.

كذلك إن كانت شابة حتى لو أمكن القيام بذلك من قبل امرأة غيرها  
مسنة أو برزه أو متجالة<sup>(١)</sup> فخروجها خلاف الأولى.

[٣] إن كان للمرأة ولي أمر من الرجال - حتى الزوج - وأرادت هي  
إخراج الزكاة وإيصالها للمستحقين بنفسها كأن تدفع بالزكاة لإحدى  
الجمعيات النسائية الخيرية، أو الأماكن المعروفة بكثرة المحتاجين،  
كالأربطة والمساكن الخيرية للأرامل وأمهات الأيتام والملاجيء  
للفتيات، ودور العجزة والمسنين للنساء، ونحو ذلك من الأماكن فيجوز  
لها الخروج مع مراعاة الضوابط العامة كالإذن والحجاب الشرعي  
وعدم الخلوة بالسائق، وإن كان الأولى أن توكل ذلك لغيرها خصوصاً إن  
كانت شابة.

ب - أما إن كان لها زوج ولم يأذن لها في الخروج فهذا يحرم عليها  
الخروج، ويجب عليه القيام بهذه المهمة..

أما إذا لم يقيم الزوج بذلك ولم يكن هناك وسيلة لأداء الزكاة سوى  
خروجها فيجب عليها الخروج لأداء الزكاة، لوجوب الزكاة عليها، لأن  
وسيلة الواجب واجبة، كما سبق والله أعلم.

---

(١) أنظر تعريف البرزه، والمتجالة من ٥٥ من البحث نفسه

## المطلب الثاني

### خروج المرأة للوفاء بالنذور:

#### تمهيد:

النذر لغة : النحب، وهو ما ينذره الإنسان فيجعله على نفسه نحباً واجباً(١).

ويقال: نذرت أنذر وأنذر نذراً اذا اوجبت على نفسك شيئاً تبرعاً من عبادة أو صدقة أو غير ذلك(٢).

النذر اصطلاحاً: الوعد بخير خاصة(٣).

وقيل: التزام قرابة لم تتعين(٤).

#### حكم النذر :

مشروع لما سيأتي من الأدلة، ولكنه لا يستحب.

فعن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: أو لم ينهوا عن النذر، إن النبي ﷺ قال: «إن النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخر وإنما يستخرج به من البخيل»(٥).

---

(١) لسان العرب ، نذر، ٢٠٠/٥. وقد فسر النحب في اللغة بالنذر، وأصله الوفاء بالنذر، انظر:

المصباح المنير ٨١٧/٢.

(٢) م. س ٢٠١/٥.

(٣) نقله الخطيب عن الروياني والماوردي، انظر: مغني المحتاج ٣٥٤/٤.

(٤) مغني المحتاج ٣٥٤/٤.

(٥) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري ٥٧٥/١١ رقم ٦٦٩٢، كتاب الايمان والنذور، باب الوفاء بالنذر

وهذا نهى كراهة، لا نهى تحريم...، لأنه لو كان حراماً لما مدح  
 الموهين به، لأن ذنبهم في ارتكاب المحرم أشد من طاعتهم في وفائه،  
 ولأن النذر لو كان مستحباً لفعله النبي ﷺ وأفاضل الصحابة (١).  
 واتفق الأئمة الأربعة على أن النذر ينعقد بنذر الناذر إذا كان في  
 طاعة الله، فأما إذا نذر أن يعصي الله فإنه لا يجوز أن يعصي الله،  
 باتفاق بين الفقهاء (٢). وذلك لحديث عائشة الآتي ذكره، وعليه أن يكفر  
 كفارة اليمين.

### الأدلة على مشروعية النذر:

○ من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (٣)،  
 وقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ (٤).

○ من السنة:

١- عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «خيركم  
 قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، قال عمران لا أدري ذكر ثنتين  
 أو ثلاثاً بعد قرنه، ثم يجيء قوم يندرون ولا يوفون، ويخونون ولا يؤتمنون،

(١) المغني ٣/١٠.

(٢) أنيس الفقهاء ٣٠١؛ الاختيار ٧٦/٤؛ شرح فتح القدير ٩١/٥ وما بعدها؛ الاشراف في مسائل

الخلاف ٢٤٦/٢-٢٤٧؛ مغني المحتاج ٣٥٤/٤؛ المغني ٣/١٠ وما بعدها.

(٣) سورة الانسان ، الآية ٧.

(٤) الحج، الآية : ٢٩.

ويشهدون ولا يستشهدون، ويظهر فيهم السَّمْنُ» (١).

٢- عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: [من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصه فلا يعصه] (٢).

٣- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: يا رسول الله: إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال: أوف بنذرك (٣).

○ من الاجماع:

اجمع المسلمون على صحة النذر في الجملة ولزوم الوفاء به (٤).

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٥٨٠/١١-٥٨١؛ برقم ٦٦٩٥؛ كتاب الايمان والنذور، باب إثم من لا يفي بالنذر.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٥٨١/١١، رقم ٦٦٩٦، كتاب الايمان والنذور، باب النذر في الطاعة.

(٣) م. س ٥٨٢/١١، رقم ٦٦٩٧؛ كتاب الايمان والنذور، باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم.

(٤) المغني ٣/١٠؛ وانظر الاختيار ٧٦/٤.

## حكم خروج المرأة للوفاء بالنذور

أ - إذا كان خروج المرأة للحج المنذور:

فباتفاق العلماء يجب على المرأة أن تستأذن زوجها عند خروجها للحج غير حجة الإسلام(١).

وعلى هذا فإذا أرادت الخروج للحج المنذور عليها أن تستأذن عند خروجها ولكن إذا خرجت هل للزوج أن يحللها من إحرامها في حج النذر أم لا؟

اختلف الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب الحنفية والمالكية إلى أن المرأة لا تخرج لحج النذر إلا بإذن الزوج وأن للزوج الحق في منعها من حجة النذر ابتداءً، وأما في تحليل الاحرام فلم يفرق فيه تفصيل، إذا كان بإذن أم لا:

○ فإن أحرمت بلا إذنه فله أن يحللها من الحج المنذور فتصير محصورة(٢)، وذلك لأن حق الزوج لا تقدر على منعه بفعلها بل بإيجاب الله تعالى في حجة الإسلام(٣).

○ أما إذا أحرمت بإذنه فإنهم يرون أن ليس له تحليلها(٤) كالحج

---

(١) انظر خروج المرأة للحج غير الواجب، ص ٣٩٩، من البحث.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ١٤٦/٢؛ وانظر الشرح الكبير للدريير ٩٧/٢-٩٨ بتصرف.

(٣) حاشية ابن عابدين ١٤٦/٢.

(٤) انظر حاشية ابن عابدين ٢٣٣/٢؛ الشرح الكبير للدريير ٩٧/٢-٩٨.

التطوع.

غير أن عبارات الحنفية يفهم منها أنه ليس له تحليلها مطلقاً أما المالكية فعندهم تفصيل بين ما إذا دخلت في الإحرام أم لا. فإن لم تكن دخلت في الإحرام فله المنع، أما إن دخلت في الإحرام بالحج المندور فليس له منعها ولا تحليلها (١).

ففي الشرح الكبير: [...] (وإلا) بأن أذن الولي للسفية أو السيد أو الزوج لزوجته في التطوع، (فلا)، منع له بعد الإذن، (إن دخل) كلاً في الإحرام، أو في النذر المأذون فيه... (٢).

#### القول الثاني:

ذهب الحنابلة إلى أنه إذا أحرمت المرأة بنذر فليس للزوج أن يحللها من إحرامها مطلقاً سواء أحرمت بإذنه أم بغير إذنه (٣).  
واستدلوا: بالقياس على حجة الإسلام بجامع أن كل منهما حج واجب عليها.

قال البهوتي: أو أحرما، أي العبد والمرأة، بنذر أذن لهما فيه؛ أو لم يأذن الزوج فيه للمرأة؛ لم يجز تحليلهما لوجوبه كما لو أحرمت بواجب بأصل الشرع (٤).

#### القول الثالث:

وإليه ذهب الشافعية، وهم يرون أن الحكم في الحجة المندورة

---

(١) انظر الشرح الكبير للدردير ٩٧/٢-٩٨.

(٢) م. س ٩٨/٢.

(٣) انظر كشف القناع ٣٨٣/٢؛ الانصاف ٣٩٨/٣.

(٤) م. س.



كالحكم في حجة الإسلام وعلى هذا ففي حق الزوج في منع زوجته من الإحرام ابتداءً بالحجة المنذورة، قولان:

الأول: هو أصحهما: أن للزوج منعها من الإحرام ابتداءً، ولو كانت الحجة منذورة.

الثاني: مقابل الصحيح: أنه ليس للزوج منع زوجته من الإحرام ابتداءً، في حجة النذر (١).

○ أما لو أحرمت، فما حكم تحليلها من إحرامها من قبل الزوج؟

نظروا للمسألة فيما إذا كانت أحرمت بإذنه أم بغير إذنه:

أ- إذا كان إحرامها بإذنه لزمه تمكينها من إتمامه بلا خلاف عند الشافعية (٢).

ب - أما إذا أحرمت بلا إذنه ففيه قولان عند الشافعية، مبنيان على القولين في حقه من المنع ابتداءً.

فقد ذهب القائلون بالقول الأول : - الأصح - وهم القائلون بأن للزوج المنع ابتداءً، فذهبوا إلى أن في تحليل الزوج لزوجته من الإحرام بالحج المنذور بلا إذنه، قولان:

الأول: وهو أصحهما: أن للزوج تحليلها (٣) وهو المذهب عند الشافعية، لأن حق الزوج سابق (٤).

يقول النووي : «قال الدارمي، والجرجاني، في التحرير: وحجة

---

(١) انظر المجموع ٣٢٦/٨ - ٣٣٠ بتصرف.

(٢) سواء القائلين بالقول الأول أو الثاني، انظر المجموع ٣٢٦/٨؛ نهاية المحتاج ٣/٣٦٩.

(٣) انظر المجموع ٣٣٠/٨ - ٣٣١، بتصرف.

(٤) م. س ٣٣١/٨ بتصرف.

النذر كالإسلام، فإذا أحرمت بها بغير إذنه فله تحليلها في أصح القولين وينبغي أن يكون القضاء كذلك، والله أعلم»(١).

الثاني: مقابل الصحيح: أنه ليس للزوج تحليلها(٢).

٢- أما القائلون بالقول الثاني: وهو أنه ليس للزوج منعها من الإحرام ابتداءً، فقد ذهبوا إلى أنه ليس للزوج أن يحللها إذا أحرمت بالحج المنذور ولو كان بلا إذنه(٣).

**الراجع:**

والراجع أن المرأة لا تخرج لحج النذر إلا بإذن الزوج وأن للزوج الحق في منعها من حجة النذر ابتداءً فإن أحرمت بلا إذنه فله أن يحللها منه وإن أحرمت بإذنه فليس له تحليلها. والله أعلم.

**ثانياً : خروج المرأة للاعتكاف المنذور(٤):**

○ اشتراط إذن الزوج قبل الدخول في النذر:

اتفق العلماء على أنه يشترط إذن الزوج في الدخول في النذر(٥) فلا تعقد المرأة نذراً بالاعتكاف في زمن معين أو غير معين إلا بإذن الزوج.

---

(١) م. س ٣٣٢/٨. بتصرف.

(٢) م. س ٣٣١/٨. بتصرف.

(٣) م. س. وهذا يفهم من عبارة النووي السابقة، المجموع ٣٣٢/٨

(٤) انظر تعريف الاعتكاف وحكمه ص:

(٥) قال الدردير في الشرح الكبير ٥٤٥/١؛ (ومعنى الدخول في النذر أن ينذر باللفظ).

فإذا نذرت بدون إذن فله منعها من الشروع فيه (١) لأن منافعتها مستحقة للزوج بعقد النكاح (٢).

○ وفي اعتكافها تأخير لحقه في استيفاء المنفعة، فكان له المنع ما دامت في مكة فإذا بانّت منه أو مات فعليها القضاء لأن النذر منها قد صح لوجوده من الأصل لكنها منعت لحق الزوج، فإذا سقط حقه صح لوجوده من الأصل لكنها منعت لحق الزوج، فإذا سقط حقه بالبينونة أو مات فقد زال المانع فيلزمها القضاء (٣).

○ أما إذا أذن لها في الدخول في النذر فهنا إما أن يكون النذر معيناً أو مطلقاً غير معين.

أ- فإذا كان النذر معيناً: بأن نذرت المرأة الاعتكاف في زمن معين ودخلت في النذر بإذن زوجها فلا يملك منعها من الوفاء به وإن لم تشرع في الاعتكاف (٤) وهذا باتفاق العلماء، وذلك لما يلي: (٥)

---

(١) انظر المبسوط ١٢٥/٣؛ بدائع الصنائع ١٠٨/٢؛ الشرح الكبير ٥٤٥/١؛ المجموع ٤٧٧/٦؛ شرح منتهى الإرادات ٤٦٤/١.

(٢) المبسوط ١٢٥/٣.

(٣) بدائع الصنائع ١٠٨/٢.

(٤) انظر حاشية الدسوقي ٥٤٥/١؛ الشرح الكبير ٥٤٥/١؛ المجموع ٤٧٧/٦؛ المغني ٢٠٥/٣؛ كشف القناع ٣٥٠/٢.

(٥) هذا باتفاق المذاهب الأربعة وإن كان الحنفية لم يصرحوا بذلك بالتفصيل كما فعل غيرهم، إلا أنني فهمت ذلك من خلال موقفهم من اعتكاف التطوع، إذ أنهم كما سبق لم يجيزوا للزوج إخراجها من معتكفها بعد الإذن لها ولم يفرقوا بين ما إذا كان الإذن في الاعتكاف مندوراً أو متطوعاً به، وإذا لم يجيزوا له المنع في التطوع ففي النذر أولى لوجوبه عليها.. وكذلك =

١- لأن الاعتكاف المنذور واجب وقد دخلته بإذنه (١)، فإن شرعت فيه وأراد إفساده عليها فإنه بهذا يبطل عبادة واجبة ولا يجوز ذلك بعد الدخول فيها بلا عذر (٢) فيجب إتمامه كالحج (٣).

٢- لأن النذر المتعين لا يجوز تأخير (٤) وقد تعين عليها فعله في وقته فلا يجوز منعها من الشروع فيه وإخراجها منه (٥).

٣- ولأن الإذن في النذر المعين إذن في الشروع فيه (٦).

### مسألة :

إذا نذرت اعتكافاً في زمن معين بالإذن ثم طلقت وتزوجت آخر فما الحكم؟

يجوز لها أن تعتكف بغير إذن الثاني لأنه صار مستحقاً قبل وجوده (٧).  
ب - إذا لم يكن معيناً بل مطلقاً: بأن نذرت الاعتكاف نذراً مطلقاً غير معين، وبإذنه فهل يملك منعها منه؟

اختلف العلماء فيما إذا كان قبل الشروع أو بعده:

= في كلامهم عن النذر بدون إذنه وإعطائهم للزوج حق المنع إذا لم يأذن في النذر دل على أنه إذا كانت في بيته ليس له حق المنع كالتطوع ولم يفصلوا في النذر ولم يقسموه إلى معين أو غير معين.

(١) انظر المغني ٢/٢٠٥.

(٢) انظر المجموع ٦/٤٧٧؛ نهاية المحتاج ٣/٢٢٤.

(٣) كشف القناع ٢/٣٤٩.

(٤) المجموع ٦/٤٧٧.

(٥) المذهب ٦/٤٧٦.

(٦) نهاية المحتاج ٣/٢٢٤؛ المجموع ٦/٤٧٧؛ وانظر شرح منتهى الإرادات ١/٤٦٤.

(٧) نهاية المحتاج للرملي ٣/٢٢٤.

أولاً : إذا نذرت اعتكافاً مطلقاً غير معين، وكان بإذنه ولم تشرع فيه ثم أرادت الشروع فيه، فهل يملك منعها أم لا؟(١).

١- المالكية والشافعية، ووجه عند الحنابلة(٢): أنه يملك منعها إن لم يأذن في الشروع، وذلك لأن حقها ثابت في كل زمن فكان تعيين زمن سقوطه إليها كالدين(٣)، وقياساً على عزل الموكل وكيله(٤)، ولأن الإذن في النذر غير المعين لا يكون إذناً في الفعل لأن زمن الشروع لم يقتض الإذن السابق(٥).

٢- وجه للحنابلة: أنه لا يملك منعها، لأنه وجب التزامه بإذنه فأشبهه المعين(٦).

والأرجح: هو القول الأول.

ثانياً : إذا نذرت الاعتكاف المطلق غير المعين بإذنه وشرعت فيه فهل يملك تحليلها وإخراجها منه؟

١- المالكية يرون أنه له إخراجها(٧).

٢- الحنابلة ووجه للشافعية(٨) يرون أن ليس للزوج تحليلها وإخراجها

(١) طبعاً كما علمنا أنه ليس لها أن تشرع في الاعتكاف إلا بإذن الزوج وليس لها أن تدخل في النذر أصلاً إلا بإذنه.

(٢) انظر الشرح الكبير للدردير ٥٤٥/١؛ حاشية الدسوقي ٥٤٣/١؛ المجموع ٤٧٧/٦؛ المغني ٢٠٥/٣.

(٣) المغني ٢٠٥/٣.

(٤) كشف القناع ٣٥٠/٢.

(٥) م. س.

(٦) المغني ٢٠٥/٣.

(٧) انظر حاشية الدسوقي ٥٤٥/١.

(٨) انظر كشف القناع ٣٥٠/٢؛ المذهب للشيرازي ٤٧٦/٦.

من معتكفها وذلك:

لأنه وجب ودخلت فيه بإذنه فلم يجز إخراجها منه (١).

ولأنه يتعين بالشروع فيه فيجب إتمامه كالْحج (٢).

٣- وجه للشافعية (٣): قالوا بالتفصيل:

○ إن كان مشروطاً بالتتابع لم يجز إخراجها لها، لأنه لا يجوز لها الخروج منه لأنه يتضمن إبطاله ولا يجوز إبطال العبادة الواجبة بعد الدخول فيها بلا عذر، فلا يجوز إخراجها منه كالمنذور في زمن بعينه (٤).

○ وإن كان غير مشروط بتتابع فعلى أصح الوجهين جاز إخراجها منه لأنه يجوز له الخروج منه فجاز إخراجها منه كالتطوع (٥).

**والأرجح:** هو القول الثاني القائل أنه ليس للزوج تحليل زوجته بعد الشروع في الاعتكاف المنذور بإذنه، والله أعلم.

### ثالثاً : خروج المرأة للنذر ما عدا الحج والاعتكاف:

فإذا نذرت نذراً يتطلب الوفاء به الخروج، باستثناء الحج والاعتكاف السابق ذكرهما، فإن خروجها إما أن يكون مشروعاً أو غير مشروع..

○ فإن كان غير مشروع، فلا يجوز خروجها لقوله ﷺ [من نذر نذراً

---

(١) المذهب ٤٧٦/٦.

(٢) كشف القناع ٣٥٠/٢.

(٣) المذهب ٤٧٦/٦؛ المجموع ٤٧٧/٦.

(٤) م. س.

(٥) م. س.

يعصي الله فلا يعصه (١). وعليها كفارة يمين.

○ أما إن كان الخروج مشروعاً فخروجها واجب للأدلة الدالة على وجوب الوفاء بالنذر، وقد سبق ذكرها (٢).

على أن يكون خروجها مع مراعاة الضوابط العامة ومن ذلك الإذن خصوصاً الزوج.

أما إذا لم تستطع الوفاء بالنذر لعدم القدرة أو للاخلال بشرط من شروط خروج المرأة كأن لم يأذن لها الزوج، أو عدم المحرم، إن كان الخروج يتطلب المحرم، أو أن فيه خلوة، فإنها تكفر كفارة يمين.

فعن عقبة بن عامر أنه سأل النبي ﷺ عن أخت له نذرت أن تحج حافية غير مختمرة، فقال: «مروها فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام» (٣).

ولقوله ﷺ «من نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين...» (٤).

ولقوله ﷺ «لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم» (٥).

والمرأة المتزوجة لا تملك أمر الإذن في الخروج فإن أذن لها زوجها وكان خروجها مشروعاً مع مراعاة بقية الضوابط خرجت للوفاء بالنذر، وإلا فلا يجوز وعليها كفارة، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٥٨١/١١، رقم ٦٦٩٦، كتاب الإيمان والنذور، باب النذر في

الطاعة. (٢) انظر: من ٣١٣ - ٣١٤ من نفس البحث.

(٣) سنن أبي داود ٢٣٣/٣؛ رقم ٣٢٩٣؛ كتاب الإيمان والنذور، باب ما جاء في النذر في المعصية.

(٤) سنن أبي داود ٢٤١/٣، رقم ٣٣٢٢، كتاب الإيمان والنذور، باب من نذر نذراً لا يطيقه.

(٥) سنن أبي داود ضمن حديث طويل : ٢٤٠/٣، رقم ٣٣١٦، كتاب الإيمان والنذور، باب في النذر فيما لا يملك.

## المطلب الثالث

### خروج المرأة لإجابة الدعوة:

الدعوة لغة: الدعوة بالفتح في الطعام إسم من دعوت الناس إذا طلبتهم ليأكلوا عندك(١).

أما الدعوة في الإصطلاح : فلها عدة أنواع، ولكل نوع تعريفه الخاص، فقد تكون الدعوة خاصة بالعرس، أو دعوة لختان، أو لعقيقة، ونحو ذلك، وقد تكون لمجرد الإجتماع والتعارف، وتناول الطعام، ولهذا فمن أسماء الدعوة: الوليمة(٢) العذيرة(٣)، الخرس والخرسة(٤)،

---

(١) المصباح المنير ٢٦٥/١.

(٢) الوليمة: قال ابن قدامة عنها في المغني ٢٧٥/٧؛ اسم للطعام في العرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره، كذلك حكاه ابن عبد البر عن ثعلب وغيره من أهل اللغة، وقال بعض الفقهاء من أصحابنا وغيرهم، إن الوليمة تقع على كل طعام لسرور حادث، إلا أن استعمالها في طعام العرس أكثر.. وقول أهل اللغة أقوى، لأنهم أهل اللسان، وهم أعرف بموضوعات اللغة، وأعلم بلسان العرب، والأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح، ويقيد في غيره، فيقال: وليمة الختان، ونحو ذلك، فتح الباري ٢٤١/٩.

(٣) العذيرة اسم لدعوة الختان، وتسمى الأعذار، المغني ٢٧٥/٧. وانظر لسان العرب (٤/ ٥٥١)

(٤) وتكون عند الولادة، المغني ٢٧٥/٧، وهي لسلامة المرأة من الطلق فتح الباري ٢٤١/٩.



والوكيرة (١)، والنقيعة (٢)، والعقيقة (٣) والحذاق (٤)، والمأدبة (٥) وقد توصف الدعوة بأنها جفلى أو نقرة (٦).

#### ○ حكم الإجابة إلى الوليمة - طعام العرس - (٧):

في المسألة قولان:

##### القول الأول:

ذهب المالكية في المشهور والمذهب عند الشافعية والحنابلة (٨) إلى أن الإجابة إلى الوليمة واجبة إذا توافرت فيها شروط إجابة الدعوة، غير أن الشافعية اختلفوا في كيفية الوجوب، فهل تجب على كل من دعي؛ أو هي فرض على الكفاية لهم في ذلك وجهان:

##### الوجه الأول:

أنها فرض على الكفاية فإذا أجابه بعض الناس سقط الفرض عن

---

(١) وهي دعوة النساء للسكن المتجدد مأخوذ من الوكر وهو المأوى والمستقر، فتح الباري ٢٤١/٩.

(٢) وهي ما يكون عند قدوم الغائب. م. س.

(٣) وهي الذبيح لأجل الولد. م. س.

(٤) وهي الطعام عند حذاق الصبي، م. س.

(٥) وهي إسم لكل دعوة بسبب كانت أو لغير سبب، م. س. ، وقيل هي الطعام يعمل للجيران للوداد، مواهب الجليل ٣/٤.

(٦) الجفلى في الدعوة أن يعم الناس بدعوته، والنقرة هو أن يخص قوماً دون قوم. م. س.

(٧) وقد سبق القول أن الوليمة هي طعام العرس خاصة، انظر الشرح الكبير ٣٣٧/٢؛ المغني ٢٧٥/٧.

(٨) انظر مواهب الجليل ٣/٤؛ تكملة المجموع الثانية ٣٩٨/١٦؛ المهذب ٣٩٦/١٦؛ المغني ٢٧٦/٧.

الباقين، لأن القصد أن يُعلم ذلك ويظهر، وذلك يحصل بإجابة البعض (١).

### الوجه الثاني:

تجب على كل من دعي (٢) لعموم قوله ﷺ [ ... ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ ] (٣). وكذلك لعموم سائر الأخبار.

○ أدلة الجمهور على وجوب الإجابة إلى وليمة العرس:

استدلوا بعموم الأحاديث التي ورد فيها الأمر بإجابة الدعوة

وحملوا الأمر على الوجوب، ومنها ما يلي:

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها» (٤).

٢- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك» (٥).

٣- عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: فكوا العاني، وأجيبوا الداعي، وعودوا المريض (٦).

٤- عن البراء بن عازب رضي الله عنه: [ أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع: أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت

---

(١) تكملة المجموع الثانية ٣٩٨/١٦.

(٢) م. س

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٤٤/٩، كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله.

(٤) أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري بفتح الباري ٢٤٠/٩؛ كتاب النكاح باب حق إجابة الوليمة والدعوة.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، ٢٣٥/٩-٢٣٦.

(٦) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٤٠/٩، كتاب النكاح، باب حق إجابة الوليمة والدعوة.

العاطس، وإبرار القسم، ونصر المظلوم، وإفشاء السلام، وإجابة الداعي، ونهانا عن خواتيم الذهب، وعن آنية الفضة، وعن المياثر، والقسية، والاستبرق والديباج [١].

هـ- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ (٢).

### القول الثاني:

وهو وجه للشافعية، مقابل الصحيح، قالوا أنه لا تجب الإجابة (٣).

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٤٠/٩، كتاب النكاح، باب حق إجابة الوليمة والدعوة. والمياثر: جمع ميثرة، وفي بيان معناها أقوال كثيرة منها: ما نقله ابن حجر عن الطبري حيث قال: هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رجل البعير كانت النساء تضعه لأزواجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباج، وكانت مراكب العجم، وقيل: هي أغشية للسروج من الحرير، وقيل: هي سروج من الديباج، (فتح الباري ٢٩٣/١٠)، والقسية: من القسي، وهي ثياب منسوجة من كتان وإبريسم مضلعة كانت تجيء مصر من قرية تسمى القس، فنسبت إليها، (جامع الأصول في أحاديث الرسول ٥٢٩/٦)، والاستبرق: هو غليظ الديباج وهو لفظ فارسي معرب، انظر: (المصباح المنير ١٩/١)، والديباج: من الدبج، وهو النقش والتزيين وهو لفظ فارسي معرب، والديباج ضرب من الثياب مشتق من ذلك، وهي الثياب المتخذة من الإبريسم، انظر: (لسان العرب ٢٦٢/٢).

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري، ٢٤٤/٩، كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، وقال ابن حجر: أول هذا الحديث موقوف ومتن آخره يقتضي رفعه ذكر ذلك ابن بطل، قال: ومثله حديث أبي الشعثاء: إن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال: أما هذا فقد عصى أبا القاسم، قال: ومثل هذا لا يكون رأياً ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم، اهـ، فتح الباري ٢٤٤/٩.

(٣) تكملة المجموع الثانية، ٣٩٨/١٦.

واستدلوا بقول الشافعي أنه قال: لو أن رجلاً أتى رجلاً وقال: إن فلاناً اتخذ دعوة وأمرني أن أدعو من شئت وقد شئت أن أدعوك فلا يلزمه أن يجيب(١).

### الرد:

ورد هذا القول بأن كلام الشافعي رحمه الله لا حجة فيه لأن صاحب الطعام لم يدعه(٢).

### شروط إجابة دعوة الوليمة:

الشرط الأول: أن يكون الداعي مكلفاً حراً رشيداً(٣).

الشرط الثاني: يشترط لوجوب الإجابة أن يكون الداعي مسلماً وذلك على قول المالكية والحنابلة والأصح عند الشافعية(٤).

أما لو كان الداعي ذمياً فلا تجب إجابته لأن الإجابة للمسلم للاكرام والموالاتة وتأكيد المودة والإخاء، فلا تجب على المسلم للذمي لأنه لا يأمن من اختلاط طعامهم بالحرام والنجاسة، ولكن تجوز

---

(١) م. س.

(٢) م. س، نقلاً عن العمراني.

(٣) فتح الباري ٢٤٢/٩.

(٤) مواهب الجليل ٣/٤؛ الروض المربع مع حاشية العنقري ١١٩/٣؛ المغني ٢٧٧/٧؛ فتح الباري

٢٤٢/٩؛ المهذب ٣٩٧/١٦؛ تكملة المجموع الثانية ٣٩٨/١٦-٣٩٩.

إجابتهم (١) ولا بأس بالحضور والأكْل (٢) لعموم قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ﴾ (٣) ولما روي أن النبي ﷺ دعاه يهودي فأجابه (٤)، بينما ذهب الشافعية في وجه إلى وجوب إجابة دعوة الذمي الكتابي لعموم الأخبار (٥).

وذهب بعض المالكية إلى عدم إجابة غير المسلم (٦) وصوبه الحطاب صاحب مواهب الجليل وقال: لأن في إجابته إعزازاً له والمطلوب إزالته (٧).  
والشرط الثالث: أن لا يخص الداعي الأغنياء دون الفقراء (٨).  
فإن كانت الدعوة خاصة بالأغنياء دون الفقراء سقط وجوب الإجابة (٩).  
لقوله ﷺ [شر الطعام طعام الوليمة يُدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ] (١٠).

---

(١) المغني ٢٧٧/٧-٢٧٨؛ وانظر تكملة المجموع الثانية ٣٩٩/١٦.

(٢) مواهب الجليل ٣/٤.

(٣) سورة المائدة: ٥.

(٤) انظر المغني ٢٧٨/٧؛ نقلاً عن الإمام أحمد في الزهد.

(٥) المهذب ٣٩٧/١١.

(٦) مواهب الجليل للحطاب ٣/٤.

(٧) م. س.

(٨) فتح الباري ٢٤٢/٩؛ مواهب الجليل ٤/٤.

(٩) مواهب الجليل ٤/٤.

(١٠) متفق عليه واللفظ للبخاري بفتح الباري ٢٤٤/٩، رقم ٥١٧٧، كتاب النكاح، باب من ترك

الدعوة فقد عصى الله ورسوله.

الشرط الرابع: أن يخلص الداعي النية لله تعالى:

فينبغي ألا يظهر الداعي قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه (١) أو يفعل الطعام لقصد المباهاة والفخر (٢).

الشرط الخامس: أن لا يكون للمدعو عذر (٣) في ترك إجابة الدعوة، فإن كان للمدعو عذر في ترك إجابة الدعوة فلا يجب عليه الإجابة، وللعذر ضوابط.

فقد ضبطه الماوردي بما يرخص به في ترك الجماعة (٤) وذكر بعض العلماء الضوابط التالية:

- ١- بعد المكان جداً بحيث يشق على المدعو الذهاب إليه عادة (٥).
- ٢- المرض، سواء كان مرض المدعو أو قريب له مما يدعو إلى البقاء معه لتمريره (٦) أو يكون قيماً بميت (٧).
- ٣- أن يكون الداعي قيماً بإطفاء حريق (٨).
- ٤- شدة الوحل أو المطر (٩).

---

(١) فتح الباري ٢٤٢/٩.

(٢) الشرح الكبير للدردير ٣٣٨/٢؛ مواهب الجليل ٤/٤.

(٣) فتح الباري ٢٤٢/٩؛ الشرح الكبير للدردير ٣٣٨/٢؛ تكملة المجموع الثانية ٣٩٨/١٦.

(٤) فتح الباري ٢٤٢/٩.

(٥) الشرح الكبير ٣٣٨/٢.

(٦) الشرح الكبير ٣٣٨/٢.

(٧) تكملة المجموع الثانية ٣٩٩/١٦.

(٨) م. س.

(٩) الشرح الكبير ٣٣٨/٢.

- هـ- الخوف (١) كأن يخاف ضياع ماله أو كان في طريقه من يؤذيه (٢).
- الشرط السادس : أن لا يكون في الطعام شبهة. فإن كان في الطعام شبهة فلا يجوز الحضور والأكل بلا خلاف (٣).
- الشرط السابع : أن لا يكون في تجمع الحاضرين للدعوة من يتأذى المدعو بمجالسته وحضوره من السفلة والأراذل (٤) ومن شأنهم الوقوع في أعراض الناس فإن حضر هؤلاء لم تجب الإجابة (٥).
- الشرط الثامن : أن لا يكون في الوليمة منكر أو معصية (٦):
- إذا كان في الوليمة منكر أو معصية مما لا يمكن للمدعو إزالته كالخمر والزمر والعود ونحو ذلك (٧)، من اللهو المنكر (٨). أو سماع ما يحرم سماعه، أو باستعمال آنية الذهب والفضة وفرش الحرير وكذا التماثيل (٩)، والإختلاط بين النساء والرجال والخلو والتبرج.

(١) م. س.

(٢) تكملة المجموع الثانية ٣٩٩/١٦.

(٣) مواهب الجليل ٤/٤.

(٤) التاج والاكلیل ٤/٤؛ وانظر فتح الباري ٢٤٢/٩.

(٥) الشرح الكبير ٣٣٧/٢.

(٦) فتح الباري ٢٤٢/٩؛ انظر التاج والاكلیل ٤/٢-٤؛ مواهب الجليل ٤/٤؛ الروض المربع مع حاشية العنقري ١١٩/٣؛ المغني ٢٧٩/٧.

(٧) انظر م. س.

(٨) فإن كان اللهو مباحاً كالدف للنساء في العرس لإعلان النكاح والانشاد بالكلام المباح فجائز، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال لها النبي ﷺ يا عائشة: ما كان معكم لهو، فإن الأنصار يعجبهم اللهو، رواه البخاري بفتح الباري ٢٢٥/٩؛ كتاب النكاح، باب النسوة يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة.

(٩) انظر الشرح الكبير ٣٣٧/٢.

فإن كان في الوليمة شيء من المعاصي، وأمكنه الإنكار وإزالة المنكر لزمه الحضور والانكار لأنه سيؤدي الى فرضين: الأول إجابة أخيه المسلم والثاني إزالة المنكر..

وإن لم يقدر على الإنكار لم يحضر (١)، لما روى عنه عليه السلام أنه نهى أن يجلس على مائدة تدار فيها الخمر، وفي تكملة المجموع: ترك الحضور أولى فإن حضر ولم يشارك في المنكر لم يَأْثَمَ (٢).

فإن حضر ولم يعلم بالمنكر فوجده أزاله، وإن لم يستطع قال الحنابلة: ينصرف (٣) وفي تكملة المجموع الثانية (٤) الانصراف هو الأولى للحديث الوارد في النهي عن الجلوس على مائدة تدار عليها الخمر، فإن لم ينصرف فإن قصد سماع المنكر أثم بذلك، وإن لم يقصد الى استماعه بل سمعه من غير قصد لم يَأْثَمَ... لأنه لو كان له جار في داره منكر ولا يقدر على إزالته فإنه لا يلزمه التحول من داره لأجل المنكر.

كذلك ينبغي أن لا يؤدي حضور الوليمة إلى محرم: وذلك كالاختلاط والخلوة والتبرج لما سبق من الأدلة على حرمة ذلك، بل لو علم الرجل المسلم أن في الوليمة نسوة ينظرن إليه نظراً محرماً فلا تجب عليه الإجابة.

---

(١) انظر المغني ٢٧٩/٧.

(٢) تكملة المجموع الثانية ٤٠٢/١٦.

(٣) المغني ٢٧٩/٧.

(٤) ٤٠٢/١٦.



يقول ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الكبرى (١): [إن وجود النساء بمحل ينظرن الرجال نظراً محرماً يمنع وجوب الاجابة، لأنه منكر إذ نظر الأجنبية للأجنبي حرام، وأما تحريم الحضور فليس فيها تصريح به، وإنما هو مقتضى الحكم على ذلك بأنه منكر، إذ من المعلوم حرمة حضور المنكر اختياراً لمن يقدر على إزالته ولكن ليس ذلك على إطلاقه، بل شرط الحرمة أن يعلم تعدد نظر امرأة اجنبية له نظراً محرماً، وعلم ذلك بعيد إذ من الجائز أنهن ينظرن نظراً غير محرم، كأن يقصرن نظرهن على غير البدن من اللباس، ونحوه، أو يقلدن من يجيز ذلك، وكما احتمل في نظر عائشة رضي الله عنها للحبشة وهم يلعبون نحو ذلك، فكذلك هنا، فإن قلت لو نظرنا لذلك وجبت الاجابة، قلت: لا يلزم من عدم حرمة الحضور وجوب الاجابة، وإنما لم تجب حينئذ لأن اجتماع النساء ونظرهن إلى الرجال مظنة الفتنة والفساد، فيسمى منكراً وإن لم يتحقق حينئذ منهن نظر محرماً....].

الشرط التاسع: أن لا يكون في الوليمة كثرة زحام أو إغلاق الباب دون المدعو (٢) فإن علم المدعو أن هناك كثرة زحام أو أن الباب يغلق دونه ولو للمشاورة، فلا يجب عليه الإجابة وجاز له التخلف أما لو كان إغلاق الباب لخوف الطفيليين فلا يجوز له التخلف عن الدعوة لأن الإغلاق ما كان إلا للضرورة (٣).

(١) ١١٩/٤.

(٢) انظر الشرح الكبير للدردير ٣٣٨/٢؛ التاج والاكلیل ٤/٤.

(٣) انظر الشرح الكبير ٣٣٨/٢.

الشرط العاشر: أن تختص الدعوة باليوم الأول (١): فإن صنعت الوليمة أكثر من يوم فيجب إجابة اليوم الأول فقط، أما اليوم الثاني فيستحب أن يجاب إليه ولم يجب (٢).

وتكره الإجابة في الثالث (٣) وذلك لما روى عن النبي ﷺ أنه قال: [الوليمة أول يوم حق، والثاني معروف، واليوم الثالث سمعة ورياء] (٤). وقال قتادة: وحدثني رجل أن سعيد بن المسيب دُعي أول يوم فأجاب، ودعي اليوم الثاني فأجاب، ودعي اليوم الثالث فلم يجب، وقال: أهل سمعة ورياء (٥) وفي رواية أخرى: (... فدعي اليوم الثالث فلم يجب حسب الرسول) (٦).

الشرط الحادي عشر: أن لا يسبق الدعوة دعوة أخرى (٧):

فإن سبق الدعوة دعوة أخرى تعينت الإجابة للأولى دون الثانية (٨) لأن إجابة الثاني غير ممكنة مع إجابة الأول (٩). وإن جاءت الدعوتان معاً، ففيه قولان:

---

(١) فتح الباري ٢٤٢/٩؛ مواهب الجليل ٣٠٢/٤؛ المهذب ٣٩٧/١٦؛ الروض المربع مع حاشية العنقري ١١٩/٣؛ المغني ٢٧٧/٧.

(٢) انظر المهذب ٣٩٧/١٦؛ تكملة المجموع الثانية ٣٩٧؛ ١٦.

(٣) م. س.

(٤) سنن أبي داود ٣٤١-٣٤٢؛ رقم ٣٧٤٥، كتاب الأطعمة، باب في كم تستحب الوليمة، وقال البخاري: لا يصح إسناداه (فتح الباري ٢٤٣/٩).

(٥) م. س ٣٤٢/٣.

(٦) م. س رقم ٣٧٤٦.

(٧) فتح الباري ٢٤٢/٩؛ انظر مواهب الجليل ٣/٤؛ المغني ٢٧٨/٧.

(٨) م. س.

(٩) انظر: المغني ٢٧٨/٧.

أ- الأول: قدم الأقرب رحماً (١) فإن استويا في الرحم أجاب أقربهما داراً لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر فقدم لقربه (٢) وإن استويا اقترع (٣).

ب - الثاني: وقيل ان جاءت الدعوتان معاً يجيب أقربهما باباً (٤) فإن استويا يقدم أقربهما رحماً (٥) وذلك لقوله ﷺ إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً، فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً وإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق (٦). فإن استويا، أجاب أدينيهما، فإن استويا أقرع بينهما لأن القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق (٧).

الشرط الثاني عشر: أن يعين الداعي المدعو بالدعوة (٨) لأن في ترك الإجابة كسراً لقلب الداعي وذلك بأن يدعو رجلاً بعينه أو جماعة معينين، فإن دعى القرى لم تجب الإجابة وإن دعى إلى حفل بان فتح الباب لكل من يدعو فلا يلزمه وإن خصه بالدعوة مع أهل حرفته فيلزمه (٩).

---

(١) نظر فتح الباري ٢٤٢/٩؛ المهذب ٣٩٧/١٦.

(٢) المهذب ٣٩٧:١٦.

(٣) م. س. ؛ فتح الباري ٢٤٢/٩.

(٤) المغني ٢٧٨/٧؛ تكملة المجموع ٣٩٧/١٦.

(٥) المغني ٢٧٨/٧.

(٦) سنن أبي داود رقم ٣٧٥٦؛ ٣/٣٤٤، كتاب الأطعمة، باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق.

(٧) المغني ٢٧٨/٧.

(٨) انظر تكملة المجموع ٣٩٨/١٦؛ الشرح الكبير ٣٣٧/٢؛ الروض المربع مع حاشية العنقري

١١٩/٣؛ المغني ٢٧٧/٧.

(٩) تكملة المجموع الثانية ٣٩٨/١٦.

قال ابن قدامة في المغني (١) وإنما تجب الإجابة على من عين بالدعوة بأن يدعو رجلاً بعينه أو جماعة معينين، فإن دعا الجفلى بأن يقول يا أيها الناس أجيئوا إلى الوليمة، أو يقول الرسول: أمرت أن أدعو كل من لقيت أو من شئت لم تجب الإجابة ولم تستحب، لأنه لم يعين بالدعوة، فلم تتعين عليه الإجابة، ولأنه غير منصوص بهذا عليه ولا يحصل كسر قلب الداعي بترك إجابته، وتجاوز الإجابة بهذا لدخوله في عموم الدعاء (٢).

بينما يرى الشافعية أنه لو قال الداعي: أمرني فلان أن أدعو من شئت أو لقيت فاحضر أنه يستحب له أن يحضر إلا من عذر (٣).  
الشرط الثالث عشر:

ويشترط في حق المرأة المدعوة بالإضافة إلى الشروط السابقة، إذن الولي وبقية الضوابط العامة لخروج المرأة حيث لا يكون في خروجها خلوة ولا تبرج مع مراعاة الحجاب الشرعي، والستر والحشمة ويكون مع الوليمة اختلاط أو مفاصد كتصوير النساء ونحو ذلك. فإن لم يأذن لها وليها فلا تجب عليها الإجابة، خصوصاً إذا كان الولي زوجاً فحقه أولى وأوجب من حق الإجابة.

فإن خالفت الضوابط العامة فإن خروجها يكون محرماً.

(١) ٢٧٧/٧.

(٢) أما ما نلاحظه من بعض النساء حيث يذهبن مع صديقاتهن أو جاراتهن أو قريباتهن لحضور الأفراح بلا دعوة فهذا لا يصح، جاء في الشرح الكبير ٣٣٨/٢، ولا يدخل غير مدعو، أي يحرم عليه الدخول، إلا بإذن، فيجوز مع حرمة مجيئه بلا إذن وهذا ما لم يكن تابعاً لذي قدر يعلم أنه لا يجيء وحده عادة، فلا يحرم فيما يظهر اهـ.

(٣) تكملة المجموع ٣٩٩/١٦.

ولم ينص الفقهاء على خروج المرأة لحضور الحفلات والولائم عدا بعض الحنفية، ولكن كما يظهر لي - والله أعلم - أن الأمر عندهم متروك على الإباحة الأصلية، فيجوز للمرأة الخروج بمراعاة الضوابط العامة، وإن توفرت شروط وجوب الإجابة وأذن لها الزوج فإنه يجب عليها الإجابة.

وقد جاءت بعض الأحاديث والآثار التي تدل على أن النساء كن يخرجن لحضور الأعراس ولم ينكر عليهن الرسول ﷺ بل علمهن ما ينبغي لهن فعله ومن ذلك:

١- عن عائشة رضي الله عنها، أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال لها النبي ﷺ يا عائشة: ما كان معكم من لهو فإن الأنصار يعجبهم اللهو(١).

٢- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أبصر النبي ﷺ نساءً وصبياناً مقبلين من عرس فقام ممتناً(٢)، فقال: اللهم انتم من أحب الناس إلي(٣).

وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: باب زهاب النساء والصبيان

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٢٥/٩؛ كتاب النكاح، باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها .

(٢) ممتناً أي قام قياماً قوياً وقيل: إنه من الامتنان لأن من قام له النبي ﷺ وأكرمه بذلك فقد امتن عليه ورجع ذلك القرطبي، انظر فتح الباري ٢٤٨/٩، بتصرف.

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري رقم ٥١٨٠، ٢٤٨/٩؛ كتاب النكاح باب زهاب النساء والصبيان إلى العرس.

إلى العرس، وقال ابن حجر: كأنه ترجم بهذا لئلا يتخيل أحد كراهة ذلك فأراد أنه مشروع بغير كراهة (١).

٣- عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوجني النبي ﷺ فأتتني أُمي فأدخلتني الدار فإذا نسوة من الأنصار في البيت فقلن على الخير والبركة، وعلى خير طائر (٢).

فهنا النسوة يحضرن عرس أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على رسول الله ﷺ ولم ينكر عليهم ذلك فدل على جواز خروج النسوة لحضور العرس بشروطه.

ومن الفتاوى الواردة في ذلك:

[إذا كانت حفلات الزواج خالية من المنكرات كاختلاط الرجال بالنساء والعشاء الماجنء أو كانت إذا حضرت غيرت ما فيها من منكرات، جاز لها أن تحضر للمشاركة في السرور بل الحضور واجب إن كان هناك منكر تقوى على إزالته أما إن كان في الحفلات منكرات لا تقوى على إنكارها فيحرم عليها أن تحضرها لعموم قوله تعالى: ﴿وَذُرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكَّرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ (٣). وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ

(١) فتح الباري ٢٤٨/٩.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٢٢/٩؛ رقم ٥١٥٦، كتاب النكاح، باب الدعاء للنسوة اللاتي

يهدين العروس وللعرس.

(٣) سورة الأنعام الآية : ٧٠.

وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ (١).

والأحاديث الواردة في ذم الفساد والمعازف كثيرة جداً..

وأما الموالد فلا يجوز لمسلم ولا مسلمة حضورها لكونها بدعة، إلا إذا كان حضوره إليها لإنكارها وبيان حكم الله فيها (٢).

○ غير أن بعض الحنفية يفهم من عباراتهم عدم وجوب إجابة المرأة للدعوة أياً كانت؛ حتى ولو أذن لها وقيل بل يرون أن على الزوج أن يمنعها من حضور الوليمة، وإن أذن كانا عاصيين، أي الزوج والمرأة.. قال الحصكفي في الدر المختار (٣) يمنعها من الوليمة وإن أذن كانا عاصيين.

وأضاف ابن عابدين في رد المختار (٤) ولو كانت - أي الوليمة - عند المحارم لأنها تشتمل على جمع فلا تخلو من الفساد عادة. والصحيح هو ما سبق قوله أن المرأة إذا دعيت إلى وليمة العرس وتوفرت شروط خروج المرأة وشروط الإجابة؛ فلا بأس بحضور النساء إليها، لما سبق ذكره من الأدلة.

---

(١) سورة لقمان، الآية: ٦.

(٢) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء، الرئيس عبدالعزيز بن باز، نائب الرئيس عبدالرزاق عفيفي، عضوية كل من: عبدالله بن قعود، عبدالله بن غديان، وذلك في إجابة لسؤال مقدم للجنة، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ١٩، شوال ١٤٠٧هـ ص ١٣٩-١٤٠.

(٣) ٦٦٥/٢

(٤) ٦٦٥/٢

## حكم إجابة أي وليمة أو دعوة غير وليمة العرس (١):

في المسألة قولان:

### القول الأول :

ذهب فريق من العلماء: (الأظهر عند الشافعية، والعنبري من الحنابلة) (٢) إلى أن أي دعوة تأخذ حكم وليمة العرس فتجب الإجابة إليها إذا توفرت فيها شروط إجابة الدعوة السابق ذكرها، وذلك لعموم الأدلة الواردة في الأمر بإجابة الدعوة مطلقاً عرساً كان أو غيره (٣)، وقد سبق ذكرها، منها ما رواه عبدالله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه» (٤)

### القول الثاني:

ذهب الجمهور (المالكية، والشافعية، وجمهور الحنابلة) (٥) إلى أن الإجابة إلى أي دعوة غير العرس ليست بواجبة وإنما هي مستحبة (٦)،

---

(١) هنا في هذه المسألة نتناول حكم الإجابة للدعوة في غير العرس، أما من حيث إقامة هذه الوليمة فإنه لم يرد فيها فضيلة ولكن هي بمنزلة الدعوة لغير سبب حادث، فإذا قصد من عملها شكر نعمة الله وإطعام إخوانه وبذل طعامه فله أجر ذلك إن شاء الله تعالى، انظر المغني ٢٨٦/٧.

(٢) تكملة المجموع الثانية ٣٩٨/١٦؛ المغني ٢٨٦/٧.

(٣) انظر المغني ٢٨٦/٧؛ فتح الباري ٢٤٦/٩.

(٤) سنن أبي داود ٣/٣٤٠؛ رقم ٣٧٣٨، كتاب الأطعمة باب ما جاء في إجابة الدعوة.

(٥) انظر: مواهب الجليل ٣/٤؛ تكملة المجموع الثانية ٣٩٨/١٦؛ المغني: ٢٨٦/٧.

(٦) المغني ٢٨٦/٧؛ واكتفى الشافعية بالقول بعدم الوجوب ولم ينصوا على الاستحباب أو عدمه،

أما المالكية فجعلوا لكل نوع حكم، فالمأدبة مستحبة الإجابة أما التي تعمل من غير قصد مذموم كالعقيقة والنقيعة... الخ، فالإجابة إليها مباحة، انظر: تكملة المجموع الثانية =



ويعصرف الأمر بالاجابة عن الوجوب إلى الاستحباب بدليل أنه لم يخص دعوة ذات سبب دون غيرها.

أدلتهم:

- ١- أن الصحيح من السنة إنما ورد في وجوب إجابة الداعي إلى الوليمة، وهي الطعام إلى العرس خاصة، وكذلك قال أهل اللغة (١).
- ٢- ولأن التزويج يستحب إعلانه وكثرة الجمع فيه، والتصويب في الضرب بالدف بخلاف غيره (٢).
- ٣- أن إجابة كل داعي مستحبة لأن في الإجابة جبر لقلب الداعي وتطبيب قلبه (٣).

**والراجع:**

هو القول بعدم وجوب الاجابة لأي دعوة - عدا وليمة العرس - وإنما الاجابة مستحبة إذا استوفت شروط إجابة الدعوة ويستثنى من ذلك ما إذا كانت الدعوة خاصة بشخص معين فإن كانت خاصة فوجب عليه الإجابة وإن لم تكن وليمة عرس، والله أعلم (٤).

---

= ٣٩٨/١٦؛ مواهب الجليل ٣/٤.

(١) م. س ، (بتصرف) وقد جاء في المصباح المنير ٦٢٩/٢: ( ... وقال ابن فارس: هي طعام العرس...).

(٢) م. س.

(٣) م. س.

(٤) انظر: الشرط الثاني عشر من شروط وجوب الإجابة ص ٢٢٥ من نفس البحث .

## المبحث الثالث الخروج لتحصيل العلم الضروري

### ١- فضل العلم:

جاء القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة بالحث على طلب العلم وبيان فضله، ومما جاء في ذلك:

من القرآن الكريم:

- ١- قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (١).
- ٢- وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٢).
- ٣- ويقول تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٣).
- ٤- وقال تعالى أيضاً: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٤).
- ٥- وقال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَهُ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (٥).

---

(١) سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٩.

(٥) سورة العلق، الآية: ١-٥.

## من السنة النبوية:

والأحاديث الواردة في فضل العلم وطلبه كثيرة منها على سبيل المثال:

١- عن ابن واقر الليثي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه، إذ أقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد، فوقفوا على رسول الله ﷺ فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم، وأما الثالث فأدبر ذاهباً فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: ألا أخبركم عن النفر الثلاثة؟ أما أحدهم فأوى إلى الله، فأواه، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه(١).

٢- وقوله ﷺ طلب العلم فريضة على كل مسلم(٢).

٣- عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، من أخذه أخذ بحظ وافر»(٣).

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري رقم ٦٦، ١٥٦/١؛ كتاب العلم، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس.

(٢) سنن ابن ماجه رقم ٢٢٥؛ ٩٨/١، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.

(٣) سنن أبي داود، رقم ٣٦٤١، ٣١٧/٣، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم.. وقال محقق جامع الأصول، د. عبدالقادر الأرناؤوط ٦/٨: ورواه الترمذي، وأحمد، وابن ماجه، والدارمي، وابن حبان في صحيحه، وغيرهم، وإسناده حسن، (بتصرف).

## حكم التعليم للنساء:

شرع الإسلام للمرأة حق التعليم الشرعي واستدل على ذلك بالأحاديث التي تحت على حسن تربية البنات وتعليمهن ووعدهن من فعل ذلك بالجنة ترغيباً في حسن تربيتهن وتعليمهن والسنة مليئة بأفعاله ﷺ التي حرص فيها على تعليم النساء ووعظهن ومن هذه الأحاديث:

١- عن أبي بردة رضي الله عنهما، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد ﷺ والعبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه، ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران» (١).

٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قالت النساء للنبي ﷺ «غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك فوعدهن يوماً لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن فكان فيما قال لهن: «ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار»، فقالت امرأة: واثنين؟ فقال: «واثنين» (٢).

٣- عن الشفاء بنت عبد الله رضي الله عنهما قالت: دخل علي رسول

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ١/١٩٠/ رقم ٩٧، كتاب العلم، باب تعليم الرجل أمته وأهله، قال ابن حجر: (مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنص وفي الأهل بالقياس، إذ الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله ﷺ أكد من الاعتناء بالأماء)، فتح الباري ١/١٩٠.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ١/١٩٥-١٩٦؛ رقم ١٠١، كتاب العلم، باب هل يجعل للنساء يوم على حده في العلم.

الله ﷺ وأنا عند حفصة فقال لي: «ألا تعلمين هذه رقية النملة (١) كما علمتها الكتابة» (٢).

٤- قوله ﷺ [طلب العلم فريضة على كل مسلم... (٣) الحديث.

وجه الاستدلال من الحديث :

قال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجة: «قوله (على كل مسلم)، أي مكلف ليخرج غير المكلف من الصبي والمجنون وموضوعه الشخص فيشمل الذكر والأنثى» (٤).  
وعليه إجماع العلماء (٥).

ولا يوجد أحد من العلماء ينكر وجوب تعليم المرأة العلم الضروري، يقول د. علي عبد الحليم محمود (٦): [وما حدث في تاريخ الإسلام والمسلمين أن أحد الأئمة والعلماء أو القادة المصلحين رفض أن تتعلم المرأة المسلمة ما يعود عليها بالنفع في دينها ودنياها].  
ثم إن المرأة المسلمة يجب عليها تصحيح العقيدة والقيام بشعائر

---

(١) رقية النملة : أي تحسين الخط.

(٢) سنن أبي داود رقم ٣٨٨٧، ١١/٤؛ كتاب الطب، باب ما جاء في الرقى، قال محقق جامع الأصول من أحاديث الرسول ٥٥٨/٧. «إسناده حسن».

(٣) سنن ابن ماجة ٩٨/١، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، وقد ذكر السندي في حاشيته على سنن ابن ماجة ٩٨/١ أقوالاً عديدة لبيان المراد بالعلم المفروض وهذا الحديث منها: «... قال البيضاوي: المراد من العلم مالا مندوحة للعبد منه كمعرفة الصانع والعلم بوجدانيته ونبوة رسوله ﷺ وكيفية الصلاة، فإن تعلمه فرض عين، وقال الثوري: هو الذي لا يعذر العبد في الجهل به..».

(٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجة ٩٩/١.

(٥) د. نور الدين عتر، ماذا عن المرأة ص ٣.

(٦) في كتابه المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله ص ٣٤٠-٣٤١.

الدين، وعليها واجبات ولا تتمكن من ذلك كله إلا بالمعرفة وهذه لا تكون إلا بالعلم، ثم إن تعليم الفتاة يعد طوراً من أطوار إعدادها للأومة حيث يقول ﷺ [.. والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم...](١).

ولهذا يقول الشاعر حافظ إبراهيم(٢):

الأم مدرسة اذا أعددتها      أعدت شعباً طيب الأعراق.  
الأم روض إن تعهده الحيا      بالري أورق أيما إ Iraq.  
الأم أستاذ الأساتذة الأولى      شغلت مآثرهم مدى الآفاق(٣).  
وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

~~~~~

(١) متفق عليه، واللفظ من صحيح البخاري بفتح الباري ١١١/١٣ برقم ٧١٣٨، كتاب الأحكام، باب قوله تعالى: ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾.

(٢) انظر: ديوان حافظ إبراهيم ٢٨٢/١، في الاجتماعيات، وعنوان القصيدة: مدرسة البنات ببور سعيد، أنشدها في حفل أقيم ببورسعيد في ٢٩ مايو سنة ١٩١٠م لإعانة تلك المدرسة.

(٣) الأعراق: الأصول، الواحد عرق،

الحيا: المطر،

شغلت: .. الخ: أي ملأت أعمالهم الباقية أنحاء الدنيا (هامش ديوان حافظ إبراهيم ٢٨٢/١).

نماذج للنساء المتعلّقات في صدر الإسلام

إن كتب الحديث والتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مليئة بأسماء النساء المتعلّقات والمعلّقات حيث كان كثير من النساء يؤخذ منهن العلم لما بلغن من علو درجة في العلم، ومن ذلك:

١- زوجات النبي ﷺ.

ومنهن: عائشة رضي الله عنها، فقد كانت شاعرة أديبة وعالمة بالطب وفقهاء مجتهدة، يؤخذ عنها الدين والقرآن والسنة والفتوى (١)، وقد قال عنها ابن أختها عروة بن الزبير: «ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة رضي الله عنها» (٢)، وقال أبو بردة بن أبي موسى عن أبيه: ما أشكل علينا أمر فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها فيه علماً (٣).

٢- نساء الصحابة:

كن حريصات على حضور العيدين لما فيهما من خطب ووعظ قد طلبن منه أن يخصص لهن يوماً ليعلمهن ﷺ وكن يتلقين العلم وهن منفصلات عن الرجال.

٣- ومما يدل على حصول المرأة على قسط وافر من التعليم في صدر الإسلام أن كتب رجال الحديث والتراجم خصصت باباً للنساء المحدثات مما يشهد بأثرهن في حمل المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهو السنة الشريفة، ومع كثرتهم فلم يقع منهن تعمد

(١) ماذا عن المرأة، نور الدين عتر، ص ٣٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٣٦٠/٤.

(٣) م. م. س. ٣٦٠/٤.

الكذب في الحديث(١).

قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال(٢) عن راويات الحديث: «... وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها.

٤- ومن النساء العالمات أم المؤيد بنت أبي القاسم عبدالرحمن بن الحسن بن أحمد بن سهل الشعري(٣) كانت عالمة وأخذت من كثير من العلماء رواية وإجازة، أخذ منها ابن خلكان إجازة حيث قال: ولنا منها إجازة كتبتها في بعض شهور سنة عشر وستمئة(٤).

٥- ومنهن فخر النساء شهدة بنت أبي نصر الأبري(٥) كانت كاتبة ومن العلماء، وسمع عليها خلق كثير، وكان لها السماع العالي الحقت فيه الأصاغر بالأكابر اشتهر ذكرها وبعد صيتها(٦).

ما هو العلم الواجب على المرأة تعلمه؟(٧):

العلم الذي فرض على النساء هو العلم الضروري وهو الذي يُعَرَّفُ

(١) انظر ماذا عن المرأة، د. عتر، ص ٣٢.

(٢) ٦٠٤/٤.

(٣) ولدت سنة ٥٢٤هـ توفيت سنة ٦١٥هـ (وفيات الأعيان ٣٤٤/٢-٣٤٥).

(٤) وفيات الأعيان ٣٤٥/٢.

(٥) نسبة إلى الأبر وهي جمع إبرة وهي التي يحاك بها، (وفيات الأعيان ٤٧٨/٢).

(٦) وتوفيت سنة ٥٧٤هـ (وفيات الأعيان ٤٧٧/٢-٤٨٨).

(٧) ينبغي تصحيح مفهوم عبارة المرأة المتعلمة والمرأة الجاهلة، فالمرأة المتعلمة في الحقيقة لا يراد بها الحاصلة على الشهادات العلمية وليست الجاهلة من لم تحصل على شهادات، بل إن المرأة المتعلمة هي التي تعلم أمور دينها وواجباتها وحقوق ربها والآخرين عليها، حتى وإن لم تحصل على شهادات، والجاهلة هي من جهلت تلك الأمور فكم من فتاة حصلت على أعلى الشهادات وهي لا تفقه شيئاً من الواجبات التي عليها ولا تلم بأمور دينها، والله أعلم.

المرأة بربها ويقربها إليه، كمعرفة الشهادتين ومقتضاهما، وبقية أركان الإيمان والاسلام، وأداء الفرائض الدينية، ويتناول أيضاً معرفة ما تحتاج إليه للقيام بواجباتها بالنسبة لمصالح الحياة، التي تخص المرأة، لأن أداء واجبات الحياة مطلوب من المرأة أيضاً (١).

متى يجب على المرأة الخروج لطلب العلم؟

تعليم المرأة العلم الضروري واجب على وليها أباً كان أو زوجاً (٢)
لقله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا
النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ...﴾ (٣).

وللأحاديث التي سبق ذكرها في مشروعية تعليم النساء (٤) فإن لم يتمكن
وليها من تعليمها العلم الضروري، فيجب عليه أن يسمح لها بالخروج
لتلقي العلم.

يقول ابن الجوزي في أحكام النساء (٥) [والمرأة شخص مكلف
كالرجل فيجب عليها طلب علم الواجبات لتكون من أدائها على يقين، فإن
كان لها أب أو أخ أو محرم يعلمها الفرائض ويعرفها كيف تؤدي
الواجبات كفاها ذلك، وإن لم يكن سألت وتعلمت فإن قدرت على امرأة
تعلم ذلك تعرفت منها وإلا تعلمت من الأشياخ، وذوي الأسنان من غير خلوة

(١) انظر ماذا عن المرأة د. نور الدين عتر ص ٣٠ (بتصرف).

(٢) فتح الباري ١١٩/٣.

(٣) سورة التحريم: ٦.

(٤) انظر ص ٣٤٤ من البحث

(٥) ص ١٣٩.

بها وتقتصر على القدر اللازم، ومتى حدثت لها حادثة في دينها سألت عنها ولم تستح فإن الله لا يستحيي من الحق]. اهـ.

ولما كان العلم الضروري وسيلة لمعرفة الواجبات على المرأة فهو واجب، وما أدى إلى الواجب فهو واجب..
إذاً فخروجها هنا واجب.

وكذلك يدخل ضمن العلم الضروري ما إذا نزلت بها نازلة أو حصلت لها حادثة تحتاج إلى حكم أو فتوى.

ما حكم إذن الزوج في الخروج لطلب العلم الواجب؟

○ ذهب الحنفية (١) إلى التفريق بين ما إذا كانت تريد الخروج لمجالس العلم لتتعلم ما هو ضروري كمسائل الوضوء والصلاة، وبين ما إذا أرادت الخروج لطلب فتوى في نازلة حلت بها:

أ- فلو كان خروجها لمجالس العلم وتعلم مسألة من مسائل الوضوء والصلاة ونحو ذلك، فهنا:

١- إذا كان الزوج يحفظ المسائل ويعلمها إياها فإنه يشترط إذنه وله أن يمنعها من الخروج.

٢- إذا كان الزوج لا يحفظ المسائل، فإنه يشترط إذنه وله أن يمنعها من الخروج، والأولى أن يأذن لها أحياناً فإن منعها فلا شيء عليه.

ب - أما لو كان خروجها لمعرفة الحكم والاستفتاء في نازلة وقعت لها فهنا:

(١) انظر المسألة في شرح فتح القدير ٣٩٨/٤؛ حاشية شلبي بهامش تبين الحقائق ٥٨/٣.

١- إن سأل لها الزوج العالم عن الحكم وأخبرها بذلك فهنا يشترط إذن الزوج ولا يجوز لها أن تخرج من غير رضاه.

٢- أما إن امتنع الزوج عن سؤال العالم عما تحتاجه فإن إذنه لا يشترط هنا ولها أن تخرج بغير رضاه.

○ أما الشافعية (١) فيرون جواز خروج المرأة للاستفتاء إذا لم يكن زوجها فقيهاً ولم يستفت لها ولو بلا إذنه ولا تعتبر ناشزاً..

أما لو كان زوجها فقيهاً أو غير فقيه، ولكنه يستفتي لها العلماء، فيجب ألا تخرج إلا بإذنه فإن خرجت فهي ناشز.

○ أما الحنابلة (٢): فلم يتكلموا عن الخروج لعلم أو فتوى وإنما بصفة عامة منعوا خروجها بلا إذنه إلا للضرورة، وفي حالة عدم قيام الزوج بحوائجها التي لا بد منها، فإنه يجوز خروجها بلا إذنه، ولا تعتبر ناشزاً، والعلم الضروري والفتوى إذا لم يكفها زوجها أو وليها فيها فهي من الحوائج التي لا بد لها منها، فيجوز لها الخروج لطلبها لأنها من الضرورة إذ لا تتمكن من معرفة دينها وواجباتها إلا من خلال العلم الضروري.

وعلى هذا فإن عبارة الحنابلة هي الأنسب في هذه المسألة لعمومها في الخروج لطلب العلم الضروري والفتوى ونحو ذلك.

أما الشافعية فعبارتهم متقصرة على الفتوى، والحنفية وإن فصلوا إلا أن قولهم - فيما يبدو لي والله أعلم - مرجوح إذ أنهم لم يجوزوا لها الخروج لمعرفة مسائل الصلاة والوضوء بدون رضا الزوج، وإن لم

(١) انظر مغني المحتاج ٣/٢٦٠.

(٢) انظر كشاف القناع ٥/١٩٧.

يعلمها ذلك ومعلوم مدى أهمية الصلاة ومسائلها للمرأة المسلمة، والله أعلم.

غير أن قول الحنابلة هذا يؤخذ به، ويجوز لها الخروج بلا إذن الزوج في هذه الحالة، وفي حالة تعذر الطرق والوسائل لمعرفة أمور دينها وما تحتاج من العلم الضروري، وهذا في عصرنا نادر جداً لتوفر وسائل الاتصالات سواء البرقية والبريدية فيمكنها مراسلة الصفحات الإسلامية في الصحف والمجلات، أو عن طريق الهاتف فتهاتف أحد العلماء لسؤاله ومعرفة ما تحتاجه دون أن تحتاج لأن تخرج بلا إذن زوجها، والكتب الإسلامية منتشرة، والأشرطة الإسلامية أيضاً منتشرة متوفرة، وقد انتشر العلم بين صفوف النساء، ويمكن لها مقابلة هؤلاء النسوة المتعلّقات في بيتها أو عند جاراتها أو صديقاتها، أو قريباتها، فلا تلجأ للعلم عن طريق الرجل إلا إذا تعذر وجود المرأة العالمة كما سبق بيانه، والله أعلم.

شروط تعليم المرأة على أيدي الرجال (١).

- ١- أن يكون في مجال العلم الذي تتعلمه امرأة تقوم بمهمة التعليم فإن وجدت امرأة فتقدم على الرجل.
- ٢- عدم الخلوة لحرمة الخلوة (٢).

(١) أما شروط خروج المرأة للتعليم فسنذكرها إن شاء الله تعالى في الخروج للتعليم المباح، ص: ٥٧٦.

(٢) انظر ص ٢٦٢.

٣- وجوب مراعاة الحجاب الشرعي وشروطه وعدم التبرج والسفور (١)

٤- عدم التزين والتعطر إذا كان المعلم حاضراً في المجلس بدون حاجز (٢).

٥- عدم الخضوع بالصوت بشهوة وغيض البصر.. الخ. (٣).

٦- عدم الاختلاط لحرمة (٤).

(١) انظر ص: ١٧٨ .

(٢) انظر ص ٢٤٠ ، ٢٤٤ .

(٣) انظر ص ٢٣٦ ، ٢٢٥ .

(٤) انظر ص ٢٥٦ .

المبحث الرابع

الخروج لإقامة الحد عليها

الحد لغة : الفصل والمنع(١).

واصطلاحاً : هو عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى(٢).

ولما كانت إقامة الحدود الشرعية أمراً واجباً، والقاعدة الفقهية تقول: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإن خروج المرأة لإقامة الحدود عليها واجب لا يحتاج إلى إذن من الولي أو الزوج لأنها حق لله، وحق الله مقدم على حق الإنسان، ولكن مع ذلك فإنها عند إقامة الحد عليها لها أحكام خاصة تتوافق مع كونها امرأة بما يحفظ لها الستر والاحتشام وعدم الافتتان بها في كل الأحوال، وسأتعرض لهذه الأحكام الخاصة بها كل في موضعه.

أ - فتخرج المرأة ليقام عليها حد القصاص مثلاً:

فإذا قتلت المرأة نفساً عمداً وتوفر فيها وفي المقتول شروط القصاص قتلاً ولم يعف أولياء المقتول ولم يقبلوا الدية، فإنه من حقهم أن يطالبوا أن يقتص منها وتقتل لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ

(١) المصباح المنير ١/١٧١، مادة (حدد).

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ص ٨٣.

فِي الْقَتْلِ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ
بِالنَّفْسِ﴾ (٢).

ب - وتخرج لإقامة حد السرقة عليها (٣):

فإذا توفرت الشروط الواجب توافرها في السارق والمسروق
فتخرج لإقامة الحد عليها لوجوب إقامة حد السرقة، فقد قال تعالى:
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٤).

وقد قطع رسول الله ﷺ يد المخزومية التي سرقت، فعن عائشة رضي
الله عنها أن قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من
يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجتريء عليه إلا أسامة حب رسول
الله ﷺ، فكلم رسول الله ﷺ فقال: أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم
قام فخطب فقال: يا أيها الناس، إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا
سرق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد،
وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها (٥).

قال ابن حجر عن الحديث: وفيه دخول النساء مع الرجال في حد
السرقة (٦).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٢) سورة المائدة، الآية : ٤.

(٣) السرقة: هي أخذ المال على وجه الخفية والاستتار، المغني ١٠٤/٩.

(٤) سورة المائدة، الآية : ٨.

(٥) صحيح البخاري بفتح الباري ٨٧/١٢، رقم ٦٧٨٨، كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في

الحد إذا رفع إلى السلطان.

(٦) فتح الباري ٩٦/١٢.

وقد أجمع المسلمون على وجوب قطع السارق في الجملة (١).

ج - وتخرج لإقامة حد القذف:

والقذف لغة: هو الرمي (٢).

واصطلاحاً: هو الرمي بالزنا (٣).

حكمه: محرم بإجماع الأمة (٤).

فإذا حصل من المرأة القذف لغيرها، ولم تأت بشهداء أربعة وتوفرت شروط القاذف والمقذوف وحكم عليها بالحد فتخرج وجوباً.

وحد القذف: ثمانون جلدة للحر والحرّة، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٥).

ويقول تعالى في زيادة العقوبة لهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٦).

د - وتخرج لإقامة الحد إذا شربت مسكراً:

فإذا توفرت فيها شروط إقامة الحد فإنها تجلد، وقد اختلف في قدر

الحد.

(١) المغني ١٠٣/٩.

(٢) انظر مختار الصحاح ص ٥٢٦، مادة قذف.

(٣) المغني ٩٣/٩.

(٤) م. س.

(٥) سورة النور، الآية: ٤.

(٦) سورة النور، الآية: ٢٣.

١- فذهب الجمهور وهم الحنفية والمالكية والحنابلة في رواية: إلى أنه يجلد شارب الخمر ثمانون جلدة(١).

٢- وذهب الشافعي والحنابلة في رواية إلى أن الحد أربعون(٢).

○ كيفية جلد المرأة في الحدود ونحوها(٣):

إن المرأة تخالف الرجل عند إقامة حد الجلد عليها بما يناسبها كأُنْثَى وبما يناسب مقاصد الشريعة من ستر المرأة والحفاظ عليها حتى عند إقامة الحدود.

١- فتضرب المرأة جالسة(٤).

* لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال: تُضْرَبُ المرأة جالسة، والرجل قائماً(٥).

* ولأن المرأة عورة وأمرها مبني على الستر فجلوسها أستر لها(٦).

٢- وتربط رجلاها وساقاها إلى فخذيهما فعن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرت أن شريحاً كان يأمر بها فتربط رجلاها وساقاها إلى فخذيهما

(١) انظر البداية مع شرح فتح القدير ٣١٠/٥، الشرح الكبير ٣٥٣/٤؛ المغني ٦١/٩.

(٢) انظر رحمة الأمة ٣٠٠؛ المنهاج للنووي مع شرحه مغني المحتاج ١٨٩/٤؛ المغني ١٦١/٩.

(٣) قلت: ونحوها: لأنه قد يحكم بالجلد تعزيراً.

(٤) انظر بداية المجتهد وشرح فتح القدير ٢٣٤/٥؛ الهداية بشرح فتح القدير ٢٣٢/٥؛ فتح

الباري ١٥٧/١٢؛ المغني ١٦٨/٩، وهناك قول لأبي يوسف وابن أبي ليلى من الحنفية بأنها

تحد قائمة قياساً على اللعان فإنها كما تلاعن قائمة فكذا تحد قائمة، نقله عنهما ابن قدامة

في المغني ١٦٨/٩، وقد رد عليهما بأن الحد يفارق اللعان فإن اللعان لا يؤدي إلى كشف

العورة إذا فهو قياس مع الفارق، وهذا لا يصح، انظر المغني ١٦٨/٩ (بتصرف).

(٥) مصنف عبد الرزاق رقم ١٣٥٣٢، ٣٧٥/٧، باب ضرب المرأة.

(٦) انظر شرح فتح القدير ٢٣٢/٥؛ المغني ١٦٨/٩ بتصرف.

فتجلد كذلك جالسة عليها ثيابها(١).

٣- تجرد مما يقي ألم الضرب من الثياب الغليظة(٢) كالقرو والحشو(٣)

، لأنها تمنع وصول الألم إلى المضروب والستر يحصل بدونهما(٤).

٤- ولا تنزع منها بقية ثيابها بل يترك عليها ما يسترهما(٥) فتلبس ثوباً

واحداً رقيقاً(٦) بحيث لا يمنع وصول الألم ولا يشف عن البدن.

٥- وتشد عليها ثيابها(٧) لئلا ينكشف شيء من عورتها عند الضرب(٨).

٦- ويتولى أمر سترها وشد الثياب عليها وتجريدها من الحشو ونحوه

امراً او محرماً ويكون بقربها عند إقامة الحد حتى يسترها إذا

تكشفت(٩).

٧- أما أمر الجلد فيتولاه الرجال لأنه ليس من شأن النساء(١٠).

هـ وتخرج المرأة لإقامة حد الردة عليها:

الردة لغة: من الارتداد وهي الرجوع(١١).

(١) مصنف عبدالرزاق رقم ١٣٥٣٦، ٣٧٦/٧ باب ضرب المرأة.

(٢) الشرح الكبير ٣٥٤/٤.

(٣) انظر بداية المبتدي مع شرح فتح القدير ٢٣٣/٥.

(٤) انظر الهداية بشرح فتح القدير ٢٣٤/٥.

(٥) انظر مغني المحتاج

(٦) انظر الشرح الكبير ٣٥٤/٤.

(٧) مغني المحتاج؛ المغني ١٦٨/٩.

(٨) المغني ١٦٨/٩.

(٩) انظر مغني المحتاج ١٩١/٤، بتصرف.

(١٠) م. س.

(١١) مختار الصحاح، ردد، ص ٢٣٩.

الردة في الاصطلاح: هي قطع الإسلام بقول أو فعل أو نية (١).

حكم المرتد :

اتفق الأئمة الأربعة على أن من ارتد عن الإسلام وجب عليه القتل (٢)، سواء كانت الردة ردة اعتقاد أو قول أو فعل أو ترك.

حكم المرأة المرتدة:

اختلف الفقهاء في المرأة المرتدة هل هي كالرجل أم لا؟

العلماء في هذه المسألة على فريقين:

الفريق الأول : وهم المالكية والشافعية والحنابلة (٣)، قالوا بقتل المرأة المرتدة إن لم تتب.

الفريق الثاني: ذهب الحنفية إلى أن المرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب إن كانت حرة، أما الأمة فإن كان أهلها يحتاجونها فترد إليهم للخدمة وتجبر على الإسلام (٤).

ولكل من الفريقين أدلته التي استدل بها وقد ناقش كل منهما الآخر (٥).

والراجع : هو قول الجمهور القائل بقتل المرتدة، وذلك لما يلي:

١- لعموم الأدلة الدالة على قتل المرتد فيدخل فيه الرجل والمرأة.

(١) رحمة الأمة ٢٨٢؛ المنهاج للنووي بشرحه مغني المحتاج ١٣٤/٤.

(٢) رحمة الأمة ٢٨٢.

(٣) انظر شرح الخرشي على مختصر خليل ٦٥/٨-٦٦؛ الأم للشافعي ١٥٩/٦؛ منار السبيل ٤٠٤/٢.

(٤) انظر شرح كتاب السير الكبير ، محمد الشيباني، إملاء السرخسي ١٧٩/٥.

(٥) ولمن أراد الاطلاع عليها فليُنظر إليها في المراجع مثل: بدائع الصنائع ٢١٣٥/٧؛ المبسوط ١٠٩/١٠ وما بعدها؛ بداية المجتهد ٤٥٩/٢؛ الأم ١٦٧/٦ وما بعدها؛ المجموع ٢٢٨/١٩؛

فتح الباري ٢٧٢/١٢؛ المغني ٤/٩ وما بعدها، كشف القناع ١٧٤/٦.

٢- لأن الأدلة الدالة على النهي عن قتل النساء إنما هي في النساء الكافرات كفراً أصلياً كما ثبت من الوقائع التي كانت المناسبة للحديث الدال على النهي.

٣- ولأن حبسها لا فائدة منه فإنها قد تدعي التوبة كذباً لطول حبسها ومللها وتكون من وراء ذلك مفسدة عظيمة.

٤- ثم إن في ردة المرأة تأثيراً كبيراً يخاف منها على الإسلام ولا يقل ذلك عن ردة الرجل فإن الرجل كما هو معلوم ذو مسؤولية وقوامة، ولذلك كان يخاف من كفره على الإسلام، كذلك المرأة فهي الأم وهي الزوجة، وهي الأخت وهي العمة وهي الخالة والابنة.. الخ، فهي ركن ركين في المجتمع لا تقل أهميتها في التأثير على العقيدة السلامية وغيرها من المعتقدات عن الرجل فإن رسول الله ﷺ حينما قال: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه..» (١) فإنه قال: أبواه، ولم يقل أباه، فدل على أن للأُم تأثير كبير على الطفل وعقيدته لا يقل عن تأثير الرجل، ولو عفونا عنها إلى الحبس دون القتل فإن هذا لا يجعل المرأة تعدل عن الردة، ويكون هذا سبباً في دخول كثيرات منهن في الإسلام نفاقاً لأغراض خبيثة إما للإفساد نتيجة تخطيط عدواني، أو للتجسس أو لإشاعة الفاحشة أو لمصالح دنيوية كأن ترث أو تتزوج مسلماً.. الخ ذلك..

فأما القول بقتلها فسيجعلها تتردد وتحسب ألف حساب قبل أن تفكر في الارتداد، وما شرع حد الردة إلا لصرف الفكر عن الردة فضلاً عن

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري ٢١٩/٣، برقم ١٣٥٨، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم

الصبي فمات هل يصل على عليه؟

تنفير المنافقين من الدخول في الإسلام ليعلم كل داخل للإسلام، أن رجوعه يعني إهدار دمه، نسأل الله السلامة، والله أعلم.

و - تخرج المرأة لإقامة حد الزنا:

فإذا تحققت فيها شروط إقامة الحد فتخرج وجوباً ويختلف الحد باختلاف حالها:

١- فإذا كانت الزانية ثيباً محصنة (١):

فحدها الرجم بالحجارة حتى الموت، هذا باتفاق العلماء (٢). وذلك لما يلي:

١- روى سفيان عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله إلا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن، إذا قامت البينة، أو كان الحمل أو الاعتراف - قال سفيان: كذا حفظت (٣) - ألا، وقد رجم رسول الله ﷺ

(١) اتفق الأئمة على أن من شرائط الإحصان الحرية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بالزوجة، انظر شرح فتح القدير ٢٣٦/٥؛ الشرح الكبير ٣٢٠/٤.

(٢) انظر بداية المبتدي مع شرح فتح القدير ٢٢٤/٥؛ حاشية الدسوقي ٢٣٠/٤؛ مغني المحتاج ٧٤٤/٤؛ المغني ٣٥/٩؛ منح الشفا الشافيات ٢٣٥/٢.

(٣) قال ابن حجر في فتح الباري ١٤٣/١٢: [هذه جملة معترضة بين قوله «أو الاعتراف» وبين قوله «وقد رجم»، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية جعفر الفريابي، عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه: فقال بعد قوله «أو الاعتراف»: (قد قرأناها «الشيخ والشيخة إذا زنيا ارجمهما البتة»)، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فسقط من رواية البخاري من قوله «وقرأ» إلى قوله «البتة»، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمداً [أهـ]، وقد ذكر ابن =

ورجمنا بعده»(١).

٢- عن علي رضي الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال: قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ (٢).

٣- إجماع الصحابة على رجم المحصن(٣).

كيفية إقامة حد الرجم على المرأة:

- ١- لا يجرد أعلى المرأة بخلاف الرجل، لأنها عورة(٤).
- ٢- يحضر الحد جماعة(٥) لقوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٦) وقيل: ليشتهر الزجر، وقيل ليدعوا لهما بالرحمة والتوبة، وقيل: ليشهدوا زوال العفة لئلا تقذف الزاني بعد(٧).
- ٣- وتشد عليها ثيابها حتى لا تتكشف(٨). وذلك لما جاء عن عمران بن

= حجر أن الاختلاف هو سبب رفع تلاوة آية الرجم، وروى ما أخرجه الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف، فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول الشيخ والشيخة فارجموهما البتة، فقال عمر: لما نزلت أتيت النبي ﷺ فقلت أكتبها؟ فكانه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم؟ قال ابن حجر: فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها، فتح الباري ١٤٣/١٢.

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ١٣٧/١٢؛ رقم ٦٨٢٩؛ كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ١١٧/١٢؛ رقم ٦٨١٢، كتاب الحدود، باب رجم المحصن.

(٣) انظر الهداية بشرح فتح القدير ٢٢٥/٥ بتصرف.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي ٣٢٠/٤.

(٥) م. س

(٦) سورة النور، الآية: ٢.

(٧) انظر: حاشية الدسوقي ٣٢٠/٤.

(٨) المغني ٣٦/٩.

حصين أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إنها زنت وهي حبلى، فدعا النبي ﷺ ولياً لها فقال له رسول الله ﷺ « أحسن إليها فإذا وضعت فجيء بها، فلما أن وضعت جاء بها، فأمر بها النبي ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت، ثم أمرهم فصلوا عليها، فقال عمر: يا رسول الله: تصلي عليها وقد زنت؟ قال: «والذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها» (١).

روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال: فشكت عليها ثيابها، يعني فشدت (٢).

٤- أما كيفية وضع المرأة عند إقامة حد الرجم فمختلف فيه، هل يحفر لها إلى الصدر أم لا؟ وهم في ذلك على أربعة أقوال:
القول الأول: وهو للمالكية والشافعية على الأصح ورواية للحنابلة وهي اختيار أبي الخطاب (٣). قالوا بالتفصيل:
 أ / فإن ثبت الحد بالإقرار لم يحفر لها.
 ب / أما إن ثبت الحد بالبينة حفر لها إلى الصدر.
 واستدلوا على ذلك بما يلي:

(١) سنن أبي داود ١٥١/٤-١٥٢، رقم ٤٤٤٠، كتاب الحدود باب المرأة التي أمر الله ﷺ برجمها.

(٢) م. س ١٥٢/٤، رقم ٤٤٤١، نفس الكتاب والباب.

(٣) انظر حاشية الدسوقي ٣٢٠/٤؛ مغني المحتاج ١٥٤/٤؛ المنهاج للنووي مع شرحه مغني المحتاج ١٥٤/٤؛ المغني ٣٦/٩.

١- عن ابن أبي بكرة عن أبيه، [أن النبي ﷺ رجم امرأة فحفر لها إلى التندوة] (١).

٢- لأن الحفر أسترلها (٢).

٣- واستدلوا على التفصيل بين ما إذا كان الحديث بالبينة أو بالاقرار بأنه لا حاجة إلى تمكينها من الهرب لأن الحد ثبت بالبينة فلا يسقط بفعل من جهتها بخلاف الثابت بالاقرار، فإنها ترجم بدون أن يحفر لها فتترك على حال لو أرادت الهرب تمكن منه، لأن رجوعها عن إقرارها مقبول (٣).

القول الثاني: ذهب أحمد في ظاهر كلامه (٤) إلى أنه لا يحفر لها كالرجل

(١) سنن أبي داود ٤/١٥٢؛ رقم ٤٤٤٣، كتاب الحدود باب المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها، ونوقش استدلالهم بالحديث من قبل القائلين بعدم الحفر بأنه لا يدل لكم لأن التي نقل عنه الحفر لها ثبت حدها بإقرارها ولا خلاف بيننا فيها فنحن وأنتم نقول بعدم الحفر لها فلا يسوغ لكم الاحتجاج به مع مخالفتكم له إذ أنه فيه الحفر لمن أقرت وأنتم تقولون لا يحفر لمن أقرت (المغني: ٣٦/٩ بتصرف) .. قلت والله أعلم: إن نصف هذا الحديث الذي استدلوا به هنا ليس فيه إسم المرأة وهل هي أقرت بالزنا أم أنه ثبت بالبينة، كل ما فيه أن النبي ﷺ رجم امرأة وامرأة نكرة ولم تعرف، ولذلك فإن الصواب في الرد عليهم أن يقال: يناقش استدلالهم بالحديث من وجهين: الأول: أن الحديث لم يبين ما إذا أقرت المرأة أم أن الحد ثبت عليها بالبينة فلا يستدل به على التفريق بين المقررة بالزنا وبين من ثبت زناها بالبينة، وإنما يستدل به على مطلق الحفر. الثاني: أن هذا الحديث مجمل وجاء تفصيله بما رواه أبو داود بنفسه في نفس الباب الذي روى فيه هذا الحديث وهو الحديث الذي فيه أن المرأة أقرت بالزنا ومع ذلك حفر لها النبي ﷺ فرجمت، وهذا مخالف لقولهم بالتفصيل، والله أعلم.

(٢) المغني ٣٦/٩.

(٣) المغني ٣٦/٩.

(٤) المغني ٣٦/٩.

لأن أكثر الأحاديث على ترك الحفر فإن النبي ﷺ لم يحفر للجهنمية ولا لماعز ولا لليهودية (١).

القول الثالث: ذهب الشافعية في قول إلى أنه يحفر لها مطلقاً سواء أقرت أو ثبت ببينة (٢).

دليلهم: أن الحفر قد ثبت في قصة الغامدية مع أنها كانت مقرة (٣).

فقد جاء في سنن أبي داود عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، [أن امرأة يعني من غامد أتت النبي ﷺ فقالت: إني قد فجرت، فقال: «ارجعي»، فرجعت، فلما كان الغد أتته فقالت: لعلك ان تردني كما رددت ماعز بن مالك، فوالله إني لحبلى، فقال لها: «ارجعي»، فلما كان الغد أتته فقال لها: «ارجعي حتى تلدي»، فرجعت فلما ولدت أتته بالصبي فقالت: هذا قد ولدته، فقال لها: «ارجعي فارضعيه حتى تطفميه»، فجاءت به وقد فطمته وفي يده شيء يأكله، فأمر بالصبي فدفع إلى رجل من المسلمين وأمر بها فحفر لها، وأمر بها فرجمت، وكان خالد فيمن يرميها، فرجمها بحجر فوقع قطرة من دمها على وجنته فسبها فقال له النبي ﷺ: «مهلا يا خالد، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له، وأمر بها فصلي عليها ودفنت» (٤).

القول الرابع: ذهب الحنفية إلى جواز الحفر وعدم وجوبه، فكما إن

(١) م. س. وقد رد هذا بأنه قد وردت أحاديث ليس بها الحفر فليس معناه أنه لم يفعله ﷺ ويؤكد ذلك الروايات الأخرى التي ورد فيها النص ويقويها أن الحفر أستر للمرأة.

(٢) مغني المحتاج ١٥٤/٤.

(٣) م. س.

(٤) سنن أبي داود ١٥٢/٤؛ رقم ٤٤٤٢، كتاب الحدود، باب المرأة التي أمر النبي ﷺ بـرجمها من جهينة.

الحفر جائز فإن عدمه جائز، فالأمران مستويان (١) ولكن الحفر للمرأة أحسن (٢) ويكون إلى الصدر.

دليلهم:

١- استدل صاحب الهداية على أن الحفر جائز لأن الرسول ﷺ حفر للغامدية إلى ثنودتها وحفر علي رضي الله عنه لشراحة الهدمانية (٣). وإن ترك الحفر لا يضر لأنه ليس بواجب لأن ﷺ لم يأمر بذلك (٤).

٢- استدل صاحب شرح فتح القدير على أن الحفر للمرأة أحسن بأنه (أي مدارج مبني على التشهير فالرجل لا يحفر له حتى يزاد في تشهيره، ولأنه لا يضره ذلك بينما المرأة يكتفى فيها التشهير بالاعراج والالتيان إلى مجتمع الناس، وخصوصاً في الرجم (٥)).

الترجيح:

بعد النظر في الأقوال وأدلتها ومناقشتها يترجح عندي - والله أعلم - القول بالحفر للمرأة عند إقامة حد الرجم مطلقاً سواء أثبت ذلك ببينة أم إقرار.

(١) الهداية ٢٣٤/٥.

(٢) شرح فتح القدير ٢٣٤/٥.

(٣) م. س.

(٤) م. س. وقد رد صاحب شرح فتح القدير ٢٣٤/٥ على هذا الاستدلال بأن القول بعدم وجوب الحفر لأنه ﷺ لم يأمر بذلك يقال على أن صيغة الأمر على الإيجاب، وقد سبق المصنف أي صاحب الهداية أن قال إنه ﷺ حفر للغامدية وفعله ﷺ معلوم أنه ليس المراد به إلا أنه أمر بذلك فيكون مجازاً عن أمره وإلا كانت مناقضة غريبة ومثلها يقع عند بعد العهد وليس معه في سطر واحد، فغريب.

(٥) شرح فتح القدير ٢٣٤/٥.

٢- إذا كانت الزانية بكراً:

فإنها تجلد مائة جلدة ولا خلاف في ذلك بين العلماء (١) لقوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (٢).
ولكن هل تغرب عاماً (٣) أم لا؟

في هذا خلاف بين العلماء على أربعة أقوال:

القول الأول: ذهب الشافعية والحنابلة وجمهور العلماء والخلفاء الراشدون وابن مسعود وابن عمر وعطاء وغيره من التابعين (٤) إلى القول بالتغريب عاماً (٥) مطلقاً سواء كان الزاني البكر رجلاً أو امرأة.

وذلك لما يلي:

(١) انظر بداية المبتدي بشرح فتح القدير ٢٢٩/٥؛ الشرح الكبير ٣٢١/٤؛ مغني المحتاج ١٤٧/٤؛ رحمة الأمة ٢٨٥؛ المغني ٤٣/٩.

(٢) النور/ ٢.

(٣) التغريب أن ينفي سنة إلى غير بلده، رحمة الأمة ٢٨٥.

(٤) انظر مغني المحتاج ١٤٧/٤؛ منهاج الطالبين للنووي مع مغني المحتاج ١٤٧/٤؛ المغني ٤٣/٩.

(٥) قال ابن حجر: اختلف في المسافة التي ينفي إليها، فقيل: هو إلى رأي الامام، وقيل: يشترط مسافة القصر، وقيل: إلى ثلاثة أيام، وقيل إلى يومين، وقيل: يوم وليلة، وقيل: من عمل إلى عمل، وقيل إلى ميل، وقيل: إلى ما ينطلق عليه إسم نفي.. اهـ، فتح الباري ١٥٧/١٢، وروى عن أحمد أنها تغرب إلى مسافة القصر وروى عنه أنها تغرب إلى دون مسافة القصر لتقرب من أهلها فينظروها، ورواية أنه ينفي من عمله الى عمل غيره، وقال ابن المنذر لو نفي إلى قرية أخرى بينهما ميل أو أقل جاز.. قال ابن أبي ليلى: لأن النفي ورد مطلقاً غير مقيد فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم والقصر يسمى سफراً ويجوز فيه التيمم والناقلة على الراحلة، (انظر المغني ٤٤/٩).

١- عن زيد بن خالد الجهني قال: [سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام] (١).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه [أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وبإقامة الحد عليه] (٢).

القول الثاني:

وهو للحنفية (٣)، حيث قالوا: لا يجب التغريب مطلقاً سواء للرجل أو المرأة. والأمر متروك للامام تقديره حسب المصلحة ما رأى مصلحة من ذلك فتغريبه على قدر ما يرى، فيكون التغريب تعزيراً (٤).

واستدلوا بما يلي:

١/ من القرآن : قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ (٥).

وجه الاستدلال :

في الآية جعل تعالى الجلد كل الموجب (٦).

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ١٢/١٥٦؛ رقم ٦٨٣١، كتاب الحدود، باب البكران يجلدان وينفيان.

(٢) م. س، رقم ٦٨٣٣، ١٢/١٥٧، نفس الكتاب والباب، ويمكن أن يناقش هذا القول بأن الأحاديث في البكر من الرجال وليس النساء، ولا يقال يعمل بعمومه، فالنساء مخصصات من عموم الحديث لعدم مناسبة النفي على المرأة، ولما فيه من تغريب محرماً معها أو تغريبها بلا محرم، وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة الواردة في النهي عن السفر بلا محرم..

(٣) انظر الهداية بشرح فتح القدير ٥/٢٤٥.

(٤) انظر البداية بشرح فتح القدير ٥/٢٤٤، بتصرف.

(٥) النور ، آية: ٢.

(٦) انظر الهداية ٥/٢٤٢ ..

ب/ من الأثر:

استدلوا بما رواه عبدالرزاق في مصنفه عن إبراهيم أن علياً رضي الله عنه أنه قال: حسبهم من الفتنة أن ينفوا (١).

ج/ ومن المعقول:

إن في التغريب فتح باب الزنا لإنعدام الاستحياء من العشيرة ثم فيه قطع مواد البقاء فربما تتخذ الزانية زناها مكسبة وهو من أقبح وجوه الزنا (٢).

القول الثالث: وهو المعتمد عند المالكية وهو ما رجحه ابن قدامة من الحنابلة (٣) فقالوا: يغرب الرجل ولا تغرب المرأة ولو كان معها محرم (٤)، وذلك لأن المرأة تحتاج إلى المراعاة والحفظ ومنع السفر أكثر من حاجة الرجل لذلك، ففي تغريبها تعريض للهتك الذي هو ضد الصيانة ومواقعة ضد ما غربت من أجله، وذلك إغراء لا ردع وزجر فامتنع لهذا

(١) مصنف عبدالرزاق رقم ١٣٣٢٠، باب النفي ٣١٤/٧. ورد الاستدلال بهذا الأثر بأنه أيضاً روى عبدالرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق أن علياً نفى من الكوفة إلى البصرة، (مصنف عبدالرزاق رقم ١٣٣٢٣، ٣١٤/٧، باب النفي) .. قلت: إن قول علي رضي الله عنه لا يعني أنه لا ينفي الزاني البكر وإنما ربما يكون المراد أنه لا ينفيان - الزاني والزانية - إلى مكان واحد، فإن هذا يعينهم على الفتنة، ويؤيد هذه الرواية الأخرى التي رواها عبدالرزاق عنه أيضاً وفيها حسبهما من الفتنة أن ينفيا، (مصنف عبدالرزاق رقم ١٣٣٢٧ باب النفي، ٣١٥/٧).

(٢) الهداية مع شرح فتح القدير ٢٤٢/٥.

(٣) الشرح الكبير للدريز ٣٢٢/٤؛ حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤؛ المغني ٤٣/٩-٤٤.

(٤) حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤؛ اشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب البغدادي ٢٠٩/٢.

التناقض إيجاب التغريب على المرأة(١).

ولو غربت المرأة بمحرم لأدى ذلك إلى تغريب من ليس بزان نفي من لا ذنب له، وإن كلفت أجرته ففي ذلك زيادة على عقوبتها بما لم يرد به الشرع، أما الخبر الخاص في التغريب فإنما هو في حق الرجل، وكذلك فعل الصحابة رضوان الله عنهم والعام يجوز تخصيصه(٢).

القول الرابع:

وهو ما ذهب إليه اللخمي(٣) من المالكية، إلى أنها تنفى المرأة إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة من رجال ونساء كخروج الحج، فإن عدم جميع ذلك سجت بموضعها عاماً لأنه إذا تعذر التغريب لم يسقط السجن وقد ضعف هذا القول الدسوقي(٤).

الترجيح:

ويترجح - والله أعلم - القول بأن الرجل يغرب، أما المرأة فلا تغرب وهو المعتمد عند المالكية والأوزاعي، وذلك لما يلي:
١- أن الأدلة التي يستند إليها القائلون بالتغريب مطلقاً للرجل والمرأة عامة مخصوصة بالأحاديث الصحيحة الناهية عن سفر المرأة بلا محرم(٥).

(١) انظر اشراف على مسائل الخلاف ٢/٢٠٩ (بتصرف).

(٢) انظر: المغني ٩/٤٣ (بتصرف).

(٣) انظر حاشية الدسوقي ٤/٣٢٢.

(٤) انظر حاشية الدسوقي ٤/٣٢٢.

(٥) انظر المغني ٩/٤٤.

٢- أن القياس على سائر الحدود لا يصح لأنه يستوي الرجل والمرأة في الضرر الحاصل بها بخلاف هذا الحد(١)، فإن المرأة تتضرر هنا أكثر من الرجل ويمكن قلب هذا القياس فنقول إنه حد فلا تزداد فيه المرأة ما على الرجل كسائر الحدود(٢) والله أعلم.

٥) انظر المغني ٩/٤٤.

(١) م. س.

(٢) انظر م. س.

المطلب الثاني

خروج المرأة لأجل اللعان

اللعان لغة: من اللعن وهو الإبعاد والطرْد من الخير، قيل: الطرد والإبعاد من الله (١).

اللعان اصطلاحاً: هي شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها (٢).

سبب تسميته باللعان: لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً (٣).

وقيل: سمي بذلك لأن الزوجين لا ينفكان من أن يكون أحدهما كاذباً فتحصل اللعنة عليه وهي الطرد والإبعاد (٤).

سببه: قذف الرجل امرأته قذفاً يوجب الحد في الأجنبية (٥).
مشروعيته :

○ من القرآن :

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۝ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۝ وَيَدْرُؤُا عَنْهَا

(١) لسان العرب، [اللعن] ٣٨٧/١٣.

(٢) التعريفات للجرجاني ١٩٢.

(٣) منح الشفاء ١٧٨/٢؛ وانظر تبیین الحقائق ١٤/٣.

(٤) م. س.

(٥) أنيس الفقهاء للقونوي ١٦٣؛ تبیین الحقائق ١٤/٣.

الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ۝ وَالْخَامِسَةَ
أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١﴾.

○ من السنة:

جاء في الصحيح [أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له: يا عاصم، أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فتقتلونه أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم رسول الله ﷺ فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر، فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ فقال: عاصم لعويمر لم تأتني بخير، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها، فقال عويمر، والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله ﷺ وسط الناس فقال: يا رسول الله: أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فإذهب فأت بها»، قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر: كذبتُ عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين [٢].

(١) النور ، من الآية ٦-٩.

(٢) متفق عليه، واللفظ للبخاري بفتح الباري ٤٤٦/٩، رقم ٥٣٠٨، كتاب الطلاق، باب اللعان، ومن طلق بعد اللعان.

كيفية اللعان:

١- صيغة اللعان:

صيغة اللعان تبدو جلية واضحة من خلال آية اللعان فحتى يدرأ الزوج عن نفسه حد القذف فيلاعن بأن يكرر اليمين أربع مرات بالله إنه لمن الصادقين، ثم يقول في الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، فإذا لاعن الزوج يلزمها الحد حينئذ، ولها درؤه باللعان، وهو أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، ثم تقول في الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين(١).

٢- مكان اللعان:

اتفق العلماء على أنه يجب أن يقع اللعان بحضرة الحاكم أو نائبه(٢) كالقاضي، ويستدل على ذلك:

١- بالحديث السابق ذكره في مشروعية اللعان حيث فيه قوله: «فأذهب فأت بها».

قال ابن حجر: «واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم، وبأمره، فلو تراضيا بمن يلاعن بينهما فلاعن لم يصح، لأن في اللعان من التغليظ ما يقتضي أن يختص به الحكام»(٣).

٢- ولأن اللعان الذي حصل في زمن النبي ﷺ كان عنده ﷺ(٤). ولكن اختلفوا في مكان ذلك:

(١) انظر رحمة الأمة ٢٣٨.

(٢) انظر المبسوط ٤٢/٧؛ مقدمات ابن رشد ٣٩٩/٢؛ فتح الباري ٤٥/٩؛ الإنصاف ٢٤٠/٩.

(٣) فتح الباري ٤٥٠/٩.

(٤) مقدمات ابن رشد ٣٩٩/٢.

أ / فذهب الجمهور (وهم المالكية والشافعية والمذهب عند الحنابلة) إلى التغليظ بالمكان فيقع في أشرف مواضع البلد كالجامع (١)، فإن كان بمكة لاعن بين الركن والمقام لأن اليمين فيه أغلظ وإن كان بالمدينة لاعن في المسجد لأنه أشرف البقاع بها واختلف فيما إذا كان يلاعن على المنبر أم لا؟ وإن كان ببيت المقدس لاعن عند الصخرة، لأنها أشرف البقاع فإذا كان في غيرها من البلاد لاعن في الجامع (٢).

فإن كانت المرأة حائضاً لاعنت عند باب المسجد لأنه أقرب إلى الموضع الشريف (٣)، والمراد بالأشرف بالنظر للحالف لذا كان لعان النصرانية في كنيستها واليهودية في بيتها (٤).
غير أن المالكية وقولاً للشافعية يرون ذلك على الوجوب (٥) وأنه لا يقبل رضاها بغيره (٦)، بينما هناك قول للشافعية أن التغليظ بالمكان مستحب كالتغليظ في الأيمان (٧).

ب / أما الحنفية فلم يذكروا التغليظ في المكان واكتفوا بأن يكون

(١) انظر الشرح الكبير ٤٦٤/٢؛ المدونة الكبرى ٣٣٧/٢؛ المذهب ٤٣٩/١٧؛ الانصاف ٢٤٠/٩ (بتصرف).

(٢) انظر المذهب ٤٣٩/١٧؛ الانصاف ٢٤٠/٩.

(٣) الانصاف ٢٤٠/٩.

(٤) حاشية الدسوقي ٤٦٤/٢؛ المدونة الكبرى ٣٣٧/٢؛ المذهب ٤٤٠/١٧.

(٥) الشرح الكبير ٤٦٤/٢؛ المذهب ٤٣٩/١٧.

(٦) الشرح الكبير ٤٦٤/٢.

(٧) المذهب ٤٣٩/١٧.

بحضرة الإمام، فيفهم أن المراد أن يكون حيث يكون الإمام أو نائبه سواء أكان في الجامع أو المحكمة أو غير ذلك (١).

واستدل الجمهور على قولهم بحديث سهل بن سعد وفيه يذكر قصة اللعان بين رجل من الأنصار وامراته وفيه قوله: ... فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد...» (٢).

فاللفظ صريح الدلالة على وقوع اللعان في المسجد وهو أشرف المواضع فدل على التغليظ في المكان والله أعلم. وقالوا: إن المقصود من اللعان التغليظ والتخويف على الملاعن وللموضع مدخل في ذلك (٣).

والأرجح:

هو القول بأن المراد أن يكون اللعان حيث يكون الإمام أو نائبه سواء أكان في الجامع أو المحكمة، أو نحو ذلك، والله أعلم.

٣- من يحضر اللعان:

يستحب أن يكون اللعان بحضور جماعة (٤) غير أن بعض المالكية قال أنه يجب أن يكون بحضور جماعة (٥) أقلها أربعة من الرجال العدول (٦)، وذلك لما يلي:

(١) انظر: المبسوط ٤٢/٧.

(٢) انظر الحديث كاملا ، صحيح البخاري بفتح الباري ٤٥٢/٩-٤٥٣، رقم ٥٣٠٩، كتاب الطلاق، باب التلاعن في المسجد.

(٣) حاشية الدسوقي ٤٦٤/٢؛ المدونة ٣٣٧/٢؛ المذهب ٤٤٠/١٧.

(٤) انظر المذهب مع التكملة الثانية للمجموع ٤٣٨/١٧.

(٥) الشرح الكبير ٤٦٤/٢؛ المدونة ٣٣٧/٢.

(٦) انظر: الشرح الكبير ٤٦٤/٢.

١- لأن اللعان سبب للحد ولا يثبت الحد إلا بأربعة فيستحب أن يحضر ذلك العدد (١).

٢- لأن اللعان الذي كان في زمن النبي ﷺ إنما كان بمحضر من الناس (٢).

٣- ولأن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد رضي الله عنهم حضروا اللعان بحضرة النبي ﷺ على حداثة سنهم والصبيان لا يحضرون المجالس إلا تابعين للرجال، فدل على أنه قد حضر جماعة من الرجال فتبعهم الصبيان (٣).

٤- ولأن اللعان مبني على التغليظ للردع والزجر، وفعله في الجماعة أبلغ في الردع (٤).

٤- وقته :

أ- ذهب المالكية والشافعية والمذهب عند الحنابلة إلى تغليظ اللعان بالزمان، فقالوا يستحب أن يكون إثر صلاة العصر (٥).

غير أن مالكاً وبعض المالكية لم يقيدوا صلاة العصر بل قالوا بعد أي صلاة من الصلوات (٦).

(١) المذهب ٤٣٨/١٧.

(٢) مقدمات ابن رشد ٣٩٩/٢.

(٣) المذهب ٤٣٨/١٧.

(٤) م. س.

(٥) انظر حاشية الدسوقي ٤٦٤/٢؛ مقدمات ابن رشد ٤٠٠/٢؛ المذهب ٤٣٨/١٧؛ وانظر الانصاف ٢٤٠/٩.

(٦) انظر المدونة ٣٣٧/٢؛ الشرح الكبير ٤٦٤/٢.

ومع هذا فإن كونه بعد الصلاة ليس بلازم (١).

ب - بينما لم أجد الحنفية يعتبرون ذلك بعد العصر أو أي صلاة وتركوه مطلقاً غير مقيد بوقت معين، ومعهم أبو الخطاب من الحنابلة وصح قولهم ابن قدامة من الحنابلة (٢).

هـ - ويستحب أن يتلاعنا من قيام (٣): لأن فعله عن قيام أبلغ في الردع (٤) قياساً على الحدود، والسنة في الحدود إقامتها على الأشهر والاعلان والقيام أقرب إلى ذلك (٥). فيبدأ الرجل قائماً والمرأة جالسة فيلتعن ثم يقيم المرأة قائمة فلتعن (٦)، إلا أن يكون بأحدهما علة تمنعه من القيام. ولكن قيامهما ليس بشرط إذ لا يضر اللعان قائماً أو قاعداً (٧).

حكم خروج المرأة لأجل اللعان:

لم أجد أحداً من العلماء تطرق لذلك مباشرة، وكأن خروجها للعان من البديهيّات التي لا تحتاج للنص عليها، هذا فيما اطلعت عليه من المراجع، غير أنه جاء عن الحنابلة: «فإن كانت المرأة خِفْرة (٨) بعث الحاكم من يلاعن بينهما» (٩). قال المرداوي: «وهذا المذهب، وعليه

(١) مقدمات ابن رشد، ٤٠٠/٢.

(٢) انظر المغني ٨٥/٨.

(٣) انظر المذهب ٤٣٩/١٧؛ بدائع الصنائع ٢٣٨/٣؛ المبسوط ٤٢/٧.

(٤) تكملة المجموع الثانية ٤٤٣/١٧.

(٥) بدائع الصنائع ٢٣٨/٣.

(٦) انظر تكملة المجموع الثانية ٤٤٣/١٧.

(٧) انظر المبسوط ٤٢/٧.

(٨) خفرة: من الخفر والمراد شديدة الحياء، انظر لسان العرب ٢٥٣، مادة خفر.

(٩) المقنع متن الانصاف ٢٤١/٩.

الأصحاب» (١). فيفهم من هذا أن المرأة إن كانت معروفة بالوقار والحياء فلا يجب عليها الخروج للعان في المكان العام وإنما يبعث لهما الحاكم أو نائبه من يلاعن بينها وبين زوجها فلا يشترط تواجدهما معاً عند اللعان.

قلت : والله أعلم - لكن إذا دعاها الحاكم أو نائبه إلى اللعان وجب عليها الخروج والاجابة.. لأنها إما أن تخرج لتلاعن فتدراً عن نفسها الحد وإما أن لا تخرج للعان فيثبت عليها الحد فتخرج حينئذ لاقامة الحد عليها. وقد جاء في الحديث الذي ورد فيه اللعان قوله ﷺ «فأذهب فأت بها» (٢) ولم يبعث معه أحداً يلاعنها كما فعل في التحقيق حينما بعث من يحقق مع الزانية - كما سيأتي بيانه - والله أعلم.

(١) الانصاف ٢٤١/٩.

(٢) سبق تخريجه، انظر ص ٣٧٣ من البحث.

المبحث الخامس

الخروج للتحقيق معها وأداء الشهادات

وما في معنى ذلك

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

الخروج للتحقيق معها:

إذا كانت المصلحة تستدعي التحقيق مع المرأة لكشف الحق وإظهاره لأصحابه وإنقاذ المظلومين، ويقوم بهذا التحقيق الجهات المسؤولة من قبل الدولة، والتحقيق إذا لم يحصل في مقر المرأة واستدعيت إلى المقر الرسمي فإنه يجب عليها الخروج ليحقق معها لاحقاق الحق وإبطال الباطل، وطاعة أولي الأمر المأمور بطاعتهم حيث يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١).

وليس للزوج منعها من ذلك ويستحب لها أن تطلب إذن الزوج أو الولي، ولكن يجب ألا يكون بينها وبين المحقق خلوة أو تبرج إلا للضرورة القصوى التي تقدر بقدرها كأن يقتضي الأمر السرية التامة. ولكن المتعارف عليه في الغالب أن المحقق يذهب للمرأة ويأخذ أقوالها وهذا منذ عهد رسول الله ﷺ وذلك لما جاء في الصحيح عن عبيد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قالا: [كنا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال: أنشدك الله الا ما قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفقه منه

(١) سورة النساء: ٥٩.

فقال: أقض بيننا بكتاب الله واثذن لي، قال: قل ، قال: إن ابني كان عسيفاً (١) على هذا فزنى بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم ثم سألت رجالا من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأته الرجم، فقال النبي ﷺ «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره، المائة شاة، والخادمُ رد، وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام، واغْدُ (٢) يا أنيس (٣)، على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها»، فغدا عليها فاعترفت فرجمها [٤].

الشاهد:

قوله ﷺ «واغْدُ يا أنيس على امرأة هذا»، فارسل لها الرسول ﷺ من يستجوبها ولم يوجب عليها الحضور، ولكن لو دعاها لوجب عليها الحضور.

قال ابن حجر: «وفيه أن المخدرة التي لا تعتاد البروز لا تكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها» (٥).

(١) عسيفاً: أي أجيراً، مختار الصحاح ٤٣٢.

(٢) اغْدُ : المراد بالغدو الذهاب وليس حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار، فتح الباري ١٤٠/١٢.

(٣) أنيس: يقال هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل: هو ابن مرثد، وقيل ابن أبي مرثد، وغلط من زعم أنه تصغير أنس فالمراد أنس بن مالك لأن أنساً أنصاري وهذا أسلمي كما جاء في روايات أخرى، انظر فتح الباري ١٤٠/١٢ بتصرف.

(٤) صحيح البخاري بفتح الباري ١٣٧/١٢، رقم ٦٨٢٧، ٦٨٢٨، كتاب الحدود باب الاعتراف بالزنا.

(٥) فتح الباري ١٤١/١٢.

المطلب الثاني الخروج لأداء الشهادة

الشهادة لغة : خبر قاطع، وتطلق على عدة معان منها:
المعاينة، والحضور، الحلف(١).
واصطلاحاً: هي إخبار صدقٍ لاثبات حقٍ بلفظ الشهادة في مجلس
القاضي(٢).

حكم تحمل الشهادة وأدائها(٣):

أ - في حقوق الله تعالى:

○ في الحدود كالزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف:
فهو يخير بين أن يشهد حسبةً لله تعالى، وبين أن يستتره والستر
أولى، إلا لمنتك، لأن كل واحد من الأمرين المخير بينهما الشهادة أو
الستر أمر مندوب إليه، حيث قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ (٤)
وقال ﷺ [... ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة...] (٥).

(١) انظر القاموس المحيط ٣١٦/١، فصل الشين باب الدال، لسان العرب ٢٣٩/٣، ٢٤١، مادة
شهد؛ مختار الصحاح ٣٤٩ [شهد].

(٢) تنوير الابصار شرح الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين ٣٦٩/٤.

(٣) تحمل الشهادة هو أن يدعى ليشهد ويستحفظ الشهادة، وأداء الشهادة هو أن يدعى ليشهد
بما علمه واستحفظ إياه: تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٤٥/١.

(٤) سورة الطلاق: ٢.

(٥) الحديث بتمامه أخرجه مسلم ٢١/١٧، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة
القرآن وعلى الذكر.

○ في حقوق الله باستثناء الحدود كطلاق امرأة وعتاق عبد والظهار والايلاء ونحوها من أسباب المحرمات:
هنا يجب الأداء عند الحاجة إلى ذلك، من غير طلب من أحد من العباد(١).

ب - في حقوق العباد:

اتفق الفقهاء على أن تحمل الشهادة وأداؤها فرض كفاية إن قام بها البعض سقطت عن الآخرين، وإلا أثموا على تركها ويجب التحمل والأداء إذا دعي إليها (٢) لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ (٣).

قال صاحب العناية (٤) «أي ليقيموا الشهادة أو ليتحملوها وسموا شهداء باعتبار ما تؤول إليه وهو بظاهره يدل على النهي عن الإباء عند الدعوة» (٥).

ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ (٦).

(١) بدائع الصنائع، الكاساني ٢٨٢/٦، تنوير البصائر ومعه شرح الدر المختار للحصكفي ٣٧٠/٤-٣٧١.

(٢) انظر الدر المختار ٣٧٠/٤، تبصرة الحكام ٢٤٠/١؛ الأم ٩٢/٧؛ منهاج الطالبين ٣٣٠/٤؛ مطبوع مع شرحه شرح جلال الدين المحلى بهامش حاشيتي قليوبي وعميرة، ٣٣٠/٤، المغني ١٢٨/١٠.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٨٢.

(٤) العناية شرح الهداية مع شرح فتح القدير ٣٦٥/٧.

(٥) العناية شرح الهداية ٣٦٥/٧، مع شرح فتح القدير.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

فإذا كان الكتمان منهياً عنه كان الاعلان ثابتاً وهو يساوي الاظهار،
فيكون ثابتاً وثبوته بالأداء وما لم يجب لا يثبت فكان إظهار الأداء
واجباً (١).

ولقوله ﷺ [ألا أخبركم بخير الشهداء، الذي يأتي بشهادته قبل
أن يسألها] (٢).

ولأن الشهادة أمانة فلزم أدائها كسائر الأمانات (٣).
ولئلا يؤدي امتناع الناس من تحملها إلى ضياع الحقوق (٤). فشرعت
الشهادة وكانت فرض كفاية لحفظ الحقوق ويأثم الكل إن رفضوا تحملها
وأدائها حتى لا يمتنعوا عن ذلك.

فيم تقبل شهادة المرأة؟

اتفق الفقهاء على قبول شهادة النساء منفردات فيما لا يطلع عليه
الرجال غالباً (٥) مثل الولادة والرضاعة وعيوب النساء ونحو ذلك.

واختلفوا في العدد للحكم بشهادتهن:

١- الحنفية، والمذهب عند الحنابلة: امرأة واحدة (٦).

(١) انظر: العناية شرح الهداية للبابرتي بشرح فتح القدير ٣٦٥/٧.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/١٢، كتاب الاقضية باب بيان خير الشهود..

(٣) المغني لابن قدامة ٢٢٩/١٠.

(٤) انظر: شرح منتهى الارادات للبهوتي ٥٣٥/٣.

(٥) انظر الكتاب للقدوري وشرحه للباب للغنيمي ٥٦/٤؛ الهداية بشرح فتح القدير ٣٧٢/٧؛

مختصر خليل ومعه الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٨٨/٤؛ الأم ٨٧/٧؛ الحاوي الكبير

للماوردي كتاب الشهادات، تحقيق د. محمد أسد الله، ص ١٠٧؛ الافصاح عن معاني

الصالح لابن هبيرة ٣٥٦/٢؛ المقنع لابن قدامة ٣٥٠.

(٦) انظر الكتاب للقدوري ومعه شرحه للباب للغنيمي ٥٦/٤؛ الهداية بشرح فتح القدير ٣٧٢/٧؛

الاقناع للحجاوي ٤٤٩/٤ الانصاف ٨٦/١٢.

٢- المالكية ورواية للحنابلة : امرأتان(١).

٣- الشافعية: أربع نسوة(٢) وهناك آراء أخرى.

○ اختلف الفقهاء في قبولهن منفردات في الاستهلال(٣) :

١- ذهب الجمهور (وهم: المالكية والحنابلة والشافعية على الصحيح وصاحباً أبي حنيفة وهو ما رجحه الكمال بن الهمام من الحنفية)، إلى قبول شهادتهن منفردات(٤) ثم اختلفوا في النصاب الذي يحكم بشهادتهن كما سبق.

٢- ذهب الحنفية والشافعية على المرجوح : إلى اشتراط رجل مع المرأة في الاستهلال(٥)، ليكون رجلاً وامرأتين.

○ اتفقوا على قبول شهادة النساء في الرضاع ولكن اختلفوا هل تقبل منفردة أم لا بد من رجل معهن؟

١- ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة(٦) إلى جواز شهادة النساء منفردات في الرضاع. ثم اختلفوا في النصاب كما سبق.

(١) انظر : مختصر خليل - متن الشرح الكبير - مع حاشية الدسوقي ١٨٨/٤؛ الانصاف ٨٦/١٢.

(٢) نهاية المحتاج للرملي ٣١٢/٨؛ المذهب مع المجموع ٢٥٦/٢٠.

(٣) الاستهلال: من استهل بمعنى تبين، يقال استهل الصبي بالبكاء أي رفع صوته وصاح عند الولادة، ويستدل على أن المولود حي بصوته فإذا ثبت أنه حي ثم مات فيرث ويورث لحديث إذا استهل المولود ورث، انظر لسان العرب ٧١/١١، مختار الصحاح ٦٩٧، سنن أبي داود كتاب الفرائض باب في المولود يستهل ثم يموت ٧١/٣.

(٤) انظر المدونة الكبرى ٨١/٤-٨٢؛ المنتقى للباجي ٢١٢/٥؛ المقنع لابن قدامة ٣٥٠؛ شرح منتهى الارادات ٥٥٨/٣. المذهب للشيرازي (مع تكملة المجموع) ٢٥٧/٢٠؛ شرح فتح القدير و متن الهداية ٣٧٤/٧-٣٧٥.

(٥) انظر المبسوط ١٤٤/١٦؛ المذهب مع المجموع ٢٥٧/٢٠.

(٦) انظر بداية المجتهد ٤٦٥/٢؛ نهاية المحتاج ٣١٢/٨؛ شرح منتهى الارادات ٥٥٨/٣.

٢- ذهب الحنفية(١): إلى أنه لا تقبل شهادتهن منفردات في الرضاع بل لا بد من رجلين أو رجل وامرأتين.

○ اتفق الفقهاء على قبول شهادة النساء غير منفردات في الأموال وما يثول إليها(٢) كالبيع والوقف والغصب والشفعة... الخ. على أن تكون شهادة رجل وامرأتين.

○ اختلف الفقهاء في حكم شهادتهن في حقوق الأبدان والتي في الغالب أن يطلع الرجال عليها كالنكاح وتوابعه من طلاق وخلع.. الخ.

١- فذهب المالكية والشافعية والحنابلة في رواية إلى عدم قبول شهادتهن(٣).

٢- أما الحنفية والحنابلة في رواية أخرى فقد قبلوها مع الرجل(٤).

○ اتفق الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على أن شهادة النساء في الزنا والحدود والقصاص لا تقبل مطلقاً(٥) سواء كن منفردات أم معهن رجال.

أما الظاهرية فقبلوا الثمانية في الزنا والأربعة في غيره(٦).

(١) انظر الاختبار لابن مودود ١٤١/٢.

(٢) انظر الهداية وشروحها ٣٧٠/٧؛ بدائع الصنائع ٢٧٩/٦؛ بداية المجتهد ٤٦٥/٢؛ حاشيتي قليوبي وعميرة ٣-٥/٤، الكافي في الفقه الحنبلي ٥٣٨/٤؛ المقنع ٣٥٠.

(٣) انظر تبصرة الحكام ٢٥٣/١؛ بداية المجتهد ٤٦٥/٢؛ المهذب مع المجموع ٢٥٥/٢٠؛ المقنع ٣٥٠؛ الاقناع ٤٤٥/٤؛ الانصاف ٧٩/١٢.

(٤) انظر تنوير الأبصار متن الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين ٣٧١/٤-٣٧٢؛ بدائع الصنائع ٢٧٩/٦؛ الانصاف ٧٩/١٢؛ المغني ١٣١/١٠.

(٥) انظر حاشية ابن عابدين ٣٧١/٤؛ حاشية الدسوقي ١٨٥/٤؛ نهاية المحتاج ٣١٠/٨؛ الاقناع للحجاوي ٤٤٥/٤.

(٦) انظر المحلى لابن حزم ٣٩٥-٣٩٦.

وذهب عطاء وحماد إلى قبول شهادتهن في الزنا مع الرجال. جاء في المغني (١): "وحكى عن عطاء وحماد أنهما قالا: تجوز شهادة ثلاثة رجال وامرأتين، لأنه نقص واحد من عدد الرجال، فقام مقامه امرأتان كالأموال".

حكم خروج المرأة لأداء الشهادة:

إذا كانت المرأة ممن يحمل الشهادة، وكانت الشهادة فيما تقبل فيه شهادتها ومما يجب أدائه، فإذا استدعيت ولم يقم بالشهادة غيرها، فإنه يجب عليها الخروج لأداء الشهادة وإن بقيت مكانها وأخذت شهادتها لم يجب عليها الخروج، والله أعلم.

(١) لابن قدامة ١٣٠/١٠.

المبحث السادس

الخروج للجهاد لمدأواة الجرحى ورعاية شؤون المجاهدين إذا تعين

الجهاد لغة:

مشتق من مادة جهد، والجَهِدُ والجَهِدُ: الطاقة... ، وقيل: الجَهِدُ المشقة، والجَهِدُ: الطاقة.. وجاهد العدو مجاهدة، وجهاداً: قتله، وجاهد في سبيل الله.

والجهاد: المبالغة واستفراغ الوسع في الحرب أو اللسان، أو ما أطاق من شيء (١).

الجهاد اصطلاحاً:

للفقهاء تعريفات عدة حول الجهاد، منها: قتال مسلم كافراً غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله أو حضوره له أو دخول أرضه (٢).

حكم الجهاد:

وهو مشروع بالإجماع، لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ (٣)، ولفعله ﷺ وأمره به (٤).

وقد اتفق العلماء على أنه فرض كفاية (٥) لا فرض عين، ولا يعتد

(١) لسان العرب ١٣٣/٣، ١٣٥.

(٢) نقله عن ابن عرفة الحطاب في مواهب الجليل ٣٤٧/٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٤) كشف القناع ٣٢/٣.

(٥) انظر: البداية للمريغيناني ٣٤٧/٥؛ وانظر شرح فتح القدير ٤٣٧/٥-٤٣٩؛ الاختيار ١١٧/٤؛

الشرح الكبير للدريير ١٧٤/٢؛ بداية المجتهد ٣٨٠/١؛ المهذب ٢٦٦/٩؛ كشف القناع =

بمخالفة عبد الله بن الحسن، فإنه قال إنه تطوع (١).

فإذا قام به البعض سقط عن الآخرين، وإذا لم يقم به البعض أثم الجميع.

وإنما كان فرضاً عند عامة العلماء لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ (٢)، أما كونه فرضاً على الكفاية فللقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ (٣) الآية، ولقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ (٤).

ولو كان الجهاد فرضاً على الجميع في الأحوال كلها لما فاضل الله بين من فعله وبين من تركه، ولأنه وعد الجميع - المجاهدين والقاعدين - بالحسنى فدل على أنه ليس بفرض على الجميع ويدل على أن القاعدين غير آثمين مع جهاد غيرهم (٥) ولأن النبي ﷺ كان يبعث السرايا

٣٢/٣؛ شرح منتهى الإرادات ٩١/٢؛ المغني ١٩٦/٩. قال البهوتي في كشف القناع:

٣٢/٣: [ومعنى الكفاية في الجهاد أن ينهض إليه قوم يكفون في جهادهم، وإما أن يكونوا

جنداً لهم دواوين من أجل ذلك أو يكونوا أعدوا أنفسهم له تبرعاً بحيث إذا قصدهم العدو

حصلت المنعة بهم، ويكون في الثغور من يدفع العدو عنها].

(١) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٣٨٠/١.

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) انظر: الكشف ٣٣/٣.

ويقيم هو وأصحابه، فلو كان الجهاد فرض عين في كل الأحوال لكان لا يتوهم منه القعود عنه في حال ولا أذن لغيره بالتخلف عنه بحال(١).

فإذا اجتمعت الأدلة الألى الدالة على فرضيته مع الأدلة الأخرى الدالة على أنه على الكفاية، اقتضى ذلك أنه مفروض على الكفاية، ولأن المراد والمقصود دفع شر الكفر وكسر شوكتهم، وإطفاء نائرتهم، وإعلاء كلمة الإسلام، فإذا حصل المقصود بالبعض فلا حاجة إلى غيرهم.. ولأنه أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، فيكون على الكفاية، ولأنه لو وجب على جميع الناس لتعطلت مصالح المسلمين من الزراعات والبضائع وانقطعت مادة الجهاد من الكراع(٢) والسلاح فلا يقدر المجاهدون على الإقامة على الجهاد، فيؤدي إلى تعطيله، فإن لم يقم به أحد أثم جميع الناس بتركه كسائر فروض الكفاية(٣).

ولكن قد ينتقل الحكم إلى فرض عين في الأحوال التالية:

١- إذا التقى الزحفان، وتقابل الصفان، فيجب على الحاضرين المقام، ويحرم التولي(٤) لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (٥) وقوله: ﴿وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (٦) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ

(١) الكشف ٣/٣٣؛ وانظر برياض الصالحات ٧/٨٨

(٢) الكراع: اسم يجمع الخيل، - جماعة الخيل - ، مختار الصحاح، ص: ٥٦٧ (كرع) المصباح المنير ٢/٧٢٩، كرع.

(٣) الاختيار ٤/١١٧؛ رياض الصالحات ٧/٩٨ ،

(٤) المغني ٩/١٩٧.

(٥) الأنفال : ٤٥.

(٦) الأنفال : ٤٩.

كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُؤَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ﴿١﴾.

٢- إذا نزل الكفار ببلد وهاجموا أهلها، فإن الجهاد يتعين على كل واحد ممن هو قادر عليه لقتال الكفار ووقفهم (٢).

٣- إذا استنفر الإمام قوماً لزمهم النفير معه (٣) لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَالَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ (٤)، وقال النبي ﷺ «إذا استنفرتم فانفروا» (٥) ولو عين الإمام شخصاً ولو امرأة أو عبداً تعين عليه» (٦).

شروط وجوبه :

- ١- الإسلام (٧).
- ٢- التكليف [البلوغ، العقل] (٨).

(١) الأنفال : ١٥-١٦.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٩٨/٧؛ فتح القدير ٤٣٩/٥؛ التاج والإكليل للمواق ٣٤٧/٣؛ الشرح الكبير ١٧٥/٢؛ المغني ١٩٧/٩.

(٣) بدائع الصنائع ٩٨/٧؛ شرح فتح القدير ٤٣٩/٥؛ الشرح الكبير للدريدير ١٧٥/٢؛ المغني ١٩٧/٩.

(٤) التوبة: ٣٨.

(٥) الحديث بتمامه رواه البخاري في صحيحه مع الفتح ٣٧/٦، كتاب الجهاد باب وجوب النفير، وما يجب من الجهاد والنية.

(٦) انظر: المختار ١١٧/٤؛ الشرح الكبير للدريدير ١٧٥/٢.

(٧) انظر التاج والإكليل نقلاً عن ابن رشد ٣٤٧/٣؛ المغني ١٩٧/٩؛ شرح منتهى الإرادات ٩١/٢.

(٨) المختار ١١٨/٤؛ الشرح الكبير للدريدير ١٧٤/٢؛ التاج والإكليل ٣٤٧/٣؛ منهاج الطالبين للنووي مع حاشيتين ٢١٦/٤؛ ومع مغني المحتاج ٢١٦/٤؛ شرح منتهى الإرادات ٩١/٢ =

- ٣- الحرية (١).
- ٤- الذكورية (٢).
- ٥- الصحة والسلامة من الضرر (٣).
- ٦- القدرة ووجود النفقة (٤).

حكم الجهاد في حق المرأة:

عرفنا مما سبق شروط وجوب الجهاد إجمالاً، وكان منها اشتراط الذكورية، فلا يجب الجهاد أصلاً على المرأة (٥). ولكن إذا تعين الجهاد بأن يعينها الإمام أو في حالة النفير العام يصبح فرض عين عليها.

ويستدل على عدم وجوب القتال على المرأة بأدلة من الكتاب والسنة والعقل.

أولاً : من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ

= المغني ١٩٧/٩.

(١) الاختيار ١١٨/٤؛ الشرح الكبير ١٧٤/٢؛ التاج والاكلیل ٣٤٧/٣؛ شرح منتهی الارادات ٩١/٢؛ المغني ١٩٧/٩.

(٢) المختار ١١٨/٤؛ الشرح الكبير ١٧٤/٢؛ التاج والاكلیل ٣٤٧/٣؛ منهاج الطالبین مع حاشیتین ٢١٦/٤؛ المغني ١٩٧/٩؛ كشف القناع ٣٥/٣؛ شرح منتهی الارادات ٩١/٢.

(٣) الاختيار ١١٨/٤؛ المغني ١٩٧/٩؛ شرح منتهی الارادات ٩١/٢.

(٤) الاختيار ١١٨/٤؛ البدائع ٩٨/٧؛ الشرح الكبير ١٧٤/٢؛ التاج ٣٤٧/٣؛ المغني ١٩٧/٩.

(٥) انظر الهداية شرح البداية للمرغيناني ٤٤٢/٥؛ الشرح الكبير ١٧٥/٢؛ حاشية الدسوقي

١٧٣/٢؛ التاج ٣٤٧/٣؛ المذهب ٢٧٠/١٩؛ مغني المحتاج ٢١٦/٤؛ الأم ١٦٢/٤؛ المغني

١٩٨/٩؛ كشف القناع ٣٦/٣؛ الكافي لابن قدامة ٢٥٣/٤.

يَدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَافٍ بَيْنَهُنَّ (١) وقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (٢).

وجه الاستدلال :

هاتان الآيتان فيهما الأمر بالستر والقرار في البيت، ولما كان الجهاد لا يتأتى إلا بانكشاف بعض بدن المجاهد، فكان الجهاد من المرأة يتعارض مع ما أوجبه الشريعة في الآيتين، لذا لم يكن الجهاد واجباً على المرأة (٣).

ثانياً : من السنة:

١- عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قالت: « استأذنت النبي ﷺ

(١) سورة الأحزاب : ٥٩ .

(٢) سورة الأحزاب: ٣٣ ..

(٣) انظر مقدمات ابن رشد ٣٨٠/١، وقد استدل الشافعي بآيات أخرى مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ قال الشرييني في مغني المحتاج ٢١٦/٤؛ وإطلاق لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء، وقال الشافعي في الام ١٦٢/٤: فدل على أنه أراد بذلك الذكور دون الإناث لأن الإناث «المؤمنات». واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾ وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ قال الشافعي في الام ١٦٢/٤: وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الإناث.. قلت: ورغم صحة الدعوى التي استدل عليها الشافعية وهي عدم وجوب الجهاد على المرأة ورغم أن الاستدلال بهذه الآيات جاء من إمام عظيم كالشافعي، إلا أن في ذلك نظراً.. فإن استدلالهم هنا ضعيف لأننا لو قلنا إن الآية التي ذكرت الرجال لا تعم النساء، وجعلنا ذلك مطرداً لسقطت كثير من الأحكام عن المرأة، ورغم وجوبها عليها مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ..﴾ الآية، وغير ذلك كثير، فالقرآن مليء بالآيات التي جاء الخطاب بها بلفظ الذكر، ولم تنص على المؤنث، ومع ذلك أريد عموم الصنفين، لهذا رأيت أن اقتصر في الاستدلال على الدعوى بما ذكرته في الصلب، والله أعلم.

في الجهاد فقال: جهادكن الحج(١).

وجاء في فتح الباري : [وقال ابن بطال: دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء، ولكن ليس في قوله (جهادكن الحج) أنه ليس لهن أن يتطوعن بالجهاد، وإنما لم يكن عليهن واجباً، لما فيه من مغايرة المطلوب منهن من الستر ومجانبة الرجال، فلذلك كان الحج أفضل لهن من الجهاد(٢).

ثالثاً : من المعقول:

ولم يجب الجهاد على المرأة لأنها ليست من أهل القتال، ولضعفها وعدم شجاعتها وخورها(٣)؛ لأنها بنتها لا تحتل الحرب عادة(٤) ثم إن المرأة مشغولة بخدمة الزوج وتربية الأولاد وحق العبد مقدم(٥).
وتربية الأولاد ورعايتهم أهم من مشاركتها في الجهاد، إذ أنها هي المصنع المصدر للرجال الذين سيجاهدون في سبيل الله - وبإذن الله -.

حكم خروج المرأة الى الجهاد إذا كان فرض عين:

قد يكون الجهاد فرض عين على المرأة في الحالات التالية:

-
- (١) صحيح البخاري بفتح الباري رقم ٢٨٧٥؛ ٧٥/٦؛ كتاب الجهاد، باب جهاد النساء.
 - (٢) نقله ابن حجر في فتح الباري ٧٦/٦، وانظر معنى قوله في سبيل السلام ٤٢/٤؛ نيل الأوطار للشوكاني ٦٤/٨؛ وانظر ص ٦١٣ من البحث وفيه الأدلة على إباحة خروجهن.
 - (٣) انظر مغني المحتاج؛ المغني ١٩٨/٩؛ كشف القناع ٣٥/٣؛ شرح منتهى الإرادات ٩١/٢؛ الكافي لابن قدامة ٢٥٣/٤.
 - (٤) بدائع الصنائع ٩٨/٧.
 - (٥) انظر الاختيار ١١٨/٤؛ الهداية ٤٤٢/٥.

١- إذا هجم العدو على ديار المسلمين، وجب الجهاد عيناً على جميع الناس حتى المرأة الدفع فتخرج المرأة حتى دون إذن زوجها(١).
ولأن منافعها في حق العبادات المفروضة عيناً، مستثناة عن ملك الزوج شرعاً، كما في الصوم والصلاة(٢).

جاء في الهداية : لأنه صار فرض عين، وملك اليمين، ورق النكاح لا يظهر في حق فروض الأعيان كما في الصلاة والصوم بخلاف ما قبل النفير، لأن غيرها مقنناً فلا ضرورة إلى إبطال حق المولى والزوج(٣).
٢- كذلك يتعين عليها بتعيين الإمام إن كانت مطيقة للجهاد(٤).

نوع المشاركة في هذه الحالة:

تكون مشاركتها حسب إمكانياتها، وحسب ما يحتاجه المسلمون فإن كانوا للقتال أحوج وهي من القادرين عليه والمتدربين عليه، قاتلت، وإن لم يحتاج قتالها المسلمون فالأولى أن تتجه للشؤون الأخرى، كمداواة الجرحى، وسقي القوم، وخدمتهم، وإعداد الأطعمة، وغسل الملابس، وتجهيز أماكن الجنود وتشجيعهم، أو قراءة النشرات أو إعدادها وكل ما يحتاجه الجيش من إعداد معنوي ومادي..

عن الرُّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ قالت: كنا نغزو مع النبي ﷺ فنسقي القوم

(١) انظر المختار ١١٨/٤؛ وانظر بدائع الصنائع ٩٨/٧؛ الهداية ٤٤٢/٥؛ شرح فتح القدير

٤٥٠/٥؛ الشرح الكبير ٧٤/٢؛ حاشية الدسوقي ١٧٣/٢؛ التاج والاكلیل ٣٤٨/٣.

(٢) بدائع الصنائع ٩٨/٧.

(٣) الهداية للمرغيناني ٤٤٢/٥.

(٤) حاشية الدسوقي ١٧٥/٢؛ الشرح الكبير ١٧٥/٢.

ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة» (١).

قال ابن حجر معلقاً على الحديث: «وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية الرجل الأجنبي للضرورة، قال ابن بطال: ويختص ذلك بذوات المحارم ثم بالمتجالات منهن لأن مواضع الجرح لا يلتذ بلمسه بل يقشعر منه الجلد، فإن دعت الضرورة لغير المتجالات فليكن بغير مباشرة ولا مس، ويدل على ذلك اتفاقهم على أن المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأة تغسلها أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس بل يغسلها من وراء حائل في قول بعضهم كالزهري وفي قول الأكثر تيمم، وقال الأوزاعي: تدفن كما هي.. قال ابن المنير: الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت أن الغسل عبادة والمداواة ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات» (٢).

وجعلت الإعانة للغزاة غزواً ويمكن أن يقال إنهن ما أتين لسقي الجرحى ونحو ذلك إلا وهن عازمات على المدافعة عن أنفسهن (٣)، وقد جاء عن أنس: [أن أم سليم اتخذت يوم حنين خنجراً فكان معها فرأها أبو طلحة فقال: يا رسول الله: هذه أم سليم معها خنجر، فقال لها رسول الله ﷺ ما هذا الخنجر؟ قالت: اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه، فجعل رسول الله ﷺ يضحك...] الحديث (٤).

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٨٠/٦.

(٢) فتح الباري ٨٠/٦؛ وانظر نيل الأوطار ٦٣/٨.

(٣) نيل الأوطار ٦٣/٨.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٧/١٢-١٨٨، كتاب الجهاد والسير، باب غزو النساء مع الرجال.

الفصل الثاني

الخروج المنسوب

وفيه المباحث التالية:

- المبحث الأول : الخروج للحج والعمرة غير الواجبين.
- المبحث الثاني : الخروج لحضور العيدين والكسوف والاستسقاء.
- المبحث الثالث : الخروج لزيارة المرضى والتعزية.
- المبحث الرابع : الخروج لزيارة الأقارب والوالدين والأخوة والجارات والصديقات.
- المبحث الخامس : الخروج لتلبية دعوى العقيقة أو الدعوة العامة.



المبحث الأول الخروج للحج والعمرة غير الواجبين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: خروج المرأة للحج غير الواجب:

اتفق الفقهاء على أنه ليس للزوجة الخروج لحج التطوع إلا بإذن زوجها، وأن للزوج منعها من الخروج لذلك (١). وقد استدلووا بالمعقول فقالوا:

١- إن في خروجها لحج التطوع تفويت حق الزوج بالإحرام (٢). يقول السرخسي في المبسوط: لأننا لو مكناها من ذلك فوتت على الزوج حقه أصلاً لأنها كلما خرجت عن حجة أحرمت بأخرى وهي لا تملك تفويت حق الزوج عليها فلهذا كان له أن يمنعها وهي بمنزلة المحصورة (٣).

٢- القياس على صلاة التطوع وصوم التطوع (٤) بجامع أن كلا منهما تطوع، فإنه كما للزوج منع زوجته منهما فكذا حج التطوع للزوج منع زوجته منه، وقد قال ﷺ «ولا تصوم المرأة وبعها شاهد إلا بإذنه» (٥).

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ١٢٤/٢؛ مواهب الجليل ٥٢١/٢؛ التاج والاكليد ٥٢١/٢؛ حاشية الدسوقي ٩٧-٩٨؛ مغني المحتاج ٤٦٨/١؛ المجموع ٣٣٢/٨؛ كشف القناع ٣٨٣/٢؛ الاقناع للحجاوي مع شرحه كشف القناع ٣٨٣/٢.

(٢) كشف القناع ٣٨٣/٢.

(٣) المبسوط ١٦٥/٤.

(٤) انظر بدائع الصنائع ١٢٤/٢؛ وانظر المبسوط ١٦٥/٤.

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٩٢/٩ كتاب النكاح، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً.

حكم تحليل الزوج زوجته إذا منعها من الخروج إلى حج التطوع؟

بعد أن عرفنا أن للزوج منعها ابتداء من الإحرام بحج التطوع، ولكن ماذا لو أحرمت المرأة بحج التطوع بلا إذن أو بإذنه ثم منعها، فهل له أن يحلها من إحرامها أم لا؟

إذا أحرمت المرأة بحج التطوع بلا إذنه، فقد اتفق الفقهاء على أن إحرامها ينعقد لأنه عبادة بدنية فصحت بغير إذن الزوج كالصوم (١)، ولكن له تحليلها من إحرامها (٢).

وبهذا تصير ممنوعة شرعاً بمنع الزوج، فصارت محصورة كالممنوع حقيقة بالعدو وغيره (٣).

وإن لم تقبل تحليله أثمت وله مباشرتها وعليها الإثم (٤).
وذلك لما يلي:

- ١- حتى لا يتعطل حقه من الاستمتاع بها فله تحليلها (٥).
- ٢- القياس على الاعتكاف بلا إذنه، فإن للزوج أن يخرجها من الاعتكاف إذا كان بلا إذنه فكذا حج التطوع (٦).

(١) انظر كشف القناع ٣٨٣/٢.

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٧٦/٢؛ الشرح الكبير للدردير ٩٧/٢؛ شرح جلال الدين المحلي مع حاشيتين ١٥٠/٢؛ منهاج الطالبين للنووي ومعه نهاية المحتاج للرملي ٣٦٨/٣؛ كشف القناع ٣٨٣/٢.

(٣) انظر بدائع الصنائع ١٧٦/٢.

(٤) انظر كشف القناع ٣٨٣/٢؛ الشرح الكبير ٩٨/٢.

(٥) انظر نهاية المحتاج للرملي ٣٦٨/٣.

(٦) انظر كشف القناع ٣٨٣/٢ بتصرف.

٣- لأن للزوج أن يمنع زوجته من حجة التطوع (١) ابتداءً، فله أن يحللها منه إذا أحرمت بلا إذنه.

٤- القياس على صوم التطوع (٢).

حكم ما لو أراد تحليلها بعد أن أذن لها:

أما إذا كان إحرامها لحج التطوع بإذنه ثم أراد الزوج تحليلها فهل له ذلك أم لا؟

للعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: ذهب الجمهور (وهم الحنفية والمالكية والشافعية) في قول وهو قول للحنابلة إلى أنه ليس له تحليلها بعد الشروع في الإحرام (٣)، وذلك لما يلي:

١- لأن إحرامها بالشروع أصبح لازماً (٤).

٢- ولأن الزوج أسقط حق نفسه بالاذن وباختياره (٥).

القول الثاني: ذهب الشافعية في الأصح، إلى أن للزوج تحليل زوجته من إحرامها وإن كان قد أذن لها (٦).

وهم قد أجازوا له أن يمنعها من الابتداء بحجة الإسلام (٧).

(١) انظر بدائع الصنائع ١٧٦/٢.

(٢) انظر م. س.

(٣) انظر بدائع الصنائع ١٧٦/٢؛ المبسوط ١٦٥/٤؛ الشرح الكبير للدردير ٩٨/٢؛ المجموع ٣٣٢/٨؛ كشف القناع ٣٨٣/٢؛ الانصاف ٣٩٨/٣.

(٤) انظر بدائع الصنائع ١٧١/٢.

(٥) انظر كشف القناع ٣٨٣/٢.

(٦) انظر المجموع ٣٣٣-٣٣٢/٨.

(٧) انظر ص ٣٠٠ من نفس البحث.

والراجع:

هو قول الجمهور بأنه ليس للزوج تحليل زوجته بعد إحرامها بحج التطوع بإذنه.

ثانياً : اشتراط المحرم في الحج غير الواجب:

أ- اتفق جمهور الفقهاء (١) الحنفية، والمالكية، والحنابلة، والصحيح عند الشافعية (٢) على اشتراط المحرم في الحج غير الواجب (٣) ولا بد لها من محرم يحرم معها، وكذا العمرة كالحج، وكذا السفر لزيارة وتجارة (٤).

وذلك:

لأنه سفر ليس بواجب (٥) فلا يجوز إلا بمحرم.

وقد استدلوا بالأحاديث الصحيحة الدالة على وجوب اصطحاب المحرم للمرأة في السفر، وقد سبق سردها في الحج الواجب.. وكذا يدل على هذا الأدلة التي استدلت بها من اشترط المحرم في الحج

(١) انظر: بدائع الصنائع ١٢٤/٢؛ التاج والاكلیل ٥٢١/٢؛ مواهب الجلیل ٥٢١/٢؛ المجموع

٨٧/٧؛ شرح منتهی الارادات ٧/٢؛ كشف القناع ٣٩٤/٢.

(٢) هذا الوجه صحيح عند الشافعية باتفاقهم كما ذكر النووي في المجموع وهو المنصوص عليه في الأم، انظر المجموع ٨٧/٧.

(٣) وبهذا نجد حتى المالكية الذين كانوا يجيزون السفر للحج الواجب مع رفقة مأمونة وكذا الشافعية الذين أجازوا في الصحيح في الحج الواجب السفر مع نسوة ثقة أو امرأة ثقة لا يجيزون ذلك في الحج غير الواجب أو السفر للزيارة والتجارة.

(٤) انظر : المجموع ٨٧/٧؛ كشف القناع ٣٩٤/٢.

(٥) المجموع ٨٧/٧.

الواجب(١).

ب - غير أن هناك وجهاً للشافعية مقابل الصحيح ، يقول بعدم اشتراط المحرم أو الزوج عند خروجها لحج التطوع، فإذا لم يحرم معها محرم فإنه يجوز لها أن تخرج مع نسوة ثقة، أو امرأة ثقة، كحجة الاسلام(٢).

حكم ما لو مات الزوج أو المحرم:

○ ذهب الحنفية إلى أنه إذا أحرمت المرأة ولا زوج لها ومعها محرم أو زوج فمات فهي محصورة، لأنها ممنوعة من المضي في موجب الإحرام بلا زوج ولا محرم(٣).

○ بينما يرى الحنابلة أنها إذا تباعدت مضت فقضت الحج(٤).
○ والحكم إن صح جريانه على حج التطوع، ولكن بخلاف الأولى إلا أنه في الفرض أكد.

وقد سئل أحمد عن امرأة قدمت من خراسان فمات وليها في بغداد؟ فقال: تمضي إلى الحج(٥)، وإذا كان الفرض خاصة فهو أكد، ثم قال: لا بد لها من أن ترجع وهذا لأنها لا بد لها من السفر بغير محرم فمضيها إلى قضاء حجبها أولى من الرجوع.

(١) انظر ص ٢٨٣ من البحث.

(٢) المجموع ٨٧/٧.

(٣) انظر بدائع الصنائع ١٧٦/٢.

(٤) انظر المغني ٢٣١/٣.

(٥) انظر: المغني ٢٣١/٣.

لكن إذا كان حجها تطوعاً وأمكنها الإقامة في بلد، فهو أولى من سفرها
بغير محرم (١).

والراجع:

هو قول الحنابلة بأنه إذا ابتعدت المَحْرَمَة عن بلدها فإنها تمضي
لقضاء حجها خاصة إذا كان فرضاً؛ لأنها لو رجعت لبلدها فإنها ستسافر
بلا محرم، ولو مضت للحج فأيضاً ستسافر بلا محرم، فمضيها إلى الحج
لقضاء حجها أولى من الرجوع، خصوصاً وقد بذلت الكثير في سبيل
الحج مما قد لا يتوفر لها مستقبلاً، ولكن إذا كان حجها تطوعاً وكان
بإمكانها الإقامة في بلد ريثما يأتي لها محرم يصحبها معه فهذا أولى من
السفر بلا محرم. والله أعلم.

المطلب الثاني

حكم خروج المرأة لأداء العمرة (١).

العمرة لغة : مأخوذة من الإعتمار، وهو الزيارة (٢).

العمرة اصطلاحاً : هي زيارة البيت على وجه مخصوص (٣).

حكم العمرة:

اختلف الفقهاء في حكم العمرة، وكان خلافهم على رأيين:

الرأي الأول: وإليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في القديم، وأحمد في رواية، وهي اختيار الشيخ تقي الدين (٤) ذهبوا إلى أنها ليست بواجبة وإنما هي سنة (٥).

(١) وضعت هذه المسألة في الخروج المندوب رغم الخلاف في حكمها كما سيأتي، لأن القول

بأنها سنة هو الذي عليه الجمهور كما سيجرح ذلك عندي والله أعلم.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ٥٨٧/٢، مادة [عمر].

(٣) الروض المربع ١٦٩.

(٤) انظر المختار لابن مودود ومعه الاختبار ١٥٧/١؛ بدائع الصنائع ٢٢٦/٢-٢٢٧؛ تنوير الابصار

والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١٥١/٢؛ الشرح الكبير للدردير ٢/٢؛ الكافي في فقه

الإمام مالك ص ١٧١؛ التاج والاكلیل ٦٦/٢؛ مواهب الجليل ٤٦٦/٢، ٤٦٧؛ نهاية المحتاج

١٣٥/٢؛ المهذب ٣/٧؛ المجموع ٧/٧؛ الانصاف ٣٨٧/٣؛ المغني ٢١٨/٣.

(٥) ينبغي الانتباه إلى أن الحنفية قالوا إنها سنة، انظر المختار لابن مودود ١٥٧/١، إلا بعض

المصنفين في بعض الكتب عبروا عن ذلك بقولهم: واجبة وليست فريضة، وهم لا يقصدون

الوجوب المعروف عند الجمهور، وإنما أرادوا بالواجب ما تحتمل أن يكون فرضاً ويحتمل

أن يكون تطوعاً كما قاله الكاساني في البدائع ٢٢٦/٢-٢٢٧، وقال: ومنهم من أطلق اسم

السنة وهذا الإطلاق لا ينافي الواجب.. وفي تنوير الابصار متن الدر المختار مع حاشية

ابن عابدين أنها سنة مؤكدة ١٥١/٢، علماً بأن الجمهور يرون أن الواجب بمعنى الفرض

وهو ما طلب فعله على وجه اللزوم بحيث يأتّم تاركه فهما مترادفان.. بينما الحنفية لا يرون =

وروي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه (١).

الرأي الثاني: وإليه ذهب الشافعي في الجديد، ورواية لأحمد وهي الصحيحة في المذهب، أن العمرة واجبة في العمر مرة على من يجب عليه الحج (٢).

وبهذا القول قال عمر، وابن عباس، وابن عمر، وجابر رضي الله عنهم (٣).

الأدلة (٤):

١- أدلة أصحاب الرأي الأول (القائلون بأن العمرة سنة وليست

= أن الفرض مرادف للواجب شرعاً وإن كان قد يراد به في بعض مدلولاته لغة لأنهم يتفقون مع الجمهور أن الفرض والواجب كلاهما لازم بيد أن الفرض ثبت اللزوم فيه بدليل قطعي لا شبهة فيه، والواجب تثبت اللزوم فيه بدليل ظني، ولهذا الفرض أثره، فاللزوم في الواجب أقل من اللزوم في الفرض، فإذا ترك الفرض في فعل شرعي بطل الفعل، أما الواجب فلا يبطل تركه الفعل، لعدم ثبوت طلبه بدليل قطعي لا شبهة فيه، كما أن لهذا الفرض أثراً آخر وهو أن منكر الفرض يكفر أما من ينكر الواجب فالثابت عن الشارع بدليل ظني فيه شبهة، فإنه لا يكفر منكراً.. انظر أصول الفقه، محمد أبو زهرة ٢٨-٢٩... وكذلك نجد أن لدى بعض المالكية إضافة بأنها سنة مؤكدة، بعضهم يعرب عنها بأنها سنة كفاية، وأحياناً سنة واجبة، انظر مواهب الجليل ٤٦٦/٢-٤٦٧؛ الشرح الكبير للدردير ٢/٢؛ وبعضهم اقتصر على أنها سنة، انظر مختصر خليل مع مواهب الجليل ٤٦٦/٢.

(١) انظر المغني ٢١٨/٣؛ احكام القرآن للجصاص ٢٦٤/١.

(٢) انظر المذهب ٤/٧؛ مع المجموع، منهاج الطالبين للثوري ومعه شرحه مغني المحتاج ٤٦٠/١؛ نهاية المحتاج للرملي ٢٣٤/٢؛ الروض المربع ١٦٩؛ الانصاف ٣٨٧/٣؛ المغني ٢١٨/٣.

(٣) انظر المغني ٢١٨/٣؛ المجموع ٧/٧، مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٤/٣-٢٢٥؛ احكام القرآن للجصاص ٢٦٤/١.

(٤) للمزيد في هذه المسألة والأدلة، راجع بدائع الصنائع ٢٢٦/٢-٢٢٧؛ التاج والاكلیل ومواهب الجليل ٤٦٦/٢-٤٦٧؛ الأم للشافعي ١٣٢/٢-١٣٤؛ المغني ١١٨/٣-١١٩؛ احكام القرآن للجصاص ٢٦٣/١.

واجبة):

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول..

○ أما الكتاب : فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (١).

وجه الدلالة :

قال الكاساني : ولم يذكر العمرة لأن مطلق اسم الحج لا يقع على العمرة فمن قال إنها فريضة فقد زاد على النص فلا يجوز إلا بدليل (٢).

○ أما السنة: ففيها روايات كثيرة منها:

١- عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال: لا، وأن تعتمروا هو أفضل (٣).

والحديث صريح في الدلالة على عدم وجوب العمرة مع أفضليتها.

٢- استدلوا بحديث الأعرابي الذي جاء إلى رسول الله ﷺ وسأله عن الإيمان والشرائع، فبين له الإيمان وبين له الشرائع، ولم يذكر منها العمرة فقال الأعرابي: هل علي شيء غير هذا؟ فقال النبي ﷺ لا، إلا أن تطوع (٤)، فظاهره يقتضي انتفاء فريضة العمرة (٥).

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) بدائع الصنائع ٢/٢٢٦.

(٣) أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح ٣/٢٧، كتاب الحج، باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا.

(٤) متفق عليه، واللفظ للبخاري في صحيحه مع الفتح ١/١٠٦، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾. البَيِّنَةُ/٥

(٥) بدائع الصنائع ٢/٢٢٦.

○ أما المعقول فمنه ما يلي:

١- القياس على الطواف بجامع أن كلا منهما - العمرة والطواف - نسك غير مؤقت.

قال ابن قدامة: «لأن العمرة نسك غير مؤقت فلم يكن واجباً كالطواف المجرد» (١).

٢- إن الفروض مخصوصة بأوقات يتعلق وجوبها بوجودها كالصلاة والصيام والزكاة والحج فلو كانت العمرة فرضاً لوجب أن تكون مخصوصة بوقت فلما لم تكن مخصوصة بوقت كانت مطلقة له أن يفعلها متى شاء فأشبهت صلاة التطوع والصوم النفل (٢).

المناقشة :

أولاً : مناقشة الاستدلال بحديث جابر:

نوقش من وجهين:

١- من حيث السند :

فالحديث سنده ضعيف، وروى كذلك بأسانيد أخرى لا تصح ولا تقوم بمثلها الحجة ولا يغتر بكلام الترمذي إنه حديث حسن صحيح لأن الحفاظ اتفقوا على ضعفه (٣).

(١) انظر المغني ٢١٨/٣.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/١.

(٣) انظر المغني ٢١٩/٣؛ المجموع ٦-٥/٧؛ مغني المحتاج ٤٦٠/١؛ وقد قالوا إن دليل ضعفه أن مداره الحاج بن أرطاه لا يعرف إلا من جهته وهو ضعيف ومدلس باتفاق الحفاظ، قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس، تقريب التهذيب ١٥٢/١؛ وانظر تهذيب التهذيب ١٩٦/٢-١٩٨. وقد قال في الحديث: عن محمد بن المنكدر، ورواية المدلس بالعنينة لا يحتج بها، انظر المجموع ٦/٧.

٢- من حيث المتن:

لو سلمنا بصحة الحديث فإنه أيضاً لا يدل على أن العمرة ليست واجبة مطلقاً وذلك لعدة احتمالات:

- أ- لإحتمال أن المراد ليست واجبة على السائل لعدم استطاعته (١).
- ب - ويمكن حمله على المعهود^٢ هي العمرة التي قضوها حين أحصروا في الحديبية، أو على العمرة التي اعتمروها مع حجتهم مع النبي ﷺ فإنها لم تكن واجبة على من اعتمر (٢).
- ج - أن الحديث محمول على ما زاد على العمرة الواحدة (٣).

ثانياً : مناقشة الاستدلال بالمعقول:

١- مناقشة القياس على الطواف:

إنه قياس مع الفارق فالعمرة تفارق الطواف لأن من شرطها الإحرام بخلاف الطواف فإنه يصح بلا إحرام (٤).

- ٢- مناقشة القول بأن الفروض مخصوصة بأوقات متعلق وجوبها بها أما العمرة فليست مخصوصة بوقت، إن قولكم منقوض إذ أن هناك نوافل مخصوصة بوقت ولم يكن لتخصيصها بوقت أثر في وجوبها، فإن الحج النفل مخصوص بوقت ولم يدل ذلك على وجوبه (٥).

الجواب :

(١) مغني المحتاج ١/٤٦٠.

(٢) المغني ٣/٢١٩.

(٣) م. س.

(٤) م. س.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ١/٢٦٥.

هذا لا يلزم لأننا قلنا من شروط الفروض التي تلزم كل أحد في نفسه كونها مخصوصة بأوقات، وما ليس مخصوصاً بوقت فليس بفرض، وليس يمتنع على ذلك أن يكون بعض النوافل مخصوصاً بوقت وبعضها مطلق، غير مخصوص بوقت فكل ما كان غير مخصوص بوقت فهو نافلة، وما هو مخصوص بوقت فعلى ضربين منه فرض ومنه نفل (١).

أدلة الفريق الثاني: القائلين بوجوب العمرة.. (وهم الشافعية في الجديد، والصحيح عند الحنابلة).

استدلوا بالكتاب والسنة والأثر:

أ- أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٢).

وجه الدلالة:

قالوا إن مقتضى الأمر الوجوب ثم عطفها على الحج، والأصل التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه (٣) ويؤيد هذا التفسير قول ابن عباس عن العمرة أنها لقرينة الحج في كتاب الله (٤).

وقالوا: إن اللفظ يحتمل إتمامهما بعد الدخول فيهما ويحتمل الأمر بابتداء فعلهما فالواجب حمله على الأمرين بمنزلة عموم يشتمل على مشتمل (أي الأمرين)، فلا يخرج منه شيء إلا بدلالة (٥).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/١-٢٦٦.

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) المغني ٢١٨/٣؛ وانظر نهاية المحتاج ٤٣٥/٢.

(٤) المغني ٢١٨/٣.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٤/١.

ب - أما من السنة: فأحاديث منها:

١- عن أبي رزين أنه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن^(١) قال: أحجج عن أبيك واعتمر^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أنه ﷺ لم يكتف بأمره بالحج عن أبيه فقط بل أمره بالاعتمار عن أبيه، فدل على وجوبها وإلا لم يأمره بذلك.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: جهاد الكبير والصغير والضعيف والمرأة: الحج والعمرة^(٣).

ج - أما الأثر:

فلأن القول بوجوبها هو قول عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم ولا مخالف لهم إلا ابن مسعود على اختلاف عنه^(٤).

(١) الظعن في اللغة: هو السير والارتحال لحضور ماء أو طلب مَرِيعٍ، لسان العرب ٢٧٠/١٣، وفي حاشية السندي بفتحتين أو سكون الثاني والأولى معجمة والثانية مهملة، مصدر ظعن يظعن بالضم إذا سافر. وفي الجمع الظعن الراحة، أي لا يقوى على السير وعلى الركوب من كبر السن (حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٢١٣/٢).

(٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، والترمذي وقال حديث حسن صحيح. واللفظ لأبي داود ١٦٢/٢، كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره.

(٣) سنن النسائي ١١٣/٥، كتاب مناسك الحج باب فضل الحج، قال محقق جامع الأصول عبد القادر الأرناؤوط: الحديث صحيح الإسناد.

(٤) المغني ٢١٨/٣-٢١٩.

فَعَنِ الضُّبِّيِّ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ فَقُلْتُ ^{لَهُ} يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا نَصْرَانِيًّا وَإِنِّي أَسْلَمْتُ وَأَنَا حَرِيصٌ عَلَى الْجِهَادِ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ فَأَتَيْتُ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي فَقَالَ لِي: أَجْمَعُهُمَا وَادْبَحْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، وَإِنِّي أَهْلَلْتُ بِهِمَا مَعًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ ﷺ (١).

المناقشة :

أ- مناقشة الاستدلال بالآية: قال المخالفون لهم:

١- أن الآية لا تدل على وجوب العمرة لأن فيها أمراً بإتمام الحج والعمرة وهذا يقتضي نفي النقصان عنهما إذا فعلت، وإتمام الشيء يكون بعد الشروع فيه، وبه نقول إنها بالشروع تعتبر فريضة، إذاً فلا دلالة في الآية على وجوب العمرة (٢).

الرد من وجهين:

الوجه الأول: أن اللفظ يحتمل إتمامهما بعد الدخول فيهما ويحتمل الأمر بابتداء فعلهما، فالواجب حمله على الأمر بمنزلة عموم يشتمل على الأمرين، فلا يخرج منه شيء إلا بدلالة (٣).

والدليل إذا تطرق إليه الإحتمال سقط به الاستدلال.

الوجه الثاني: ثم إن هناك قراءة أخرى للآية حيث قرئت برفع العمرة، (والعمرة لله)، فهي كلام تام بنفسه غير معطوف على الأمر بالحج أخبر

(١) رواه أبو داود والنسائي واللفظ لأبي داود ١٥٩/٢، كتاب المناسك، (الحج) باب في الإقران.

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٦/٢؛ أحكام القرآن للجصاص ٢٦٤/٢.

(٣) انظر أحكام القرآن للجصاص ٢٦٤/١.

الله تعالى أن العمرة لله رداً لزعم الكفرة لأنهم كانوا يجعلون العمرة
للأصنام على ما كانت عبادتهم من الإشراك (١).

ب - مناقشة حديث أبي رزين:

إنه لا دلالة فيه على وجوبها لأنه لا خلاف أن هذا القول لم يخرج
مخرج الإيجاب إذ ليس عليه أن يحج عن أبيه ولا أن يعتمر (٢).

الراجع :

الراجع - والله أعلم - هو قول القائلين بأن العمرة سنة مؤكدة
وهم الحنفية والمالكية والشافعية في القديم ورواية لأحمد واختيار
الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فالآية التي استدل بها القائلون بالوجوب
قد رُد الاستدلال بها لأن الأمر بالاتمام لا يدل على الوجوب وإنما يجب
الاتمام بعد الشروع لا الابتداء.

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/٢٢٦.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/٢٦٧.

حكم خروج المرأة للعمرة:

إن أحكام العمرة لا تختلف عن أحكام الحج(١).

وحكم خروج المرأة للعمرة ينبني على حكم العمرة ذاتها، فمن قال إن العمرة واجبة فإن خروجها لعمرة الإسلام في رأيهم واجب ويأخذ أحكام خروج المرأة لحجة الإسلام الواجبة، وما بعد ذلك فالعمرة كحج التطوع.

أما من قال إن العمرة سنة مؤكدة فإن خروجها يكون مستحباً وتأخذ أحكام خروج المرأة لحج التطوع.

(١) ينبغي الانتباه إلى أن العمرة لا تختلف عن الحج من حيث الإحرام والمواقيت والإحصار وشروط صحتها ووجوبها والإذن والمحرم للمرأة... الخ، انظر المجموع ٧/٧.

المطلب الثالث

ضوابط خاصة بخروج المرأة للحج والعمرة

هناك بعض الأحكام الخاصة بالمرأة في الحج تختلف عن الرجل، سأذكر بعضاً منها مما تحتاج إلى معرفته عند خروجها مما يتصل بالبحث(١).

أولاً: لا خلاف بين العلماء أنه يحرم على المرأة تغطية وجهها في إحرامها (٢) ولكن لا يؤخذ هذا على إطلاقه، وإنما هو مقيد بعدم وجود الرجال فإن وجد الرجال جاز لها تغطية وجهها(٣).

فإنها إذا أرادت الستر عن أعين الرجال جاز لها تغطية الوجه مطلقاً علمت أو ظنت الفتنة بها أم لا؟

أما إذا علمت أو ظنت الفتنة بها كان سترها واجباً(٤).

واستدلوا على عدم تغطية المرأة وجهها في الحج وكشفه عن عدم وجود الرجال وستره عند وجودهم بما يلي:

١- روت عائشة رضي الله عنها قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حازوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من

(١) أنصح أخواتي المسلمات بالتفقه في أمور الحج ومراجعتها في أبواب الحج في كتب الفقه وقراءتها ودراستها وسؤال أهل الذكر قبل العزم على أداء فريضة الحج.

(٢) انظر المبسوط ٣٣/٤؛ الشرح الكبير للدردير ٥٥/٢؛ المهذب ٢٥٠/٧؛ المغني ٣٠١/٣؛ كشف القناع ٤٤٧/٢.

(٣) حاشية الدسوقي ٥٥/٢.

(٤) حاشية الدسوقي ٥٥/٢.

رأسها على وجهها، فإذا جاوزوا كشفناه(١).

وهذا يدل على أن المحرمة لا تغطي وجهها إلا إذا حازت الرجال أو مروا بها.

٢- ما روته فاطمة بنت المنذر رحمها الله حيث قالت: كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر(٢).

وهذا يستدل به على أن المحرمة تغطي وجهها للضرورة أو حاجة.

٣- ولأن المرأة حاجة إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها الستر على الإطلاق كالعورة(٣).

وفي وجوب الفدية عند تغطية الوجه أقوال:

١- الحنفية والحنابلة يرون أن في تغطية الوجه لغير ضرورة أو حاجة فدية(٤).

قال الحجاوي في الإقناع: والحاجة كمرور رجال قريباً منها(٥).

فيفهم أن الفدية لم تجب إذا كان ستر الوجه لضرورة أو حاجة.

٢- يرى المالكية أن لها أن تسدل ثوباً على وجهها للستر بلا فدية ولا

(١) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب المحرمة تغطي وجهها ١٦٧/٢؛ قال عبد القادر الأرناؤوط - المحقق والمعلق والمخرج لأحاديث جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري ٣١/٣؛ [وفي سنده يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي الكوفي، وهو ضعيف، ولكن يشهد له حديث أسماء الذي بعده فيقوى].

(٢) موطأ الإمام مالك، كتاب الحج، باب تخمير المحرم وجهه ٣٢٨/١، وإسناده صحيح ورواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، عبد القادر الأرناؤوط، جامع الأصول ٣١/٣.

(٣) المغني ٣٠١/٣.

(٤) انظر المبسوط ١٢٨/٤؛ كشف القناع ٤٤٧/٢؛ مع العلم أن الحنفية عبروا بالضرورة فقط بينما الحنابلة عبروا بالحاجة فقط.

(٥) الإقناع للحجاوي مع كشف القناع ٤٤٧/٢.

يجوز ذلك للوقاية من الحر والبرد فإن فعلت ذلك كان عليها فدية(١).

٣- بينما يرى الشافعية أن لها ذلك - مع الفدية - سواء كانت تغطية وجهها لحاجة كحر أو برد أو خوف فتنة ونحوها أم لغير حاجة(٢).

والراجع:

هو القول بأنه لا فدية على المرأة إن غطت وجهها للستر أما ما عداه فعليها الفدية.

* وقد اختلف الفقهاء في كيفية ستر الوجه في حالة الحاجة إلى ستره بالنسبة للمحرمة، هل يشترط مجافاة الستر للوجه أم لا؟

١- فيرى الحنفية والشافعية والقاضي من الحنابلة: أن لها أن تسدل على وجهها إذا أرادت ذلك بشرط أن يكون الغطاء متجافياً غير ملاصق، عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة(٣) كيفما يتيسر لها ذلك.

وذلك لأن الوجه من المرأة كالرأس من الرجل، فإنه يجوز للرجل تغطية رأسه من الشمس بما لا يقع عليه فكذلك المرأة في الوجه(٤).

فإن أصاب الغطاء البشرة ثم زال أو أزالته بسرعة فلا شيء عليها(٥) كما لو أطاررت الريح الثوب عن عورة المصلي ثم عاد بسرعة لا

(١) المنتقى للباجي ٢/٢٠٠.

(٢) انظر المجموع ٧/٢٦٢؛ مغني المحتاج ١/٥١٩.

(٣) انظر المبسوط ٤/٣٣؛ الوجيز مع المجموع ٧/٤٤٧؛ شرح فتح العزيز للرافعي ٨/٤٤٩؛ المغني ٣/٣٠١؛ كشف القناع ٢/٤٤٧.

(٤) المذهب ٧/٢٥٠.

(٥) المغني ٣/٣٠١؛ وانظر كشف القناع ٢/٤٤٧.

تبطل الصلاة فإن لم ترفعه مع القدرة افتدت، لأنها استدامت الستر(١).
ونوقش هذا القول:

بأن اشتراط مجافاة الغطاء عن الوجه لم يوجد في حديث عائشة السابق، ثم إن الظاهر خلاف هذا القول، إذ أن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة، فلو كان هذا شرطاً لبيان(٢).

٢- بينما يرى المالكية وجمهور الحنابلة:

أن لها أن تسدل على وجهها من فوق(٣)، كما بين ذلك حديث عائشة السابق، وهو مروي عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما وبه قال عطاء(٤).
وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل(٥) ويكون بلا غرز بإبرة ونحوها، ولا ربط أي عقد، فإن غرزته أو عقدته أو ربطته فعليها فدية(٦).

والراجع:

- والله أعلم - هو ما ذهب إليه المالكية وجمهور الحنابلة من أن لها أن تسدل ثوباً على وجهها دون اشتراط المجافاة للوجه وذلك لما يلي:
١- هذا القيد لم يرد في حديث عائشة أو حديث أسماء رضي الله عنهما.

٢- إن في اشتراط المجافاة والستر للوجه مشقة على المرأة وقد وضع الله عنا المشقة في التكليف خصوصاً وأنه لا دليل عليه.

(١) انظر مغني المحتاج ٥١٩/١؛ المبسوط ١٢٨/٤.

(٢) انظر المغني ٣٠١/٣؛ كشف القناع ٤٤٧/٢.

(٣) الشرح الكبير للدردير ٥٥/٢؛ المغني ٣٠١/٣.

(٤) المغني ٣٠١/٣.

(٥) م. س.

(٦) الشرح الكبير ٥٥/٢.

○ فرع :

ماذا لو أرادت المحرمة ستر وجهها ببرقع (١) أو نقاب (٢) عند الحاجة إلى الستر.

إن لبس البرقع مكروه بلا خلاف.

قال ابن المنذر: وكراهية البرقع ثابتة عن سعد، وابن عمر، وابن عباس، وعائشة رضي الله عنهم، ولا نعلم أحداً خالف فيه (٣) والبرقع كالنقاب. وذلك لما يلي:

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قام رجل فقال: يا رسول الله: ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الاحرام؟ فقال النبي ﷺ «لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس إلا أن يكون احد ليست له نعلان فليلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئاً مسه زعفران ولا الورس، ولا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين» (٤).

والشاهد :

قوله ﷺ «ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين».

والبرقع نوع من النقاب والحديث صريح الدلالة في النهي عن لبس

(١) البرقع في اللغة: ما تستر به المرأة وجهها، المصباح المنير ٦٢/١، ولكن البرقع المتعارف عليه هو ما تستر به المرأة وجهها باستثناء عينيها وبعض البراقع يظهر منه العينين وجزء من الوجنت والحواب.

(٢) النقاب هو الخمار الذي يشد على الأنف أو تحت المحاجر، فتح الباري ٥٣/٤.

(٣) المغني ٣٠١/٣، وانظر: المبسوط ١٢٨/٤..

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ٥٢/٣؛ كتاب الحج باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة.

النقاب والقفازين في حال الإحرام.

٢- ولأن على المرأة أن لا تلبس في مواضع الإحرام منها مخيطة يختص به، والذي يختص بالوجه من المخيط لبس النقاب والبرقع، فوجب على المرأة أن تعريه من ذلك (١).

ثانياً : حكم لبس القفازين للمحرمة (٢):

اختلف الفقهاء في حكم لبس المرأة للقفازين وذهبوا في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول: وهم المالكية والحنابلة وقول للشافعي وهو الأصح عند جمهور الشافعية (٣).

قالوا : لا يجوز لها لبس القفازين وهو قول بعض الصحابة منهم عمر وابن عمر رضي الله عنهما (٤). (٥).
واستدلوا بما يلي:

(١) انظر المنتقى للباجي ٢/٢٠٠.

(٢) القفازان: قيل هو ما تلبسه المرأة في يدها فتغطي بها أصابعها وكفيها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه، ابن حجر، فتح الباري ٣/٥٣.

(٣) انظر الاشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي ص ٢٢٥؛ المنتقى للباجي ٢/٢٠٠؛ الشرح الكبير ٢/٥٥؛ المجموع ٧/٢٦٣؛ المهذب ٧/٢٥٠؛ كشف القناع ٢/٤٤٨؛ المغني ٣/٣٠٤.

(٤) انظر المغني ٣/٣٠٤؛ المجموع ٧/٢٦٩.

(٥) وقد نقل في المجموع ذلك عن علي وعائشة رضي الله عنهما ونقل عنهما خلاف ذلك في المغني كما سيأتي في القول الثاني، انظر المجموع ٧/٢٦٩؛ المغني ٣/٣٤.

١- قوله ﷺ «ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين» (١). والحديث صريح في النهي عن لبس القفازين للمرأة المحرمة.

٢- القياس على الوجه، فهو رغم أنه عورة إلا أنه باتفاق يحرم تغطيته فكذا الكفان من باب أولى.

قال القاضي عبد الوهاب المالكي : (ولأنه [أي الكفين] - عضو ليس بعورة (٢) منها - أي المرأة - فوجب أن يتعلق به حكم الاحرام في باب التغطية أصله الوجه (٣).

قال ابن قدامة (٤): لأن الرجل لما وجب عليه كشف رأسه تعلق حكم إحرامه بغيره، فمنع من لبس المخيط في سائر بدنه، كذلك المرأة لما لزمها كشف وجهها ينبغي أن يتعلق حكم الإحرام بغير ذلك البعض وهو اليدين.

٣- ولأنه يجب على المرأة أن لا تلبس مواضع الإحرام منها مخيطة يختص به والذي يختص بالكفين القفازان فوجب على المرأة أن تعريهما من ذلك (٥).

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه الحنفية، وقول للشافعي (٦) حيث قالوا

(١) صحيح البخاري - مع فتح الباري - كتاب الحج، باب ما ينهى عن الطيب للمحرم والمحرمة ٥٢/٣.

(٢) هذا عند المالكية، أما الحنابلة فلهم في الكفين هل هما عورة أم لا روايتان، انظر: الانصاف ٤٥٢/١.

(٣) الاشراف على مسائل الخلاف ٢٢٥/١.

(٤) المغني ٣٠٤/٣.

(٥) انظر المنتقى للباجي ٢٠٠/٢.

(٦) انظر المبسوط ٣٣/٤؛ المذهب للشيرازي ٢٥٠/٧.

بجواز لبس القفازين..

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- كان سعد بن أبي وقاص يأمر بناته أن يلبسن القفازين في الإحرام (١) وقد رخص فيه علي وعائشة وعطاء (٢).

٢- لأن الكفين عضو يجوز ستره بغير المخيط، فجاز ستره بالمخيط كالرجلين (٣).

٣- أن لبس القفازين ليس إلا تغطية ليديها بمخيط وهي غير منهيّة عن لبس المخيط في إحرامها (٤).

الترجيح: الراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه المالكية والحنابلة والصحيح من قول الشافعي، من القول بعدم جواز لبس القفازين للمحرمة، وذلك لما يلي:

١- أن ما ورد عن سعد بن أبي وقاص قول صحابي، ولا حجة فيه مع الحديث الصحيح الذي استدل به الجمهور.

٢- أن ما ورد عن علي وعائشة فيه اضطراب فقد ذكر صاحب المغني أنهما قالا بجوازه وفي المجموع نقل النووي عنهما تحريم لبسهما.

٣- إذا كان يحرم عليها تغطية الوجه باتفاق - إلا لضرورة كالستر- فإن الكفين من باب أولى أن يمنع تغطيتهما، إذ أن الوجه رغم أنه عورة حرم تغطيتها له لغير ضرورة أو ستر، فالكفان أولى.. وربما نص على

(١) الام للشافعي ٢/٢٠٣.

(٢) انظر المغني ٣/٣٠٤.

(٣) انظر المذهب ٧/٢٥٠.

(٤) بدائع الصنائع ٢/١٨٦.

الوجه لأن الغالب تغطيتها له، أما القافزان فليس كل النساء كن يرتدينهما.

٤- ثم إن القائلين بمنع لبسهما لم يمنعوا سترهما فإن للمرأة تغطيتهما بأ شيء غير القفازين، ولا شيء عليها (١). ولكن نجد أن (القاضي من الحنابلة) فرق بين تغطيتهما ولف شيء من ال ثياب عليهما، وبين شد الثوب عليها حيث قال: (يحرم عليها شدّ يديها بخرقه)، وجعل الشد كلبس القفازين، وجعل في ذلك فدية ولم يجعل عليها شيئاً في ستر كفها بلا شد (٢) والله أعلم.

ثالثاً : مسائل تتعلق بالطواف والسعي:

المسألة الأولى:

اتفق جمهور الفقهاء على أن المرأة لا ترمل (٣) في الطواف بالبيت ولا تسعى سعياً شديداً بين الميادين الأخضرين في الصفا والمروة (٤) وإنما تمشي مشياً في جميع الأشواط والمسافة، غير أن هناك للشافعية وجه في مقابل الصحيح يرى بأنها إن سعت في الليل حال خلو المسعى استحبل لها السعي في موضع السعي كالرجل (٥). واستدل الجمهور على ذلك بما يلي:

(١) انظر الشرح الكبير ٥٥/٢؛ مغني المحتاج ٥١٩١-٥٢٠؛ كشف القناع ٤٤٨/٢.

(٢) انظر المغني ٣٠٥/٣. (بتصرف).

(٣) الرمل هو سرعة المشي والهولة، انظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٦٣/٣.

(٤) انظر المبسوط ٣٣/٤؛ الهداية للمرغيناني ٥١٤/٢؛ التاج والاكليد ١١٠/٢؛ مواهب الجليل

١٤٠/٣؛ المهذب ٣٦١/٧؛ الاشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٨؛ كشف القناع ٤٨٨/٢.

(٥) انظر: المجموع ٧٥/٨.

١- روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قوله: ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة (١).

٢- لأن الرمل لإظهار التجلد والقوة، والمرأة ليست من أهل القتال لتظهر الجلالة من نفسها (٢).

٣- إن الستر مطلوب من المرأة وفي السعي الشديد والرمل لا يؤمن أن يبدو شي من عورتها، في رملها وسعيها أو تسقط لضعف بنيتها، فلهذا تمنع من ذلك وتؤمر بأن تمشي مشياً (٣).

الأدب الثاني : عدم الصعود للصفا والمروة:

تمنع المرأة من صعود الصفا والمروة (٤)، وتقف أسفلهما وأجاز المالكية للمرأة الصعود إذا خلت من الزحام (٥).
لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة ولا ترفع صوتها بالتلبية (٦).

الأدب الثالث: لا تزاحم الرجال لاستلام الحجر:

لا يستحب للمرأة أن تستلم الحجر إذا كان هناك جمع، ولا تزاحم الرجال، لذلك ولا لغيره، خوف المحذور، لأنها ممنوعة من مماسة الرجال

(١) الدارقطني ٢/٢٩٣، كتاب الحج باب المواقيت، رقم ٢٦٧.

(٢) المبسوط ٤/٣٣؛ وانظر كشف القناع ٢/٤٨٨.

(٣) المبسوط ٤/٣٤؛ وانظر كشف القناع ٢/٤٨٨. - مع المجموع -

(٤) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٨٤؛ المذهب ٧/٣٦٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٨.

التاج والاكلیل ٣/١١٠؛ مواهب الجليل ٣/١٤٠؛ كشف القناع ٢/٤٨٨.

(٥) التاج والاكلیل ٣/١١٠.

(٦) رواه الدارقطني ٢/٢٩٥، كتاب الحج، باب المواقيت، رقم ٢٦٦.

ومزاحمتها معهم فلا تستلم الحجر إلا إذا وجدت ذلك الموضع خالياً من الرجال (١). ولكن تشير المرأة إلى الحجر كالرجل الذي لا يمكنه الوصول إليه إلا بمشقة (٢).

الأدب الرابع: يستحب للمرأة الطواف والسعي في الأوقات التي لا زحام فيها:

يستحب للمرأة أن تطوف ليلاً بالبيت (٣) إن أمنت أن يأتيها الحيض أو النفاس، لأنه أستر وأصون لها ولغيرها من الملامسة والفتنة (٤)، وكذلك السعي يستحب لها ليلاً وإن سعت نهاراً جاز، وتسدل على وجهها ما يستره (٥).

قلت : إن تقييد الاستحباب بالليل ربما كان في الزمان الماضي، أما في زماننا فإن الليل قد يكون أشد زحاماً للإضاءة الحاصلة في المسجد الحرام، فكأن الناس في وضوح النهار، ولتحري الناس برودة الجو ليلاً، ولأن طبيعة غالب الناس في هذا العصر أصبحت تميل للسهر ليلاً، والنوم نهاراً، فإن أغلبهم يؤجل الطواف إلى الليل لذلك ينبغي للمرأة تحري وقت عدم الزحام سواء كان ليلاً أو نهاراً وتحرص على تجنب الرجال ومزاحمتهم والتستر قدر الامكان، وهذا القيد يناسب كل زمان، والله أعلم.

(١) انظر المبسوط ٣٤/٤؛ وانظر المجموع ٣٨/٨؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٨؛ كشف القناع ٤٧٧/٢.

(٢) كشف القناع ٤٧٧/٢.

(٣) المجموع ٣٨/٨؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٨؛ كشف القناع ٤٧٧/٢.

(٤) المجموع ٣٨/٨-٣٩، ٧٥.

(٥) انظر المجموع ٧٥/٨.

الأدب الخامس: الحرص على البعد عن مخالطة الرجال في الطواف والسعي:

يستحب للمرأة أن تكون في حاشية المطاف، بحيث لا تخالط الرجال، وبعدها عن الجلبة أفضل إلا إذا لم يوجد رجال فالقرب أفضل في حقها (١).

رابعاً: بعض الآداب المتعلقة بالتلبية وأعمال الحج:

أ- يستحب للمرأة قلة الكلام فيما لا ينفع، والإكثار من التلبية وذكر الله تعالى (٢).

ب - لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية (٣).. وذلك لما في رفع الصوت من الفتنة إلا بمقدار ما تُسمع رفيقاتها (٤). ويكره لها رفع الصوت (٥).

وعدم رفع الصوت عند التلبية مجمع عليه، وقد نقل الإجماع ابن قدامة عن ابن عبد البر فقال: (قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها وإنما عليها أن تسمع نفسها) (٦).

(١) انظر مواهب الجليل ٣/١٤٠؛ المجموع ٨/٣٨-٣٩؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٨.

(٢) المغني ٣٤/٣٠٤.

(٣) انظر المبسوط ٤/٣٤؛ مواهب الجليل ٣/١٤٠؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٨؛ المذهب

٣٥٩/٧؛ المغني ٣/٣٠٥.

(٤) انظر المبسوط ٤/٣٤؛ المغني ٣/٣٠٥.

(٥) المغني ٣/٣٠٥.

(٦) م. س.

ج - يكره للمرأة الشابة الذهاب للحج مشياً على الأقدام من مكان بعيد وإن استطاعت ذلك(١).

د - يستحب لها الوقوف بعرفة نازلة لا راكبة، لأنه أصون لها وأستر، ويستحب أن تكون جالسة لا قائمة، ويستحب لها أن تكون في حاشية الموقف، وأطراف عرفات بخلاف الرجل الذي يستحب له أن يكون عند الصخرات السود بوسط عرفات(٢).

هـ - لا يستحب للمرأة أن ترفع يديها عند رمي الجمار(٣) إلا بالقدر الذي يمكنها من الرمي في المرمى من غير زيادة على ذلك.

و - لا يستحب للمرأة أن تذبح نسكها بنفسها(٤).

~~~~~

---

(١) مواهب الجليل ٣/١٤٠.

(٢) انظر الاشباه والنظائر لابن نجيم ٣٨٤؛ مواهب الجليل ٤/١٤٠؛ الاشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٧؛ المذهب ٧/٣٦٢-٣٦٤.

(٣) م. س.

(٤) م. س.

## المبحث الثاني

### الخروج لحضور العيدين والكسوف والاستسقاء.

وفيه ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

#### خروج النساء لحضور العيدين

العيد لغة : العيد: الموسم، وجمعه أعياد، على لفظ الواحد فرقاً بينه وبين أعوار الخشب(١).

وهو من مادة عاد أي رجع، ويقال: اعتاده، وتعوده، أي صار عادة له، والمعادة الرجوع إلى الأمر الأول.. العيد واحد الأعياد، وقد عيدوا تعييداً أي شهدوا العيد(٢).

العلاقة بين المعنى اللغوي واستعماله في العيد المعروف:

سمي العيد المعروف عيداً لأنه يعود ويتكرر، أو لأنه يعود بالفرح والسرور(٣).

والعيد عند المسلمين يطلق على عيدين لا ثالث لهما وهما عيد الفطر وأوله أول يوم من شهر شوال، ويأتي عقب أداء الركن الرابع من أركان الإسلام وهو الصوم، أما العيد الثاني فهو عيد الأضحى وهو يوم النحر ويكون أوله في العاشر من شهر ذي الحجة يأتي عقب أداء

---

(١) المصباح المنير ٥٩٧/٢؛ مادة [عود].

(٢) مختار الصحاح ٤٦١، مادة عود.

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣٠٥/١.

الركن الخامس من أركان الإسلام وهو الحج، أو صوم يوم عرفة لمن لم يحج، ويحرم الصيام في العيدين، فقد جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال: [إن رسول الله ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين، أما يوم الأضحى فتأكلون من لحم نسككم، وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم] (١).

### مشروعية صلاة العيدين:

#### أ - من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾ (٢).

وجه الدلالة:

قيل إن المراد بقوله ﴿فصل﴾ أي صلاة عيد الأضحى، فدلّت الآية على مشروعية صلاة العيد (٣).

#### ب - من السنة :

فعله ﷺ حيث ثبت بالتواتر أنه ﷺ كان يصلي العيدين وواظب عليهما الصحابة رضوان الله عليهم من بعده.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة (٤).

وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي في الأضحى والفطر

---

(١) سنن أبي داود ٣١٩/٢، برقم ٢٤١٦، كتاب الصوم، باب في صوم العيدين.

(٢) الكوثر: ٢.

(٣) هذا أحد الأقوال في شرح المراد بقوله ﴿فصل﴾ وإلا فقد اختلف فيها فقليل صلاة النحر وقيل صلاة الصبح بجمع، وقيل الصلوات المفروضة، هذا مع اختلاف الفقهاء في دلالة الأمر، انظر أحكام القرآن للقرطبي ٢٠/٢١٨-٢١٩.

(٤) انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري ٢/٤٥٣، كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد.



ثم يخطب بعد الصلاة(١).

### ج - من الإجماع:

فقد أجمع المسلمون على أن صلاة العيدين مشروعة(٢).

### حكم صلاة العيدين:

للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

#### القول الأول:

ذهب الحنابلة في ظاهر المذهب والإصطخري من الشافعية وأبو موسى الضرير من الحنفية وقول للمالكية أنها فرض على الكفاية(٣).  
ويكفيها في هذه المسألة أنها مشروعة لما سبق من الأدلة(٤).

#### القول الثاني:

ذهب الشافعية والمالكية في المشهور إلى أنها سنة مؤكدة(٥)  
واقصر بعض الحنفية على القول بأنها سنة(٦).

#### القول الثالث:

الصحيح عند الحنفية أن صلاة العيدين واجبة على من وجبت عليه

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٥١/٢، كتاب العيدين، باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة.

(٢) المغني ٢٧٢/٢؛ المجموع ٢/٥؛ وفيه أنهم أجمعوا على أنها ليست فرض عين وهذا فيه نظر، لأننا سنجد في كل مذهب روايات في حكمها.

(٣) انظر البدائع ٢٧٥/١؛ المواهب ١٨٩/٢؛ المجموع ٢/٥؛ شرح منتهى الإرادات للفتوح ٣٠٥/١؛ المغني ٢٧٢/٢؛ العدة للمقدسي ١١٠.

(٤) البحث في الخلاف الوارد في حكمها يخرج بنا عن صميم البحث، وللزيادة فلتراجع المراجع السابقة.

(٥) انظر: نهاية المحتاج ٣٨٥/٢، مواهب الجليل ١٨٩/٢؛ الكافي لابن عبد البر ٧٧.

(٦) انظر: المبسوط ٣٧/٢.

الجمعة (١).

والراجح والله أعلم، هو القول بأنها فرض كفاية ذلك لأنها شعار  
كالغسل والدفن، وبالقيااس على صلاة الجنابة بجامع التكبيرات (٢).

حكم صلاة العيدين بالنسبة للنساء:

أ- اتفق الأئمة الأربعة على: أنها مشروعة للمرأة وليست واجبة  
عليهن (٣) ولكن اختلفوا في كيفية المشروعية..  
وهم في ذلك على أقوال ثلاثة:

القول الأول:

ذهب بعض الشافعية وجمهور المالكية، إلى أن صلاة العيدين مندوبة  
مستحبة في حق النساء (٤).

فقد ورد عن مالك أن صلاة العيدين لا تجب على النساء وإن شهدن  
الصلاة فلا ينصرفن إلا بانصراف الإمام، وإن لم يشهدن العيدين فما  
عليهن بواجب أن يصلين ولكن لهن إن أردن أن يصلين أفذاذاً (٥) مثل  
صلاة الإمام ولا يجمع بهن الصلاة أحد وليس عليهن ذلك، إلا أن يشأن،

---

(١) انظر بدائع الصنائع ١/٢٧٤-٢٧٥؛ شرح فتح القدير ٧/٢؛ الاختيار ١/٨٥؛ غير أن صاحب  
المبسوط ذكر أنه اشتبه المذهب في حكمها فقليل إنها سنة وقيل إنها تجب على من تجب  
عليه الجمعة، والأظهر أنها سنة، المبسوط ٣٧/٢، وانظر الفرق بين الفرض والواجب عند  
الحنفية وغيرهم هامش ص ٤٠٤-٤٠٥ من البحث.

(٢) انظر نيل الأوطار ٣/٣٨٢..

(٣) انظر بدائع الصنائع ١/٢٧٥؛ مواهب الجليل ٢/١٨٩؛ التاج والاكلي ٢/١٨٩؛ حاشية  
الدسوقي والشرح الكبير ١/٣٩٦؛ كشف القناع ٢/٥٢.

(٤) انظر الشرح الكبير ١/٣٩٦؛ المدونة ١/١٥٥؛ الأم للشافعي ١/٢٤٠.

(٥) أفذاذاً: أي أفراداً، والفذ: الواحد، المصباح المنير ٢/٦٣٦-٦٣٧.

وقد كان يستحب لهن أدائها (١).

وقيل: إنه يندب إقامتها لهن، ولا تؤمر بها وجوباً وإنما استحباباً (٢).

وقال الشافعية: تشرع أيضاً للمرأة فلا تتوقف على شروط الجمعة من اعتبار الجماعة والعدد وغيرهما (٣).

وذكر الشافعي أنه لم يرخص لأحد تركها؛ ومن فاتته يصلّيها كصلاة الإمام، التكبير وعدده، والمرأة عليها أن تصلّيها في البيت، وإن تركتها كره ذلك لها ولا قضاء عليها (٤).

#### القول الثاني:

وهو للحنابلة، حيث يرون أنها مباحة فقالوا أنها تفعلها تبعاً لأهل وجوبها (٥) أي تصبح منها ولكن لا تنعقد لها.

#### القول الثالث:

ذهب إليه بعض الشافعية (٦) فقالوا يستحب اخراج النساء غير نوات الهيئات والمستحسنات في العيدين دون غيرهن. وإليه ذهب ابن حبيب من المالكية، وهو القائل بوجوب أدائها على النساء وإن لم يشهدنها في جماعة فليصلينها ركعتين حيث كن (٧).

---

(١) المدونة ١٥٥/١ (بِقَصْرِ)

(٢) انظر الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٩٦/١..

(٣) مغني المحتاج ٣١٠/١.

(٤) الأم ٢٤٠/١ بتصرف.

(٥) كشف القناع ٥٢/٢.

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٨/٦.

(٧) انظر التاج والإكليل ١٩٧/٢.

## والراجع:

هو القول بأن صلاة العيدين في حق النساء مستحبة، وذلك لما جاء في الصحيح عن أم عطية رضي الله عنها قالت: أمرنا - تعني النبي ﷺ - أن نخرج في العيدين العواتق (١)، وذوات الخدور (٢)، وأمر الحَيِّض أن يعتزلن مصلى المسلمين (٣).

## **حكم خروج النساء إلى المصلى يوم العيد:**

اختلف العلماء في حكم هذه المسألة اختلافاً كثيراً، فهناك من قال لا بأس بخروج النساء إلى المصلى يوم العيد، وهؤلاء منهم من جعله على سبيل الجواز وبعضهم جعله على سبيل الاستحباب، وهناك من قال بمنع خروجهن للمصلى يوم العيد وهؤلاء منهم من جعل المنع مقتصرًا على الشواب، ومنهم من جعل المنع للكراهة، ومنهم من جعله للتحريم، فالعلماء في هذه المسألة على أقوال هي كالتالي:

---

(١) العواتق : جمع عاتق وهي الجارية البالغة، وقيل: هي التي قاربت البلوغ، وقيل هي ما بين أن تبلغ الى أن تعنس، ما لم تتزوج، والتعنيس طول المقام في بيت أبيها بلا زوج حتى تطعن في السن.. قالوا: سميت عاتقاً لأنها عتقت من امتهاها في الخدمة، والخروج في الحوائج، قيل قاربت ان تتزوج فتعتق من قهر أبيها وأهلها وتستعمل في بيت زوجها، انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٨/٦؛ وانظر سبل السلام ٢٦٥/٢؛ نيل الأوطار ٣٥٣/٣.

(٢) الخدور: البيوت، وقيل الخدر ستر يكون في ناحية البيت، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٨/٦.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٨/٦-١٧٩؛ كتاب صلاة العيدين، باب إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى.

## القول الأول :

ذهب المالكية (١) والظاهرية (٢) والحنابلة في أصح الروايات (٣) إلى القول بالاباحة مطلقاً.

غير أن ابن عبد البر من المالكية قال: وترك شهودهن أحب إليّ لما حدث في الناس من التبرج (٤).

## القول الثاني:

ذهب الحنفية (٥) وبعض المالكية (٦) ورواية للحنابلة (٧) إلى التفرقة

(١) انظر الكافي لابن عبد البر ٧٨؛ والمدونة ١/١٥٥؛ والحقيقة أنه في المدونة لم يذكر الحكم مباشرة ولكن حينما سئل مالك عن النساء: هل يؤمرن بالخروج إلى العيدين وهل يجب عليهن الخروج إلى العيد كما يجب على الرجال الأحرار قال: لا، ثم سئل عن شهد العيدين من النساء ممن لا يجب عليهن الخروج فإذا صلوا مع الإمام وأرادوا الانصراف قبل الخطبة يتعجلن لمصلحة بيوتهن قال: لا أرى أن ينصرفن إلا بانصراف الإمام، وهذه الإجابات على هذه الأسئلة يفهم منها جواز خروجهن.

(٢) انظر المحلى لابن حزم ٣/٣٠١.

(٣) انظر الإنصاف للمرداوي ٢/٤٢٧؛ المغني ٢/٢٧٨؛ وفي المغني ورد التعبير عن الإباحة بلفظ لا بأس حيث قال : ولا بأس بخروج النساء يوم العيد إلى المصلى، ونقل ابن قدامة عن القاضيين ظاهر كلام أحمد: أن ذلك جائز غير مستحب.

(٤) الكافي لابن عبد البر ٧٨.

(٥) انظر المبسوط ٢/٤١؛ وبدائع الصنائع ١/٢٧٥؛ ونلاحظ أن صاحب المبسوط ٢/٤١: ذكر أنه لا يجب ابتداء على النساء الخروج للعيدين ولكن قد كان يرخص لهن وذكر ذلك على إطلاقه، ثم أخذ يبين الحكم في زمانه بأنه اختلف فأصبح فيه التفريق بين الشابة والعجوز وتطرق هو وصاحب بدائع الصنائع ١/٢٧٥ لحكم خروجهن للصلوات كلها بالتفصيل وذكر الخلاف بينهم في ذلك.

(٦) انظر التاج والاكلیل ٢/١٩٤؛ حيث نقل صاحبه عن ابن شاش قوله: أما العجائز فيخرجن في بذلة الثياب، وهذا يعني أنه يجيز ذلك للنساء العجائز. مشروطة بهن دون الشواب.

(٧) انظر الإنصاف ٢/٤٢٧.

بين الشابة والعجوز، فقالوا يخرج العجائز أما الشواب فيكره  
خروجهن غير أن الحنفية اختلفوا بعد خروج العجائز للمصلى هل  
يصلين مع الإمام أم فقط يحضرن؟

أ - حيث روى الحسن عن أبي حنيفة أنهن يصلين مع الإمام لأن  
المقصود بالخروج هو الصلاة (١).

ب - بينما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة: أن لهن الخروج ولكن لا  
يصلين العيد مع الإمام وإنما خروجهن لتكثير سواد المسلمين،  
واستدلوا بحديث أم عطية الذي جاء فيه أن النساء كن يخرجن مع  
رسول الله ﷺ مع نوات الخدور والحيض، ومعلوم أن الحائض لا  
تصلي فظهر أن خروجهن لتكثير سواد المسلمين فكذلك في زماننا (٢).

#### قلت:

والعمل برواية الحسن أولى بالقبول لأن حديث أم عطية فيه أن  
الحيض يعتزلن المصلى والاعتزال خاص بالحيض وهذا يعني أن هناك  
غيرهن ممن توفرت فيهن شروط صحة الصلاة يؤدين الصلاة في المصلى  
إذ لا مانع من صلاتهن مع الإمام في الصفوف الخاصة بالنساء بعيدات  
عن الرجال فالحائض تخرج لتكثير سواد المسلمين وغير الحائض  
تخرج للصلاة وتكثير سواد المسلمين أيضاً، والله أعلم.

#### القول الثالث:

---

(١) انظر المبسوط ٤١/٢؛ بدائع الصنائع ٢٧٦/١.

(٢) انظر م. س.

وهو للشافعية (١) حيث ذهبوا للتفريق بين العجوز والشابة وفرقوا بين ذوات الهيئة وغير ذوات الهيئة، عجوزاً كانت أم شابة، وفرقوا بين ذوات الجمال وغيرها، وفرقوا بين من تشتهى وغيرها.

أ- فالشابة وذات الجمال ومن تشتهى يكره لها الحضور لما في ذلك من خوف الفتنة عليهن أو بهن (٢).

ب - أما العجائز فيباح لهن الخروج لمصلى العيد، ولكن اختلف الشافعية في خروجهن هل هو على سبيل الإباحة فقط أم هو على سبيل الاستحباب؟ فلهم في ذلك وجهان:

الوجه الأول: وهو ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه قالوا :

١- إذا كان النساء العجائز من اللواتي لا يشتهين وغير ذوات الهيئات فإن خروجهن مستحب لحضور العيدين.

٢- أما إذا كان النساء العجائز من ذوات الهيئات وهن اللواتي يشتهين لجمالهن فيكره حضورهن، هذا هو المذهب المنصوص عليه وبه قطع الجمهور من الشافعية وهو ما صوبه صاحب المجموع (٣).

قال الشافعي: «أحب شهود النساء العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة والأعياد وإنني لشهودهن الأعياد أشد استحباباً مني لشهودهن غيرها من الصلوات المكتوبات» (٤).

الوجه الثاني: وهو ما حكاه الرافعي، أنه لا يستحب لهن الخروج

---

(١) انظر المجموع ٩/٥.

(٢) انظر المجموع ٩/٥.

(٣) انظر المجموع ٩/٥.

(٤) الأم ٢٤٠/١.

بحال(١).

القول الرابع :

وجوب خروج النساء إلى مصلى العيد وهو قول أبو بكر وعلي وابن عمر رضي الله عنهم(٢). فقد ورد في مصنف ابن أبي شيبة عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما أنهما قالاً: حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين(٣). وكان ابن عمر يخرج من استطاع من أهله في العيدين(٤).

القول الخامس:

كراهة خروج النساء إلى مصلى العيد مطلقاً، سواء أكن عجائز أم شواًباً وهو رواية للحنابلة(٥)، وهو للنخعي ويحيى الأنصاري وقالوا: لا نعرف خروج المرأة في العيدين عندنا، وكرهه سفيان وابن المبارك(٦)

(١) المجموع ٩/٥.

(٢) حكاه عنهم القاضي عياض ونقله عنه صاحب نيل الأوطار ٣/٣٢٧؛ وصاحب فتح الباري ٢/٤٧٠؛ وذكر أيضاً في سبل السلام ٢/٦٥؛ وذكره النووي في شرح صحيح مسلم ١٧٨/٦-١٧٩.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٨٧/٢، رقم ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، كتاب صلاة العيدين، باب من رخص في خروج النساء الى العيدين، وقال المحقق سعيد اللحام في معنى كل ذات نطاق، أي كل أنثى بالغة.

(٤) المغني ٢/٢٧٨.

(٥) الانصاف ٢/٤٢٧؛ أحكام النساء للإمام أحمد بن خليل تحقيق عبدالقادر أحمد عطا، ص ٤٦، وفيه: سأل عبدالله بن أحمد أبيه عن خروج النساء في العيد فأجابه: أما في زماننا هذا فلا لأنهن فتنة.. اهـ. هذا مما يوحي إلى أنه يقرر خصه ذلك وإباحته إلا أنه لتغير الزمان وحصول الفتنة فيرى المنع مع العلم أن زمنه كان ما بين أواخر القرن الثاني الهجري، إلى ما يقارب منتصف القرن الثالث الهجري، وقد ولد الإمام أحمد سنة ١٦٤هـ وتوفي سنة ٢٤١هـ.

(٦) انظر المغني ٢/٢٧٨.



وزهب إليه من السلف عروة والقاسم (١). وقد حكاه الترمذي عن الثوري (٢).

### القول السادس:

يستحب خروج النساء لحضور العيدين وهو رواية لأحمد وهو اختيار ابن حامد (٣).

### الأدلة:

#### ١- أدلة القول الأول:

وهو للمالكية والظاهرية والحنابلة في أصح الروايات، وقد استدلوا على إباحة حضور النساء العيدين مطلقاً شواهداً أو عجائز بما يلي:

أ- بعموم حديث أم عطية الذي روي بعدة روايات منها:

١- عن أم عطية رضي الله عنها: [أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى، العواتق والحيض وذوات الخدور، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله: إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال: «لتلبسها أختها من جلبابها» (٤).

٢- عن أم عطية قالت: [كنا نؤمر بالخروج في العيدين والمخبة والبكر

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٩/٦.

(٢) نيل الأوطار ٣/٣٥٤.

(٣) انظر الإنصاف ٢/٤٢٧.

(٤) متفق عليه، واللفظ لمسلم كتاب العيدين، باب إباحة خروج النساء في العيدين في المصلى ١٨٠/٦ وقد رواه البخاري بلفظ آخر ٤٦٣/٢، ٤٦٤، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى.

قالت الحيض يخرجن فيكن خلف الناس يكبرن مع الناس [١].

٣- عن أم عطية رضي الله عنها [ أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة جمع نساء الأنصار في بيت فأرسل إلينا عمر بن الخطاب فقام على الباب فسلم علينا، فرددنا عليه السلام، ثم قال: أنا رسول رسول الله ﷺ إليكن، وأمرنا بالعيدين أن نخرج فيهما الحيض والعق ولا جمعة علينا ونهانا عن اتباع الجنائز [٢].

وجه الدلالة :

الأمر في الحديث للإباحة، وهو كثير في القرآن والسنة مثل قوله: ﴿وأشهدوا إذا تباعتم﴾ (٣). فهذه الروايات صريحة في إباحة خروج النساء لحضور العيدين دون تخصيص العجائز دون الشواب بل فيه نص على إخراج الأبكار والحيض والعواتق وهؤلاء في الغالب لسن بعجائز.

قال الشوكاني عن حديث أم عطية: والحديث وما في معناه من الأحاديث قاضية بمشروعية خروج النساء في العيدين إلى المصلى من غير فرق بين البكر والثيب والشابة والعجوز والحائض وغيرها ما لم تكن معتدة أو كان في خروجها فتنة أو كان لها عذر (٤).

ب - واستدلوا كذلك بإجماع الصحابة :

حيث قال ابن حزم: «ولو ادعى امرؤ الإجماع على صحة خروج

---

(١) صحيح مسلم ١٧٨/٦؛ كتاب العيدين إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى.

(٢) سنن أبي داود ٢٩٦/١، كتاب الصلاة، باب خروج النساء في العيد، رقم ١١٣٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤) نيل الأوطار ٣/٣٥٤.

النساء إلى العيدين وأنه لا يحل منعهن لصدق لأننا لا نشك في أن كل من حضر ذلك من الصحابة رضي الله عنهم، أو بلغه ممن لم يحضر فقد سلم ورضي وأطاع والمانع عن هذا مخالف للإجماع والسنة»(١).

٢- أدلة أصحاب القول الثاني: وهم الحنفية وبعض المالكية القائلون بخروج العجائز وكراهة خروج الشواب: استدلووا على ذلك قائلين:

إن الشواب يكره خروجهن لأنهن قد أمرن بالقرار في البيوت ونهين عن الخروج للإنتقال لما في خروجهن من سبب الفتنة بلا شك والفتنة حرام وما أدى إلى حرام فهو حرام(٢).

أما العجائز فيرخص لهن الخروج لصلاة العيدين لأنه يمكنها أن تعتزل ناحية الرجال كيلا تصدم فرخص لهن الخروج ولا يعترض على ذلك بكثرة الفساق في الطرقات لأن الصالحات والعلماء أيضاً يكثررون فتؤدي كثرتهم وهيبتهم إلى عدم الوقوع في المآثم(٣).

#### المناقشة:

نوقش هذا القول بأن التفريق بين الشواب والعجائز حيث كره خروج الشابة وأبيح خروج العجوز يعتبر تخصيصاً بغير مخصص، إذ أن حديث أم عطية الصحيح عام يشمل الشواب والعجائز فالتفرقة إذن تحكم ولا دليل عليه(٤).

---

(١) المحلى ٣/٣٠١.

(٢) انظر المبسوط ٢/٤١؛ وبدائع الصنائع ١/٢٧٥.

(٣) انظر المبسوط ٢/٤١؛ بدائع الصنائع ١/٢٧٥-٢٧٦؛ بتصرف.

(٤) انظر نيل الأوطار ٣/٣٥٤.

٣- واستدل أصحاب القول الثالث وهم الشافعية القائلون بخروج العجائز غير ذوات الهيئة وكراهة الخروج للعجائز ذوات الهيئة والشابات وذوات الجمال ومن تشتتهى..

قالوا لما في حضور هؤلاء من خوف الفتنة عليهن وبهن، لذلك يكره لهن حضور العيدين (١).

وقد نوقش قولهم هذا: بأن التفريق بين الشواب والعجائز وذوات الهيئات وغير ذوات الهيئات يخالف صريح حديث أم عطية.

وقد رد الشافعية قائلين: لقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل"، ولأن الفتن وأسباب الشر في هذه الأعصار كثيرة بخلاف العصر الأول والله أعلم (٢).

الجواب:

قال صاحب المغني: «إن سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع من قول عائشة، وقول عائشة مختص بمن أحدثت دون غيرها ولا شك أن تلك يكره لها الخروج وإنما يستحب لهن الخروج غير متطيبات، ولا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة ويخرجن في ثياب البذلة، لقول رسول الله ﷺ ليخرجن تفلات ولا يخالطن الرجال بل يكن ناحية منهم».. اهـ (٣).

٤- واستدل القائلون بوجوب خروج النساء لمصلي العيد يوم العيد

وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن عمر رضي الله عنهم أجمعين، بما يلي:

---

(١) انظر المجموع ٩/٥.

(٢) انظر المجموع للنووي ٩/٥.

(٣) المغني ٢٧٩/٢.

الدليل الأول: روى البخاري عن أم عطية قولها : أُمرنا (١) أن نخرج فنخرج الحيض والعواتق وذوات الخدور- قال ابن عون: «أو العواتق ذوات الخدور - فأما الحيض فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزلن مصلاهم(٢)».

وجه الدلالة :

قالوا: إن الحديث دليل على وجوب إخراجهن(٣).  
وقد نوقش هذا الدليل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول :

أن الحديث وإن كان فيه أمر بإخراج النساء ذوات الخدور والمخبات إلا أن المفسدة في ذلك الزمن كانت مأمونة بخلاف اليوم ولهذا صح عن عائشة رضي الله عنها: لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل(٤).  
وقد رد صاحب المغني هذه المناقشة بأن سنة الرسول ﷺ أحق بالاتباع من قول عائشة وقول عائشة مخصص بمن أحدثت دون غيرها ومن أحدثت لا شك في أنه يكره لها الخروج(٥).

الوجه الثاني:

أن الأمر بخروج النساء إلى المصلى منسوخ، قال الطحاوي إن ذلك

---

(١) أمرنا: مبني للمجهول للعلم بالأمر وأنه رسول الله ﷺ انظر سبل السلام ٦٥/٢.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٤٧٠/٢؛ كتاب العيدين باب اعتزال الحيض المصلى.

(٣) انظر سبل السلام ٦٥/٢.

(٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٨/٦.

(٥) انظر المغني ٢٧٩/٢.

كان في صدر الاسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد فيكون فيه إرهاب للعدو ثم نسخ(١).

الرد على دعوى النسخ: ودفع القول بالنسخ بما يلي:

- ١- أنه نسخ عمر الدعوى وهذا لا يصح(٢).
- ٢- أن القول بالنسخ يدفعه أن ابن عباس شهد خروجهن وهو صغير(٣) وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إليهن لقوة الاسلام حينئذ(٤).
- ٣- ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين في قوله: «يشهدن الخير ودعوة المسلمين»، وقوله «يكبرن مع الناس»(٥).
- ٤- ويدفعه أيضاً أنه قد أفقت به أم عطية بعد وفاته ﷺ بمدة كما في البخاري، ولم يخالفها أحد من الصحابة(٦).

الوجه الثالث:

قلت: والأولى أن نقول إن الأمر هنا للندب وليس للوجوب ويكون الصارف الذي صرفه من الوجوب إلى غيره الروايات الأخرى التي ليس فيها الأمر، إذ أن صلاة العيدين هي نفسها أصلاً ليست بواجبة

---

(١) نقله عنه كل من صاحب سبل السلام ٦٥/٢-٦٦؛ وصاحب نيل الأوطار ٣/٣٥٤.

(٢) سبل السلام ٦٦/٢؛ وانظر نيل الأوطار ٣/٣٥٤.

(٣) انظر صحيح البخاري بفتح الباري ٤٦٥/٢؛ خروج الصبيان إلى المصلى في الأعياد فقد روى ابن عباس قيل له أشهدت العيد مع النبي ﷺ؟ قال: نعم، ولولا مكاني من الصغر ما شهدت.. الحديث.

(٤) سبل السلام ٦٦/٢؛ وانظر نيل الأوطار ٣/٣٥٤.

(٥) م. س.

(٦) م. س.

على الرجال حتى تجب على النساء، فيكون الخروج إليها غير واجب، بل مندوب، والله أعلم.

### الدليل الثاني:

عن ابن عباس رضي الله عنهما «أنه ﷺ كان يخرج نساءه وبناته في العيدين» (١).

### وجه الدلالة:

أن فعله ﷺ يؤيد الوجوب وهو ظاهر في استمرار ذلك منه ﷺ وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصريح في الشواب (٢). والعجائز أولى (٣).

### مناقشة الدليل الثاني:

إن ما روى عن ابن عباس عند ابن ماجة في إسناده الحجاج بن أرطاه وهو مختلف فيه (٤).

### الدليل الثالث:

عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «ليس للنساء نصيب في الخروج إلا مضطرة - يعني ليس لها خادم - إلا في العيدين الأضحى والفطر، وليس لهن نصيب في الطرق إلا الحواشي» (٥).

---

(١) أخرجه ابن ماجة ٣٩٣/١، أبواب ما جاء في صلاة العيدين، باب ما جاء في خروج النساء في العيدين.

(٢) ذلك لأن بناته ﷺ وبعض نسائه من الشابات.

(٣) انظر: سبل السلام ٦٥/٢.

(٤) نيل الأوطار ٣٥٢/٣.

(٥) رواه الطبراني في الكبير، انظر: كتر العمال ٣٦١/١٦ - ٣٩٢، برقم ٢٥٠٦٢.

### المناقشة:

أ / إن هذا الحديث ضعيف وقد ضعفه الألباني (١).

ب / إن ما روي عن ابن عمر - على فرض صحته - ليس صريحاً في وجوب إخراجهن لمصلى العيد، بل قد يدل على الإباحة فقط.

### الدليل الرابع:

روى عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما أنهما قالاً: «حق» على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين» (٢).

### المناقشة:

إن ما روي عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما لا يدل على الوجوب، قال ابن حجر: إن قوله (حق) يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب (٣)، والدليل إذا تطرق إليه الإحتمال سقط به الاستدلال.

هـ - واستدل أصحاب القول الخامس القائلين بكراهة خروج النساء لمصلى العيد مطلقاً شواهاً أو عجائز وهي رواية للحنابلة وقول النخعي وغيرهما من السلف، بالدليل التالي:

قالوا لأن النساء فتنة (٤) فيكره خروجهن لمصلى العيد حتى لا يفتن

---

(١) انظر: ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص: ٧١٠، رقم (٤٩٢٣).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٨٧/٢، برقم ٥٧٨٥-٥٧٨٦، كتاب صلاة العيدين، باب من رخص في خروج النساء إلى العيدين، وقال محقق المصنف سعيد اللحام في معنى كل ذات نطاق: أي كل أنثى بالغة.

(٣) فتح الباري ٤٧٠/٢.

(٤) أنظر: أحكام النساء، لمرام أحمد بن حنبل، ص ٤٦.



الرجال ولا يفتتن بهن.

الرد:

إن القول بكراهة خروجهن إلى المصلى على الإطلاق رد للأحاديث الصحيحة بالرأي (١).

٦- واستدل القائلون باستحباب خروج النساء لمصلى العيد - وهو رواية لأحمد بن حنبل واختيار ابن جامد - بحديث أم عطية أيضاً (٢)، وقالوا: إن الأمر بخروجهن للعيد يحمل على الندب (٣) ذلك أن خروجهن مغل بشهود الخير ودعوة المسلمين كما في بعض الروايات، ولو كان واجباً لما علل بذلك ولكان خروجهن لأداء الواجب عليهن امتثال الأمر (٤).

واعترض الصنعاني فقال: وفيه تأمل، فإنه قد يعلل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يعلل بأدائه (٥).

---

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣/٣٥٤.

(٢) سبق تخريجه، انظر ص: ٤٣٢، ٤٤١، من البحث.

(٣) سبل السلام ٦٥/٢.

(٤) سبل السلام: ٦٥/٢.

(٥) م. س.

## الراجح:

والراجح والله أعلم هو القول القائل بإباحة خروج النساء عامة وهو قول المالكية والظاهرية وأصح الروايات عن الحنابلة وذلك لحديث أم عطية الصحيح ودلالته الظاهرة في ذلك خصوصاً وأن هذا القول مقيد بضوابط للخروج إذا تحققت تلك الضوابط جاز خروجهن مطلقاً وإلا فإنه لا يجوز خروجهن.

وهذا القول أفضل من منع الشواب منهن مطلقاً لأن بعضهن لا فتنة بخروجها، وهذا أيضاً أفضل من القول باستحباب الخروج للعجائز فقط ولكن الإباحة بشروطها هي الأنسب والله أعلم.

## ما ينبغي للمرأة مراعاته عند الخروج لصلاة العيدين:

إذا قلنا إن الراجح في مسألة خروج المرأة للعيدين الإباحة، فإن هناك بعض الأمور التي يجب أن لا تغيب عن المرأة المسلمة التي تريد الخروج طلباً لمرضاة الله وشهود الخير وهي كما يلي:

١- يستحب للمرأة حضور العيدين وغيرها من الصلوات نظيفة بالماء غير متطيبة للنهي عن ذلك (١)، وللخوف من الافتتان بهن، كما سبق بيانه في الضوابط العامة.

٢- يستحب لها أن تلبس ثياباً لا تلفت النظر إليها ولا تسترعي انتباه الرجال ولا تحتوي على الزينة الظاهرة ولا ثياب الشهرة (٢).

٣- إن الحائض إذا خرجت لشهود العيدين تعتزل المصلى كما ورد في الحديث الصحيح حتى وإن أقيمت الصلاة في غير المسجد (٣) - المصلى -.

قال الشافعي: «وإن حضرتها امرأة حائض لم تصل ودعت ولم أكره لها ذلك وأكره لها أن تحضرها غير حائض إلا طاهرة للصلاة لأنها (٤) لا

---

(١) انظر الأم ٢٣٣/١؛ مغني المحتاج ٣١٢/١؛ مواهب الجليل ١٩٤/٢.

(٢) انظر م. س (بتصرف).

(٣) وقد اختلف الشافعي في سبب هذا المنع مع أنه في المصلى وليس بالمسجد، والصواب أنه منع تنزيه لا تحريم وسببه الصيانة والاحتراز من مقاربة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة وإنما لم يحرم لأنه ليس مسجداً وقال البعض إنما يحرم المكث في المصلى على الحائض كالمسجد لأنه موضع للصلاة فأشبه المسجد، انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٩/٦.

(٤) أي الحائض لم يكره حضورها لأنها لا تقدر على الطهارة بينما يكره لغيرها الحضور غير طاهرة لأنها تقدر على الطهارة.

- تقدر على الطهارة وأكره حضورها إلا طاهرة إذا كان الماء يطهرها(١).
- ٤- يندب للنساء الاستماع للخطبتين، لا كما يفعل كثير من الناس رجالاً ونساء حيث ينصرفون عقب الصلاة فلا يستمعون للخطبتين ولا يتركون غيرهم يستمعون للإزعاج الحاصل بخروجهم في الزحام الشديد ويكره لهن أن ينصرفن قبل سماع الخطبة بل لا ينصرفن حتى ينصرف الإمام لأن الخطبة من سنة الصلاة وتوابعها، فمن شهد الصلاة ممن تلزمه أو ممن لا تلزمه من صبي أو امرأة أو عبد لا ينبغي له أن يترك حضور سنتها مع القدرة(٢).
- ٥- إن المرأة يشرع لها التكبير(٣) إن حضرت الجماعة بطريق التبعية، ولكن لا تجهر بذلك وإنما بصوت منخفض، لأن صوتها عورة(٤)، قال النووي في قول أم عطية عن الحيض: «يكبرن مع الناس»، [إن فيه جواز استحباب التكبير لكل أحد في العيدين وهو مجمع عليه](٥).
- غير أن هناك رواية عن أحمد أنه لا يكبرن لأن التكبير ذكر يشرع فيه رفع الصوت فلم يشرع في حقهن كالأذان(٦).
- ٦- ينبغي على النساء أن يحرصن على عدم اصطحاب أطفالهن الذين

(١) الأم ٢٣٣/١.

(٢) مغني المحتاج ٣١٢/١؛ وروى ذلك عن مالك، المنتقى للباجي ٣٢٢/١؛ وانظر المدونة ١٥٥/١.

(٣) انظر الكافي لابن عبد البر ٧٩؛ والمغني ٢٩٤/٢.

(٤) انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٢٢٧/١؛ مغني المحتاج ٣١٤/١؛ شرح منتهى الإرادات ٣٠٩-٣١٠، المغني ٢٩٤/٢.

(٥) شرح النووي على مسلم ١٧٩/٦.

(٦) انظر: المغني ٢٩٤/٢.

لا يمكن ضبطهم مما يؤذي المصلين، أما إذا كانوا ممن يضبط نفسه فلا بأس بشهودهم الصلاة (١).

٧- يجب على النساء أن يراعين عدم الاختلاط بالرجال وعلى ولي الأمر تخصيص أماكن لهن كما فعل الرسول ﷺ وهذا يفهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما [ثم أتى النساء] مما يشعر أنهن كن منفردات بعيداً عن الرجال غير مختلطات بهم (٢).

الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مجموع فتاوى ودراسات إسلامية، ١/٢٠٠، ص ١٠٠.

---

(١) الكافي لابن عبد البر ٧٨؛ وانظر فتح الباري ٤٦٦/٢.

(٢) فتح الباري ٤٦٦/٢.

## المطلب الثاني

### خروج النساء لصلاة الكسوف والخسوف

#### الكسوف والخسوف لغة:

يقال: كسف القمر يكسف كسوفاً، وكذلك الشمس كسفت تكسف كسوفاً، ذهب ضوءها واسودت، وكسف القمر: ذهب نوره وتغير إلى السواد، وكسفت الشمس وخسفت بمعنى واحد، وقد تكرر في الحديث ذكر الكسوف والخسوف للشمس والقمر فرواه جماعة فيهما بالكاف، ورواه جماعة فيهما بالخاء، ورواه جماعة في الشمس بالكاف، وفي القمر بالخاء، والكثير في اللغة وهو اختيار الفراء أن يكون الكسوف للشمس والخسوف للقمر (١).

والأشهر في السنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر (٢).

#### الخسوف والكسوف اصطلاحاً:

اتفق جمهور أهل العلم وغيرهم على أن الخسوف والكسوف هو زهاب ضوء أحد النيرين أي الشمس والقمر، أو زهاب بعضه (٣).

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٢٩٨/٩، مادة [كسف].

(٢) المهذب ومعه المجموع ٤٣/٥.

(٣) انظر منتهى الارادات ٣١١/١؛ بتصرف، شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٨/٦ بتصرف.

## حكم صلاة الكسوف أو الخسوف:

### ○ كسوف الشمس:

اتفق الفقهاء على أنها سنة مؤكدة في كسوف الشمس (١) وذلك لفعله ﷺ لها وأمره بها.

فقد ورد في الصحيح عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أنها قالت: [أتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هي قائمة، فقلت ما للناس، فأشارت بيدها إلى السماء وقالت: سبحان الله، فقلت: آيه، فأشارت أي نعم، قالت: فقمتم حتى تجلاني الغشى، فجعلت أصب فوق رأسي الماء، فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال...] الحديث (٢).

وروي عن عائشة رضي الله عنها عن الرسول ﷺ قوله: "إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فافزعوا للصلاة.." الحديث (٣).

### ○ ثم اختلفوا بعد ذلك هل تصلى جماعة أم فرادى؟

١- والجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، على أنها يسن فعلها

---

(١) بدائع الصنائع ٢٨٠/١؛ قالوا: إنها نافلة وذهب بعضهم إلى الوجوب لقوله ﷺ صلوا... وقالوا إن مطلق الأمر للوجوب، وانظر: فتح القدير ٨٤/٢؛ وفيه ذكر أن الظاهر أن الأمر للتدب، وانظر: بداية المجتهد ٢١٠/١؛ الكافي لابن عبد البر ٧٩؛ المجموع ٤٤/٥؛ شرح منتهى الإرادات ٣١١/١؛ المغني ٣١٢/٢.

(٢) صحيح البخاري بفتح الباري ٥٤٣/٢؛ صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٠/٦؛ واللفظ للبخاري.

(٣) متفق عليه، واللفظ لمسلم، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٢/٦؛ كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، وقد جاء هذا النص ضمن حديث طويل لعائشة رضي الله عنها وصفت فيه صلاته ﷺ في كسوف الشمس والقمر.

جماعة (١)، لقول عائشة رضي الله عنها: [خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فقام وكبر وصف الناس وراءه]. (٢).

٢- أما الحنفية فعلى أنه لا يفعلها جماعة إلا الإمام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيد، ولا يصلي كل فريق في مسجدهم لأنه ﷺ أقامها في مسجد وقيمها الآن من هو قائم مقامه وإلا فليصل الناس فرادى لأن هذا تطوع والأصل فيه أداؤها فرادى (٣).

#### ○ خسوف القمر:

أما صلاة كسوف أو خسوف القمر، فأكثر أهل العلم على أنها مشروعة لخسوف القمر ولكن اختلفوا في كيفية أدائها، فهل تؤدي جماعة أم لا؟  
أ / فذهب الشافعية والحنابلة (٤) إلى القول بمشروعية أدائها جماعة مثل كسوف الشمس، وذلك لقوله عليه السلام: «إذا رأيتموهما فافزعوا للصلاة» (٥)، فساوى بين الشمس والقمر في مشروعية الصلاة.  
وقد ذكر النووي أن فيه دليلاً على استحباب الصلاة لكسوف القمر، على هيئة كسوف الشمس (٦)، وقالوا: لأن كسوف القمر أحد الكسوفين فأشبهه كسوف الشمس (٧).

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر ٨٠؛ المجموع ٤٤/٥؛ شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٨/٦؛ شرح منتهى الإرادات ٣١٢/١.

(٢) متفق عليه، واللفظ لمسلم، بشرح النووي ٢٠١/٦-٢٠٢؛ كتاب الكسوف. (٣) المبسوط ٧٥/٢.

(٤) انظر: المجموع ٤٤/٥؛ المغني ٣١٢/٢.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٢/٦، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار.

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٨١/٦.

(٧) المغني ٣١٢/٢.



ب / أما الحنفية والمالكية (١)، فذهبوا إلى عدم مشروعية صلاة خسوف القمر جماعة، فقال الحنفية: إن الصلاة حسنة وتصلى فرادى لا بجماعة (٢)، وقال المالكية: (.) واستحب أن يصلى الناس له أفذاذاً ركعتين كسائر الصلوات النافلة (٣).

وذلك لأن النبي ﷺ لم ينقل عنه الصلاة بجماعة في خسوف القمر، مع أنه كان الأكثر حدوثاً من كسوف الشمس (٤)، ولأن الأصل أن غير المكتوبة لا تؤدي جماعة (٥)، فقد قال عليه الصلاة والسلام: "صلاة الرجل في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة" (٦).

ويستثنى من ذلك قيام رمضان، لاتفاق الصحابة عليه، وكسوف الشمس لفعله ﷺ ولأن كسوف القمر بالليل فيشوق على الناس الاجتماع، وربما يخاف الفتنة، وكذلك فإن ما يؤدي جماعة يؤذن له ويقام بينما التطوعات لا أذان لها ولا إقامة فدل على عدم أدائها جماعة (٧).

---

(١) انظر: المبسوط ٧٦/٢؛ بدائع الصنائع ٢٨٢/١؛ الكافي لابن عبد البر ص: ٤٨٠؛ بداية المجتهد ٢١٤/١.

(٢) المبسوط ٧٦/٢، بدائع الصنائع ٢٨٢/١.

(٣) بداية المجتهد ٢١٤/١.

(٤) انظر: المبسوط ٧٦/٢؛ بدائع الصنائع ٢٨٢/١.

(٥) م. س.

(٦) سنن أبي داود ٢٧٤/١؛ كتاب الصلاة، باب صلاة الرجل التطوع في بيته، رقم الحديث (١٠٤٤).

(٧) انظر: المبسوط ٧٦/٢؛ بدائع الصنائع ٢٨٢/١.

## حكم صلاة الكسوف والخسوف للنساء وخروجهن لأدائهما

أ / لما كان الحنفية لا يرون قيام صلاة الجماعة في كسوف الشمس ويرون أنه لا تشرع صلاة خسوف القمر جماعة، فإنهم لم يتكلموا عن صلاة النساء للكسوف والخسوف، - هذا فيما اطلعت عليه والله أعلم .-

ب / أما المالكية والشافعية والحنابلة، :

١- فمن حيث حكم صلاة الكسوف أو الخسوف في حق النساء فهم متفقون على أنها سنة في حق النساء.

٢- أما من حيث خروجهن لذلك فهم متفقون على جواز خروجهن للصلاة مع اختلاف في التفصيل، فالمالكية قالوا بعدم خروجهن لصلاة خسوف الشمس وتصلي في بيتها، أما خسوف القمر فلا جماعة فيها أصلاً، أما الشافعية فأجازوا ذلك لمن لا هيئة لها بارعة من النساء والعجوز، وكرهوا لغيرهن الخروج، أما الحنابلة فاستحبوا حضورها للعجائز ويبقى غيرهن على الإباحة، والله أعلم.

تفصيل المسألة:

١- المالكية يرون أن كسوف الشمس سنة في حق الرجال والنساء معاً

لأنها مسنونة لم تشرع لها خطبة فكانت على الرجال والنساء كالوتر (١)  
قال الدردير : سن عيناً للنساء صلاة الخسوف على المشهور (٢).

أما من حيث الخروج فإنهم يرون أنها تصلى في بيتها لأن الجماعة غير  
شرط فيها بل مستحبة للرجال في المساجد (٣).

ونقل ابن حجر في الفتح عن القرطبي قائلا: قال القرطبي: روى عن  
مالك أن الكسوف إنما يخاطب به من يخاطب بالجمعة (٤). ثم قال ابن  
حجر معقباً: والمشهور عنه خلاف ذلك، وهو إلحاق المصلى في حقهن  
بحكم المسجد (٥).

أما صلاة كسوف القمر فلا يجمع لها أصلاً فيكره أن تصلى جماعة  
والأفضل كونها في البيوت (٦).

٢- أما الشافعية فمن حيث مشروعية الصلاة في حقهن قال في  
المجموع: إن المذهب أنها تسن للمرأة (٧) أما من حيث خروجهن لذلك  
فقد قال الشافعي: «لا أكره لمن لا هيئة لها بارعة من النساء ولا للعجوز  
ولا للصبي شهود صلاة الكسوف مع الإمام بل أحبها لهن وأحب إلي

---

(١) انظر المنتقى للباجي ٣٢٦/١؛ نقلا عن ابن حبيب.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤٠٢/١.

(٣) انظر : أسهل المدارك للكشناوي ٣٤٣/١.

(٤) فتح الباري ٥٤٣/٢.

(٥) م. س.

(٦) انظر: أسهل المدارك للكشناوي ٣٤٣/١.

(٧) المجموع ٤٥/٥.

لذوات الهيئة ان يصلينها في بيوتهن(١).

٣- أما الحنابلة فمن حيث المشروعية فقد ذكر صاحب المغني ذلك فقال: وتشرع في حق النساء؛ لأن عائشة وأسماء صلت مع رسول الله ﷺ (٢)، أما من حيث الخروج فذكر صاحب المنتهى استحباب حضورها للعجائز(٣).

### الأدلة :

ومما يستدل به على جواز حضور النساء لصلاة الكسوف حديث أسماء وله روايات منها:

عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أنها قالت: أتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هي قائمة تصلي، فقلت ما للناس؟ فأشارت بيدها إلى السماء وقالت: سبحان الله، فقلت آية فأشارت أي نعم، قالت: فقامت حتى تجلاني الغشي، فجعلت أصب فوق رأسي الماء..(٤)، الحديث.

قال ابن حجر : قال الزين بن المنير استدل به ابن بطال على جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف(٥).

---

(١) الأم للشافعي ٢٤٦/١؛ وقد ذكر من أحكامهن في صلاة الكسوف فقال: وإن كسفت الشمس ورجل مع نساء فيهن ذوات محرم منه، صلى بهن وإن لم يكن فيهن ذوات محرم منه كرهت، ذلك له وإن صلى بهن فلا بأس أن شاء الله تعالى، فإن كن اللاتي يصلين نساء فليس من شأن النساء الخطبة ولكن لو ذكرتهن احداهن كان حسناً.

(٢) المغني ٣١٢/٢.

(٣) منتهى الارادات ٣١٢/١.

(٤) صحيح البخاري بفتح الباري ٥٤٣/٢ برقم ١٠٥٣، كتاب الكسوف، باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف.

وقد أورد ابن حجر على استدلال ابن بطلال اعتراضاً حيث قال: وفيه نظر لأن أسماء إنما صلت في حجرة عائشة (١) ثم دفعه بقوله: لكن يمكن أن يتمسك بما ورد في بعض طرقه، أن نساء غير أسماء كن بعيدات عنها، فعلى هذا فقد كن في مؤخرة المسجد كما جرت عادتهن في سائر الصلوات (٢).

### قلت والله أعلم:

ومما يؤكد قول ابن حجر المؤيد لابن بطلال هو رواية أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها في صحيح مسلم حيث ورد في الحديث [ ... فأطال القيام حتى رأيتني أريد أن أجلس ثم التفت الى المرأة الضعيفة فأقول: هذه أضعف مني، فأقوم... ] (٣) الحديث

مما يدل على أنهم كن يصلين في المسجد وليس في الحجرة لأن الحجرة كما نعلم صغيرة لا تتسع خصوصاً إذا ما علمنا أنه كان عليه الصلاة والسلام حينما يقوم الليل كان يزيل قدم عائشة عن موضع سجوده، مما يدل على صغر الحجرة، مما يتعسر معه صلاتهن فيها - والله أعلم -.

وعليه، فإن المرأة يباح لها حضور صلاة الكسوف والخسوف ويستحب ذلك للعجائز ومن لا هيئة : بارعة لها، وإذا خرجت المرأة فعليها أن تراعي شروط خروجها للمسجد والضوابط العامة.

---

(٥) فتح الباري ٥٤٣/٢ .

(١) م . س .

(٢) فتح الباري ٥٤٣/٢ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٢/٦ كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار.

## المطلب الثالث

### خروج النساء للاستسقاء

الإستسقاء لغة:

هو طلب السقي مثل الاستمطار لطلب المطر (١).

الإستسقاء اصطلاحاً:

هو طلب السقيا من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص (٢).

حكم الإستسقاء:

أجمع العلماء عن أن الاستسقاء سنة (٣).

---

(١) المصباح المنير للفيومي ٣٨٢/١.

(٢) انظر فتح الباري ٤٩٢/٢؛ وفي الفواكه الدواني ٣٥٦/١: هي طلب السقيا من الله تعالى لقط نزل بهم أو بدوابهم. والمجموع ٦٤/٥: مراد الفقهاء من سؤال الله تعالى أن يسقي عباده عند حاجتهم، وفي منتهى الإرادات ٣١٤/١: هو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة.

(٣) شرح النووي على مسلم ١٨٧/٦؛ بداية المجتهد ٢١٤/١.

وإن اتفق الفقهاء على أن الاستسقاء سنة إلا أنهم اختلفوا في كنيته مشروعية الصلاة لها.

أ- فذهب الجمهور من مالكية وشافعية وحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية، وسائر العلماء من السلف والخلف والصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أنه يسن لها صلاة ركعتين، انظر الكافي لابن عبد البر ٨٠؛ بداية المجتهد ٢١٤/١؛ المجموع ٦٤/٥؛ فتح الباري ٤٩٢/٢؛ شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٧/٦؛ شرح منتهى الإرادات ٣١٤/١؛ المغني ٣١٩/٢؛ بدائع الصنائع ٢٨٢/١؛ وذلك للأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ أنه صلى للاستسقاء ركعتين ومنها ما رواه عباد بن تميم عن عمه قال: «خرج النبي ﷺ إلى المصلى فاستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين»، صحيح مسلم ١٨٨/٦.

ب - أما الحنفية - ما عدا محمد بن الحسن، والصحيح عن أبي يوسف - فذهبوا إلى أنه لا تصلي جماعة وإنما يجوز أن يصلوا وحدائاً ولكن الاستسقاء هو الدعاء والاستغفار، انظر =

## حكم خروج النساء لحضور صلاة الاستسقاء:

أ- لما كان أبو حنيفة وبعض أصحابه (باستثناء أبي يوسف ومحمد بن الحسن) (١) لا يرون مشروعية الصلاة جماعة للاستسقاء وإنما الدعاء والاستغفار، فإنهم لم يتطرقوا لخروج النساء للاستسقاء حتى ولو لم يكن هناك صلاة، هذا فيما اطلعت عليه والله أعلم...

ب - أما بقية الفقهاء من مالكية وشافعية وحنابلة، وبعض الحنفية فهم متفقون في الجملة على جواز خروج العجائز ومن لا هيئة لهن والمتجالات (٢) إذا راعين ضوابط الخروج، أما الشابات فيكره لهن ذلك.

### أقوال العلماء في المسألة بالتفصيل:

#### ١- المالكية:

ذكر ابن عبد البر في الكافي (٣) أنه لا بأس بشهود النساء والصبيان ولم يفرق بين النساء، أما الباجي (٤) فقد قال: «ولا بأس أن

---

= بدائع الصنائع ٢٨٢/١؛ الهداية بشرح فتح القدير ٩١/٢؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً﴾ ولأنه ﷺ استسقى ولم ترد عنه الصلاة، انظر الهداية مع فتح القدير ٩١/٢..  
والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه يصلى لها وذلك لقوة استدلالهم وصحته، والله أعلم.

(١) قول أبو يوسف لم يذكر في ظاهر الرواية قيل إن قوله مع أبي حنيفة ولكن ذكر الطحاوي أن قوله مع محمد بن الحسن وهو الأصح كما ذكر الكاساني في بدائع الصنائع ٢٨٢/١.

(٢) انظر الكافي لابن عبد البر ٨١؛ المنتقى ٣٣٤/١؛ أسهل المدارك للكشناوي ٣٤٢/١؛ الأ/ ٢٤٨/١؛ المجموع ٧١/٥؛ شرح منتهى الإرادات ٣١٥/١؛ المغني ٣١٩/٢؛ المبسوط ٤١/٢.

(٣) ص ٨١.

(٤) المنتقى ٣٣٤/١.

يخرج من شاء من النساء أو المتجالات ولا يمنعن من مشاهدة الخير  
والبر ويكره خروج الشواب إليه لأن النظر إليهن فتنة.

بينما قسم الكشناوي (١) النساء في ذلك إلى:

١- متجالات : ويخرجن باتفاق، ولكن في حيضهن ونفاسهن لا يخرجن  
باتفاق.

٢- الشابة الناعمة والمرأة الحائض والنفاس، فالشابة الناعمة لا  
تخرج باتفاق، لأن خروجها ينافي الخشوع، أما الحائض ونحوها فلا  
تخرج لعدم طهرها.

٣- الشابة التي ليست بناعمة: اختلف فيها.

قال ابن شاش والمشهور أن الشابة التي لا يخشى منها الفتنة لا  
يشرع لها الخروج.

٢- أما الشافعية:

فقد ذكر الشافعي (٢) واتفق معه أصحابه (٣) حيث جاء في الأم ما  
نصه: «وأحب أن يخرج الصبيان، ... وكبار النساء، ومن لا هيئة لها  
منهن ولا أحب خروج ذوات الهيئة».. (٤) ثم قال: «والإماء مثل الحرائر،  
وأحب إلى لو ترك عجائزهن ومن لا هيئة له منهن يخرجن، ولا أحب ذلك  
في ذوات الهيئة منهن ولا يجب على ساداتهن تركهن يخرجن» (٥).

---

(١) أسهل المدارك شرح ارشاد السالك للكشناوي ٣٤٢/١، (بتصرف).

(٢) الأم ٢٤٨/١.

(٣) المجموع ٧١/٥.

(٤) الأم ٢٤٨/١.

(٥) م. س.



### ٣- أما الحنابلة:

فقد أباحوا خروج العجائز لأنهن خلق الله ومن لا هيئة لها، أما الشواب وذوات الهيئة فلا يستحب لهن الخروج، لأن الضرر في خروجهن أكثر من النفع (١).

### ٤- بعض الحنفية، (أبو يوسف ومحمد بن الحسن).

قالا : «يرخص للعجائز في حضور الصلوات كلها وفي الكسوف والاستسقاء لأنه ليس في خروج العجائز فتنة، والناس قل ما يرغبون فيهن وقد كن يخرجن الى الجهاد مع رسول الله ﷺ يداوين المرضى ويسقين الماء ويطبخن» (٢).

وعلى هذا فإن المرأة التي أبيع لها الخروج فعليها أن تراعي الضوابط العامة لخروج المرأة، غير أنه ينبغي هنا التنبيه إلى مسألة مهمة في الموضوع، ألا وهي تحويل الرداء في صلاة الاستسقاء، وهذه أصلاً، اختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً من حيث مشروعية قلب الرداء وكيفيته، فليُنظر المسألة كلها في مواضعها في كتب الفقه ولكن أوجز حكمها على النحو التالي:

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وصاحباً أبي حنيفة إلى أن من سنة الاستسقاء قلب الرداء (٣) والمعنى في ذلك التفاؤل بالتحول من

---

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات ٣١٥/١؛ المغني ٣١٩/٢.

(٢) المبسوط ٤١/٢.

(٣) انظر المبسوط ٧٧/١؛ بدائع الصنائع ٢٨٤/١؛ الكافي لابن عبد البر ٨١؛ بداية المجتهد

٢١٦/١؛ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٩٨/٢؛ المهذب مع المجموع ٧٨/٥؛ شرح

النووي على مسلم ١٨٨/٦؛ شرح منتهى الإرادات ٣١٧/١.

الجذب إلى الخصب.

وذلك لما روي في الصحيح أنه ﷺ «خرج إلى المصلى فاستسقى فاستقبل القبلة وقلب رداءه فصلى ركعتين» (١).

وجه الدلالة:

قال النووي: فيه دليل على استحباب تحويل الرداء (٢).

ولكن اختلفوا هل يفعل المأمومون ذلك اقتداء بالإمام أم تقتصر المشروعية عليه وحده؟ في هذه المسألة خلاف..

١- فقد ذهب الجمهور إلى استحباب ذلك حتى للناس فيحولون بتحويل الإمام (٣)، لأن ما ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق غيره حيث لا دليل على الخصوصية (٤).

٢- أما الحنفية: فلا يرون ذلك في حق المأمومين (٥) فضلا عن أنهم لا يرون الجماعة فيها كما سبق بيانه.

وعلى قول القائلين باستحباب ذلك في حق المأمومين فماذا تفعل المرأة التي أبيح لها الخروج للاستسقاء فهل يستحب في حقها ذلك أم لا؟..

يفهم من كلام صاحب فتح الباري أن الاستحباب يشمل النساء، بدليل أنه ذكر من خالف في ذلك فقال: «واستثنى ابن الماجشون النساء

---

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٤٩٨/٢، كتاب الاستسقاء، باب تحويل الرداء في الاستسقاء.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٨/٦.

(٣) بداية المجتهد ٢١٦/١؛ شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٨/٦؛ المهذب ٧٩/٥؛ شرح منتهى الإرادات ٣١٧/١.

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣١٧/١.

(٥) المبسوط ٧٧/٢.

فقال: لا يستحب في حقهن»(١).

وما ذهب إليه ابن الماجشون هو الصواب في نظري والله أعلم، لأن فعله في حق المرأة متعسر ولأنه يعرضها للتكشف وهذا خلاف ما أمرت به من الستر والتحجب.. ولكن ماذا لو كانت النساء يصلين في مصلى منعزل عن الرجال وله ساتر لا يراهن الرجال عند قلب أرديتهن؟.. قلت والله أعلم: يظهر أنه يستحب لهن في هذه الحالة قلب الرداء ما لم يترتب على ذلك أي ضرر أو هتك لستر المرأة.

□ □ □

□ □

□

---

(١) فتح الباري لابن حجر ٤٩٨/٢.

## المبحث الثالث

### الخروج لزيارة المرضى والتعزية

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

#### حكم خروج النساء لزيارة المرضى

أ - حكم عيادة المريض عموماً:

ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها مستحبة (١).

وذكر النووي عن الشافعي أنها سنة متأكدة (٢)، وذلك للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك، ومنها:

○ قال البراء رضي الله عنه: «أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنائز وعيادة المريض...» (٣).

○ عن علي رضي الله عنه قال: «إن النبي ﷺ قال: ما من رجل يعود مريضاً ممسياً إلا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح،

---

(١) المذهب مع المجموع ١٠٩/٥؛ نهاية المحتاج ٤٣٥/٢؛ المغني ٣٣٥/٢؛ ولم يذكر الحكم الحنفية والمالكية، وإنما كانوا في كتاب الجنائز يبدؤون مباشرة فيما يستحب فعله للمحتضر هذا فيما اطلعت عليه بخلاف الشافعية والحنابلة، الذين يبدؤون بحكم زيارة المريض ثم يشرعون في آداب وأحكام عيادة المريض، انظر تبين الحقائق ٢٣٤/١؛ أسهل المدارك للكشناوي ٣٤٧/١.

(٢) المجموع ١١١/٥.

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري ١١٢/٣، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز.

وكان له خريف في الجنة(١)، ومن أتاه مصباحاً خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي، وكان له خريف في الجنة(٢).

○ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس(٣).

○ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً قال: "قال رسول الله ﷺ إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده"(٤).

○ عن النبي ﷺ قال: "إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خُرفَةِ الجنة حتى يرجع"(٥).

والأحاديث السابقة الواردة في فضيلة زيارة المريض والثواب الحاصل من ذلك أحاديث عامة لم تخص الرجال، فهي عامة في حق الرجال والنساء، ويحل لها زيارة المرضى من الرجال المحارم كأبيها وأخيها وعمها وخالها ووالد زوجها، وابنها وابن أخيها وابن اختها، ومن كان محرماً عليها تخريماً مؤبداً وكذلك النسوة عامة سواء كن أقارب

---

(١) خريف في الجنة: الخريف الثمر الذي يخترف، أي يجنى ويقطف، فعيل بمعنى مفعول، (جامع

الأصول في أحاديث الرسول ٥٣٢/٩).

(٢) سنن أبي داود ١٨٤/٣ رقم ٣٠٩٨، كتاب الجنائز، باب في فضل العيادة (على الوضوء).

(٣) صحيح البخاري-بفتح الباري-١١٢/٣؛ رقم ١٢٤٠، كتاب الجنائز باب الأمر باتباع الجنائز

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٥/١٦؛ كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٥/١٦؛ كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض،

وفي رواية أخرى: قيل يا رسول الله وما خُرفة الجنة؟ قال: جناها، صحيح مسلم ١٢٥/١٦،

قال النووي: أي يؤول به ذلك إلى الجنة واجتناء ثمارها، (شرح النووي على صحيح مسلم

١٢٤/١٦).

أو جيران، أو صديقات ونحو ذلك، إذ العلة التي كان من أجلها أعطي الزائر الأجر والثواب هي التخفيف عن المريض ومؤانسته والدعاء له بأن يخفف عنه والقيام برقيته ونحو ذلك من المعاني، وهذه مما تحتاج المرأة المريضة أيضاً ولا يقدر على ذلك في الغالب إلا نسوة مثلاً.

### آداب زيارة المريض:

ومما يحسن التنبيه له بيان ما ينبغي أن تشتغل الزائرة به للمريض لأنه مما جرت به العادة أن النسوة ينشغلن بأمور تخرج عن الهدى النبوي في زيارة المرضى مما يثقل على المرضى بما لا يفيد.. ولهذا ينبغي للمرأة الزائرة أن تراعي أحكام وآداب زيارة المريض التي منها:

- ١- إذا لم يكن المريض ممن حضرته الوفاة فإنه يستحب له الرقية (١) والدعاء له (٢) فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من عاد مريضاً لم يحضره أجله فقال عنده سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن

---

(١) الرقية: بضم الراء، وسكون القاء، وجرمها "رقى" يقال: رقى بالفتح في الماضي ويرقى بالكسر في المستقبل، وهو بمعنى التعويذ بالقرآن والمعوذات، وقد أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط: ١- أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، ٢- أن تكون بلسان عربي أو بما يعرف معناه من غيره.. ٣- أن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى، انظر: فتح الباري في شرح صحيح البخاري ١٩٥/١٠، كتاب الظن، باب الرقي بالقرآن والمعوذات.

(٢) انظر المذهب ١٨٠/٥.

يشفيك، عافاه الله من ذلك المرض» (١).

وعن أنس رضي الله عنه أنه قال: «ألا أريقك برقية رسول الله ﷺ»  
قال: بلى، قال: اللهم رب الناس، مذهب الباس، اشف، أنت الشافي، لا  
شافي إلا أنت، شفاء لا يغادر سقماً» (٢).

وروى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: [كان  
النبي ﷺ إذا دخل على من يعود قال: لا بأس طهور إن شاء  
الله...] (٣).

وعن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما  
كانت إذا أتيت بالمرأة قد حمت تدعو لها، أخذت الماء فصبتة بينها  
وبين جيبها وقالت: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نبردها بالماء» (٤).

٢- أما إن كان المريض ممن قد حضره الموت، فالمستحب أن يلحق  
الشهادة (٥)، لما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال:  
قال رسول الله ﷺ لقنوا موتاكم لا إله إلا الله (٦).

---

(١) الحديث رواه الترمذي برقم ٢٠٨٤، والنسائي في عمل اليوم والليلة، وأبو داود واللفظ له في  
سننه ١٨٧/٣، برقم ٣١٠٦، كتاب الجنائز، باب الدعاء للمريض عند العيادة، والحديث  
صحيح، انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ١٠٩٢/٢.

(٢) الحديث متفق عليه، واللفظ للبخاري - بفتح الباري - ٢٠٦/١٠، كتاب الطب، باب رقية  
النبي ﷺ.

(٣) صحيح البخاري - بفتح الباري - ١٢١/١٠، كتاب المرضى، باب ما يقال للمريض وما يجيب.

(٤) صحيح البخاري - بفتح الباري - ١٧٤/١٠، كتاب الطب، باب الحمى من فيح جهنم.

(٥) انظر ما يستحب فعله عند الاحتضار في : مقدمات ابن رشد ١٦٦/١؛ أسهل المدارك  
للكتناوي ٣٤٧/١؛ الشرح الكبير ٤١٤/١؛ المهذب ١١٠/٥؛ نهاية المحتاج ٤٣٥/٢؛ تبیین  
الحقائق ٢٣٤/١؛ المغني ٣٣٤/٢.

٣- على الزائرة أن تكون عند خروجها متمسكة بالضوابط العامة عند خروجها من بيتها، من إذن الزوج أو الولي والحجاب الشرعي الساتر وعدم الإخلال بواجبات الأطفال إن كانت ذات أطفال وعليها المحافظة في بيت المريض، وعدم التكليف على المريضة بما يرهقها، وألا تجبرها للقيام لضيافتها، وعليها أن تنوي الأجر والثواب لا التسلية والفضول.

٤- مما ينبغي مراعاته عدم اصطحاب الأطفال إذا كان في ذلك إزعاج ومراعاة الهدوء.

٥- إذا كان الزائر من آحاد الناس فعليه الحرص على عدم الزيارة كل يوم، إلا أن يكون من الأقارب والأصدقاء الذين يأنس بهم المريض، ويشق عليه عدم رؤيتهم كل يوم فتسن له المواصلات ما لم يكن يعلم كراهة المريض لذلك، وإن عاده فتكره اطالة المكث عنده لما فيه من التضييق عليه ومنعه من بعض تصرفاته إلا إذا فهم منه الرغبة في المكث (١).

٦- على المرأة أن تحرص على العمل على خدمة من كانت هي أرفق الناس به وأعلمهم بسياسته كأبيها وأُمها واختها (٢) فإن هذا من المستحبات (٣).

---

(٦) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ٢١٩/٦.

(١) انظر : المجموع ١١٢/٥.

(٢) انظر ما ينبغي مراعاته عند معاملة المريض أو المشرف على الموت في أول كتاب الجنائز في أبواب الفقه.

(٣) انظر المغني ٣٣٥/٢.



وذكر صاحب الشرح الكبير من المالكية أنه يندب تجنب الحائض  
والنفساء والجنب لمن تحضره علامات الموت، لأجل الملائكة الحاضرين  
في ذلك الوقت (١).

٧- ويستحب تذكير المريض بالله والتوبة من المعاصي والخروج من  
المظالم والوصية (٢).

\_\_\_\_\_

---

(١) انظر الشرح الكبير ٤١٤/١.

(٢) انظر المغني ٣٣٥/٢.

## المطلب الثاني

### خروج النساء لأداء التعزية

#### التعزية لغة:

مشتقة من العزاء، والعزاء: الصبر وعزي معزي من باب تعب صبر على ما ناب، وعزيتة تعزية قلت له أحسن الله عزاءك، أي رزقك الصبر الحسن، والعزاء إسم من ذلك، وتعزى هو تصبر(١).

#### التعزية اصطلاحاً:

هي الأمر بالصبر، والحمل عليه، بوعد الأجر والتحذير من الوزر بالجزع، والدعاء للميت بالمغفرة، وللمصاب بجبر المصيبة(٢). وعرفها صاحب المغني بقوله: والمقصود بالتعزية: تسلية أهل المصيبة وقضاء حقوقهم والتقرب إليهم(٣).

#### حكم التعزية:

التعزية مستحبة(٤).

قال ابن قدامة: «ولا نعلم في هذه المسألة خلافاً إلا أن الثوري قال: لا تستحب التعزية بعد الدفن لأنه خاتمة أمره»(٥).

---

(١) انظر مادة عزا في مختار الصحاح ص ٤٣١ المصباح المنير ٥٥٩/٢.

(٢) روضة الطالبين للنووي ١٤٤/٢.

(٣) المغني ٤٠٥/٢.

(٤) انظر شرح فتح القدير ١٤٢/٢؛ المجموع للنووي ٣٠٥/٥؛ المغني ٤٠٥/٢؛ شرح منتهى

الارادات ٣٥٨/١؛ وفيه أنها تسن..

(٥) المغني ٤٠٥/٢.

وهي مستحبة لما ورد في ذلك من فضل حيث جاء عن النبي ﷺ قال: «ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة» (١) والحكم عام للرجال أو النساء.

### حكم خروج النساء للتعزية:

من حكم التعزية يتضح لنا أن خروج النساء لأداء التعزية مستحب وذلك لعموم الأدلة الواردة في حكم التعزية، ولم تخصص فتبقى على عمومها ويشمل حكمها الرجال والنساء.

ولأن النساء هن في حاجة للمواساة والتعزية عند فقد عزيز لديهن، وقد جاء في المجموع (٢) ما نصه: «ويستحب أن يعزى جميع أقارب الميت أهله الكبار والصغار والرجال والنساء، إلا أن تكون المرأة شابة فلا يعزىها إلا محارمها».

ولكن ينبغي عند الخروج لأداء التعزية أن يراعى الضوابط العامة بأن يكون خروجهن بإذن الزوج أو الولي، ومع مراعاة آداب المشي والحجاب الشرعي..

كما يشترط ألا يكون في عزائها إخلال بواجباتها كما يحدث في

---

(١) أخرجه الترمذي ٣/٣٨٧، كتاب الجنائز باب فضل التعزية، قال أبو عيسى: الحديث غريب وليس إسناده بالقوي، واستدل الفقهاء بأدلة أخرى ولكنها ضعيفة، ومنها ما رواه ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «من عزى مصاباً فله مثل أجره» أخرجه الترمذي ٣/٣٨٥، كتاب الجنائز، باب ما جاء في أجر من عزى مصاباً، وقال أبو عيسى: الحديث إسناده ضعيف، وقال أبو برزة: قال رسول الله ﷺ: «من عزى ثكلى كسي برداً في الجنة» رواه الترمذي وضعفه، والثكلى: هي المرأة التي فقدت ولدها ومن يعز عليها.

عصرنا، حيث تخرج الواحدة منهن للعزاء طوال يوم كامل لمدة ثلاثة أيام من الصباح للمساء، مما يعطل شؤون المنزل والزوج والأولاد، ويقع كثير من النساء في المحذور باتخاذهن أيام العزاء للتسلية باجتماعهن عند أهل الميت وإدارة الأحاديث التي لا تسلم من الغيبة والنميمة لطول اجتماعهن، كذلك مجيء الاجتماع على الموائد، لهذا عليها أن تؤدي العزاء وتنصرف، لأن وليمة الموت بدعة مكروه فعلها والإجابة عليها (١) إلا أن يكون جلوسها فيه مساعدة لأهل الميت.

كذلك ينبغي ألا يكون عزاءهن وسيلة للوقوع في المحرم، كأن تندب مع النادبات، أو تلطم الخدود، أو تشق الجيوب، أو نتف الشعور، كذلك يستحسن للمرأة أن تستصحب النية عند أداء العزاء، وتحرص على حفظ الدعاء الشرعي الذي يقال عند العزاء، كما ينبغي لها أن تسعى قدر إمكانها لإنكار المنكر والبدع التي تحدث في مثل هذه الأحوال، والله المستعان.

فرع: بعض الأحكام المتعلقة بالتعزية:

الجلوس للتعزية:

الجلوس للتعزية هو أن يجتمع أهل الميت في بيت فيقصدهم من أراد التعزية (٢).

---

(١) انظر فتاوى ابن تيمية ٢٠٦/٣٢ ..

(٢) المجموع ٣٠٦/٥.

## حكم الجلوس للتعزية:

١- قال الشافعية والحنابلة بکراهة الجلوس للتعزية (١)، بل ينبغي لأهل الميت أن ينصرفوا في حوائجهم، فمن صادفهم عزاهم ولا فرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها، لأن في ذلك تجديداً واستدامة للحزن، ويكلف المؤنة (٢)، والجلوس للتعزية محدث والمحدث بدعة (٣).

ويكره لأهل الميت فعل الطعام للناس المجتمعين عندهم إلا لحاجة (٤).  
عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام من النياحة (٥).

٢- أما الحنفية، فقالوا: يجوز الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام، وهو خلاف الأولى (٦).

٣- أما المالكية، فقالوا: يجوز الجلوس للتعزية (٧)، واستدلوا بقول عائشة رضي الله عنها «لما جاء النبي ﷺ مقتل زيد بن حارثة وجعفر بن

---

(١) المجموع ٣٠٦/٥؛ منتهى الإرادات مع شرحه دقائق أولى النهى ٣٠٩/١.

(٢) انظر: المذهب ٣٠٥/٥؛ المجموع ٣٠٦/٥؛ منتهى الإرادات ٣٠٩/١.

(٣) المذهب ٣٠٥/٥.

(٤) منتهى الإرادات: ٣٠٩/١.

(٥) سنن ابن ماجه ٤٩٠/١، برقم ١٦٣٣، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام، وفي قوله: «كنا نرى»، قال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه ٤٠٩/١: [هذا بمنزلة رواية إجماع الصحابة رضي الله عنهم أو تقرير النبي ﷺ ونقل السندي صحة سند الحديث].

(٦) فتح القدير ١٤٢/٢.

(٧) مواهب الجليل ٢٣٠/٢.

رواحة جلس يعرف في وجهه الحزن... الحديث»(١).

جاء في فتح الباري(٢) عن فوائد الحديث: وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً جواز الجلوس للعزاء بسكينة ووقار.

### وقت التعزية:

اتفق العلماء على أن التعزية بعد الدفن وإن كان يجوز تأديتها قبل الدفن(٣).

ولم يحدد الحنفية وقت التعزية بعد ذلك، أما المالكية فقيّدوا جواز التعزية قبل الدفن بشرط عدم حصول ضرر للميت بالتأخير عن مواريثه، فإن حصل ذلك منع(٤)، وقال الشافعية: أن التعزية بعد الدفن أفضل وأحسن لأن أهل الميت قبل الدفن مشغولون بتجهيز الميت ولأن وحشتهم بعد دفنه لفراقه أكثر فكان ذلك الوقت أولى بالتعزية؛ إلا إذا ظهر منهم جزع فيعجل بالتعزية(٥)، وبعد الدفن إلى ثلاثة أيام تقريباً لا تحديداً(٦).

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري - بفتح الباري - ١٦٦/٣، برقم ١٢٩٩، كتاب الجنائز، باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن.

(٢) ١٦٨/٣.

(٣) انظر: فتح القدير ١٤٢/٢؛ مواهب الجليل ٢٣٠/٢؛ المجموع ٣٠٦/٥؛ شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/١.

(٤) مواهب الجليل ٢٣٠/٢.

(٥) المجموع ٣٠٦/٥-٣٠٧.

(٦) م. س.

وقال الشافعية والحنابلة(١): بکراهة التعزية بعد الثلاثة، لأن المقصود منها تسكين قلب المصاب، والغالب سكونه بعد الثلاثة، فلا يجدد الحزن، واستثنوا ما إذا حضر المعزي بعد غيابه بعد ثلاثة أيام، ويستحب للجيران والأقرباء أن يعدوا ويهيؤا الطعام لأهل الميت(٢)، لقوله ﷺ «.. اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم»(٣)، ولأن ذلك بر ومعروف، وينبغي الإلحاح عليهم في الأكل لأن الحزن يمنعهم من ذلك(٤).

### ما يستحب قوله في التعزية:

يستحب أن يدعو للميت(٥) فيقول: أعظم الله أجرك وأحسن الله عزاءك، وغفر لميتك.

---

(١) المجموع ٣٠٧/٥؛ شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/١.

(٢) فتح القدير ١٤٢/٢.

(٣) أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه، واللفظ للترمذي ٣٢٣/٣، رقم ٩٩٨، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) فتح القدير ١٤٢/٢.

(٥) فتح القدير ١٤٢/٢.

## المبحث الرابع الخروج لزيارة الوالدين والأقارب والإخوة والجارات والصديقات

وفيه ثلاثة مطالب:

### المطلب الأول: الخروج لزيارة الوالدين

إن بر الوالدين (١) واجب على الأبناء، والأدلة على ذلك كثيرة من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، نذكر منها على سبيل المثال:

أ- من الكتاب:

قوله تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۖ وَآخِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (٢).

ب - ومن السنة:

١- عن أبي زرعة رضي الله عنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

---

(١) قال العلماء البر يكون بمعنى الصلة، وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة، وبمعنى الطاعة، وهذه الأمور هي مجامع حسن الخلق، وقد قال ﷺ عن البر والإثم فقال: البر حسن الخلق، صحيح مسلم وشرح النووي ١١١/١٦؛ كتاب البر والصلة والآداب باب البر والإثم.

(٢) الاسراء: ٢٣-٢٤.



«جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله: من أحق بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال ثم من؟ قال: أمك، قال ثم من؟ قال: أمك، قال ثم من؟ قال ثم أبوك» (١).

٢- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ قلت: «يا رسول الله: أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة على ميقاتها، قلت ثم أي؟ قال: ثم بر الوالدين؟ قلت ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله. فسكت عن رسول الله ﷺ ولو استزدته لزدني» (٢).

٣- عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا بلى يا رسول الله، قال: ثلاثاً: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وكان متكئاً فجلس فقال: ألا وقول الزور، وشهادة الزور، ألا وقول الزور، وشهادة الزور، فما زال يكررها حتى قلت لا يسكت» (٣).

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ رَغِمَ أَنْفُهُ (٤) ثم رَغِمَ أَنْفُهُ ثم رَغِمَ أَنْفُهُ، قيل مَنْ يا رسول الله؟ قال: من أدرك والديه

---

(١) متفق عليه واللفظ في صحيح البخاري مع فتح الباري كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة ٤٠١/١٠؛ مسلم مع شرح النووي بلفظ آخر كتاب البر والصلة والآداب باب بر الوالدين.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري كتاب الجهاد، باب فضل الجهاد والسير ٣/٦؛ ولفظ آخر كتاب الأدب، باب البر والصلة ٤٠٠/١٠.

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري، كتاب الأدب باب عقوق الوالدين من الكبائر ٤٠٥/١٠.

(٤) أي لصق أنفه بالرغام وهو تراب مختلط برمل، وقيل الرغام كل ما أصاب الأنف بما يؤذيه، انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٨/١٦-١٠٩.

عند الكبر أحدهما، أو كليهما ثم لم يدخل الجنة» (١).

### حكم خروج المرأة لزيارة والديها:

أ- إن لم تكن المرأة ذات زوج، أو كان لها زوج وقد أذن لها في الخروج لوالديها، فإن عليها صلتها وزيارتها وعيادتهما، والسؤال عنهما، لما سبق ذكره من أدلة في بر الوالدين، وفي ترك زيارتهما بلا مانع عقوق للوالدين، وهذا من الكبائر كما سبق في الحديث، ويلزم من عدم زيارتها قطع لصلتهما وصلة الرحم واجبة، كما سيأتي، فكيف بالوالدين الذين نص الكتاب والسنة على الإحسان والبر بهما؟.

ب - أما إذا كانت ذات زوج، فإنه يستحب للزوج أن يأذن لزوجته في زيارة والديها (٢) ويكره له أن ينهاها عن عيادتهما أو برهما أو إبداء حنوها عليهما ومودتها إليهما (٣)، لأن في ذلك قطيعة لهما، وحملًا للزوجة على مخالفة الزوج، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف وليس هذا من المعاشرة بالمعروف (٤) ولأن منعها يؤدي إلى النفور ويغيرها بالعقوق (٥).

وقيد صاحب كشف القناع هذا الاستحباب بحالة المرض، أما إذا لم يكن أبواها أو أحدهما مريضاً فلا يستحب أن يأذن لها في الخروج

---

(١) صحيح مسلم مع شرح النووي كتاب البر والصلة والآداب ١٠٩/١٦.

(٢) مواهب الجليل ١٨٦/٤؛ المذهب ٤١١/١٦؛ تكملة المجموع ٤١٣/١٦؛ المغني ٢٩٥/٧؛ كشف القناع ١٩٧/٥.

(٣) تكملة المجموع ٤١٣/١٦؛ المذهب ٤١١/١٦.

(٤) المغني ٢٩٥/٧؛ الكافي لابن قدامة ١٢٣/٣.

(٥) المذهب ٤١١/١٦.

لزيارتها لعدم الحاجة إليه ولئلا تعتاده (١).

وفي تقييده هذا نظر، إذ أن الوالدين يحتاجان لرؤية أبنائهما وهما أصحاء ويستأنسا بذلك، ولهذا ينبغي القول باستحباب الإذن لها حتى في حالة الصحة، ويتأكد الاستحباب في حالة المرض، والله أعلم.

أما إذا لم يأذن لها زوجها، فلا يجوز لها الخروج إلا بإذنه (٢)، ولا إثم عليها في عدم صلتها بالزيارة ولكن يجب عليها أن تصلهما بغيرها كالسؤال عنهما بالهاتف، أو إيصال السلام إليهما عن طريق من يزورها من أقاربها وإكرامهما عند زيارتهما لها..

**ولكن هل للزوج الحق في منع امرأته من زيارة والديها؟**

اختلف الفقهاء في ذلك إلى قولين:

القول الأول:

ذهب الحنفية والمالكية وبعض الشافعية ورواية للحنابلة إلى أنه ليس للزوج منعها من الخروج إلى زيارة والديها (٣). ثم بعد ذلك كان لهم تفرعات منها:

١- قال بعض الحنفية:

لو كان أبوها - طبعاً - أمها من باب أولى نظراً للإجماع على أنها مقدمة في البر على الأب، كما ورد في الحديث الصحيح - (٤)، زمناً أي

---

(١) كشف القناع ١٩٧/٥.

(٢) انظر المذهب ٤١١/١٦؛ وتكملة المجموع ٤١٣/١٦.

(٣) انظر تبیین الحقائق ٥٨/٣-٥٩؛ الدر المختار للحصكفي ٦٦٤/٢؛ حاشية ابن عابدين ٦٦٤/٢؛

الهداية ومعها شرح فتح القدير ٣٩٨/٤؛ حاشية الدسوقي ٥١٢/٢؛ مواهب الجليل ١٨٦/٤؛

التاج والإكليل ١٨٥-١٨٦/٤؛ مغني المحتاج ٤٣٧/٢، ٤٣٨؛ الانصاف ٣٦١/٨.

(٤) نقل الإجماع المحاسبي، انظر: فتح الباري ٤٠٣/١٠؛ وانظر الحديث الصحيح في مقدمة

المبحث، ص ٤٧٧ من البحث.

مريضاً مرضاً طويلاً، فاحتاجها فعليها تعاهده بقدر احتياجه إليها، إذا لم يكن له من يقوم عليه وإن كان كافراً لأنه من المصاحبة بالمعروف المأمور بها، وإن أبى الزوج لرجحان حق الوالد (١)، وإن منعها من تعاهده فلها أن تعصيه (٢).

٢- ذهب بعض الحنفية إلى تقييد خروجها إليهما، بأن لا يقدرأ على إتيانها فإن قدرا أن يأتيها فلا تذهب إليهما (٣) وقد حسن هذا القول الكمال بن الهمام (٤).

وقال أيضاً: وكان الأبوان لا يقدران على إتيانها، فلها الخروج إليهما، وإن قدرا فينبغي له أن يأذن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين (٥).

٣- أما بالنسبة للمدة التي تزور المرأة فيها والديها، فالمختار عند الحنفية أن لا يمنعها من الخروج للوالدين في كل جمعة إن لم يقدرأ على إتيانها سواء أذن أم لم يأذن (٦).

غير أن ابن عابدين والكمال بن الهمام من الحنفية، ذهبوا إلى أن زيارتهما لهما تكون في الحين بعد الحين على قدر متعارف، وأنكرا

---

(١) انظر الدر المختار للحصكفي ٦٦٤/٢؛ حاشية ابن عابدين ١٦٤/٢؛ حاشية الشلبي على شرح كنز الدقائق ٥٨/٣.

(٢) انظر شرح فتح القدير ٣٩٨/٤؛ حاشية الشلبي على شرح كنز الدقائق ٥٨/٣.

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ٦٦٤/٢؛ شرح فتح القدير ٣٩٨/٤.

(٤) انظر شرح فتح القدير ٣٩٨/٤.

(٥) م. س.

(٦) انظر الدر المختار للحصكفي ٦٦٤/٢؛ تبين الحقائق ٥٨/٣-٥٩؛ شرح فتح القدير والهداية، ٣٩٨/٤.

الخروج في كل جمعة لأن في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصاً إذا كانت شابة والزوج من ذوي الهيئات، بخلاف خروج الأبوين إليها فإنه أيسر (١).

٤- إن اشتراط إذن الزوج مع زيارة أهلها إنما يكون بعد قبض المعجل، فإن قبضته فليس لها الخروج مطلقاً إلا بإذنه وإن لم تقبضه فلها زيارة أهلها بلا إذنه (٢).

٥- يرى المالكية أنه إذا حلف ألا تزور والديها (٣) فإنه:

أ- إذا كانت الزوجة مأمونة ولو شابة، والمرأة محمولة على الأمانة حتى يظهر خلافها فإنه يحنث في يمينه، ويحكم لها على زوجها بالخروج لزيارة والديها، وأن لا يمنع الزوج زوجته من الخروج لزيارة أبيها أو أخيها خلافاً لابن حبيب.. ويقضى لها بالزيارة في الجمعة مرة في هذا إذا كان والداها بالبلد، أما إذا كانا بعيدين عنها فلا يقضى لها بالخروج.

ب - أما إذا كانت الزوجة غير مأمونة، شابة أو متجالة فإنه لا خلاف في أنه لا يقضى لها بالخروج.

ج - أما إذا كانت الزوجة متجالة مأمونة فلا خلاف أنه يقضى لها بالزيارة.

---

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٢/٦٦٤؛ شرح فتح القدير ٤/٣٩٨.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٢/٣٥٩.

(٣) انظر هذه المسألة : التاج والاكليد ٤/١٨٥؛ نقلا عن العتبية وابن رشد بتصرف، وانظر الشرح الكبير ٢/٥١٢؛ حاشية الدسوقي ٢/٥١٢.

- ٦- أما إن حلف بالله أو بالطلاق أنها لا تخرج وأطلق لفظاً ونية (١) فلا يقضى عليه بخروجها ولا لأبويها (٢).
- ٧- يرى بعض المالكية أن للمرأة التي يغيب زوجها عن المنزل الخروج لعيادة مَنْ مرض مِنْ أمها أو أبيها أو أختها حتى وإن لم تطلب الإذن من زوجها قبل خروجه (٣).
- سُئِلَ مالك عن المرأة يغيب عنها زوجها فيمرض أخوها أو أمها أو أختها فتريد أن تأتيهم تعودهم ولم يأذن لها زوجها حين خرج، قال: لا بأس بذلك أن تأتيهم وإن لم يأذن لها زوجها حين خرج (٤).
- ٨- يرى بعض المالكية أنه أيضاً ليس للزوج منع زوجته من شهود جنازة والديها (٥).
- ٩- اعتبر بعض الشافعية خروج المرأة لبيت أبيها لزيارة أو عيادة من الصور التي تعذر المرأة فيها لتخرج بلا إذن الزوج ولا يعتبر ذلك نشوزاً (٦).

---

(١) انظر الشرح الكبير ٥١٢/٢. أي أنه أطلق لفظ الخروج وأطلق النية حيث لم يخصص بالنية الخروج للوالدين، أما لو أطلق لفظ الخروج ونوى التخصيص بخروج الوالدين فهنا الحكم كالحالة السابقة، انظر حاشية الدسوقي ٥١٢/٢.

(٢) انظر الشرح الكبير ٥١٢/٢. والفرق بين هذه الحالة والحالة السابقة أن السابقة فيها الحلف مخصصاً بأن لا تزور والديها، أما هذه الحالة ففيها الحلف على مطلق الخروج، ففي حالة التخصيص يظهر منه قصد الضرر فلذا حنث بخلاف التعميم والإطلاق، فإنه لم يظهر فيه قصد الضرر فلذا كان لا يقضى عليه بخروجها ولا يحنث، انظر: حاشية الدسوقي ٥١٢/٢.

(٣) انظر التاج للمواق ١٨٦/٤.

(٤) م. س. قلت والله أعلم: قد يكون المراد به الغيبة الطويلة وليس لمجرد الخروج للعمل أو الزيارة أو قضاء حاجة وإلا لأدى ذلك لكثرة خروج النساء دون أخذ الإذن عمداً حتى لا تطلبه فيرفض طلبها.

(٥) مواهب الجليل، الحطاب ١٨٦/٤.

(٦) انظر مغني المحتاج ٤٣٧/٣.

## القول الثاني:

ذهب جمهور الحنابلة وبعض الحنفية، وبعض الشافعية، إلى أن للزوج منع زوجته من الخروج لزيارة والديها أو عيادتهما وإن احتضرا، أو حضور جنازتهما أو أحدهما (١).

قال أحمد: «امرأة لها زوج وأم مريضة، طاعة زوجها أوجب عليها من أمها إلا أن يأذن لها» (٢).

وعلى هذا القول تفريعات منها:

١- يكره منعها من عيادة أبيها إذا أثقل وحضور مواراته إذا مات لأن منعها من ذلك يؤدي إلى النفور ويغريها بالعقوق (٣).

---

(١) انظر المغني ٢٩٥/٧؛ الانصاف ٣٦١/٨؛ كشف القناع ١٩٧/٥؛ شرح فتحا لقدير ٣٩٨/٤؛ مغني المحتاج ٤٣٨/٣؛ تكملة المجموع ٤١٣/١٦؛ حاشية قليوبي ٧٨/٤.

(٢) المغني ٢٩٥/٧؛ كشف القناع ١٩٧/٥؛ ويجدر بنا التنبيه إلى أن في مذهب الحنابلة التباساً على البعض، حيث فهم أن الصحيح عندهم أنه ليس للزوج منعها من زيارتهما بينما الحقيقة أن المذهب عندهم أن له المنع، ورواية بعدم المنع حيث ورد في الانصاف ٣٦١/٨ ما نصه: (دل كلام المصنف بطريق التنبيه على أنها لا تزور أبويها وهو المذهب، وقدمه في الرعاية الكبرى والفروع، وقيل: لها زيارتهما ككلامهما)، إذاً المذهب عندهم أن يملك منعها من زيارة أبويها وإنما يستحب له أن يأذن لها في الخروج لزيارتهم عند مرضهما، أما ما ورد في الاقتناع وشرحه كشف القناع ١٩٧/٥، من قوله: (ولا يملك الزوج منعها من كلامهما ولا يملك منعها من زيارتهما لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، إلا مع ظن حصول ضرر يعرف بقرائن الحال بسبب زيارتها فله منعها إذاً من زيارتهما دفعاً للضرر) إنما المراد بزيارتهم ليس خروجها إليهما وإنما زيارتهما إليها حيث ورد في الانصاف: (لا يملك الزوج منع أبويها من زيارتها على الصحيح من المذهب، قال في الفروع: والرعايتين ألا يملك منعهما من زيارتها في الأصح، وجزم به في الحاوي الصغير، وقيل له منعهما: ثم قال: (الصواب في ذلك، إن عرف بقرائن الحال أنه يحدث بزيارتهم أو أحدهما له ضرر، فله المنع، وإلا فلا)، الانصاف ٣٦١/٨.

(٣) المذهب ٤١١/١٦.

٢- وقال الحنابلة كذلك: باستحباب الإذن لها في حالة مرضهما (١) أو موتهما لتمرير عيادة المريض وشهود جنازة الميت منهما، وقال ابن عقيل: يجب عليه أن يأذن لها لأجل العيادة (٢).

أما عند عدم مرضهما، فلا يستحب له أن يأذن لها في الخروج لزيارتها لعدم الحاجة إليه ولئلا تعتاده (٣).

٣- قال الشافعية إن غاب الزوج ولم يأذن لزوجته ولم يمنعها من زيارة أهلها أو عيادتهم ونحو ذلك، جاز خروجها ولم تسقط النفقة في غيبته (٤) لأنه لم يمنعها.

٤- قال الشافعية: إن للأب منع ابنته الأنثى إذا اختارته (٥) من زيارة أمها لتألف الصيانة وعدم البروز، والأم أولى منها بالخروج لزيارتها لسننها وخبرتها (٦).

وإذا اختارت البنت أمها فإن أباه يزورها لتألف الستر والصيانة على

---

(١) انظر كشف القناع ١٩٧/٥.

(٢) الانصاف ٣٦١/٦.

(٣) انظر كشف القناع ١٩٧/٥.

(٤) انظر شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٧٩/٤.

(٥) هذا لأن الشافعية يرون أن حضنة البنت تنتهي ببلوغها سبع سنين ثم تخير بين أبيها، انظر الأم ٩٢/٥؛ المذهب ٣٣٨/١٨؛ بينما يرى الأحناف أن حضانتها تنتهي من قبل أمها أو غيرها من النساء ببلوغها سن الاشتهااء، وقيل بلوغها، أما المالكية فتنتهي حضنة أمها لها ببلوغها النكاح والدخول بها ما لم تتزوج الأم، بينما الحنابلة يقولون بانتهاء حضانتها ببلوغها سبع سنين ثم تنتقل إلى الأب ولا تخير، انظر شرح فتح القدير ٣٧٢/٤؛ المدونة الكبرى ٢٤٤/٢؛ الكافي لابن قدامة ٣٨٥/٣.

(٦) انظر مغني المحتاج ٤٥٧/٣، بتصرف.



العادة مرة في يومين فأكثر لا في كل يوم(١).

بينما قالوا إن الولد إذا اختار أباه في الحضانة فإنه ليس لو والده منعه من زيارة والدته ولا يكلفها الخروج إليه لزيارته لئلا يكون ساعياً في العقوق وقطع الرحم والولد أولى بالخروج من أمه لأنه ليس بعورة(٢).

### أدلة الجمهور :

الحنفية، المالكية، رواية للحنابلة:

استدل الجمهور على أنه ليس للزوج منع زوجته من زيارة والديها بما يلي:

١- لا ينبغي للزوج منع زوجته من عيادة والديها وزيارتها لأن في ذلك قطيعة لهما وقطيعتهما محرمة لتحريم قطيعة الرحم فمن باب أولى الوالدان(٣).

٢- إن في منع الزوج امرأته من عيادة والديها عقوقاً للوالدين وهو كبيرة من الكبائر، ولورود الآيات والأحاديث الصحيحة التي فيها الأمر بالبر والاحسان بالوالدين وصلة الرحم عامة والأبوين من باب أولى.. والخطاب في هذه الآيات والأحاديث عام يشمل الرجل والمرأة، ومنع المرأة من زيارة والديها يؤدي الى مخالفة هذه الآيات والأحاديث، وهذا لا يجوز.

ووسيلة المَحَرَّم محرمة، ووسيلة الواجب واجبة(٤).

---

(١) م. س ٤٥٨/٣.

(٢) انظر مغني المحتاج ٤٥٨/٣.

(٣) انظر الكافي لابن قدامة ١٢٣/٣؛ كشف القناع ١٩٧/٥.

(٤) انظر : تبصرة الحكام لابن فرحون ٣٦٥/٢.

٣- إذا كان قد ورد الأمر بصلة أصدقاء الوالدين فكيف بصلتهما، فهذا من باب أولى، والمرأة تدخل في الأمر ما أمكنها ذلك وما لم يتعارض مع الأصول الشرعية لعدم المخصص.

»  
فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: أَبْرُّ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ وَدَّ أَبِيهِ (١).

ومعنى ود أبيه: أي صديقه من أهل مودته وهي محبته (٢).

### أدلة الشافعية والحنابلة:

استدل الشافعية والحنابلة على أن للزوج منع زوجته من زيارة والديها بما يلي:

○ من السنة:

روى عصمة بن المتوكل عن زافر عن سليمان عن ثابت البناني عن أنس أن رجلاً سافر ومنع زوجته من الخروج فمرض أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في عيادة أبيها فقال لها رسول الله ﷺ اتقي الله ولا تخالفي زوجك، فمات أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في حضور جنازته فقال لها: اتقي الله ولا تخالفي زوجك، فأوحى الله إلى النبي ﷺ إني قد غفرت لها بطاعتها زوجها (٣).

---

(١) صحيح مسلم مع شرح النووي ١١٠/١٦؛ كتاب البر والصلة والآداب، باب فصل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما.

(٢) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ١١٠/١٦.

(٣) رواه الطبراني في الأوسط وفي سنده عصمة بن المتوكل، وهو ضعيف، انظر الهيثمي مجمع الزوائد ٣١٣/٤؛ وإرواء الغليل للألباني ٧٧-٧٦/٧.

○ من المعقول:

قالوا لأن طاعة الزوج واجبة والعيادة أي عيادة والديها - غير واجبة فلا يجوز ترك الواجب لما ليس بواجب (١).  
قال أحمد في امرأة لها زوج وأم مريضة: طاعة زوجها أوجب عليها من أمها إلا أن يأذن لها (٢).

واستدلوا على إستحباب الإذن لها عند المرض أو الوفاة بما يلي:  
١- إن في منعها من عيادة والديها أو شهود جنازتهما قطيعة رحم (٣)، وهذا يؤدي إلى النفور وفيه إغراء لها بالعقوق (٤).  
٢- أن الزوج بمنعه زوجته من عيادة والديها يحملها على معصيته ومخالفته، وقد أمر الله بالمعاشرة بالمعروف (٥).

مناقشة أدلة الفريق الثاني:

أولاً: مناقشة الاستدلال بالحديث:

- ١- من جهة الإسناد:  
فإن سنده ضعيف لأن فيه عصمه بن المتوكل، وهو ضعيف (٦).
- ٢- من جهة المتن:  
وقد تولى الرد على الاستدلال بهذا الحديث صاحب تكملة المجموع الثانية (٧) فقال: (إن متنه يعارض أموراً مجمعة عليها فإن أباهها له حقوق

---

(١) المغني ٢٩٥/٧.

(٢) المغني ٢٩٥/٧.

(٣) انظر كشف القناع ١٩٧/٥.

(٤) المذهب للشيرازي ٤١١/١٦.

(٥) انظر الكافي لابن قدامة ١٢٣/٣؛ كشف القناع ١٩٧/٥.

(٦) انظر مجمع الزوائد للهيتمي ٣١٣/٤.

(٧) انظر: ٤١٣/١٦.

عليها لا تحصى أقربها وأظهرها:  
 ○ حق الأبوة لقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (١) قارناً ذلك بعبادته.  
 ○ حق الاسلام لقوله ﷺ حق المسلم على المسلم خمس: ومنها عيادة المريض (٢).

○ حق الرحم: (يقول الله تعالى: شققت لك اسماً من اسمي فمن وصلك وصلته ومن قطعك قطعته) (٣).

○ حق الآدمي وحق الإنسانية و (من لا يرحم الناس لا يرحم) (٤).  
 ○ حق المشاركة في أسباب الحياة، دخلت امرأة النار في هرة، ودخلت امرأة الجنة في هرة.

○ حق الجوار: (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) (٥).

ثم قال: إذا ثبت هذا فإنه يكره للزوج أن ينهى زوجته عن عيادة أبيها أو بره أو إبداء حنوها ومودتها لأبويها (٦) ١. هـ..

ثانياً : مناقشة الدليل العقلي:

قولهم إن طاعة الزوج واجبة والعيادة لهما غير واجبة، غير مسلم على إطلاقه، إذ الصحيح أن هذه الطاعة مقيدة بأن تكون في غير معصية الله، والطاعة المطلقة إنما هي لله ولرسوله، وهنا منعها من زيارة

(١) الاسراء: ٢٣

(٢) انظر الحديث ص: ٤٦٥.

(٣) انظر الحديث بلفظ آخر ٤٩٠-٤٩١

(٤) وله ألفاظ أخرى منها: (قَبَّلَ رسول الله ﷺ الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي، فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً، فنظر إليه رسول الله ﷺ ثم قال: من لا يرحم لا يُرحم)، أخرجه البخاري ٣٥٩/١٠، ٣٦٠، في الأدب باب رحمة الولد وتقبيله، ومسلم في الفضائل باب رحمته ﷺ بالصبيان والعيال.

(٥) متفق عليه واللفظ للبخاري، صحيح البخاري مع الفتح ٤٤١/١٠، كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار، ورواه مسلم بشرح النووي ١٢٤/١٦.

(٦) انظر تكملة المجموع الثانية ٤١٣/١٦-٤١٤.

والديها معصية من الزوج، لأنه يدفع الزوجة إلى هجر والديها وعقوقهما ومعلوم أن ما أدى إلى الحرام فهو حرام، وإن وسيلة الحرام محرمة (١).

### الراجع :

والراجع - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الجمهور من الحنفية والمالكية ورواية للحنابلة، لموافقته للنصوص التي فيها الأمر بصلة الرحم وبر الوالدين ولأن في زيارتهما إدخال السرور إليهما ولأن في زيارتهما لابنتهما مشقة إما لتعدد الأبناء والبنات وإما لكبر سنهما.. ولموافقته لما جاءت به الشريعة بمراعاة المشاعر والعواطف الإنسانية التي فيها احترام الكبير والعطف على الصغير وإن زيارتهما ومحدثتها أقل شيء تؤديه الابنة لوالديها عند كبرهما، هل جزاء الإحسان إلا الإحسان..

ولأن منع المرأة من زيارة والديها قد يؤدي لأمر غير مطلوبة شرعاً لأن الآباء والأمهات سيكرهون إنجاب البنات ويتضرعون بتربيتهن والإنفاق عليهن ما داموا سيحرمون حتى من زيارتهن لهما إذا تزوجن وستظهر بعض المشاهر الجاهلية في نفوس بعض الآباء والأمهات، ناهيك عن الألم النفسي الحاصل بعدم زيارتها لهما ثم إن في إعانة الرجل زوجته لزيارة والديها حافزاً كبيراً لها في إعانتة على بر والديه وإكرامهما وتلافي المشاكل معهما، وينبغي التنبيه إلى أن هذا يجب أن يكون بلا إخلال في الحقوق والواجبات الزوجية والأسرية مع الزوج والأطفال، علماً بأن المقصود بأن ليس له منعها إنما المراد ليس له المنع النهائي إذ أن له منعها من زيارتهما إذا طلبت ذلك أحياناً لكن لا يمنعها من زيارتهما نهائياً، فليس معنى هذا القول أن تذهب إليهما في أي وقت، وعلى المرأة التماس طلب الإذن بتأديب ولا تخرج إلا بإذنه.

---

(١) موقف الإسلام من نشوز الزوجين أو أحدهما وما يتبع ذلك من أحكام د. نور قاروت، رسالة

ماجستير ١٤٠٦هـ اشراف د. احمد سيد عثمان.

## المطلب الثاني

### زيارة الأخوة والأخوات والأقارب

صلة الرحم واجبة بالكتاب والسنة، والأدلة على ذلك كثيرة منها:

أ/ من القرآن الكريم:

- ١- قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (١).
- ٢- قوله تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ (٢).
- ٣- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (٣).

ب/ من السنة:

- ١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سره أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه» (٤).
- ٢- روى البخاري في صحيحه أن جبير بن مطعم سمع النبي ﷺ يقول: «لا يدخل الجنة قاطع» (٥).
- ٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ من خلقه قالت الرحم: هذا مقام العائذ بك من

(١) النساء / ١.

(٢) الاسراء / ٢٦.

(٣) الرعد / ٢٥.

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠/٤١٥؛ كتاب الأدب، باب من بسط له في الرزق لصلة الرحم.

(٥) صحيح البخاري - بفتح الباري - ١٠/٤١٥؛ كتاب الأدب، باب إثم القاطع.

القطيعة، قال نعم، أما ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟  
قالت بلى، قال: فهو لك، قال رسول الله ﷺ فاقراءوا إن شئتم ﴿فَهَلْ  
عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (١).

٤- روى عنه ﷺ أنه قال: «حق كبير الإخوة على صغيرهم كحق الوالد  
على الولد» (٢).

وهذه الآيات والأحاديث واضحة في الحث على صلة الأقرباء  
والأرحام والأخوة ونحوهم.

ومعلوم أن الشرع لم يُرد صلة كل ذي رحم وقرابة إذ لو كان ذلك  
لوجب صلة جميع بني آدم، فلم يكن بد من ضبط ذلك بقرابة تجب صلتها  
وإكرامها ويحرم قطعها وتلك قرابة الرحم المحرم (٣).

وعن هذا القول قال ابن مفلح: اختار بعض العلماء ونص أحمد أنه  
تجب صلة الرحم محرماً كان أو لا. (٤).

ثم قال: بل لا يدع زيارة قرابته وإن كانوا في أرض غصب، فقد سئل  
الإمام أبو عبد الله أحمد عن رجل له أخوة وأخوات بأرض غصب فرأى  
أن يزورهم قال: نعم يزورهم ويرأودهم على الخروج منها فإن أجابوا

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح، ٤١٧/١٠؛ كتاب الأدب، باب (من وصل وصله الله) والآية من سورة  
محمد، آية: ٢٢.

(٢) ذكره ابن مفلح (نقلاً عن ابن عبد البر) في الآداب الشرعية والمنح المرعية ٤٥٥/١.

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح نقلاً عن أبي الخطاب ٤٥٢/١.

(٤) م. س. (بتصرف).

إلى ذلك، وإلا لم يقيم معهم ولا يدع زيارتهم(١).

## حكم خروج المرأة لزيارة الأخوة والأخوات والأقارب:

خروج المرأة لزيارة الأخوة والأخوات والأقارب من الأمور المباحة إذا ما روعيت الضوابط العامة عند الخروج كطلب الإذن من الولي وعدم الخلوة بمن ليس محرم، وعدم الاختلاط ومراعاة الحجاب الشرعي.. وإذا لم يكن في زيارتها محرم؛ لأن ما أدى إلى المحرم فهو محرم، ولكن هل للزوج الحق في منع زوجته من الخروج لزيارة أخوتها وأخواتها وأقاربها أم لا؟

١- ذهب بعض الحنفية: إلى التفريق بين الأقارب المحارم وغير المحارم، فقالوا:

أ - إن كانوا من المحارم فإن لها أن تخرج إليهم كل سنة على الصحيح مرة بإذنه وبدون إذنه(٢)، فيفهم أن ما زاد على السنة مباح ولكن يشترط فيه إذنه..

قال الزيلعي: "... وقيل لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل عام هو الصحيح وقدره محمد بن مقاتل الرازي بشهر في المحارم(٣).

---

(١) م. س.

(٢) انظر: الدر المختار للحصكفي ٦٦٤/٢؛ شرح فتح القدير ٣٩٨/٤؛ تبين الحقائق للزيلعي ٥٨/٣.

(٣) تبين الحقائق ٥٩-٥٨/٣.



ب - أما إن كان الأقارب غير محارم فهم في حكم الأجانب للزوج منعها من زيارتهم وعيادتهم بل لو أذن لها يعتبر عاصياً مثلها.. قال الحصكفي: ويمنعها من زيارة الأجانب وعيادتهم والوليمة وإن أذن كانا عاصيين»(١).

## ٢- أما المالكية:

ففرقوا في ذلك من جهة القرابة، بين المحارم وغير المحارم، وكذلك فرقوا من جهة المرأة بين الشابة المأمونة وغير المأمونة والمتجالة فقالوا:

- أ- إذا أرادت المرأة الخروج لزيارة أخيها ويقاس عليه أختها:
  - إذا كانت المرأة شابة مأمونة ففيها خلاف: جمهورهم على أنه ليس للزوج منعها من زيارة أخيها ويقضى عليه بذلك.. خلافاً لابن حبيب.
  - أما إذا كانت متجالة، فلا خلاف في أنه يقضى لها بزيارة أخيها.
  - أما إذا كانت غير مأمونة شابة ولو متجالة، فلا يقضى لها بالخروج(٢).
- ب - أما إذا أرادت الخروج للأقارب غير الأخوة فإنهم لم ينصوا على ذلك فيما اطلعت عليه، ولكن إذا كان في الأخوة خلاف فإنه من باب أولى أن يكون في غيرهم، فيبقى أمر خروجها على الإباحة الأصلية إن أذن لها زوجها خرجت بشروطه، وإن لم يأذن فلا تخرج وله حق المنع، والله أعلم.

---

(١) الدر المختار للحصكفي ٦٦/٢.

(٢) انظر التاج والاكلیل ١٨٥/٤؛ نقلا عن العتبية وابن رشد (بتصرف).

### ٣- أما الشافعية:

فيرون أن للزوج منع زوجته من الخروج لزيارة أقاربها محارماً كانوا أم لا، ولكن هذا لا يمنع أن الأمر يبقى على الإباحة مع مراعاة الضوابط العامة إذا أذن لها جاز وإن لم يأذن فلا يجوز خروجها(١).

### ٤- أما الحنابلة:

ففرقوا بين القرابة من المحارم وغيرهم فقالوا:

أ- إذا كانت القرابة من المحارم كالاخوة(٢)، فإنهم إذا مرضوا أو ماتوا فإن للزوج المنع من الخروج.

ولكن يستحب له أن يأذن لها في الخروج إليهم لتمريرهم أو عيادتهم أو شهود جنازتهم، لما في ذلك من صلة الرحم، وفي منعها من ذلك قطيعة رحم، وربما حملها عدم إذنه على مخالفته(٣).

وهذا المذهب وعليه جماهير الحنابلة(٤).

وقال ابن عقيل: يجب عليه أن يأذن لها لأجل العيادة(٥).

أما في غير الموت والمرض فلا يستحب لعدم الحاجة إليه ولئلا

---

(١) في الحقيقة لم أجد فيما اطلعت عليه للشافعية في هذه المسألة قولاً ولكن هذا يفهم من قولهم بجواز منع الزوج زوجته من الخروج لزيارة والديها فمن باب أولى أن يكون ذلك في زيارة بقية أقاربها محارماً كانوا أم لا.

(٢) وقد وجدت في نصوص الحنابلة الكلام ليس في المحارم كلهم وإنما في بعضهم كالاخوة، انظر الاقتناع للحجاوي مع كشف القناع ١٩٧/٥؛ وفي الانصاف ٣٦١/٨ : فإن مرض بعض محارمها أو مات استحب له أن يأذن لها في الخروج إليه.

(٣) كشف القناع ١٩٧/٥؛ بتصرف، وانظر الانصاف ٣٦١/٨.

(٤) الانصاف ٣٦١/٨.

(٥) م. س.

تعتاده(١).

ولكن يبقى على الإياحة فإن أذن جاز لها الخروج بشروطه وإن منعها فله ذلك وحرّم عليها الخروج بلا إذنه.

ب - أما إذا كان القرابة من غير المحرم كأولاد العم والعمة وأولاد الخال والخالة:

١- فالصحيح والمذهب عندهم أنه لا يستحب له أن يأذن لها في الخروج إليهم(٢)، ولكن يبقى على الإياحة.

٢- وقيل يستحب له أن يأذن لها في الخروج إليهم(٣) قال المرداوي: وهو حسن(٤).

والراجع:

هو القول بالتفصيل الذي قال به الحنابلة - والله أعلم -.

-----

---

(١) انظر كشف القناع ١٩٧/٥؛ وقد جعل المصنف هذا القيد بالنسبة لزيارة الوالدين، وجعله للأقارب من باب أولى.

(٢) انظر الانصاف ٣٦١/٨؛ كشف القناع ١٩٧/٥.

(٣) الانصاف ٣٦١/٨.

(٤) م. س.

## المطلب الثالث

### حكم خروج المرأة لزيارة جاراتها وصديقاتها

أ - تمهيد لزيارة الجارات:

وردت الوصية بالجار في الكتاب والسنة..

أما في الكتاب فمنها:

قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ (١).

أما السنة، فمنها:

١- ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» (٢).

ولكن لم يرد في خروج المرأة لجاراتها شيء، وإنما يبقى الأمر على الإباحة ما روعيت الشروط غير أن على المرأة أن لا تكثر من خروجها لجاراتها بل يكره كثرة الخروج لغير حاجة.

ب - تمهيد لزيارة الصديقات:

ينبغي للمرأة المسلمة أن تحرص على اختيار الصديقة بأن تكون من الصالحات وأهل الخير والمروءة ومكارم الأخلاق والورع والتقوى والأدب والعلم، فقد قال ﷺ المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من

---

(١) سورة النساء: ٣٦.

(٢) متفق عليه، واللفظ للبخاري، صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٤١/١٠؛ كتاب الأدب باب

الوصاة بالجار، ورواه مسلم بشرح النووي ١٢٤/١٦.

يخالل»(١).

فالصديقة الصالحة تؤثر على صديقتها وتكون عوناً لها على كثير من الأمور الدينية والدنيوية وتكون بمثابة الموجه لها في سيرتها وسلوكها مرشدة لها على طرق الخير والفضيلة وطلب العلم، ويتنافسن في الطاعات وأفعال الخير ويتذاكرن بما ينفعهن مما يكون عوناً لهن على النجاح والفلاح في الدارين.

بخلاف الصديقات غير الصالحات، سواء كن فاسقات أو مبتدعات من أهل الغيبة والنميمة والشر واللهو الماجن، فإنها تكون من ألد أعدائها في الدنيا والآخرة، يقول تعالى: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾(٢) ..

ويقول ﷺ «إنما مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد ريحاً خبيثة»(٣).

فإذا ما اتصفت الصديقة بما ذكرنا من الصفات الحميدة، فإن العلاقة ترقى إلى درجة الأخوة في الله يربطهن الحب في الله حتى يجدن حلاوة الإيمان كما يقول ﷺ «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة

---

(١) أخرجه أبو داود والترمذي واللفظ لأبي داود ٢٥٩/٤، كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم الحديث ٤٨٣٣.

(٢) سورة الزخرف: ٦٧.

(٣) صحيح مسلم — مع شرح النووي ١٦/١٧٨؛ كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مصاحبة الصالحين ومجانبة قرناء السوء.

الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار»(١).

ويقول ﷺ «إن الله يقول يوم القيامة: أين المتحابون بجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي»(٢).

وعنه ﷺ «أن رجلاً زار أخاً له في قرية أخرى فأرصد الله له على مدرجته ملكاً فلما أتى عليه قال: أين تريد؟ قال: أريد أخاً لي في هذه القرية، قال هل لك عليه من نعمة تربها(٣) قال: لا، غير أنني أحببته في الله عز وجل، قال: فإني رسول الله إليك بأن الله قد أحبك كما أحببته فيه»(٤).

وبما أن الزيارة تقوى أوامر هذه المحبة الأخوية فإنه يباح للمرأة أن تقوم بزيارة صديقاتها الصالحات وأخواتها في الله، وتثاب على ذلك إذا احتسبت ذلك مع مراعاة ضوابط خروج المرأة العامة، وكذا الضوابط التي سبق ذكرها عند زيارة الجارات..

ولكن ينبغي التأكيد والانتباه إلى أن الحالة هنا تستدعي الخروج بالسيارة غالباً فلتراع المرأة أحكام الخروج مع السائق والخلة ونحو ذلك.

---

(١) صحيح البخاري - فتح الباري - ٦٠/١، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٣/١٦؛ كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الحب في الله تعالى.

(٣) تربها : أي تقوم بإصلاحها وتنهض إليه بسبب ذلك، شرح النووي على صحيح مسلم ١٢٤/١٦.

(٤) صحيح مسلم ١٢٤/١٦؛ كتاب البر والصلة ، باب فضل الحب في الله.

ولكن لو كانت الصداقة مجرد صداقة وليست أخوة إيمانية فإن خروج المرأة لصديقاتها ليس بمحرم ما دام لا يؤدي إلى محرم، وما دامت تراعى ضوابط الخروج والزيارة وما دامت الصديقة غير فاسدة ولا يخاف منها.

ولكن الأولى للمرأة أن تتجنب هذه الزيارات التي لا فائدة منها سوى ضياع الوقت خصوصاً في العصر الحديث، حيث إن طبيعة خروج المرأة للعمل وطلب العلم أدى إلى كثرة الصديقات فلا يعقل أن تزور كل صديقاتها في المدرسة أو الجامعة أو العمل لأن هذا يعني أن ساعات خروجها تكون أكثر من ساعات بقائها في بيتها الذي أمرت بالقرار فيه.

ثم إن المعرفة السطحية بالصديقة لا تكفي بالثقة بها وبأهلها فينبغي لوليها أن يحرص بالسؤال عن صديقاتها وأسرها وأن لا يأذن لها بالزيارة إلا بصحبة امرأة ثقة خصوصاً الفتيات كالأم والأخت الكبرى أو زوجة الأخ ونحو ذلك وأن يقيدوا خروجها حتى لا يكثر وتعتاده، والله أعلم.

### شروط زيارة الجارات والصديقات:

#### ١- الإذن:

وللولي أو الزوج الحق في المنع حتى ولو لم يكن بسبب لأن صلة الجار لا يشترط فيها الزيارة، فإن حق الجار على الجار أن يعلمه ما

يحتاج إليه(١).

خصوصاً إذا ما عرفنا أن اسم الجار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصديق والعدو والغريب والبلدي والنافع والضار القريب والأجنبي والأقرب داراً والأبعد..(٢).

ومعلوم أن هؤلاء منهم من يخاف على المرأة بزيارتهم ولذلك فإن المرأة تصل جارتها بنصحها وتعليمها والاهداء اليها، ففي الصحيح أنه ﷺ قال: «يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن(٣) شاة(٤)».

وكذا دعوتها وأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر، والستر عليها وعدم نشر أخبارها أو ائذانها باللسان.

قال ابن حجر(٥) «ويحصل امتثال الوصية بإيصال ضروب الإحسان

---

(١) فتح الباري لابن حجر ٤٤١/١٠؛ كتاب الأدب باب الوصاة بالجار، وقد يستهين كثير من النسوة بالإذن عند زيارة الجارة في سكن واحد كالشقق في العمارات السكنية بحجة أن الزيارة خاطفة وسريعة داخل مسكن واحد، فلا تحتاج إلى إذن، فالأولى في هذه الحالة أن تستأذن المرأة زوجها إذناً مطلقاً إن شاء أذن لها إن رأى فيها حسن التصرف وكانت ممن يحسن الظن بهن وله الحق في الرجوع عن إذنه وإن شاء لم يأذن فله ذلك.

(٢) م. س.

(٣) فرسن شاه: الفرسن: خف البعير، وقد استعير للشاه فسمي ظلّفها فرسناً لأنه للشاة بمنزلة الخف للبعير، انظر جامع الأصول لابن الأثير ٦٤١/٦.

(٤) الحديث رواه البخاري ومسلم واللفظ في صحيح البخاري - فتح الباري - ٤٤٥/١٠، برقم ٦٠١٧، كتاب الأدب، باب لا تحقرن جارة لجارتها، ولكن ينبغي ألا تهد المرأة إلا بإذن زوجها لقوله ﷺ «لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذنه» أو أن تكون الهدية من مالها الخاص، أو مما كان تافهاً سريع التلف إذا كانت المرأة ممن أذن لها زوجها إذناً مطلقاً في التصرف لحسن ظنه بتصرفاتها، فهنا يجوز لها الهدية بلا إذنه، والله أعلم..

(٥) فتح الباري ٤٤٢/١٠؛ نقلاً عن الشيخ أبي محمد بن أبي حمزة



إليه بحسب الطاقة كالهدية والسلام وطلاقة الوجه عند لقائه وتفقد حاله ومعاونته فيما يحتاج إليه إلى غير ذلك.. وكف أسباب الأذى عنه على اختلاف أنواعه حسية كانت أو معنوية»(١).

٢- يشترط في خروج المرأة لجاراتها أو صديقاتها أن تؤمن الفتنة بها وعليها وهذا يتمثل فيما يلي:

أ- يشترط أيضاً أن تكون الأسرة المراد زيارتها حسنة الخلق والسيرة بحيث يؤمن على المرأة بدخولها عندهم من الفساد أو دخول الرجال أو نظرهم اليها. لأن الجارة أو الصديقة وإن كانت صالحة لكن هذا لا يعني صلاح بقية أفراد الأسرة إذ أن فساد زوجها أو أبنائها أو إختوتها أو والدها قد يضر بالزائرة فالأولى تجنب ذلك إلا لضرورة فتذهب مع تحقق أمن المفسدة وإلا فلا لأن دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

ب - يجب على المرأة عند زيارتها جاراتها أو صديقاتها عدم الظهور والبروز للرجال والجلوس في مكان يؤمن فيه حصول الخطأ من دخول أحدهم لعدم علمه بوجودها.

ج - على المرأة أن تراعى الضوابط العامة في الخروج من حيث الحجاب الشرعي(٢)، وعدم التبرج والسفور ومراعاة آداب الطريق

---

(١) فتح الباري ٤٤٢/١٠ ؛ نقل عن الشيخ أبي محمد بن أبي جمرة.

(٢) ينبغي مراعاة الحجاب الشرعي حتى في حالة الخروج للجارة التي تسكن في مسكن واحد كالشقق المتقابلة، لأنه لا يؤمن خروج أو دخول بعض الرجال من وإلى الشقق الأخرى، أو من نفس الأسرة المراد زيارتها، وإن المفسدة هنا غالبية لأن هذه المساكن مشتركة يدخل فيها من يعرف ومن لا يعرف دون أن ينكر عليهم أحد لكثرة مرتادي هذه المساكن لكثرة السكان، كما ينبغي عدم الخروج للجارات بثياب مبتذلة كما لو كانت في بيتها.

وعدم الخلوة والاختلاط وفي زيارة الصديقات التي يتطلب الأمر فيها الخروج بالسيارة فعلى المرأة مراعاة الأحكام المتعلقة بالسائق والخروج معه.

٣- يشترط أن لا تكون زيارة المرأة لجارتها أو صديقتها وسيلة للمحرم لأن ما أدى إلى المحرم فهو محرم، كأن تكون الزيارة لا تسلم من النسيمة والغيبة والغمز والهمز واللمز، بل ينبغي أن تكون ذات مردود إيجابي كالدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو طلب العلم أو المناقشة في أمور مفيدة للمرأة ولأسرتها كالحث على أحسن طرق التعامل مع الزوج والأهل والتربية والتعليم للأبناء وكيفية تجنب المشاكل الاجتماعية.. ونحو ذلك.

يقول تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ (١).

٤- يجب أن لا يكون في الزيارة أي نوع من أنواع الأذى للنفس أو للجيران أو الصديقات كأن تؤدي الزيارة إلى الانشغال عن طلب العلم أو أداء العبادات، لأن في ذلك إيذاء للجار، وهذا منهي عنه، فقد قال ﷺ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (٢).

٥- مراعاة آداب الزيارة والتي منها:

---

(١) النساء / ١١٤.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١/٤٤٥؛ كتاب الأدب باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره.

○ طلب الاذن في الزيارة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ (١) ولا يحصل الدخول إلا بحصول الاذن لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (٢).

○ التقليل من الزيارات وعدم الاكتثار منها مع مراعاة اختيار الوقت المناسب للزيارة وتجنب الأوقات المتأخرة من الليل وأوقات الراحة، خصوصاً <sup>عند</sup> زيارة الجارات (٣) ويضبط هذا بحسب حال الأسرة المراد زيارتها (٤).

○ يستحب للمرأة ان تستصحب النية عند الزيارة للثواب، ولا تجعلها فقط لمجرد التسلية وشغل وقت الفراغ، وإنما باستصحاب النية فهي تحقق الأمرين.

---

(١) النور : ٢٧.

(٢) النور : ٢٨.

(٣) بعض النساء تزور جاراتها في أي وقت يخطر ببالها حتى وإن كان غير مناسب كأن يكون في وقت الظهيرة او في وقت متأخر من الليل.

(٤) كأن تكون الأسرة ذات ابناء يدرسون فينبغي تجنب الزيارة في ايام الدراسة والاختبارات لانشغال المرأة بأبنائها والقيام بشؤونهم واستذكار الدروس معهم، أو بحسب حال وظيفة الزوج فينبغي تجنب الزيارة في الأوقات التي يتواجد فيها الزوج حتى لا تشغل الجارة عن الوقوف على احتياجات زوجها.

## المبحث الخامس الخروج لتلبية دعوى العقيقة أو الدعوة العامة

سبق أن عرفنا أن الدعوة إذا كانت لعرس أو دعوة خاصة وتوفرت فيها شروط الإجابة فإنه يجب الإجابة إليها..  
أما إذا كانت الدعوة للعقيقة (١) فإن الإجابة إليها مباحة (٢).  
وكذلك كل دعوة تعمل من غير قصد مذموم كالنقيعة والوكيرة والحرس والاعذار (٣) وقد سبق تعريفهم (٤).  
أما المأدبة (٥) فإنه يستحب الإجابة إليها (٦).  
أما إذا كانت الوليمة للختان (٧)، فإن الإجابة إليها مستحبة غير واجبة (٨).

---

(١) العقيقة: هي الذبيحة التي تذبح عن المولود يوم سابعه، مقدمة ابن رشد ١٦/٢.

(٢) انظر مواهب الجليل ٣/٤؛ نقلا عن جامع الذهبي عن صاحب المقدمات.

(٣) م. س.

(٤) انظر ص: ٣٢٤ وما بعدها من نفس البحث.

(٥) انظر ص: ٣٢٤.

(٦) انظر مواهب الجليل ٣/٤.

(٧) لم تكن دعوة الختان على عهد رسول الله ﷺ ولا أصحابه الذين يقتدى بهم، المغني ٢٨٦/٧ وذلك لما روي «أن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه دعى إلى ختان فأبى أن يجيب ف قيل له: فقال: انا كنا لا نأتي الختان على عهد رسول الله ﷺ ولا ندعى اليه»، رواه الامام أحمد باسناده، وهي مباحة ومن العلماء من اصحاب أحمد ونحوه من كرهها ومنهم من رخص فيها بل يستحبها، انظر فتاوى ابن تيمية ٢٠٨/٣٢.

(٨) المغني ٢٨٦/٧.

وقد قال ابن قدامة عن دعوة الختان وسائر الدعوات غير وليمة العرس «إنها مستحبة» (١)، لما فيها من إطعام الطعام والإجابة إليها مستحبة غير واجبة» (٢).

### الخلاصة :

مما سبق نستطيع أن نستخلص أن الإجابة لأي دعوة غير دعوة العرس فيها أقوال:

- ١- قيل بوجوبها إذا توفرت شروط إجابة الدعوة لعموم الأحاديث الدالة على وجوب الإجابة.
- ٢- وقيل إذا توفرت شروط الإجابة فإن الأمر يحمل على الاستحباب (٣).
- ٣- وقيل بالتفصيل لكل دعوة من الدعوات حكمها الخاص فالنقيعة يباح الإجابة إليها والمأدبة يستحب الإجابة إليها... كما سبق (٤).

### الراجع:

هو القول باستحباب الإجابة لأي دعوة ما دامت توفرت شروط الإجابة للأحاديث الواردة في ذلك، ومنها ما روى نافع قال: «سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله ﷺ «أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيتم لها»، قال: (٥) كان عبدالله يأتي الدعوة في العرس وغير

---

(١) المغني ٢٨٦/٧.

(٢) م. س.

(٣) وهذا يفهم من عبارات الحنابلة انظر: المغني ٢٨٦/٧.

(٤) وهذا يظهر من عبارات المالكية والله أعلم، انظر: مواهب الجليل ٣/٤.

العرس وهو صائم(١).

والأمر يُحْمَلُ على الذنب والاستحباب لتعذر حملهِ على الوجوب لأنها  
لو قلنا بالوجوب مع كثرة الدعوات وأنواعها وكثرة المعارف من الناس  
لأدى إلى وقوع الناس في حرج عند عدم الإجابة ولأن ترك الإجابة فيه  
كسر لقلب الداعي وتكليفه خسائر دون فائدة والحضور يطيب القلب  
ويجمع بين الأهل والأصحاب، والله أعلم.

ويجب على المرأة إذا خرجت في هذه الحالة أن تراعي الضوابط  
العامة لخروج المرأة وشروط إجابة الدعوة.



---

(٥) القائل هو نافع، فتح الباري ٢٤٦/٩.

(١) صحيح البخاري بفتح الباري ٢٤٦/٩، كتاب النكاح، باب إجابة الداعي في العرس وغيره.